





Handwritten text in a stylized script, possibly a form of shorthand or a specific dialect, inscribed on aged, yellowed paper. The text is arranged in two lines. The right edge of the page shows a yellow cord binding.

تتویر الابطار



عادة فاضحان فيما يكون فيه قولان واقتوال
تقدم ما هو الاظهر والافصح بما هو الاظهر
كما صرح به في مقدمة الكتاب فنبه له
منه خط المرحوم غزني رازده

انت مني بمنزلة هرون من موسى تقدير الصالح
بمنزلة الصالح هرون من موسى فمن في الموضع
متعلق بالانصال وليس في الصالحية
هـ



~~٥٨٤~~
٧٦٤

Atf El. Kütüphanesi	
763	



الحمد لله الذي أحكم أحكام الشريعة
 وأعلى مناره وأعز قام بأعبائه وأعلى مقداره
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي
 ضاعف الله فخاره وعلى الدواصير والخص
 بالريادة أعوانه وانصاره **وبعد** فيقول
 الواثق بمولاه محمد بن عبد الله لما رايت الهم
 مائلة إلى المختصات المضبوطة وأغلبته
 غرقت المضبوطة أردت أن أكتب منها
 مشتملا على كثير من مسائل المتن المعتمدة محيطا
 بفوائده نفيسة غنها أكثر المختصرات مجردة
 ليكون عوننا لتبلي بالقضاء والفتوى
 وسنداً أشديداً لمن أراد سلوك سبيل

أعلى مناره وأعز قام بأعبائه وأعلى مقداره
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي
 ضاعف الله فخاره وعلى الدواصير والخص

تسوية ما قدما وقربنا إليها
 والامتنان عندنا بالبيان والافتاء

أما معرفة هذه المسائل المعتمدة
 وعسر حفظها لا سيما في زماننا هذا
 فتكون الناس على تحصيل علمهم المختص
 فقلنا عن المسائل

الاستقامة والتقوى وسميته بتقوى
 لا يضار وجامع البحار والله سبحانه أسأل
 ونبيي أن توسل أن يجعله خالص الوجه الكريم
 وسبباً للفوز بالنعيم وأن ينفع بالطلاقة
 ويجعله عمدة لا ولي لا لبابته وولي الأئمة
 واليه الأمانة وهو حسبي ونعم الوكيل
كتاب الطهارة سببها ما لا يحل لها وقيل
 الحدث والخبث **أركان** الوضوء أربعة غسل
 الوجه مرة وهو من مبدأ أسطح جهته وإلى أسفل
 ذقنه طولا وما بين شحمتي الأذنين عرضاً
 فيجب غسل ما بين الأذنين ولا غسل
 بالطن العينين وغسل اليدين والرجلين
 مرة مع المرفقين والكعبين ومسح بجمع الرأس
 مرة وغسل جميع اللحية فرض ولا يعاد الوضوء
 بخلق رأسه ولحيته كما لا يعاد الغسل بخلق

الركن الثاني
 الوضوء

الركن الثالث

الركن الرابع
 الوضوء
 والمراد فرض الوضوء الأركان
 وإنما عدل عن قولهم فرض الوضوء
 لأنه لا يمكن فرض الوضوء على من
 مراده فرض الأركان وقد مر الأركان
 برهان الدين الذي في الغرض الركن في الدقة
 من الشئ وأصطلاحاً ما كان داخل في ما بينه وبين
 حمله معنوية كالصلاة والركوع للصلاة والأصالة
 بينة والركن قد يكون غرضه والركن ما هو في الوضوء
 وهي النظافة والحسن وهو الغرض المقصود والفتوح
 الماء الذي يتوضأ به من غير الغسل



طابعيه وشاويه وقلم ظفروه وكذا لو كان
 على اعضاء وضوئه قرحة وعلمها جلدة رقيقة
 فتوضا وامر الماء عليها ثم نزعتها لا يلزم اعادة
 الغسل على ما تحتها **وسنتها** ابدا بالنية
 والتسليم قبل الاستنجاء وبعده وبفضل
 اليدين الى الرسفين وهو ينوب عن الغرض
 والمستواك بمياه وغسل القدمين بالماء
 فيها غير الصائم وتخليل اللحية والابح
 وتثليث الغسل ومسح كل راس مرة واحدة
 بماء والترتيب والاول **ومستحب** التيان
 ومسح الرقبة والحلقوم **وزاد** ابداستقبالا
 القبلة وذلك لاعتنائها وادخال خصره صلاخ
 اذنه وتقديمه على الوقت لغيره معذور وترك
 خاتمه الواسع وعدم الاستعانة بغيره **وعلم**
 التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع

سن الوضوء
 ولو توضأ مرة واحدة لغرة الماء واليد والرجل
 لا يكره ولا يفتى ولا يفتى ولا يفتى ولا يفتى
 من خط غفر له

مستحب الوضوء

آداب الوضوء

ومن الآداب ان لا يتكلم بكلام الناس في الوضوء وتوكل
 امر وضوئه بنفسه لا يتركه لغيره ولا يتركه لغيره ولا يتركه لغيره
 ما حركته التي ترفع بها موضع الاستنجاء وتساويت للصلوة
 قبل الوقت ومن الآداب ان يظلم رقبته بوجه الفراع
 من الوضوء خلاصة
 من الوضوء ان يمشي بالنيية ويستحب بالنيية
 والاسفين بغيره ليقول سبحي السلام ان لا يتكلم
 ولا يفتى ولا يفتى ولا يفتى ولا يفتى ولا يفتى
 ولا يفتى ولا يفتى ولا يفتى ولا يفتى ولا يفتى
 في خلال الوضوء لا يفتى ولا يفتى ولا يفتى
 في خلال الوضوء لا يفتى ولا يفتى ولا يفتى

واجمع بين نية القلب وفعل اللسان **والتسليم** 3
 عند غسل كل عضو والدعاء بالماء ثورات
 عنده والصلوة على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعده وان يقول بعده اللهم
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين
 وان يشرب من فضل وضوئه مستقبالا القبلة
 قائما **ومكر** وهو لطم الوجه بالماء والاسراف
 فيه وتثليث المسح بماء جديد **وينقض** غرض
 نجس منه الى ما يطهر ويرج او دودة او مصا
 زبدية لا يرج فقبل وذكروا دودة مزجج او
 اذن او انف وكذا لحم سقط منه والمخ والخراج
 سبان وقى ملا فده فمرة او علق او طعام
 او ماء لا القى فربلغ اصلا ودم غلب على براق
 او ساواه لا المغلوب بالبصاق وكذا علقه
 مقت عضوا وامتلئت من الدقر ومثلها القراد

كراهية الوضوء
 نواقض الوضوء

والحج

كبراً يخرج منه دم مسفوح والا لا كبوض واذ
 ويجمع تفرق القى لا اتحاد السبب وما ليس
 بحدث ليس نجس ونوم يزيل مسكته والا لا لغا
 وجنون وسكر وتهمة بالغ يقظان يصلي
 بطهارة صغرى مستقلة صلوة كاملة ومباشرة
 فاحشة للجانبين لا مستذكر وامرأة كما لو جرح
 فراذ نقيح لا بوجع واذ به نقض كما لو حشي طيلة
 بقضه وابتل الطرف الظاهر وان ابتل الداخل
 لا وفرض الغسل غسل فمه وانفه وبدنه
 لا ذلك ويجب غسل سرة وشارب وجنب
 وكحة وفرج خارج لا يغسل ما فيه جرح كعيز
 وثقبانضم وداخل فلفة وكفى بل اصل
 ضفرتها لا ضفيرة ولو علوتها او تركها ولا
 يمنع وينم ذباب وجرب رغوث وخاء ود
 ووسخ وتراب في ظفر مطلقا وما على ظفر

اي لا فرق بين الفروي والمدني
 على الصحيح مسحه

الصلوة في غير وقتها
 على الاصل
 في غير وقتها

صباغ وطعام بين اسنانه ولو خاتمة ضيقا
 نزعها او حركه كقرط ولو لم يكن بثقب اذنه
 قرط فدخل الماء فيه عند مروره اجزاه
 كسرة والا ادخله وسنة البداية بفصل
 يديه وفرجه وخبث بدنه ان كان ثم ثوبا
 ثم يفيض الماء بايديا بمنكبها لا يمين ثم الايسر
 ثم برأسه ثم بقية بدنه مع ذلك وصح ثقل
 بلة عضو الى اخره لا في الوضوء ^{لا يصح ذلك}
 عند مني منفصل من مقرة بشروة وان لم يخرج
 بها وايلام حشفة آدمى او قدرها من
 مقطوعها في احدى سبيل آدمى بجامع مثله
 عليها لو مكلفين وان لم ينزل وروية
 مستيقظ منيا او مديا وان لم يتذكر الا اتصال
 لا ان تذكر ولو مع اللذة ولم يربكلا وكذا
 المرأة ولو اوجح حشفة ملفوفة بخرقه ان

اي الفاعل والمفعول
 منيا لان الفاعل لا ينزل فيجب احتياط

بالفضل
 سنة البداية

منفضل
 فرض الغسل عند شئ

فرض الغسل

وجدة لذة وجب والا لا وانقطاع حيض ونفاس
لا مذي وودي ولا ادخال اصبع ونحوها
في الدبر والقبل وودي بهيمة وميته
وضعية غير مشهورة بلا انزال كما لو اتى
عذراء ولم يزل عذرتها **ويجب** على الاطباء
كفاية ان يغسلوا الميت كما يجب على فراسم
جنباً او طائفاً او بلغ لا يسن في الاصح ولا
تندوب **ويسن** لصلاة جمعة وعيد وحر
وعرفة **وندب** لمجنون آفاق وعند حجامته في
ليلة براءة وقد روي عند الوقوف بمزدلفة
غداة يوم النحر **وعند** دخول منى يوم النحر **ينبغي**
وعند مكة لطواف الزيارة ولصلاة كسوف
واستسقاء وفتح وظلة وريح شديدة ثم
ماء اغتسلها ووضعها عليه **ويحرم** الاكبر
دخول مسجد ولوللعبور الا الضرورة وتلاوة

قوان بقصده ومسسه وطواف وبه وبالا ^{صغير}
مس مصحفاً لا بغلاف متجان ولا يكره النظر
اليه لجنب وطائفة كادعية ومس صبي
لمصحف ولوح وكتابة قرآن والصحيحنا واللوح
على الارض عند الثاني ويكره له قراءة تورت
وزبور وانجيل الا قنوت والتفسير كمصحف
لا الكتب الشرعية **باب الميا** يرفع الحدث
بماء مطلق كماء سماء واودية وعيون وبار
وبجار وثلي مذاب وماء زمزم وبماء قصد
تشيس بلا كراهة وبماء ينعقد به ملح لا بماء
ملح وعصير نبات بخلاف ما يقطر من الكرمر
بنفسه ومنغلوب بطاهر ويجوز بها ذكر وان
مات فيه غير مومي كزبور وعقرب وبقا
وماء في مولد كسمك وسرطان وكذا الومات
خارجة والقي فيه وينجس بموت مائي مشا

برى مولد كبط واود وبتغير احد اوصافه نجس
 لا لو تغيرت كذا ويجوز بقاء خالطه بامد
 كاشنان وزعفران وفاكهة وورق شجر
 في الاصح ان يبقى رقتة ويجار وقت فينجاسة
 وهو ما يعتد بآراء ولم يكن جريانه بمبداء ان
 لم يراثره وهو طعم او لون او ريح وبراك ذلك
 والمعتبر كبر راي المتبالي به فيه فان غلب على
 طنة عدم خلوص النجاسة الى الجانب الاخر
 جازوا لا ولا ولا بما زال طبعه بطح كرك او ا
 لقربة او رفع حدث او استقطط فوضاذا
 انفصل غرضه وان لم يستقر وهو طاهر
 بطهور وكل اهاب دبع وهو تحلها طهروما
 لا فلا فلا يطهر جلجته وفارة خلافت
 وادى وما طهر به طهر بكاه لا الحمد على
 الاكثر ان كان غير مأكول وهل يشترط كون

لا القداوى ولا الغيرة وهذا عند الالفه رحمه الله تعالى
 القداوى وعين نظرها ربه عمن ووصف قول الكل واحد بلطف من المطولات
 نفى النجاسة عن الاصل لا يستفاد بانها مأكلة او دواء اخرى في النجاسة
 عليه السلام ان السراكل لم يحل شفاء كمن فيها حرم عليه انما قال ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء
 فلا بأس بالانزى ان لعن من شرب الخمر لغير شفاء او لغير احتياج الى شفاء او لغير احتياج الى شفاء
 فاحتمل الكفاية دم على جبهته وانما يجوز ذلك للاستشفاء لا لغيره ان العطف في شرب الخمر لغير احتياج الى شفاء
 ولو كتب بالبول ان علم ان فيه شفاء لا بأس بذلك ولكن لم يقبل وهذا لان الخمر في شرب الخمر لغير احتياج الى شفاء

الزكوة شرعية قيل نعم وقيل لا والاول
 اظهر وان صح الثاني وشعر الميتة وعظمها
 وعصبها وخالقها وقرنها وشعر الانسان
 وعظمه ودم سمك طاهر وليس الحلب
 بنجس العين والمسك طاهر ولا وكذا ان نجسة
 مطلقا على الاصح وبول ما كول نجس ولا يشتر
 اصلا **فصل** في البراذ او وقت نجاسته
 بتردون القدر كثيرا ومات فيها حيوان
 وموتى واشتفى او تفسد نزع كل ما بها بعد
 اخراجه وان تعذر فقد رما فيها يؤخذ
 في ذلك بقول رجلين بهما بصابة بالماء فان
 اخرج الحيوان غير متفح ولا متفسخ فان كادى
 ينزكه وان كمامة نزع اربعون فرالذ لا
 وان كعصفور فعشرون بدلو وسط وما بين
 فارة وحمامة كفارة كما انه ما بين دجاجة

محققا ومغلظة والمراد النجاسة التي ليست بحيون
 كالدم والبول والحمض اما احكام الحيوان
 فمستقلة مفصلا

وشاة كد جاجة ويحكم بنجاستها زوقت وثوب
 ان علم والا فذي يوم وليله ان لم ينتفخ في حق
 الوضوء وثلاثا يام ان استغ او تغش ولا ينح
 بنجر هام وعصفور وتقاطر بول كرو سابر
 وغبار نجس ويعرق ابل وغنم كماله وقعا في حلب
 فرميتا وقيل القليل المعفو عنه ما يستفله
 الناظر والكثير بعكسه وعليه الاعتماد
 يعتبر سور بمسير فسور لا دمي وما كحل لطم
 الفم طاهر وسور خنزير وكلب وسباع بهائم
 وشارب خمر فور شربها وهرة فور اكل فارة
 نجس وهرة ودجاجة خلابة وسباع طير
 بيوت مكروه وسور حمار وبغال مشكوك في
 طهوريته لا في طهارته فيتوضا به ويستم
 ان فقد ماء وصح تقديم ايها شاء ويقدم
 التيمم على نبيذ التمر على المذهب ومك عرق

كسور **باب التيمم** هو قصد صعيد مطهر واستعماله
 بصفة مخصوصة لا قامها القرية فرع عن استعمال
 الماء لبعده ميلا او لمرض او بردا وخوف غل
 او عطشا وعدم التيمم مستوعبا وجهه ويد
 مع مرفقيه بضر تين ولو جنبا او حائضا او
 نفسا بمطهر من جنس الارض وان لم يكن عليه
 نقع وبه مطلقا فلا يجوز بمنطبع وبتمدد لولهم
 للفالب المختلط تراب بغيره وبما قبل الوقت
 ولا اكثر من فرض ولغيره وخوف فوت صلوة جنب
 او عيّد ولو بنا بلا فرق بين كوننا ماما او لا
 لفوت جمعة ووقت ويجب طلبه غلوة ان طفت
 قربه والا لا وشرط له نيت عبادة مقصودة
 لا تصح بدون طهارة فلغا يتم كافر لا وضوء
 وندب بالواجب خرا لوقت صلى ونسئ الماء في
 رحله لا اعادة طيبه ويطلبه ممن هو معن

منعه يتم وان لم يعط لا يتم مثله ذلك
لا يتم وقبل طلبه لا يتم على الظاهر والمخصوص
فاذا اظهره يورثها عنده وقال لا يشبهه
يفتي واليه صح رجوعه مقطوع البدن والى
اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة
ولا يعيد على الاصح **و** ناقضه ناقض الاصل
وقد رتب على ما كان للهو فضل غرضه لا
الردة وكذا اكل ما يمنع وجوده اليتيم اذا
وجد بعده وما لا فلا ومرونا عس على ما
كمستيقظ يتم لو اكثره جرحا وبكس فليل
ولا يجمع بينهما وان استويا غسل الصبيح
ومسح الباقي وهو طهر به وجع رأس لا
يستطيع معه مسحه سقط فرض مسحه **باب**
المسح على الخفين شرط مسحه كونه سائرا القدر
مع الكعب وكونه مشغولا بالرجل وكونه

القدر
الى عند الله
الى القدر
الى القدر
الى القدر

وفي السراج الرواحي مسحه قال في القضاة
رجل له الا رجل واحدة يجوز المسح
على الخفف من

ما

تأمكن متابعتها المشقة وهو جائز بسنة
مشهورة لحدث لا جنب خطوطا باصابع
مفرجة يبدأ من اصابع رجليه الى الساق
على ظاهر خفيه او جرموقها وجوربي
التخمين او المنعيل او المجلدين مرة ولو
امرأة ملبوسين على ظهرها عند الحديث يوما
وليلة للمقيم وثلاثة ايام ولياليها المسح
نزول الحدث لا على عمامة وقلنسوة وبرقع
وتفازين **و** فرضه قد نزلت اصابع اليد
والخرق الكبير وهو قد نزلت اصابع القدم
الا اصاغرينه ويجمع الخروق في خفف لا
فيهما واقل خرق يجمع ليمنع ما ينظر فيه المسلم
لا ما دونه بخلاف نجاسته وانكشاف اعله
ثوب من حرير واختلف في خروق او ذنبا في ثوب
و ناقضه ناقض الوضوء ونزع خففه

المسح
فلا تخضعه زجاج او شئ او حديد لا يجوز
وكذا اكل ما لا يمكن متابعتها المشقة

فيه
ما في الخلاصة والحق في اذني الاضحية
قلت ينبغي ترجيح القول بان يجمع خفافا الى
والله اعلم

المدة ان لم يخش فتاب رجله فربد وبعدها
 غسل بجليلا غير خرج اكثر قديمين ^{اي المسح اليه ان رآه}
 وينقض بغسل اكثر الرجل فيه وقيل لا وهو
 الا ظهر مسح مقيم فسا قبل تمام يومه ^{للمسح}
 مسح ثلثا ولو اقام مسافرا بعد مدة مقيم ^{في}
 والا تمها ومك مسج حيرة وخرقة قرحه
 موضع قصه ونحو ذلك كغسل الماتحتها فلا
 يتوقت ويجمع معه ويجوز ولو شدت بلا ^{لا يسجد كما ذكرنا}
 وضوء ويترك ان ضمه ^{اي المسح عليها} والا وهو شرط
 بالعجز عن مسح الموضع فان قدر عليه فلا مسح ^{في}
 مفتصد وجرح على كل عصابة ان ضمه ^{اي المسح عليها} طمأ
 انكسر طفره فجعل عليه واء ووضع على شقوق
 رجله اجري الماء عليه ويطله سقوطها
 غيرة فان في الصلوة استأنفها وكذا ^{في}
 لو تر موضعها ولم تستقط والرجل للمرأة

كان تحتها جراحة او لامة الوضع الظاهر
 ما يبي من الفصد من العصابة
 قال لا يصح ان يكفيه المسح اذا غسل
 بغير العصابة فرما بجعل الماء
 موضع الفصد كما في شرح الفهرست

والحد

9 والحد والجنب في المسح عليها وعلى ثوبها
 سواء ولا يشترط استيعاب وتكرار في الاصح
 فيكفي مسح اكثرها وكذا لا يشترط نيتها ^{بها}
المريض هو دم فزحم لا لولادة اقله ثلاثة ايام
 بلياليها واكثره عشرة فالتاقص والزائد وما
 تراه حاملا استحاضة واطل الطهر خمسة عشر
 يوما ولا حد لاكثره الا نغصا لعادة اذا
 استمر بها الدم وما تراه في مدته سوى بياض
 خالص ولو طهر امتلأ فيها حيض يمنع صلاة
 وصوما وتقضيه لزوما دونها ودخول مسجد
 والطواف وقربان ما تحت ازار وقراءة قوائم
 ومسه الا بغلافه وكذا احملة ولا بأس
 بقراءة ادعية ومسها وجمها وذكر اسم الله
 سبحانه وتسميه واكل وشرب بعد مضغضة
 وغسل يده ولا يكره مسح قرآن بالكر ويحذر طوافها

اذا انقطع حيض لاكثره وان لاقله لمحتى
 تغتسل او يمضي عليها في نسي الفصل والحرمة
 ويكره مستحله وقيل لا وعليه المعقول ودم ^{منه}
 استحاضة كعرف رائم لا يمنع صوما ولا صلوة
 وجماعا والنفساء دم يخرج عقب ولد ولائد
 لاقله واكثره اربعون يوما والزايدة استحاضة
 والنفساء دم التوأمين من الاول والعذر الاخر
 وفاقا وسقط بعض طقه كيدا ورجل ولد
 فتصير نفساء والامه ام ولد ويخت به
 وتنقض العدة ولا يحد ايا سبعة بلهون
 تبلغ من السن ما لا يحض مثلها فيه فما رأت بعد
 فليس حيض في ظاهر المذهب وصاحب عذر فيه
 سلس بولا واستطلاق بطن وانفلا ربح او
 استحاضتان استوعب عذرة تمام وقت صلوة
 ولو مكما وهذا شرط ابتداء وفي البقاء

كفى

بالامانة
 في كل سنة
 في كل سنة
 في كل سنة

كفى وجوده في جرح من الوقت وفي الزوال استيفا
 10 الانقطاع حقيقة وحكمه الوضوء لكل فرض
 ثم يصلي به فيه قرضا ونفلا فاذا خرج الوقت
 بطل وان سال على ثوبه جازان لا يفضل ان كان
 لو غسله تجس قبل الفراغ منها والا فلا وانما
 تبقى طهارته في الوقت اذا لم يطرأ عليها حدث
 اخر اما اذا طرأ فلا **باب الانجاس** نجاسة
 حقيقة غرخلها بماء ولو مستملا وكل ما يع
 طاهر قال كحل وماء ورد نجلا في تحولن ويظهر
 خف تجس بذي جرح يبدلك والا فيفضل صقل
 كمرأة يمسح يزلها وارض يسبها وذهاب
 اثرها لصلوة لا يتم ومكم اجر مفروش وحش
 وشجر وكلا قائمين في ارض كذلك ومنى يابس
 بفرك ان طهر رأس حشفة والا فيفضل بلا ف
 بين منية ومينها وثوب وبدن على الظاهر

مکملہ

طها وقد روه بفعل وعصا ثلثا فيها ينعصر
 وتبليت جفاف في غيره **فصل** الاستنجاء سنة
 وأركان مستحبة وخارج ومخرج بنحو حرق
 وليس العدد بمننون فيه والغسل بعده
 بلا كشف عورة سنة ويجبان جاوز المخرج
 نجس ويعتبر القدر بالمائع خلا موضع الاستنجاء
 وكره بغظم وطعام وروث وأبر وعرف وحرق
 مخزقة ديباج ويمناه ونجم ونجاس وعلف
 خيون فلو فعل أجراه كما كره استقبال قبله
 واستدبائها لبولا وغائط بالفرج في الملاء
 ولو في بنيان فان جلس مستقبلا لها ثم ذكره
 الخرفان أمكنه ولا فلا بأس وكذا أيكره
 للمرأة أمساك صغير لبعلا وغائط نحو القبلة
 واستقبال شمس وقمر لها وبول وغائط في
 ماء ولو جاريا وعلى طرف نهرا وحوضا و

فينا و...
مستحقا
مع حفظ
موضع الام

عين او تحت شجرة او في ذرع او لحدا ونجب
 مسجدا ومصلى عيدا وفي مقابر وبين دواب
 وفي طريق ومهتب ريح وجرفارة او حية او
 نملة وثقب وان يبول قائما او مضطجعا او
 متجردا من ثوبه بلا عذرا وفي موضع يتوضأ
 وينقل فيه **كتاب الصلاة** هي فرض عين على كل
 مكلف وان وجب ضربا بن عشرين بايديك
 بحبسة ويكفر باحد لها وتاركها نجاسة يجلس
 حتى يصلي ويحكم باسلام فاعلمنا مع جماعة هي
 عبادة بدنية محضته فلا نيابة فيها اصلا
سبها جزء اول اتصال بالاداء ولا فيما
 يتصل به والا فالجزء الاخير وبعد حروجه
 الى جملة **وقت الفجر** طلوع الفجر الثاني
 الى طلوع ذكاء **وقت الظهر** زواله الى
 بلوغ الظل مثليه سوى في الزوال وقت

البحر ان ياتي الان ما صنع وتكون
 دخل وتخرج ايضا فهو واجب وجنبة
 كذا في محتمل اللغة

منه

منه الى الغروب ووقت المغرب منه الى غروب
 الشفق وهو الحرة ووقت العشاء والوتر
 الى الصبح ولا يقدم عليها الوتر لوجوب
 الترتيب وفاقدة وقتها مكلفها وقيل لا
 والمستحب لا ابتداء في الفجر باسفار والختم
 به الا للحاج بمزدلفة وتأخير ظهر في الصيف
 مطلقا وجمعه كظهر صلا واستحبنا با عصر
 ما لم يتغير ذكاء وعشاء الى ثلث الليل فان
 اخرها الى ما زاد على النصف والعصر الى
 وقت اصفران ذكاء والمغرب الى اشتباك النجوم
 كره تحريما والوتر الى آخر الليل لوانت
 بالابتداء وتجيل طهر شتا وعصر وعشاء
 يوم غيم ومغرب مطلقا واخر غيرهما فيه
 وكره صلوة ولو على حاجة وسجدة ثلاثا
 مع شروق واستواء وغروب لا عصر يوم

الفجر فيه كما تقرب الشمس من الارض فلو لم يبق من الليل الا القليل
 والامام والمؤمنين الموقدين في الصلاة في الغروب لا ترك
 كما ذكر صاحب كشف الاسرار مكلف بها كما افنى
 بعضهم واخوات المحقق الكمال في شرحه للمدنية
 لثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه
 المحلل الذي جعل علته على وجوب الخفي الثابت
 في نفس الامر وجوز تعدد المعونات للمشي فالتفاد
 الوقت انتفاء المعونة وانتفاء الدليل على
 لا يستلزم انتفاؤه كجواز دليل اخر وهو ان
 علمه اخذ الاسرار فرض الله الصلوة
 والادعاء لا يشترطه لامتداد امتداد
 عبد البر بن الحسن رحمه الله ان الصحيح
 خلاف ما اخذ الكفر في هذه المسئلة
 فكان هو المذهب شيخ المحقق

عن عليه في العسمة قال تأخر العشاء
 الى ان يمتد الليل والعصر الى وقت
 اصفر الشمس والمغرب الى استنار
 النجوم بكرة كراهة تحريم كذا

وينعقد نفل بشرع فيها لا الفرض وسجدة
 تلاوة وصلاة جنازة تليت في كامل وضعت
 قبل وجاز تطوع بداءة فيها ونذرا دأيا
 وقضاء تطوع بداءة فيها فافسده وكره
 نفل وكلما كان واجبا لغيره كمنذور وكعتي
 طواف والذي شرع فيه ثم افسده بعد صلاة
 فجر وعصر لا قضاء فائتته وسجدة تلاوة وسجدة
 جنازة وكذا بعد طلوع فجر سوى سنتين قبل
 مغرب وعند خروج امام لخطبة الى تمام صلاة
 بخلاف فائتته وكذا ايكره تطوع عند اقامة
 صلاة مكتوبة الا سنة فجر ان لم يخف
 فوت جماعة وقبل صلاة العيدين مطلقا
 وبعدها بمسجد وبين صلاة الخالعة بعرفة
 ومزدلفة وعند افاقة الاخبثين
 وقت حضور طعام تاقتا اليه نفسه وما

لانه الاستماع فرض والا فاما الموقوف فممنوع
 لرواية الصفي عن ابي ابي القاسم اذا قلت لصاحبك
 انصت والامام يحط بغيره فقد لغوت
 فكيف بالنفل

يشغل

يشغل ما له غرافعا لها ويحل نجشوعها ولا
 جمع بين فرضين في وقت بعد زمان جمع عند
 لو قدم وحرر لو عكس وان ضحى اللطخ بغير
 ومزدلفة **باب الاذان** هو اعلام مخصوص
 على وجه مخصوص بالفاظ كذلك سببه ابتداء
 اذ ان جبرائيل وبقاء دخول الوقت هو
 سنة مؤكدة للفرائض في وقتها ولو قضا
 لا غيرها فبعد اذان وقع قبله كالاقامة
 بتبريع تكبير فابتداء ولا ترصيع ولا نحن
 فيه ويترسل فيه ويلتفت يمينا ويسارا
 لصلاة وفلاح ويستدير في المنارة ^{يقول}
 بعد فلاح فجر الصلاة خير النوم مرتين
 ويجعل اصبعيه في اذنيه والا قامة كالاذن
 لكن هي افضل منه ولا يضع اصبعيه في اذنيه
 ويحذر فيها ويريد قد قامت الصلاة بعد

13

الاذان في الصلاة
في وقتها من غير ان يسمع
من وراءه في الصلاة

بعد فلوها مرتين ويستقبل القبلة بهما
ولا يتكلم فيهما ويشوب ويجلس بينهما الا
في المغرب ويؤذن ويقيم لفاتته وكذا في
الفوات ويخبر فيه للباقي ولا يسن فيه
تصليته النساء اداء وقضا ولا يفهما يقص
في الفوات في مسجد ويكره قضا وهما فيه
ويجوز اذان صبي مرهق وعبد وولد زنا
واعمي واعرابي ويكره اذان جنب واقامته
واقامته محدث لا اذانه وامرأة وفاسق
وقاعد وسكران الا اذا اذن لنفسه وبعاد
اذان جنب واقامته وكذا اذان امرأة
ومجنون وسكران وصبي لا يعقل وكراهية
لمسا فوكذا اتوكها بخلافه في بيته
بمصر وفي مسجد بعد صلاة جماعة في اقام
غير اذان يغيبه لا يكره مطلقا ويجب

يجوز اذان الصبي

14
زسج الاذان بان يقول كفالته الا في
المبطلين والصلوة خير من النوم ولو كان
في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة ولو
كان خارجا جاب بالقدم ولو اجاب باللسان
لا بد لا يكون محيا بناء على ان الاجابة المطلوبة
بالقدم لا باللسان ويقطع قراءة القران
لو بمنزله ويجب ولو بمسجد لا ومحيا لا قاض
كالاذان وقيل **باب شروط الصلاة**
هي طهارة بدنه من حدث وخبث وثوبه ومكانه
في الثاني وستر عورته وهي للرجل ما تحت
سترته الى ركبته وما هو عورة منه عورة
فرا لا تمتد مع ظهرها وبطنها وجنبها والخرق
جميع بدنها خلا الوجه والكفين والقدمين
وتمنع من كشفها لوجدين رجال للفتنة ولا يجوز
النظر اليه بشهوة كوجده مرد ويمنع كشف رجليه

المفهوم من كلام البرزخي ترجيح خلاف ما رجمه المص
في بحث سنة العون وما ذكره في فضل الباكث
في ما يفد ولا يفد لوائس ما اختار المص
قبحين كلاميه تدافع فليست في كتابه
هـ

عضو غليظة وخفيفة فالغليظة قبله
وما حولها والخفيفة ما عدا ذلك والشرط
سترها زغيره لا في نفسه وعادم ساتر يصل
قاعداموميا بركوع وسجود ولوايح له ثوب
تثبت قدرته ولو وجد ما كلفه بخبره واقل زرع
ظاهر ندب صلوة فيه ولو بعد طاهر صلى
فيه حتما ولو وجدت ثوبا يستر بدنه مع ربح
راسها يجب سترها ولو اقل فربيع الرأس لا
ولو وجد ما يستر به بعض العورة وجب استئثارها
ويسترا القبل والذرفان وجد ما يستر أطرافها
ستر الذرفان والذرفان يستر به نجاسة صلى
معها ولا إعادة عليه والنية وهي لا رادة
لا العلم والمعتبر فيها عمل القلب لا لزوم رادة
وهو ان يعلم بدأته اي صلاة يصلي واللفظ
بها مستحب وقيل سنة وجاز تقديمها على

التبكية

أخبار الامام الرازي عدم كفاية مطلق النية
في التراويح كذا صاحب الهداية في المحاربات
فراجع اليهما هـ هـ

التبكية ما لم يوجد فاطمها من غير لا يتصلو ١٥
ولا خيرة بمناعة غيرها وكفى مطلق نية لسنة
وتراويح ونقل ولا بد من التيقين لفرض
وواجب دون عدد ركعاته وينوي المقصد
المثابرة ولو نوى فرض الوقت جاز الا في
جمعة الا اذا كان عند ما نها فرض الوقت
ولو نوى ظهر الوقت مع بقائه جاز ولو مع
وهو لا يعلمه ومصلى الجنازة ينوي الصلاة
لله تعالى والدعاء للميت وان اشتبه الميت
يقول نويت ان اصلي مع الامام الصلوة
على خير صلى عليه والامام ينوي صلوة فقط
لا امامة المقنن لوام رجلا وان ام نساء
فاقتدت بكنانة لرجل في غير صلاة جنازة
فلا بد من نية امامتها وان لم تقتل كاذبة
فيه ونية استقبال القبلة ليست بشرط

بأن يخرج على الصوم وهو فاسد لان سقوط القرآن
بما كان صحيحا واخرج نفع تقدم النية
فلا ضرورة الى التأخير وجوز التأخير
في الصوم للخروج

اذا كان في الصوم كذا في محاربات النوار
لصاحب الهداية هـ

كنية تعيين الامام في صحة الاقتداء و
 استقبال القبلة فلهي فوضه اصابة عينها
 وغيره اصابة جبهتها والمعتبر العرصه لا البناء
 وقبله العاجز جهه قدرته ويتحرى عاجز عن
 تعرف القبلة فان ظهر خطاؤه لم يعد واد
 علم به في صلاته وتحول رأيه استدار وبنى ان
 شرع بلا تحريم مخر وان اصاب صلى جماعة عند
 اشتباه القبلة بالتحري وتبين انهم صلوا
 الجهات بخلافه فمن يتقن مخالفه امامه في الجهة
 طالة الاداء لم يخر صلاته وقر له يعلم ذلك
 فصلاته صحيحة **باب صفة الصلاة من**
 فرائضها التحريمية وهي شروط ومنها القيام
 في فرض لقادر عليه ومنها القراءة لقادر
 عليها ومنها الركوع ومنها السجود ومنها
 القعود الاخير قدرا للتشهد ومنها الخروج

في صلاة
 في صلاة
 في صلاة

بصنع

بصنعه وشرط فادائها الاختيار فان اتي 16
 بها نائما لا يعتد به **ولها** واجبات وهي قراءة
 فاتحة الكتاب وضم سورة في الاولين
 من الفرض وفي جميع ركعات النفل والوتر
 وتعيين القراءة في الاولين وتقديم الفا
 على السورة ورعاية الترتيب فيما يكر في
 كل ركعة كالسجدة وتعدى الاركان والقعود
 الاول والشهدان ولفظ الاستلام وقوت
 الوتر وتكبيرات العيدين والجهرا والسررا
 بجهري **ويسترو** سننها رفع اليدين للتحريمية ونشر
 الاصابع وان لا يطأ لراسه عند التكبير
 وجهه لا امام بالتكبير والقاء والقعود والتسمية
 والثامين سرا ووضع يمينه على يساره تحت
 السرة وتكبير الركوع والرفع منه والتسبيح
 فيه ثلاثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريق اصابعه

في صلاة
 في صلاة
 في صلاة

الاصح انه يرفع اول انهم يكبر لان فعله على الكبر
 عن غير الله الذي يقدم وتضم اصابعه
 قارا الى وقت التكبير ثم لا يرفع
 كل التضرع ولا يضمها كل الضم والرفع
 بخلاف ادنيه وبمس تحميها من محار
 لصاحب الهداية

وتبكيه السجود وكذا الرفع منه وتبكيه السج
 فيه ثلثا ووضع يديه وربكته وافتراش
 رجله اليسرى والجلسة والصلوة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء
وهذا اذا بنظره الى موضع سجوده حال
 قيامه والى ظهر قدميه حال ركوعه والى
 اربعة حال سجوده والى محجبه حال تفعو
 والى منكبه اليمين واليسر عند التسليم
 الاولى والثانية وامساك فمه عند الثا
 فان لم يقدر غطاء بيده او كفه واخراج
 كفيه من كفيه عند التكبير ودفع السعال ما ^{استطاع}
 والقيام حين يحى على الفلاح ان كان الام
 بقرب الحراب والافيق وكل صف ينتهي اليه
 الامام على ان يظهر وشرع الامام من قبل
 قد قامت الصلوة **فصل** واذا اراد

واذا قال قد قامت الصلوة شرعوا الى الصلوة
 قال في الاخير قال ابو حنيفة كبر قبل قوله قد قامت الصلوة
 هكذا في النوازل وانما يدل على الصلوة
 حتى على الفلاح وعلى ما ذكر في الكتاب
 ان يكبر بعد فراغ المؤذن عن قوله قد قامت
 الصلوة قال في المسألة اختلفوا في الصحيح ما ذكر
 في النوازل وان كان الامام غائبا
 او هو المؤذن فاشترط ان يقرأ
 حتى يحضر بقوله صلوة السلام لا يقرأ
 حتى يركع في وقت مفادى ولا انه
 لا فائدة في القيام كما
 ان قيل تنبيه

هذا وان دخل من قدامه وهذا حين يقع له ركوع عليه
 واصر وان كان المؤذن في الامام فان كان
 يرفع من امامه في السجود فليقوم لا يقف على حاله
 حتى لا يفسد الصلاة

المركب الجوز ان لا ياتي بالعلم
 في هجرة الصلوة والركعة

الشرع فيها كبر لا افتتاح بالحد فقامنا 17
 ويصير شادعا بالنية عند التكبير لا به
 ولا يلزما العاخر غير المنطق تحريك لسانه
 ورفع يديه مما يتأبها ياميه شحمتي اذنيه
 والمرأة ترفع خمار منكبها ومخ شروعه
 بتسيح وتهليل وسائر كل التقويم كما لو شرع
 بغير عريته او امن او لحي واسلم او سمي عند
 ذبح او قراها عاخر الا ان اذن بها على الا
 ولو شرع باللهم اغفر لها وذكرها عند الذبح
 لم يخرجها فالله ووضعه يمينه على يساره
 سترته اخذ ارسفها بخصره وابهامه كما لو
 في التكبير وهو سته قيام له قرا فيه ذكر
 سن فيضع حاله التناء وفي القنوت تكبرا
 الخيانة لا في قيام متخلل بين ركوع وسجود
 تكبيرات العيد وقراء سبحانك اللهم مقتصر

عليه الا اذا كان مسبوقا وامام يحبر
بالقراءة فلا ياتي به ونعوذ سرا للقراءة في
به المسبوق عند قيامه لقضاء ما فات لا
المقندي ويؤخر غير تكبيرات العيد وسمى سرائفي
كل ركعة لابن الفاتحة والسورة مطلقا
وهي آية ز القرآن انزلت للفصل بين سور القرآن
وليست ز الفاتحة ولا ز كل سورة ولم تجز
الصلوة بها ولم يكفر جاحدها بالشبهة فيها وروى
المصلي لو اماما او منفرد فاتحة وسورة او
ثلث آيات وامن الامام سراجا موم ومنفرد
ثم تكبيرا للركوع ويضع يديه على ركبتيه ويفرج
اصابعه ويبسط ظهره غير رافع ولا منكس
راسه ويستج فيه ثلثا ولو رفع الامام راسه
قبل ان يتم المأموم التيسيرا وجبتا بعده
بخلاف سلامه قبل اتمام المقندي للشهد

ثم

ثم يرفع راسه زكوة مستمعا ويكفي بالاشما 18
وبالجمعة الموم ويجمع بينهما لو منفردا ويقو
مستويا ثم يكبر ويسجد واصفارا ركبتيه ثم يديه
ثم وجهه بين كفيه ويعكس نوضه ويسجد
بانفه وجهته ويكره اقتطاره على احداهما
كما يكره بكور عمامته وان فتح بشرط كونه
على جهته او بعضها اما اذا كان على راسه
فقط وسجد عليه مقتطرا ولو سجد على كفه
او فاضل ثوبه صح لو كان المكان طاهرا وكره
ان لم يكن ثم ترابا وحصىة والا لا ولو سجد
للزحام على ظهره يصل صلاته جاز وان لم يصلها
لا ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القن
بمقدار لبنتين منصوبتين جاز وان اكثر
لا ونظير عضديه ويباعد بطنه عن فخذه
ويستقبل باطراف اصابع رجليه القبلة ويكره

ان لم يفعل ويستج فيه ثلاثا والمرأة تخفض
وتلحق بطنها بفخذها ثم ترفع راسه مكبرا
ويكفي فيه اذ في ما يطلق عليه اسم الرفع وليس
بين السجدين مطمئنا وليس بينهما ذكر مسنون
وكذا بعد رفع الركوع على المذهب ويكبر
ويسجد مطمئنا ويكبر لله نوح بلا اعتماد وقور
والركعة الثانية كالأولى غير ان لا يات ثبثا
وتعويضها ولا يسن رفع يديه لا في تكبيرة
افتتاح وقنوت وعيدين واستلام الصفا
والمروة وعرفات والمجرات والرفع بخدا اذ انه
في الثلاثة الاول وفي الاستلام وعند ^{الابتداء}
يرفع خذا منكبيه ويجعل باطنها نحو الكعبته
وعند الصفا والمروة وعرفات يرفعها كالأداء
فيسبط يديه نحو السماء وبعد فواغرة سجدة
الركعة الثانية يفتش رجله اليسرى ويجلس

عليها

١٩ عليها وينصب رجله اليمنى ويوجد أصابعه
نحو القبلة ويضع يمينه على فخذة اليمنى ويسرها
على فخذة اليسرى ويسبط أصابعه على أطرافها
عند ركبته والمرأة تجلس متوركة ولا يشير
بشيء يتيه عن الشهادة وعليها الفتوى
ويقراء تشهد ابن مسعود رضي الله عنه ^{يقصد}
بألفاظ تشهد الانشاء لا الخبر ولا يركب
على الشهد في القعدة الأولى فان زاد غامدا
كره أو ساهيا وجب عليه سجود السهو اذا قام
الله صل على محمد على المذهب وكفى فيما بعد
الأولين بالفاحة وهو خير بين قراءة ^{تسبح}
ثلاثا على المذهب ويفعل في العتود الثاني
كالأول وتشهد صلى على النبي صلى الله عليه
وسلم وهي فرضة واحدة في العمر والخلف
في وجوبها كما ذكر والخيار تكراره كما ذكر

والمذهب استحياءه ودعابا لا دعيت لما ثود
في القرآن والسنة لا بما يشبه كلام الناس
ثم يسلم غريميه ويساره مع الامام كالحرمية
قائلا السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول
وبركاته وسن جعل الثاني اخفض من الاول ويتو
السلام على من في يمينه ويساره والحفظة
فيهما ويزيدا لسلام على امامه في التسليمة
الاولى وان كان فيها والا في الثانية ونواه
فيهما لوجا ذيا وينوي المنفرد الحفظة فقط
فصل مجبر الامام في الفجر والى المشايخ اذ
وقضاء وجمعة وعيدين وتراويح ووتر
بعدها ويسر في غيرها كتنفل بالنهار ويخير المنفرد
في الظهر اذ كتنفل بالليل ونحافت حمان
تقضاء على الاصح الجهر سماع غيره والمخافة ^{سما}
نفسه ويخبر ذلك في كل ما يتعلق بنطق

20 كسمية على ذبيحة ووجوب سجدة ثلاثه
 وعقاق ولطلاق واستثناء ولوترك سوق
 اولى العشاء قرائها وجوبها مع الفاتحة جهل
 في الاخيرين ولوترك الفاتحة لا وفرض القراءة
 آية على المذهب وحفظها فرض عين وحفظ
 جميع القرآن فرض كفاية وحفظ فاتحة الكتاب
 وسورة واجب على كل مسلم **وسين** في السفر
 مطلقا والفاتحة واى سورة شاء وفي
 المضطرب لا المفصل في الفجر والظهر والشاء
 في العصر والعشاء وقصارة في المغرب **تطاول**
 اولى الفجر على ثابته فقط وإطالة الثانية
 على الاولى تكره اجماعا ان ثبت آيات وان
 باقلا ولا يتعين شئ من القرآن لصلاة على
 طريق الفرض **يكره** التقيين والمؤمنين لا يتق
 مطلقا فان قراءته **يكره** تجزأ بل يستمع وينصت
 بمنزلة الذكر

حفظه الله

[illegible]

وان قراء الامام آية ترغيبا وترهيبا كذا
الخطبة وان صلى الخطيب على النبي عليه الصلوة
والسلام الا اذا قراء صلوا عليه فيصلى
المستمع سرا والبعيد والقريب سيات
باب الامامة هي افضل من الاذان والجماعة
سنة مؤكدة للرجال وافضل اثنان وقيل
واجبة وعليه العامة فلتسن او تجب على
الرجال العقل والبالغين الاطراف المفادة
على الصلاة بالجماعة فرغ من حرج فلا تجب على من
ومقعده وزفر ومقطوع يده وجلفه خلاف
ومفلوح وشيخ كبير عاجز واعى ولا يزال بينه
وبينها مطروطين وبرد شديد وظلمة كذلك
والا حق بالامامة الا علم باحكام الصلوة
ثم الا حسن تلاوة للقرآن ثم الادب ثم الا
ثم الا حسن خلفا ثم الا حسن وجهها ثم الا

نسبا

نسبا ثم الا نطف ثوبا فان استوا ويقع ^{الخيار}
الى القوم وصاحب البيت اولى بالامامة من غيره
الا ان يكون معه سلطان او قاض فيعلم عليه
والمستعير والمستاجر احق من المالك ولو لم توثق
وهم له كارهون ان لفساد فيه اولادهم احق
بالامامة منه كره وان هو احق لا ويكره ما
عبد واعرابي وفاسق واعى الا ان يكون اعلم
القوم ومبتدع لا يكفى بها وان كفى الا يصح
الاقتداء براصلا وولدا الزنا وتطويلا الصلوة
وجماعة النساء في غير صلوة جنازة فان فعلن
تفعا لامام وسطنهن كالعلة وتكرهن
الجماعة مطلقا على المذهب كما يكره امامة
الرجل لمن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا حرم
منه او زوجته وامتما اذا كان معهن
واحد من ذكر او امهن في المسجد لا ويقيم

الواحد كما ذيا ليماني امامه فلو وقف غريبان
 كره وكذا اطفه على الاصح والزايد ينفخ خلفه
 ويصفى الرجال ثم الصبيان ثم الخناث ثم
 النساء واذا حاذت امرأة مشتهاة والحائل
 بينهما في صلاة مطلقة مشتركة تحريرة
 واتخذت الجهة فسدت صلاته والافست
 صلاتها وحاذة الامر والصيد لا يفسد
 على المذهب ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة او
 مطلقا وكذا لا يصح الاقتداء بمنحون مطبق
 او منقطع في غير حالة افاقته او سكران
 ولما لم يجدوا ان قارن الوضوء الحمد او طرأ
 عليه وصح لو توضأ على الانقطاع صلى كذلك
 وحافظ آية القرآن بغير حافظها ومستور
 عورة بعار وقاد على ركوع وسجود بغا جن
 عنهما ومفترض تبديل وناذرنا ذاك اذا نذر

22 احدهما عين منذورا والاخر بمفترض خروناذر
 بخالف ولا حق ومسبوق بمثلها ومسا فيقيم
 بعد الوقت فيما يتغير بالسفر بل في الوقت
 واتم ونازل بلوكب وغيره لا يمنع على الاصح
 واذا افسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة
 نفسه على المذهب ويمنع من الاقتداء بطريق
 تمر فيه عجلة او نهر تجري فيه السفن وخلاف
 في الصحراء يسع صفيين والحائل لا يمنع ان لم يشبه
 حال امامه ولم يختلف المكان وصح اقتداء من
 بميتيم وغاسل بما سح وقائم بقاعد وباحل ومو
 بمثله ومستقل بمفترض في غير التواضع في الصحيح
 واذا اظهر حدث امامه بطلت فيلزم اغادتها
 كما يلزم الا امام اجبارا والقوم اذا اثم وهو
 محلت او جيب بالقدر الممكن بكتاب او رسول
 على الاصح واذا اقتدى امرئ وقارى باقى لو

استخلف الامام اميناً في الاخيرين تفسداً
 وصحاً لو صلى كل من الاثني والفارى وحده
 بخلاف حضور الاثني بعد افتتاح القاري اذ لم
 يقصد به وصلي منفرداً فانها تفسد في الاصح
 المدرك فركها كما مله مع الامام واللاق
 زفاته كلها وبعضها بعد اقتدائه والمسبوق
 فسبقه الامام بها او بعضها وهو منفرد فيها
 يقضيه الا في اربع لا يجوز الاقتداء به ولو
 كبر ينوي استئنا فصولته وقطعها يصير
 مستأنفاً وقاطعاً ولو قام الى قضاء ما سبق
 به وعلى الامام سجدة ناسه وفعليه ان يعود
 ولو بعد كان عليه ان يسجد في اخر صلاته ونياً
 بتكبيرات التشترعاً بما عاين **باب الاستخلاف**
 سبق الامام حدث غير مانع للبناء ولو بعد
 التشهد استخلف ما لم يجاوز الصفوف

لو في الصحراء وما لم يخرج من المسجد لو كان يصلي به
 واستئناً فافضل ويتعين لجنون وحده
 واحكام واعمال وقهقهة وكذا استخلف
 اذا حصر غير قراءة لجل قد والمفروض لا لو سني
 القراءة اصلاً او اطاب بول كثر او كشف عورة
 في الاستئنا اذ لم يضطر لها وقراء في طائفة الذهاب
 والرجوع او طلب الماء بالاشارة او سراه
 بالمعاطاة او مكث قدراً اذ ركن بعد سبق
 الحدث واذا ساع لها البناء توضع ونبي على ما
 مضى ويتم صلاته ثم او يعود الى مكانه كالمقتد
 اذا سبقه الحدث وان تعد عملاً ينالها بعد
 جلوسه قدراً للتشهد تمت ولو بالاضغطة
 بطلت كما تبطل بقدره الميتم على الماء ومضى
 مدة مسحان وجد الماء على الاصح وتعلم اثنى
 آية ولو كان مقتدياً بقارئ على ما عليه لاكثر

ووجود الفاري سائر ونزع الماسخ خفي على
 يسير وقدرة موم على الاركان وتذكر فائتة
 عليها وعلى امامه وهو صاحب ترتيب وتقدم
 الفاري اميا مطلقا وقيل الاضاد لو كان
 بعدا لتشهد بالاجماع وهو الاخ والطلع
 الشمس في الفجر ودخول وقتا العصر في الجمعة
 وزوال عذنا المعذور وسقوط جيرة غرولا
 تنقلب الخلوة في هذه المواضع فلو ان اطلت
 الايام اذ ان ذكر فائتة او طلعت الشمس او خرج
 وقت الظهر في يوم الجمعة ولو استخلفا الامام
 مسبوقا صح فلو انتم صلوة الامام ثم احتجبا نيا
 تفسد صلواته دون القوم المدركين وكذا
 تفسد صلوة رجاله كحاله وكذا تفسد صلوة
 الامام المحدثان لم يفرغ وان فرغ لا وتفسد
 صلوة مسبوق بيقظة امامه وحديث العمد

تعود

24 تعوده قدرا للشهد ولو تكلم وخرج من سجدة
 لا يجلا فالمدرك ولو لاحقا ففيه فساد صلاة
 تصليمان ولو احداثا امام في ركوعه وسجده
 توفيا وبني واعادها ما لم يرفع راسه منها ما لم
 اللاداء اما اذا رفع راسه بيا بلاء ركن فلا
 ولو تذكر في ركوعه وسجده سجدة فبجدها
 اعادها ندبا ولو لم واحد فاحداثا امام تعين
 الماموم للامامة لو صلح لها بلائيه والاضد
 صلاة المقندي دون الامام على الاصح وهذا
 اذا لم يستخلفه فان استخلفه فصلوة الامام
 والمستخلف بالخلوة ولو لم رجلا فاحداثا وحزن
 من المسجد تمت صلاة الامام وبني على صلاة وقسم
 صلوة المقندي اخذه رعا فيمكن ان يكتفي انقطا
 ثم يتوضا وبني **باب ما يفسد الصلوة**
وما يكره فيها يفسد بها التكلم عمده وهو

قبل عقوده قدرا تشهد سيان آله السلام
 ساهيا للخروج من الصلوة قبل اتمامها على الخن
 اكما لها بخلاف السلام على انسان فانه يفيد
 ولو ساهيا ورد السلام بلسانه والتمسح برك
 عذرا وغرض صحيح والدعاء بما يشبه كلامنا
 والدين والثاؤه والتأفيف واليكاء بصب
 لوجع او مصيبة لالذكري الجنة والنادو تسميت
 عاطس بيمينك الله ولو فر العاطس لنفسه
 وجوب خبر بالاسترجاع على المذهب وكذا اكمل
 قصد بالجواب والخطاب كما يحكي هذا الكلام
 بقوة مخاطبها لمن اسمه لك وفتح على غير امامه
 بخلاف فتحه على امامه مطلقا ولو جرى على السأ
 نعم ان كان معتادا لها في كلامه تفسدوا
 له واكله وشربه مطلقا الا اذا كان بين
 انسان ما كول فابتلع واشتقال فرصدته

الى

الى مغايرتها وقراءته من مصنف مطلقا وكل عمل
 كثير لا يشك لنا طرف فاعلم انه ليس فيها فساد
 تفسد برفع يديه في بكيرات الزوايد على
 المذهب وسجوده على جنس واحد او ركن او مكان
 مع كشف عورته او نجاسته عند الثاني
 وصلاية على مصلى بجنس البطانة وتحويل
 صدره عن القبلة بغير عذر ولا يفسد بها
 نظره الى مكتوب وفهم ومروءة في القراء
 او بمسجد كبير بموضع سجوده او بين يديه في
 مسجد صغير مطلقا او اسفل من المكان امام
 المصلى لو كان يصلي عليها بشرط محاذاة
 اعضاء الماراة عشاءه وكذا سطح وسريه
 مرتفع وان اشم المار في ذلك ويعزنا الا اذا
 في الصلوة ستره بقدر ذراع وعلظ اصبع
 بقرنه على احد حاجبيه ولا يكفي الوضع ولا

الرب لا يدخل في الفراض احب الي
منه الصيام خلاصة

الصلوة في الحرام ان لم يكن في الحرام مماثل
وموضع الصلوة ظاهر لا مكره
خلاصة

في مكرهات الصلوة

المظن ويدفعه بتسليمه واشارة لابهما وكفت
سترة الامام ولو عدم المرور والطريق
جان تركها وكوه سدل ثوبه وكفه وعشه
به وبجسده وصلوته في ثياب بذلة ومفتة
واخذ درهم في فيه لم يمنعها القراءة و
حاصر رأسه للتكاسل لا للتذلل وصلوته
مع مدا فقدا اخشين والترح وعقص شعره
وقلبا الحصى لا لسجوده مرة وفوقه لا يصاح
والتحضر والالتفات بوجهه وبعضه وقيل
تفسد بتحويله والمعتمد لا واقعاؤه وافتراش
ذراعيه وصلاته الى وجه انسان ورد السلام
بيده والشرع فرغ عذرها والشاوب وتغميض
عينيه وقيام الامام في الابل لا سجوده فيه
مطلقا وانفراد الامام على الدكان وعكسه
عند عدم عذر وقيل سئوب فيه تماثيل وان

يكف

يكون فوق رأسه وبين يديه ومجذاته تماثل 26
واختلف فيها اذا كان خلفه والاظهر كراهته
ولو كانت تحت قدميه او كانت صغيرة او
مقطوعة الرأس والوجه وغير ذى الروح
لا وعدا الى السور والسمع باليد في الصلوة
مطلقا لا قلاحية وعقرب مطلقا وصلوة
الى ظهر قاعد يحدث والى مصحف وسيف مطلقا
او شمع او سراج او على سباط فيه تماثيل ان
لم يسجد عليها ويكسر استقبال القبلة
بالفرج في الخلاء وكذا استدبارها كما
كره امساك صبي نحوها ومد رجليه في نوم
او غيره اليها والى مصحفا وشئ من الكتب الشريفة
الا ان يكون على موضع مرتفع غير الحاذية
وعلى باب المسجد ولو طي فوقه والبول
والسقوط واتخاذ طريفا بغير عذر ودال

فقد لا يجوز مع العذر

لو في بدنه او على حائه

كأنه على حائه

مستور شابه

مصحف

اي لا يكره ان يصلي في بيته او في بيت غيره

اي لا يكره ان يصلي في بيته او في بيت غيره

اي لا يكره ان يصلي في بيته او في بيت غيره



نجاسة فيه فلا يجوز فلا يجوز الاستصحاب
 به من نجس فيه ولا البو فيه ولو في اناء
 فوق بيت فيه مسجد والمخذ لصلوة بناء
 او عيل مسجد في حق جواز لا قداً لا في غيره
 فحل دونه لجنب وحايض ولا بأس بنقشه
 خاؤه من حجره وما ذهب بماله لا بما لا لو
 وضمن متوليه لو فعل **باب الوتر** والنوافل هو
 فرض عماد وواجب اعتقاداً واثباتاً فلا
 يكفر بجاهده وتذكره في الفرض مفسد ككفره
 ويقضى وهو ثلاث ركعات بتسليمه وقراء
 في كل ركعة منه فاتحة وسورة وكبر قبل ركوع
 ثالثة رافعا يديه وقت فيه مخافاً على الاصح
 مطلقاً وصح لا قتلاء به بشافعي لم يفصله
 بسلام على الاصح وينوي الوتر لا الواجب كما
 في العيدين ويأتي المأموم بقنوت الوتر لا

الفجر

27 الفجر بل يقف ساكناً على الاظهر ولو نسيت ثم
 تذكره في الركوع لا تقنت فيه ولا يعود الى
 القيام فان عاد اليه وقت ولم يعد الركوع
 لم تفسد صلاته وسجد للسهو ركع الامام قبل
 فراغ المقتدى تابعه قنت في الوتر او
 ثانياً سواء لم يقنت في ثالثه ولم يقنت لغيره
ويستأن أربع قبل الظهر والجمعة وبعدها
 وركعتان قبل الصبح وبعدها الظهر والمغرب
 والعشاء **ويستحب أربع** قبل العصر وقبل
 العشاء وبعدها بتسليمه وست بعدها المغرب
 بتسليمه واكد لها سنة الفجر وقيل بوجوبها
 فلا يجوز صلاتها فاعداً من غير عذر على الاصح
 ولا يجوز تركها لما لم صار مرجعاً في الفتاوى
 بخلاف سائر السنن ويحتمل الكفر على منكرها
 وتقضى ولو صلى ركعتين تطوعاً مع طنات

الفجر لو تطلع فاذا هو طالع لا يجزئ ركعتيها
 على الاصح **ويكره** الزيادة على اربع في نفل
 النهار وعلى ثمان ليلا بتسليمة والا فضل فيها
 رباع بتسليمة ولا يصلي على النبي عليه الصلوة
 والسلام الفقرة الاولى في الاربع قبل
 الظهر والجمعة وبعدها ولا يستفتح اذا قام
 في الثالثة منها وفي البواقي ركعات الاربع
 يصلي ويستفتح وقيل لا وكثرة الركوع والسجود
 واجتر طول القيام **ويسن** تحية المسجد
 وهي ركعتان واداء الفرض ينوب عنها ولو
 تكلم بين السنة والفرض لا يستقطعها ولكن ينقبض
 ثوبها وكذا كل عمل ينال في الخيرة على الاصح
وندب ركعتان بعد الوضوء واربع فصلا
 في الضحى يفرض القراءة في ركعتي الفرض
 وكل النفل والوتر ولزم النقل شرع فيه

قصده اولو عند غروب وطلوع واستواء فان
 افسده وجب قضاؤه وقضى ركعتين
 لو نوى اربعاء ونقض في الشفع الاول او
 الثاني كما لو ترك القراءة في شفعيه وتر
 في الاول والثاني واحد في الثاني او في
 الاول لا غير واربعاً لو ترك القراءة في احد
 كل شفع او في الثاني واحد لا ولا قضاء
 لو فقد قدراً للشهد ثم نقض او شفع طائفاً
 انه عليه اولم يقعد بينهما **وتنفل** مع قلة
 على القيام قاعدا ابتداء وبقاء ويقعد كما
 في التشهد على المختار وراكباً خارج المصير
 مومياً الى اي جهة توجهت ذابته واذ انفتح
 راجعاً ثم نزل بنحو في عكسه لا ولو افتتحها خارج
 المصير ثم دخل ثم على الدابة وقيل لا ولو
 ولو صلى على ذابته في محله هو يقدر على النزول

لا يجوز الصلوة عليها اذا كانت واقفة
الا ان يكون عبدا ان الحمل على الارض ولما اء
على العجلة ان كان طرفا العجلة على الدابة وهي
مسترا ولا فهي صلوة على الدابة فتجوز في حالة
العذر ولا في غيرها وان لم يكن طرفا العجلة
على الدابة جان هذا في الفرض واما في النقل
فيجوز على الحمل والعجلة مطلقا ولو جمع بين
نيتة فرض وفلج الفرض ولو نذر ركعتين
بغير ظهور لزمتاه به عنده واهدرة الثالث
او في مكان كذا فاذا اها في اقل شرفه جان
ولو نذرت عبادة في غداة محاضت فيلونها
قضاؤها ولو في يوم حيفها لا **التاويح**
سنة مؤكدة للرجال والنساء ووقتها
بعد العشاء قبل الوتر وبعده ويستحب
تاخيرها الى ثلث الليل ولا تقضى اذا افا

29 اصلا فان قضاها كان نفلا مستحبنا وليس
بتراويح والجماعة فيها سنة على الكفاية وهي
عشرون ركعة بعشر تسليمات يجلس بين كل
اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر
والختم مرة ولا يترك بكمال القوم وياتي
الامام والقوم بالنساء في كل شفع ويريد
على التشهد الا ان يملأ القوم فياتي بالصلوة
ويترك الدعوات ويكره قاعدا مع الهداية
على القيام ولو تركوا الجماعة في الفرض لم
يصلوا التراويح جماعة ولو لم يصلها بالاد
صلى الوتر ولا يصل الوتر والنطوع بجماعة
خارج رمضان وفيه يصل الوتر وقيامه
باب ادراك الفريضة شرع فيها منفردا ثم
اقيمت بقطعها فانما بتسليمة واحدة ويقعد
بالامام ان لم يقعد الركعة بسجدة او قيدا

في غير باعته او فيها وضم اليها اخرى وان صلى
ثلاثا منها اتم ثم اقدم متفلا ويدرك
فضيلة الجماعة الا في العصر والشايع في
نفل لا يقطع مطلقا وكذا سنة الظهر
والجمعة اذا اقيمتا وخطبا امام على الراجح
كوه خروج زلم يصل من مسجد اذن فيدعون
انتظم بامر جماعة اخرى ولمن صلى الظهر
او العشاء مرة الا عند الاقامة ولمن صلى الفجر
والعصر والمغرب مرة وان اقيمت اذا كان
وقت الفجر اشتغاله بسننها تركها والا لا
يقضيها الا بطريقا لبتغيه لفرضها قبل الزوال
لا بعده بخلاف سنة الظهر فانه ياتي بها في
وقته مقدما لها على شفعه ولا يكون مصليا
بجماعة زاد ركعة فريضة او اربع ركعة اذ
فضلها وكذا مذكر الثلث على الاظهر اذا

امن فوق الوقت تطوع قبل فرضه والا لا ياتي
بالسنة ولو صلى منفردا على الصحيح ولو اقام
بابام راع فوق حتى رفع رأسه لم يدرك
الركعة ولو ركع فلحقه امامه فيصح **بالقضاء**
الفوائت الترتيب بين الفروض الخمس والوتر
اداء وقضاء لازم وقضاء الفروض الواجب
والسنة فرض وواجب وسنة ولم يخرج
تذكرة انه لم يوتر الا اذا ضاق الوقت او
نسبنا وطقا مغيرا او فانتست بخروج
وقت السادسة ولا يعود الترتيب بعد
سقوطه بكثرتها يعود الفوائت الى الفيلة
بالقضاء وكذا لا يعود بعد سقوطها
المسقطات وفناء الصلوة بترك الترتيب
موقوف فان كثرت وضارت الفواسد مع الفوائت
ستأخر صحتها والا ولومات وعليه

صلوات فائتة وأوصى بالكفارة يعطى لكل صلوة
نصف صلح فربو كذا أو ترث ثلث ماله ولو
قضاها ورثته بامر لم يخرجها فالج ويجوز
تأخير اللوات لعذر السعي على المعيا وفي
الجراح على الأصح ويعذر بالجهل جري سلمية
ومكت مدة فلا قضاء عليه كما لا يقضى
ما فات زمنها ويلزم بإعادة فرضه عقبه
وتاب في الوقت **باب سجدة السهو** يجب له بعد
واحد سجدة إن تشهد وسلاوا إذا كان الوقت
صالحا بترك واجب سهواً وإن تكرر ركوع قبل
قراءة وتأخير قيام إلى الثالثة بزيادة على
تشهد بقدره كمن والجره فيما يخاف وعكسه
ما يجوز به الصلوة في الفصلين وقيل يجب
بها مطلقاً وهو ظاهر الرواية على منفرد ومقتد
بسهو أمان سجدة أمان لا بسهوه والمسبق

يسجد مع أمانه مطلقاً ثم يقضى ما فات وكذا
الأصح سهواً عن القعود الأول من الفرض
ثم تذكره عاداً إليه ما لم يستقم قائماً ولا
لا ويسجد للسهو فإداء القعود تفسد صلوة
وقيل لا وهو الأشبه وإن سهواً عن القعود
الأخير عاد ما لم يقينها بسجدة وسجد للسهو
فإن قيدها بسجدة تحول فرضه نفلاً ويرفعه
ويقيم سادسة أنشأ ولا يسجد للسهو على الأصح
وإن قعد في الرابعة ثم قام عاد وسلم وإن
سجد للخامسة ثم فرضه وضم إليها سادسة
لتصير الركعتان له نفلاً وسجد للسهو ولو نوى
غير السنة الواحدة بعد الفرض ولو ترك القعود
الأول في النفل سهواً وسجد ولم تفسد سجدة
وإذا صلى ركعتين وسهواً فيهما فسجد له بعد السلام
ثم راد بناء شفع عليه لم يكن له ذلك بخلافه

المسا فولو فعل ما ليس له صح لبقاء تحريره بعد
سجود السهو على المختار سلا وز عليه سجود سهو
يخرجه موقوفا فيصح الاقتداء به ويبطل
وضوءه بالقهقهة ويصير فرضه اربعاً بنية
الاتمامة ان سجد والا فلا ويسجد للسهو
ولو مع سلامه للقطع ما لم يتحول غرا قبله
او تكلم سلم صلى الظهر على الركعتين توهمها
اتمها وسجد للسهو بخلافه لو سلم على طر
انه مسافرا وعلى انها الجمعة او كان في عهده
بالاسلام فظن انه فرض الظهر ركعتان او كان
في صلاة العشاء فظن انها التراويح فسلم
والسهو في صلاة العيد والجمعة والمكثوبة
والتطوع سواء لو اشكل فله يمكن ذلك غلاة
كم صلى استأنف وان كثر عمله بغالب
لحنه ان كان والا اخذ الاقل وقعد في كل

موضع توهم موضع فقود واذا شغله ذلك 32
قدرا اذا ركن ولم يشتغل حالة الشك بقراءة
ولا تسبيح وجب عليه سجود السهو في صور الشك
باب صلوة المريض في تقدر عليه القيام لمرض
قبلها او فيها او خاف زيادته او بطن برودة يقي
او دوران راسه او وجد بقاء الماء شديدا
صلى قاعدا كيف شاء بركوع وسجود وان قد
على بعض القيام وان تعذرا لا القيام او
قاعدا ويجعل سجوده اخفض ركوعه ولا يرفع
الى وجهه شيئا ليسجد عليه فان فعل وهو يحض
برأسه لسجوده اكثر ركوعه صح والا فلا وان
تعذرا القعود او مستلقها ورجلاه نحو
القبلة او على جنبه والا فلا افضل وان تعذر
الايماء وكثرت الفوائت سقط القضاء عنه
وعليه الفتوى ولم يور عينه وقلبه وحاجبه

ولو اشتبه على من نذر اداء الركعات او النجاة
لنفاس يلحقه لا يلزم الا اذا ولو عرض له مرض
في صلاته يتم بما قد روي صلى قاعدا بركوع وسجدة
فقط بني ولو كان بالاياء لا كما لو كان يومى مضطجعا
ثم تقدر على القعود ولم تقدر على الركوع
والسجدة على المختار والمنطوع الاتكاء على شئ
مع الاعياء والقعود صلى الفرض في ذلك
قاعدا بلا عذر صح واساء والمربوطة في الشط
كالشط والمربوطة بلجة البحر ان الريح يحركها
شديدا فكالسائرة والافكا الواقعة ومن
جن او اغشى عليه يوما وليلة قضى الجنس وان
زاد وقت صلوة لا ولو قطعت يداه ورجلاه
من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغيرها
ويتم ولا يعيدها الا صح نال عقله بنحو او
خمر لفسد القضاء وان طال باب سجود الثلاث

٢٢
٣٣
تجب بسبب تلاوة آية فراجع عشر آية منها او
الحج ووص بشرط سماعها او الايتام بمن تلاها
ولو تلاها الموت لم يسجد اصلا بخلاف
الخارج بشرط الصلوة خلا التحريم وهي
سجدة بين تكبيرتين بلا رفع يديه وتشهدوا سلام
وفيها سبعة السجود على ذكر ان اهل الوجوب القلوا
عليه اداء وقضاء فلا تجب على كافر وصي
ومجنون وحائض ونفساء قاروا او سمعوا
وتجب قبل او تتم خلا المجنون المطلق لا بسماعه
فرا لصدى والطير والموت لو في صلاة وهي
على التراخي ان لم تكن صلاتية وسمعها انما
قامت به قبل ان يسجد سجدة معه وبعده لا وان
لم يقنء به سجدة ها ولو تلاها في الصلوة سجدة
فيها لا خارجها الا اذا فسدت الصلوة بغير
الميض فيسجد خارجها وتؤدي بركوع وسجود

في الصلوة لها وبركوع صلاة على الفور
قراءة ان نواه وبسجودها كذا وان لم ينو
ولو سمع المصلي غيره لم يسجد فيها بل بعدها
ولو سجد فيها لم يجزه واعاده دونها وان ثلثها
في غير الصلوة فسجدتها ثم دخل في الصلوة
فثلاثها سجداً خري ولو ركعها في مجلسين تكررت
وفي مجلس واحد لا وهو تداء في السبب الحكم
فتنوب الواحدة عما قبلها وعما بعدها واسد
ثوب وانتظاله فرغ من الى اخره وسجد في نهر
او حوض تبديل فيجبا خري كما لو تبدل المجلس
دون نال الا في عكسه وكوه ترك آية سجدة
وقراءة باقي السورة لا عكسه وندب ضم
آية او اثنين اليها ولو سمع آية سجدة ركع
واحد عرفا لم يسجد **باب المسافر** في خروج عمارة
موضع اقامته فامته قاصداً مسيرة ثلاثة

آيام ولياليها بالسير لو سطمع الاستراحات
المقتادة صلى الفرض الرباعي ركعتين ولو قاصداً
بغيره حتى يدخل موضع مقامه وينوي اقامته
نصف شهر بموضع صالح لها فيصلي ركعتين
ان نوى اقل منها وفيه لكن في بحر او جزيرة او
بموضعين مستقلين او لم يكن مستقلاً برأسه
او دخل بلدة ولم ينو لها بل توقع السفر ولو بقية
سنين وكذا عسكر دخل ارض حرباً وحاصراً
حاصياً فيها او اهل البغي في دارنا في غير موضع
نية الاقامة مدتها بخلاف اهل الجبيلة نواها
في الاصح فلو اتم مسافراً ان قعد الا ولي ثم فرضه
واساء وما زاد نفل وان لم يقعد بطل فرضه
وصحح اقتداءا المقبر بالمسافر في الوقت بعد
فاذا اقام الى الاتمام لا يقرأ في الاصح وندب
لكل عام ان يقول اتموا صلواتكم فاني مسافر

ويأتي بالسنن في حال الزو قرار والا لا للمعبر
في تغير الفرض بآخر الوقت فان كان في آخره ^{فان}
وجب ركعتان والا فاربع الوطن الاصل
يطلب بمثله لا غير وطن الإقامة بمثله ولا يخطى
والسفر والمعتبرية المتبوع لا التابع كأمارة
وعبد وجندى واجير مع زوج ومولى وأجير
ومشاجرو ولا بد من علم التاسع بنية المتبوع فان
نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو متبوع
حتى يعلم على الاصح والقضاء يحكي الاداء سفر
وحضرا **باب الجمعة** هي فرض يكفر باحدها
وشرط لصحتها المصرو وهو ما لا يسع كبر ^{جدا} مناسا
اهل المكلفين بها او فناءه وهو ما انقل
به لا جلا مضالمة والسلطان او مأموره باقا
واختلف في الخطيب المقر فرجحة الامام
الا عظم او نائبه هل يملك الاستئابة في الخطبة

٢٥
فقل لا مطلقا وقيل ان الضرورة جاز ولا
لا وقيل نعم مطلقا وهو الظاهر **مات** والى
مصر فجمع خليفته وصاحب الشرط واللقا
المأذون له في ذلك جاز ونصب العامة
غير معتبر مع وجود فرد كرو جازت بمنى في المواسم
للخليفة او أمير الحج اذ لا ميل للموسم ولا
بعرفات تؤدى في مصر واحد بمواضع كثيرة
ووقت الظهر فيطل بخروج والخطبة فيه
وكونها قبلها بحضرة جماعة تنعقد بهم ولو
صما او نياما فلو خطب وحده لم يخرج على الاصح
وكفت حميدة او تهليله او تسبيح نيتها فلو
فلو اعطاسه لم ينبغ عنها على المذهب ^{وسنة}
خطبتان بجلسته بينهما ولطهارة قائما والحج
واقفا ثلاثة رجال سوى الامام فان نفر
واقبل سجوده بطلت وأن بقي ثلاثة او نفر ^{واحد}

سجوده لا وانما والاذن العام فلو دخل
اميرضا واغلق بابه وصلى بالصباح لم تنعقد
وشرط لا فتراضها اقامة بمصر وصحة وجوب
وذكورة وبلوغ وعقل ووجود بصيرة
على المشي وعدم حبس وخوف ومطر شديد
وفاقد لها ان صلاتها هو مكلف وقعت
فرضا ويصلح للامامية فيها ما صلح اماما لغيرها
فجازت لمسا فروعه ومرض وتنعقد بهم
وحره لمن لا عذر له صلاة الظهر قبلها ^{غية} ^{مسيح}
في يومها بمصر فان فعل ثم سعى اليها بان انقضى
غدا به بطل اركانها اولا وكره لمعدوزو
اذا ظهر بمجاعة في مصر وكذا اهل مصر
فاتتهم الجمعة بمجاعة وفرا دركها في تشهد
او سجود سهوتها جمعة كما في العيدين ونحو
جمعة لا ظهر واذا خرج الامام فلا كلام

ولا صلاة الى تمامها خلا قضاء فائتته لم ³⁶
يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية وكما
حرره في الصلوة حرره فيها بلا فوقين قريب
وبعيد ووجب سعي اليها وترك بيع بالاذن
الا قول ويؤذن بين يديه اذا جلس على المنبر
لا ينبغي ان يصلى غير الخطيب فان فعل بان خطب
صبي باذنا السلطان وصلى بالغ جاز لا بأس
بالسفر يومها اذا خرج من عمران المصطفى
خروج وقت الظهر لقروى اذا دخل المصر
يومها ان ينوي المكث ثم ذلك اليوم لم يمتنع
وان نوى الخروج فذلك اليوم قبل وقتها
او بعده لا كما لو قدم المسافر يومها ولو
ينوا لا اقامة يخطب بسيف في بلدة فتحت به
والا **باب العيدين** تجب صلاتها على من
تجب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطبة وتقدم

على صلوة الجنازة اذا اجتمعا وصلوة
 الجنازة على الخطبة وندب يوم الفطر اكله
 قبل صلواتها واستياكه واغتساله وتطيبه
 ولبه احسن ثيابه واذا فطرته ثم خرج
 ماشيا الى الجبانة والخروج اليها سنة وان
 وسعهم المسجد الجامع ولا بأس بلخارج
 منبر لها ولا تكبير في طريقها ولا تنفل قبلها
 مطلقا وكذا بعد لها في مصلاها وان في
 البيت جاز ووقتها لا يرتفع الى الزوال
 فلوزالت الشمس وهو في انائها فسد
 ويصلى الامام بهم شيئا قبل الزوايد و
 ثلث في كل ركعة ويؤلى بين القرائتين
 ولو ادرك الامام في القيام فلم يكبر حتى ركع
 الامام قبل ان يكبر لا يكبر ويركع ويكبر في
 الركوع كما لو ركع الامام قبل ان يكبر فان

37 الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام
 ليكبر ويرفع يديه في الزوايد الا اذا كبر
 راکها وليس بين تكبيرات ذكر مستنون وسكت
 بين كل تكبيرتين مقدار ثلث سبحة من خطب
 بعدها خطبتين فلو خطب قبلها صح وكره
 ويبدأ بالتمجيد في خطبة جمعة واستسقاء
 ونكاح وبالتكبيرات في خطبة العيدين
 ويستحب ان يستفتح الاول بسبع تكبيرات
 تتراو والثانية بسبع ويكبر قبل نزوله من
 المنبر اربع عشرة ويعلم الناس فيها احكام
 صدقة الفطر ولا يصليها وحده ان فاتت
 مع الامام وتؤدى في مصر بمواضع اتفاقا
 وتؤخر بعد رالى الزوال في الغد فقط
 الا في الاصح لكن هنا يجوز تأخيرها الى
 ثالث ايام الخرب لا عد مع كراهة ويبدو

في ذكر التثنية
 في كل ركعة

ويكبر جهرًا في الطريق ويندب تأخير كل
عنها ويعلم الاضحية وتكبر التثنية ووقوف
الناس يوم عرفة في غيرها تشبهها بالوقوف
بها ليس بشئ ويجب تكبير التثنية مرة الله
أكبر إلى آخره عقب كل فؤاد في جماعة مستحبة
من فجر عرفة إلى عرفة إلى عصر العيد على إمام مقيم
ومقتد مسافر أو قروي أو امرأة أو قلاب
فإن كل فرض مطلقًا إلى آخر أيام التشريق
وعليه الاعتماد وإن مات المومنين وان تركه إمام
والمسبوق يكبر عقب القضاء ويبدأ الإمام
بسجود السهو ثم بالتكبير ثم بالتثنية لو حرما
باب الكسوف يصلي بالناس فريضة أو فريضة
عند الكسوف ركعتين كالنفل إذا ذات
واقامة وجهه وخطبة ويطيل فيهما القراءة
ثم يدعو حتى تنجلي الشمس وإن لم يحضر الإمام

صلى الناس فريضة كالحسوف واليحي والظلة
والفزع **باب الاستسقاء** هو دعاء يستغاث
بالجماعة وخطبة وقلب رداء وحضور ركعتين فإن
صلوا فريضة جاز ويخرجون ثلاثة أيام متتابعات
مشاة في ثياب غسيلة أو مرقعة متدللين
متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤسهم
ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم
ويجدون التوبة ويستغفرون للمسلمين
يستسقون بالضغفة والشيوخ ويجمعون
في المسجد بمكة وبيت المقدس **باب صلاة الخوف**
هي جائزة بعده عليه الصلاة والسلام عند
بشرط حضور عدو أو سبع فيجوز الإمام طرفة
بأداء العدة ويصلي بالجماعة ركعة في الثانية
وركعتين في غيره وذهب اليد وجازت الأخرى
وصلى بهم ما بقي وسلم وحده وذهب جاز

الطائفة الأولى وأتموا صلواتهم بلا قنطرة
 وسلموا ثم جازوا الأخرى وأتموا صلواتهم بقنطرة
 وإن اشتد خوفهم صلوا ركباناً بالأيام
 إلى جهة قدرتهم وفسدت بمشي وركوب ^{وقال}
 كثير والساج في البحر أمكن أن يرسل أعظا
 ساعة صلى بالأيام والأول والله تعالى أعلم
باب صلاة الجنان يوجب المحظ إلى القبلة
 وجازاً لا سلقاً وقدماء إليها ويرفع
 رأسه قليلاً وقيل يوضع كما يتيسر على الحج
 وإن شق عليه ترك على حاله ويلقن بالشهادة ^{بني}
 عنده فرغ أمره بها ولا يلقن تلحيداً وما ظهر
 منه زكيات كفرية تغتفر زخفة ويعامل معاملة
 موتى المسلمين وإذا مات يشد ليأه ونعوض
 عنياء ويوضع كما يتيسر على سرير حجر وترا ككهنة
 وكوه قراءة قرآن عنده إلى تمام غسلة ^{وتستر}

عودته الغليظة فقط على الظاهر وقيل ³⁹
 مطلقاً وصح ويغسلها تحت خرقة بعد لف
 مثلها على يديه ويجرد كجانات ويوضئ بلا
 مضغمة واستنشاق ويصتب عليه الماء مغلي
 بسدر أو حرضان تيسروا الأقدام خالص
 ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي أن وجد ولا
 فبضابون ونحوه ويضع على يساره فيفضل
 حتى يصل الماء إلى ما يلي التحت منه ثم على يمينه
 كذلك ثم يجلس مستنداً إليه ويمسح بطنه
 رقيقاً وما خرج منه يغسله ثم يضحى على
 شقلاً لا يسرو يغسله وهذا الثالثة ويصب
 الماء عليه عند كل اضطجاع ثلاث مرات
 وإن زاد علمها جاز ولا يعاد غسله ولا
 وضوءه بالخارج منه وينشف في ثوب ^{يحمل}
 العطر المركب من الأشياء الطيبة غير غفراً

وورس على رأسه ولحيته والكافور على مناس^{جده}
ولا يسرع شعره ولا يقص ظفره وشعره ويمنع
زوجها من غسلها ومستها لا من النظر إليها على ألا
وهي لا تمنع فرد لك بخلاف ما للولد والمعتبر
في صلاحيتها لغسله خالة الغسل لا المولود
فيمنع من غسله لو ارتدت بعده أو مست
ابنه بشهوة وجاز لو أسلم فمات فأسلمت وجده^{رأس}
أدعى لا يفعل ولا يصلى عليه والأفضل أن يغسل
تجافا فان ابتغى الغاسلا لا يجزأ فان تم غمره
والأول لو غسل بغير نية اجزاء ولو وجد ميت
في الماء فلا بد من غسله وسن في الكفن له ازار
وقميص ولفافة ويكره العمامة في الصحيح لها
درع وازار وخمار ولفافة وخرقة تربط بها
ندياها وكفاية له ازار ولفافة ولها ثوبان
وخمار والضرورة لها ما يوجد يلبس اللفا^{فة}

ويبسط ازار عليها ويقصر ويوضع عليها
ويلبس يسانه ثم يمينه وهي تلبس الدرع
ويجعل شعرها ضفرتين على صدرها فوقه
والخمار فوقه تحت اللفافة ويعقد الكفن
ان خيفا تنساره ونخشي مشكل كأمرة فيه
ومنبوش طري يكفنه كالذي لم يدفن فان
تفسخ كفن في ثوب واحد ولا بأس في الكفن
ببرود مكان وفي النساء بحرير ومن عقره معصفر
وكفن فلا مال له على من يجب عليه نفقة واختلف
في الزوج والفتوى على وجوب كفنها عليه وان
تركت مالا وان لم يكن ثمه فموجب عليه نفقة
ففي بيت المال وان لم يكن فعلى المسلمين تكفنه
والصلوة عليه فوض كفاية كدفنه وشرطها
اسلام الميت وطهارته ووضعها مالم يعط
وركنها التكبيرات والقيام وسنتها التجميد

والثناء والدعاء فيها وهي على كل مسلم ما خلت
وقطع اذا اقلوا في الحرب وكذا مكابفي
مصر ليل بسايع وخاف قتل نفسه عدا
يفصل ويصلي عليه لا على فائلا احدا بويه وهي
اربعة تكبيرات يرفع يديه في الاولى فقط وثنى
بعدها ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة ويسلم بعد
الرابعة ولا قراءة ولا تشهد فيها ولو كبر امامه
خمسا لم يتبع فيمكث حتى يسلم معا اذا سلم ولا
يستغفر فيها لصبي ويحجون بل يقول بعد دعاء
الباغين اللهم اجعله لنا فرطا واجله لنا ذمرا
وشافعا ومشفعا ويقوم الامام بجذال الجذد
مطلقا والمستوق ينظر الامام ليكرمه لا الحاضر
حالة التهمة فلو جاء بعد تكبير الامام الرابعة
فانتها الصلوة واذا اجتمعت الجماعة فافراد

الصلوة اولى ويقدم الا فضل منهم وان
جمع جعلها صفا تمايل الى القبلة بحيث يكون صد
كل تمايل الى الامام وراعى الترتيب ويقدم في
الصلوة عليه السلطان او نائبه ثم القا
ثم امام الحي ثم الولي وله الاذن لغيرها
الا اذا كان هناك زبنا وبه فله المنع فان
صلى غيره ممن ليس له حق التقدم ولم يتابعه
اعاد الولي والا لا وان صلى هو بحق لا يصلي
غيره بعده وان دفن بغير صلاة صلى على قبره
ما لم يغلب على الظن تغسحه ولم تجر عليها رابجا
بغير عذر وكهرت تحرما في مسجد جماعة هو فيه
واختلف في الخارج والمختار الكراهة وزواله
فما ت يغسل ويصلي عليه ان استهل ولا غسل
وستى وادرج في خرقه ودفن ولم يصلي عليه
كبتي سبي مع احدا بويه ولو سبي بدونا وبه

فاسلم هو والصبي وهو غافل صلى عليه ونفل
المسلم ويكفن ويدفن قريبا الكافر والاصل
عند الاحتياج من غير مراعاة السنة واذا اهل
الجنائز وضع مقدمها على يمينه ثم مؤخرها
ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها والصبي
الواضع او الفطيم وفوق ذلك قليلا يحمله
واحد على يديه وان كبر اهل على الجنائز وسرع
بها بلا حجب وكره تأخير صلاته ودفن الصبي
عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة كما كره جلوس
قبل وضعها ولا يقوم في المصلى لها اذا
راها قبل وضعها ونده بالمشي خلقها ولو
مشى امامها جاز وان تباعد عنها او تقدم
الكل كره وحضر قبره مقدرا نصف قامة ولجده
ولا يشق ولا يوضع فيه مضرة ولا باس باتخاذ
تابوت له عند الحاجة ويفرش فيه تراب

٤٢ مات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والقبور
في البحر ان لم يكن قريبا من البر ولا يدفن في الدار
ولو صغيرا ويدفن قريبا القبلة ويقول واضع
بسم الله وعلى ملة رسول الله ويوصيها وتحل
العقدة ويسوى اللبن عليه والقصب الاخر
والخشب ويجاز بارض رخوة ويستجى قبرها لا قبره
ويها لالتراب عليه ويكره الزيادة على ما يخرج
منه ولا باس برش الماء ولا يرتع ويسمر ولا يجصص
ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل لا باس به وهو
الخمار ولا يخرج منه الا ان يكون الارض مفضو
او اخذت بشقعة حامل مات وولدها حتى
يلتها ويخرج ولدها **باب الشتيه** هو كل مكلف
مسلم طاهر قتل طامعا بجا رقة ولم يجب بنفسه القتل
مال ولم يترك وكذا لو قتل باغ او حرقا او طلع
الطريق ولو بغيرا لة جارة او وحده مستاجر

في معركتهم فينزح عنه ما يصلح للكفن ويزاد و
ليتم كفنه ويصل على عليه بلا غسل ويدفن بدنه ^{ثيابه}
ويغسل زوجه قتيلا في مريض فما فيها الذيرة ولم يعلم
قاتلها وقتل بجدا وقصا صا وجرح وارث
بان اكل او شربا ونام او اوتد او اوى او خيمه
او مضى وقت صلوته وهو يعقل او نقل في المعركة
لا خوف وطى الخيل او اوصى بامور الدنيا وان
بامور الآخرة لا عند حمد هو الاصح او باع او
اشترى او تكلم بكلام كثير بعد انقضاء الحرب
ولو فيها **باب الصلوة في الكعبة** يصح فرض
ونفل فيها وفوقها وان كره التماسفروا او
بجماعة وان اختلف وجههم لا اذا جعل نفعا
الى وجها لا امام لتقديمه عليه ويصح لو تخلفوا
حولها ولو كان بعضهم قريبا لها من امام لم
يكن في جانبها وكذا الواقد وانما يخرجها امام

٤٣ فيها والباب مفتوح **كتاب الزكاة** هي تملك
جزء مال عينها الشائع من مسلم فقير غير لها شئ
ولا مولاه مع قطع المنفعة عن المالك في كل وجه لله
تعالى شرطا افتراضها عطل وبلوغ وصلاح وحر
وسببها ملك نصاب تام فارغ غردين له مطالب
زجه العباد وغواجبة الاصلية تام ولو تقيدوا
فلا زكاة على مكاتب ومديون للعبد بقدر دينه
ولا في ثياب البدن واثاث المنزل ودرور السكنى
ونحوها ولا في مال مفقود وساقط في بحر ^{مقبوض}
لا ينبت عليه ومدفون ببيتة شئ مكانه ودين
مجهده المديون سنين ثم اقرب بعدها عند قومه
اخذه مضاربة ثم وصل اليه بعد سنين ولو كان
المديون على مقر على او معسر او مفلس او باعده
بينها وعلم به قاض فوصل الى ملك لزوم زكاة ما كان
وسبب الزوم اداها توجبا لخطا وشرط كون

المحل وثمانية المالك كالدراهم والدنانير والسور
 اوتية التجارة وشرط صحته اذا انتهت مقارنته
 ولو مكنا او بغل ما وجب وتصديق بكمه واقراره
 عمرى وقيل فورى وعليه الفتوى فيما تم بتأخيرها
 وتوذيها دته لا يبقى للتجارة ما اشتراه لها فو
 لخدمة ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها لم يبيع
 وما اشتراه لها كان لها لا ما ورثه ونواه لها
 الا الذهب والفضة وما ملكه بصنع كهيئة
 او وصية او نكاح او طلع او صلح غرقود ونواه
 لها كان لها عند الثاني والاضح لا لزكوة في
 الاول والجواهر لا ان يكون للتجارة **باب**
الساكنة هي المكينة بالرعى المباح في اكثر الما
 لقصد الدوا والنسل والزيادة والامن فلو ^{عليها}
 نصفه لا يكون سائمة ويبطل حول زكوة النجا
 بجعلها للسوم فلو اشتراها لها ثم جعلها

سائمة اعتبر الحول من وقت العمل **فصل**
 الاول خمس فيؤخذ من كل خمس الى خمس وعشرين
 بنجتا وعراب شاة وفيها بنت نخاض وهي التي
 طغت في الثانية ففي ست وثلاثين بنت لبون
 وهي التي طغت في الرابعة وفي احدى وستين
 جدعة وهي التي طغت في الخامسة وفي ست
 وسبعين بنتا لبون وفي احدى وستين خفقا
 الى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فيؤخذ
 في كل خمس شاة ثم في مائة وخمس واربعين
 بنت نخاض وحقنان ثم في مائة وخمسين
 ثلاث حقاق ثم تستأنف الفريضة ففي كل
 خمس شاة ثم في خمس وعشرين بنت نخاض ثم في ست
 وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وسبعين
 اربع حقاق الى مائتين ثم تستأنف ابلا كما
 في الخمسين التي بعد المائة والخمسين **باب**

٢٥
زكاة البقر نصابا البقر والجاموس ثلاثون
وفيها يتبع ذو سنة أو تبعية وفيها أربعين
مثنى ذو سنتين أو مثنى وفيها زاد بحساب **نصاب**
زكاة الغنم نصابا الغنم ضأن أو ماعز أو أربعون
وفيها شاة وفي مائة وأحدى وعشرين شاتان
وفي مائتين واحدة تلك شياه وفي أربع مائة
أربع شتم في كل مائة شاة ويؤخذ في زكوتها الثلث
وهو ما تمت له سنة لا الجذع وهو ما اتى
عليه كثرة ما ولا شئ في خيل وبقال وعير ليس
للخجارة وعوامل وعلوفة ولا في حمل وفصيل
وعجول لا تبعا للبيد وعفو وهو ما بين النصب
وما لك بعد وجوبها بخلاف المستهلك طر
دفع القيمة في زكاة وكفارة غير اعتاق
وعشرون ذوا المصدق يأخذ الوسط وإن لم يجد
ما وجب من دفع الادنى مع الفضل أو لا

٢٦
والفضل أو دفع القيمة والمستفاد وسط
المول يضم إلى نصابه من جنس أخذ البغاة زكاة
السوايم والعشر والخراج لا أعادة على رباها
إن صرف في محله ولا فاعيلها عادة غير الخراج
ولو خطا السلطان المالا المغضوب بما له ملكه
فجبا الزكاة فيه ويورث عنه وإن عمل ذو
نصاب لسنين أو انصبحت وإن أيسر الفقير
قبل تمام الحول ومات أو ارتد والمعتبر كونه مضر
فا وقت الصرف إليه ولا شئ في مال صبي غلب
وعلى المرأة ما على الرجل من مهر ويؤخذ الوسط
ولا يؤخذ تركته بغير وصية وإن أوصى بها
اعتبر في الثلث وحوله قمرى لا شمسى شك أنه
أدى الزكاة أو لا تؤدى بها **باب زكاة المال**
نصابا الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا
درهم وزن سبعة والمعتبر وزنها آراء ووجوبها

واللازم في مضروب كل ومعه وله ولوميا
مطلقا او بتوا او عرض تجارة قيمة بطن زده
ورق يقق ما باحدهما ربع عشر وفي كل خمس بحسابه
وغالب الفضة فضة وذهب واما غلب عشر تقو
واختلف في المساو والمختار لزومها احتياطا
وشرط كمال الغشاب في طرفي الحول فلا يضر
تقصيرانه بينهما وقيمة العرض تضم الى الثمين
والذهب الى الفضة قيمة ولا يجب في ضمان
سائمة تحت الخلطة فيه ويجب عند قبض ربيع
ودهما زبد مال تجارة ومائتين منها غيرها
ومائتين مع الحول بعده زبد غير مال ويجب عليها
زكاة نصف مهره ود بعد الحول الف
قبض مهر الطلاق قبل دخولها ويسقط من
موهوب له في مرجوع فيه مطلقا بدل الحول **باب**
العاشر وحر مسلم غيرها شتى قاد على الجارية بضة

على الطريق لياخذ الصدقات من التجارة المارين
باموالهم عليه فمن انكر تمام الحول وقال على دين او
اديت الى عاشر اخر وكان او اديتا نافي المصير
الى الفقراء وحلف صدق الا في السوائم ولا
الباطنة بعد اخراجها من البد وكل ما صد فيه
مسلم صدق فيه ذم لا قوله ما ديتا الى فقير
لا حربا لا فقام ولده وقوله في غلام مولد
مثله لثله هذا ولدى وقوله اديتا الى غا
اخر ويؤخذ من اربع عشر ورا الذي ضعف
وزا الحربي عشر بشرط كون المال نصبا با وجهنا
بما اخذ وامنا فان علم اخذ مثله ولا تاخذ منهم
شيئا اذ لم يبلغ مالهم نصبا با ولم تاخذ وامنا
ولا يؤخذ من مال صبي حربي لا ان يكونوا ياخذ
زاموال صبياننا اخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه
ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد الى الحرب

وَلَوْ رَأَى الْحَرْبِي بَعَا شَرًّا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَتَّى يَخْرُجَ وَظَلَّ
ثُمَّ خَرَجَ لَمْ يَعْلَمْهُ لَمَّا مَضَى خِلَافَ الْمُسْلِمِ وَالَّذِي
وَيُؤْخَذُ عَشْرَ قِيمَةٍ خَيْرًا كَأَنَّ لِلتَّجَارَةِ لَا فَرْخِيْرَ
وَيُؤْخَذُ نِصْفَ عَشْرٍ قِيمَةٍ خَيْرًا مِثْلَ عَشْرٍ قِيمَةٍ
فَرْخِيْرَ لِلتَّجَارَةِ لَا فَرْخِيْرَ وَهِيَ فِي بَيْتِهَا
وَمَالُ مَضَارِبَةٍ وَكَسْبٌ مَازُونَ مَدِيُونٌ بِحِيلٍ
أَوْ لَيْسَ مَعَهُ مَوْلَاهُ مَرَّ عَلَى عَاشِرٍ خَارِجٍ نَعْرُوهُ
ثُمَّ مَرَّ عَلَى عَاشِرٍ أَهْلٍ الْعَدْلُ أَخَذَ مِنْهُ ثَانِيًا
بَابُ الْكَانِ وَهُوَ مَا تَحْتَ مَعْدَنٍ خُلِقَ
وَكُنْ مَدْفُونٌ وَجَدَ مُسْلِمًا أَوْ ذِي مَعْدَنٍ
نَقْدٌ وَنَحْوُ جَدِيدٍ فِي أَرْضٍ خَرَجَتْهُ أَوْ عَشِيرَةٍ
خَمْسٌ وَبَاقِيَهُ لِمَا لَكَهَا إِنْ مَلَكَتْ وَالْأَفْلَاحُ
وَلَا شَيْءَ فِيهِ إِنْ وَجَدَهُ فِي دَارِهِ وَارْضَهُ
وَلَا فِي يَأْقُوتَ وَزَمْرَدَ وَفِرْوَزِجَ وَجَدَ فِي
جِلْدٍ لَوْ دَفِنَ الْجَاهِلِيَّةُ خَمْسٌ وَلَوْ لَوْ عَنْهُ

وَكَا

٤٧
وَكَا يَجْمَعُ مَا اسْتَجْنَحَ مِنَ الْبَحْرِ فَرْطِيَّةً وَمَا عَلَيْهِ
سِتْرُ الْكَفْرِ خَمْسٌ وَبَاقِيَهُ لِمَا لَكَ أَوَّلُ الْفَتْحِ إِنْ
مَلَكَتْ أَرْضَهُ وَالْأَفْلَاحُ جَدَ خَلَا حَرْبِيْ مُسْتَأْنِزٍ
إِلَّا إِذَا عَمِلَ بِإِذْنِ فِرَا أَلَمَامٍ عَلَى شَرْطِ فَلَهُ الْمَشْرُوطُ
وَإِنْ خَلَا عَنْهَا أَوْ اشْتَبَهَ الضَّرْبُ فَهُوَ طَاهِرٌ
عَلَى الْمَذْهَبِ لَا يَخْتَرُكَ إِنْ وَجَدَ فِي دَارِهِ حَرْبٍ
وَلَوْ دَخَلَ جَمَاعَةٌ ذُو وَصْفَةٍ وَطَفَرُوا بِشَيْءٍ
فَرَكَنُوا زَهْمَ خَمْسٍ وَإِنْ وَجَدَهُ مُسْتَأْنِزًا فِي أَرْضٍ
مَمْلُوكَةٍ رَدَّهُ إِلَى مَالِكِهِ فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْهَا مَلِكًا
مَلِكًا خَيْرًا وَلَوْ وَجَدَهُ غَيْرَ فِيهَا لَمْ يَرُدَّهُ وَلَا يَحْتَمِلُ
بَابُ الْعَشْرِ يَجِبُ فِي عَسَلِ أَرْضٍ غَيْرِ الْخَرَاجِ
وَكَا فِي ثَمَرَةِ جَبَلٍ وَمَفَازَةٍ إِنْ طَالَ الْأَمَلُ
وَمُسْقَى سَمَاءٍ وَيَحْيَ بِلَادٍ شَرْطُ نَطَابٍ وَبَقَا إِلَّا
نَحْوُ حَبْطٍ وَقَصْبٍ وَخَشْيَشٍ وَنِصْفُهُ فِي مُسْقَى غَيْرِ
أَوْ دَالِيَةٍ بِلَادٍ رَفَعَ مُؤْمِنُ الْوَزْعِ وَضَعْفُهُ فِي

ارض عشرة لتغلب مطلقا وان اسلم وابتاعها
منه مسلم او ذمى واخذ الخراج فردى حتى اشترى
عشرة مسلم اخذها منه بشفق او زدت
عليه لفساد البيع واخذ خراج فردا رجعت
بستانا ان لذى او لمسلم سقاها بمائة
وعشران سقاها بمائة ولا شئ في عين قبر
ونفط مطلقا وفي حريمها الصالح للزراعة
زارى الخراج خراج ويؤخذ عند ظهور الشمس
ولا يحمل لصاحب ارضا كل غلتها قبل اداء خراجها
فعلية عشر او خراج ومات اخذ تركته وفي
رواية لا **باب المصرف** هو فقير وهو من
له ادى شئ ومسكين فلا شئ له وعلم ان يعطى
بقدر عمله ومكاتب ومديون لا ملك فيها
فان ضل غردينه وفي سبيل الله وهو منقطع
الغرة وابنا السبيل وهو له مال لا معه

يصرف

٤٨
يصرف الى كلهم او الى بعضهم ملكا لا الى بناء
مسجد وكفن ميت وقضاء دينه وثلث ما يفتق
ولا الى فريضة ولا دأوز وجية ومملوك
المزكى وعبد اعتق المزكى بعضه وغنى ومملوك
غير المكاتب وطفله وبنى هاشم ومواليهم
وجازت التطوعات والصدقات والوقف
لهم ولا الى ذمى وجاز غيرها وغير العشر اليه
دفع تجر قبان انه عبده او مكاتبه او حره
ولو مستأمننا اعادها وان بان غناؤه او
كونه ذميا او انه ابوه وابنه او هاشمى لا
وكره اعطاء نصاب فقرا الا اذا كان
مديونا او صاحب عيال لوفوقه عليهم لا يخص
كل نصاب ونقلها الا الى قرابة واجوع
فردا او الحرب الى دار الاسلأوا الى طالب
علم او الى الزهاد او كانت متجدة ولا يجوز

دفعها الى اهلا البدع في المختار كما لا يجوز
دفع زكاة الزاني لولده منه الا اذا
كان زادات زوج معروف ولا يسأل قوت
يومه زله ذلك ولو سأل للكسوة جائزة
باب صدقة الفطري يجب بموسعا في العز
وقيل مضيقا في يوم الفطر غنيا على كل مسلم
ذي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية وان
لم نيم وبه تحرق الصدقة ووجوبها بقدر
ممكته لا ميسر فلا تسقط بهلاك المال
بعدا لوجوب نخله فالزكاة عن نفسه ^{طفله}
الفقر وعبد له لخدمته ومدبوره وام ولد
ولو كافرا لا غرض وجبه وعبد ما لا يبق
والمغضوب بالحج والابعد عوده فنجب
لما مضى ومكاتبه ولا يجب عليه وعبيده ^{مشتريه}
وتوقف لو مبيعا بخيار نصف صاع فربود

قبض

قبضه وسوبقه او زبيبا وصاع فربود وشعر
وهو ما يسع الفها واربعين درهما زماش
او عدس ودفع القيمة افضل فربود في العين
على المذهب بطوع فربود الفطر من مات قبله
او ولد بعده او اسلم لا يجب عليه ويستحب
اخراجها قبل الخروج الى المصلى بعد طلوع
الفجر يوم العيد وصح اداؤها اذا قبله
على يوم الفطر واخره بشرط دخول رمضان
في الاول به يفتى وجاز دفع كل شخص فطرته
الى مساكين على المذهب كما جاز دفع صدقة
جماعة الى مساكين واحد بل اخل فخلطت
خطة بنظراتها بغير اذن الزوج ودفع
الى فقير جاز عنها لا عند ولا يبعث الا امام
صدقة الفطر ساعيا وصدقة الفطر
كالزكاة في المضارفا لا في الدفع الى

وحي ولو دفع صدقة فطره الى زوجة عبده
جاء **كتابا للمنفقة** هو امساك غرام المفطرات
حقيقة او مكافئ وقت مخصوص من شخص
مخصوص مع النية وسبب صوم رمضان شهر
جزء من الشهر وهو فرض كصوم رمضان
اداء وقضاء والكفارات وواجب كالتد
المعاني والمطلق وقيل هو فرض على الاظهر
ونفل غيرها فيصح صوم رمضان والنذر
المعين والنفل بنيت في الليل الى الضحى
الكبرى لا عندها وبطلت النية ونية
نفل ونجس في وصف في اداء رمضان
الا من رخصا ومسا فرى يقع عما نوى على ما
عليما لاكثر والنذر المعين يقع عز واجب
نواه مطلقا ولو صام مقيم فرغ رمضان
لجهله به فهو عنه ويحتاج صوم كل يوم من

50 رمضان الى نية والشرط للباقي بتيتا لنية
وتعيينها ولا يصام يوم الشك لا نقلا
ولو صامه لواجبا خركه ويقع عنده لا
ان لم تظهر مضائفة والا فعند الشك
فيه اجبان وافق صوما يعتاده والاقب
الخاض ونفطر غيرهم بعد الزوال وكل من علم
كيفية صوم الشك فهو الخاض والا فمن
العوام والنية ان ينوي المنوع فلا يبقا
صوم ذلك اليوم ولا يحط به اليه انه ان كان
من رمضان فعند ليس صائما ولو نوى ان يصو
عدا ان كان من رمضان والا فلا كما لو نوى انه
ان لم يجد غدا فهو صائم والا فنظر ويصير
صائما مع الكراهة لو نوى ان كان غدا رمضان
فعند الا فعلن واجبا خركه كذا لو قال انا
صائم ان كان من رمضان والا فعلن نفل فان

ظهرت رمضان يشفعه والافضل فيها غير معصوم
بالقضاء رأى هلال رمضان او الفطر ورؤ
قوله صام فان افطر قضى فقط واختلف
المشايع فيما اذا افطر قبل الرد والراجح عند
وجوب الكفارة وقبل بلا دعوى ولفظ
اشهد للصوم مع علة كعدم خبر عدل ولو قنا
او انشا ومحدودا في قذف ثاب وشرط
لفطر نصابا لشهادة ولفظ اشهد لا الله
ولو كان ببلدة لا طاع فيها صام موثق
ثقة واقطروا باخبار عدلين بالضرورة
وبلا علة جمع عظيم يعي العلم بخبرهم وهو
الى اى الامام رغبة تقدير بعد شهادته شهد
عند قاضي صر شاهدان بروية الهلال وقض
به ووجد اجتماع شرائط الدعوى قضى
القاضي بشهادتهما وبعد صورة ثلثين

51 بقول عدلين ط الفطر وبقول عدل لا
والا ضحك لفظ واختلاف المطالع غير مقبر
على المذهب فيلزم اهل المشرق بروية اهل
المغرب **باب ما يفسد الصوم وما لا**
يفسده اذا اكل الصائم او شربا وجامع
ناسيا او دخل طقة غبا او ذابا او دخان
او دهن او واجم او اكمل او قبل او ظلم او نزل
ينظر او بقي بل في فيه بعد المضمضة او تعلقه
مع الريق او دخل الماء في اذنه وان كان
بفعله او طن برح فوصل الى جوفه او تلج
ما بين اسنانه وهودون الحمصا وخرج
الدم وبين اسنانه ودخل طقة او دخل
عودا في مقعده وطره خارج او دخل
اصبعه اليابسة فيه او نزع الجامع ناسيا
في الحال عند ذكره او رمى اللقمة فريضا وجامع

فيما دون الفرج ولو ينزل او ادخل في بهيمة
فغير انزال او قطر في حليته او اصبغ جنباً او
اعتاباً او ادخل انفة في حائطه فاستنمها فانط
طلقه ولو عمداً او ذاق شيئاً بفمه لم يفطر
وان افطر خطأ او مكرهاً او اكل ناسياً
فطن الله افطر فاكل عمداً او احقق او استعطف
او قطر في اذنه دهناً او دأوى بجانبه او
آتمة او ابتلع حصاة او لو نوى رمضان كل
صوماً ولا فطر الا اصبغ غيرنا وللصوم فاكل او دخل
طلقه مطراً وثلباً او وطئ امرأة ميتة او بهيمة
او فخذاً او بلعاً او قبلاً لم ينزل او افسه
غير صور رمضان اداء او وطئت مجنونة
او نائمة او سحر او افطر نكاحاً او ليل
والفجر لالح والشمس لم تغرب قضى فقط
ولا خيلن يسكان بقيه يومها وجب على

52
الاصح كسافر اقام وحائض ونفساً طهرت
ومجنون افاق ومريض صح وصبي بلغ وكافر اسلم
وكلهم يقضون الا لا خيرين وان جامع
في رمضان اداء او جوع في احد السبيلين
او اكل او شرب غداً او دواء او اجتمع فطن
انه فطره به فاكل عمداً قضى وكفر كالمظاهر
ولو درعد لقي وخرج لا يفطر مطلقاً وان
عاد وهو ملاء الفم مع تذكره للصوم لا يفسد
وان اعاده افطر اجماعاً ان ملاء الفم ولا
لا وان استقاء عامداً ان كان ملاء الفم يفسد
بالاجماع وان اقل لا وان عاد بنفسه لم يفطر
وان اعاده ففيه روايتان وهذا في قى
طعام او مائماً او مرة فان كان بلغها فغير مفسد
ولو اكل لما بين اسنان مثل حمصة قضى فقط
وفي اقل منها لا الا اذا اخرجها فاكله واكل

مثل سبعة مفطرا لا اذا مضى بحيث ^{شئت} قال
في فمه وكره له ذوق شئ ومضغ بلا عذر
ومضغ عليك وقبله ان لم يامن لا وهن شارب
وكل وسواءك ولو عشنا **فصل في العوا^{فر}**
لمسا فوجا مل وموضع خافت غرضها او وها
ومريض خاف الزيادة الفطر وقضوا ما
قدروا بلا فدية وولاء وقدم الا اذا اُعلى
القضاء ويندب لمسا فرا الصوم ان لم يغير
فان ماتوا فيه فلا يجبا الوصية بالفدية
ولو ماتوا بعد زوال العذر فدى عنه وليه
كالفطرة بعد قدرته عليه وفوته بوصيته
فالثالث وان تبرع وليه به باذا الفطرة
وان صام او صلى عنه لا كذا الوتبع عليه
بكفارة يمين او قتل بغير اعتاق وفدية
كل صلاة ولو تراكم يوم وللشيخ

53 الفاني العاخر غا الصور ويفدى ولو نذر
نفل شرع فيه قصد اداء وقضاء الا في
العيدين وايام التشريق ولا يفطر بلا عذر
في رواية والضيافة عذر ان كان صابها
من لا يرضى بمجرده حضوره ويتأذى بتركه
الا فطار والاداء ولو حلف بطلا قامرته
ان لم يفطر فطر ولو قضاء على المعتمد ولو نوى
مسا فرا الفطر فاقام ونوى الصور في وقتها
صح ويجب لو في رمضان كما يجب على مقبل تمام
يوم منه سافر فيه ولا كفارة لو افطر فيها
ولو نوى الصيام الفطر لو يكن مفطرا كما
لو نوى التكلم في صلاة ولم يتكلم وقضى ايام
انما له لو مستغفر للشهر سوى يوم واحد
الانما فيه ليلة وفي الجنون ان لم يستوعب
قضى وان استوعب لا ولو نذر صوم الامة

المهيتا والسنته وافطرو بواب وقضاها
 فان صامها خرج غرا العهدة فان لم يتوسيا
 او نوى النذر فقط او النذر ونوى ان لا
 يكون يمينا وعليه كفارة ان افطروا ان نواها
 او اليمين كان نذرا ويمينا فان افطروا وجب القضا
 للنذر والكفارة لليمين ونذب تفرق صوم
 المستغفر شوال ولو نذر صوم شهر غير معين
 متتابعاً فافطروا يوماً استقبلاً في معين والنذر
 غير المعلق لا يختص بزمان او مكان ودهم وقصر
 بخلاف المعلق ولو قال مريض لله على ان اصوم
 شهر فمات قبل ان يصح لا شيء عليه وان صح ثوبا
 لو ماله يصيد **باب لا اعتكاف** هو لبث
 ذكر في مسجد جماعة واما امرأة في العسل لا يفتر
 رمضان ومستحب في غيره فرا لا زمنه وشرط
 صوم للاول فقط فلو نذر اعتكاف ليلة

لم يصح بخلافه لو قال ليلا ونها فانه
 يصح ويدخل الليل تبعاً والشرط وجوده
 لا ايجاده فلو نذر اعتكاف شهر رمضان
 لزومه واجراه صوم رمضان غصوم الاعتكاف
 وان لم يعتكف قضى شهره بصوم مقصود واقله
 نفلا ساعة فلو شرع في نفيه ثم قطع الشاي
 قضاؤه على الظاهر وحرره عليه الخروج الى
 الانسان او الجمعة وقت الزوال ورجعه
 منزله يخرج وقت يدركها فان خرج ساعة
 بلا عذر فسد وبعد يغلب وقوعه لا وقص
 بالكل وشرب ونوم وعقلاً خلع اليدين
 وتكاح ورجعة وكرها صوم فيدوم
 وتكلم الابحار كقراءة قرآن وحديث وعلم
 وبطاطوى في فرج ولو ليلا ونها داغماً
 او ناسياً وبانزال بقبلة او ليس لو نذر ليلا

بذره اعتكافا أيام ولأء كعكسه فلو نوى
في الأيام لهن خاصته صحت بنيته وإن نوى
بها الكفا لا كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى
النها خاصة أو عكسه **كتاب الحج** هويزة
مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص
فوضرة على الفور على مسلم حتى يكلف صحيح
ذي زاد وراطة ففلا عما لا بد منه وعن
نفقة عيال له إلى عوده مع من طريق وزوج
أو محرر بالغ عاقل والمرأمة كبالغ غير محبوس
ولا فاسق مع النفقة عليها لا امرأة في سفر
وعدم عدة عليها مطلقا والعبرة لوجوبها
وقت خروج أهل بلد لها ولو أحرر صبي عاقل
فبالغ أو عبد فحق فمضى لم يسقط فرضها
فلوجده والصبي لأحرر قبل وقوفه بعرفة
ونوى حجة الإسلام اجزاة ولو فعل المقت

55 ذلك لا فوضه لأحرر والوقوف بعرفة
وطواف الزيارة وواجبه وقوف جمع والسعة
بين الصفا والمروة ورمح الجمار وطواف
الصدرة ملافا في والخلق والتقصير والنشاء
الأحرر من الميقات ومذا الوقوف بعرفة
إلى الغروب والبلدية بالطواف من الحجر إلى
سود والنيار فيه والمشى فيمن ليس له غدا
والطهارة فيه وسترا العورة وبلدية
السعي بين الصفا والمروة من الصفا
والمروة من الصفا والمشى فيمن ليس له غدا
وذبح النشاء للقارن أو المتمتع وصلوة
ركعتين لكل أسبوع والترتيب بين الرمي
والخلق والذبح يوم النحر وفعل طواف الأفا^{ضحة}
في أيام النحر وغيرها سنن وأذاب وأشهره
شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة ويكره

الاحرام له قبله والعمرة سنة مؤكدة ويجوز
 في كل السنة وكرهت يوم عرفة واربع بعد
المواقب ذوالخليفة وذات عرق وحجفة
 وقون وميلم للمذنب والعراق والشام
 والنجد واليمن وكذا هجرتها وغيرها
 وحرمة ما قبلها لا حرام عنها المقصد دخول مكة
 ولو الحاجة لا التفتيم عليها وحل لا هل ^{ظلمها}
 دخول مكة غير محرمة فيقارة الحل ولعن بمكة
 للحج الحرام والعمرة الحل **فصل** وفريضة ^{حرام}
 توفاء وغسله احب وهو للنظافة فيجب
 حق الحائض ونفساء واليتم له عند العجز
 ليس بمشروع وكذا يجب جماع زوجته او
 جاريته لو معد ولا مانع منه وليس ان ار
 ورثاء جديدين او غسيلين طاهرين وطيب
 بدنه وصلى ثفا وقال المفرد بلح الله الخ

اريد بالحج فليسه لي وتقبله مني ثم لي ديودا
 ناوياها الحج وهي لبيك اللهم لبيك لا شريك
 لك لبيك اذ الحمد والنعمة لك والملك لا
 شريك لك وزيد فيها ولا تنقص واذا لي نايا
 او ساق الهدى وقلد بذنة نفلا وخرأ صيد
 ونحوه وتوجه معها يريد الحج او بعضها ثم توج
 ولحقها او بعضها المتعة في شهره وتوجه بنية
 الاحرام وان لم يلحقها فقد احرز ولو اشعرها
 او بطلها لا المتعة ولم يلحقها او قلد شاة لا
 وبعده يتقى الرفث والفسوق والجدا
 وقل صيدا البر والاشارة اليه والدلالة
 عليه والنظيب وقلم الخفر وستر الوجه ولو ^س
 وغسل رأسه ولحيته بخيطي وقصها وطقه
 وشعر بدنه ولبس قميص وسراويل وقباء وعمامة
 وخفين الا ان لا يجد نعلين فيقطعهما ^{سفل}

نرا الكهين وثوباً صبح نباله طيباً لا بعد زواله
لا لا استحيام ولا استنطاق لبیت ومحمل لم يصيب
رأسه أو وجهه فان أصاباً أحدهما كره شد
هيمان في وسطه وسيف وسلاح وتخت
وأكتمال بغير طيب وحقان وفصد وقطع ^{نفسه}
وحجامة وجبر كسروك رأسه وبد أكثر
الثانية متى صلى أو علا شرفاً أو هبط واديا
والقى ركبا أو اسحر وأفعباها صوتة وإذا
دخل مكة بدأ بالمسجد وحين شاهد البيت
هلا وكبر ثم استقبل الحجر بكراً مهلاً وأفعبا
يديه وأسلم بالأيدي والأيدي بمس شيئاً في يده
ثم قبله وإن عجز عنهما استقبله وكبر وهلا
وحمد الله تعالاً وصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم وطاف بالبيت طواف القدوم وسن ^{ثلاثة} لا
وأخذ غريمينهما إلى الباب جامعاً رداءه

تحت

تحت أبطاً اليمنى ملقياً طرفه على كتف اليسرى ^{والأخرى} 57
سبعة أشواط فلو طاف ثانياً مع علمه يلزمه
تمام الأسبوع للشرع ومل في الثلاثة الأولى
فقط فزالحجر إلى الحجر وكلاماً بالبحر فعل ما ذكر
واستلم الركن اليماني وهو مندوب وقهر
الطواف باستلام الحجر ثم صلى شغاباً
بعد كل أسبوع عند المقام وغيره من المسجد
ثم عاد واستلم الحجر وخرج قصد الصفا
واستقبل البيت وكبر وهلا وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ورفع يديه ودعا بما شاء
ثم مسح نحو المروة ساعياً بين الميادين ^{التي} ^{تحت}
وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا ونفعل
هكذا سبعاً يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة
ثم سكن بمكة محرماً وطاف بالبيت نفلاً ^{ثلاثاً}
وخطب الإمام سابع ذي الحجة بعد الزوال

وصلاة الظهر علم فيها المناسك فاذا صلى
 بمكة الفجر ناز الشرح الى منى ومكث بها
 الى فجر عرفة ثم راح الى عرفات وكلها موقوف الا
 بطن غرة فبعد الزوال قبل الظهر خطبا امام
 خطبتين كما جمعة وعلم فيها المناسك وصلى بهم الظهر
 والعصر باذان واقامتين وشرط الامام
 فيهما الاحرام فلا يجوز العصر للنفر فاحدهما
 ولا لمن صلى الظهر جماعة ثم احرم الا في وقت
 ثم ذهب الى الموقف بفلسن ووقف الا اما
 على ناقته بقرب جبل الرحمة مستقبلا والقبلة
 والنيت فيه ليس بشرط ولا واجب فلو كان
 جالسا جاز والشرط الكيونة فيندعج
 وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقرعة
 مستقبلين سامعين مقول واذا غربت
 الشمس راقى مزدلفة ويستحب ان ياتئنها

يتجاءل
 عما

ما شيا وان يكبر ويهتف ويحمد ويلقي ساعة فسا^{عة}
 وكلها موقفا لا وادي حشر ونزل عند جبل
 قزح وصلى العشاءين باذان واقامة ولو
 صلى المغرب في الطريق او عرفات اعاده
 ما لم يطلع الفجر ولو صلى العشاء قبل المغرب
 بمنزلة لفة صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان
 لم يعبدها حتى ظهر الفجر عاد العشاء الى الجواز
 وصلى الفجر بفلسن ثم وقف وكبر وهتف ولقي
 وصلى ودعا واذا اسفر الى منى ورعى جمرة
 العقبة فربطن الوادي سبعة اذ كبر بكل
 منها وقطع تلبية باولها فلور باكثر منها با
 لا يرى بالافلا وجازا لكل ما كان من جنس الارض
 كالبحر والمدروما يجوز التيمم به ولو كفارترا
 لا بنحشبت وعبر ولو لجواهر ذهب ونفض
 وبغرويكه زر عند الجمرة وان يلفظ حجرا^ا

٥٧

فيكره سبعين حجرا صغيرا ثم ذبح ان شاء ثم
 قصر وطقة افضل وطلة كل شئ الا النساء
 ثم طاف للزيارة يوما فاما يوم النحر سبعة
 رمل وسعى ان كان سعي قبل الا فعلها اول
 وفيه بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو في افضل
 وطلة النساء فان اخر عنها كره ووجب
 ثم اتى منى وبعد زوال نهار في النحر الى الجار المثلث
 يبدأ بما يلي المسجد ثم بما يليه ثم بالعقبة
 سبعا سبعا وكبر ووقف بعد كعبته فقط
 ولا بعد كعبته يوم النحر وعاشم غدا كذلك ثم
 بعده كذلك ان سكت وهو اب و ان قدم الى
 فين على الزوال جازولها السفر قبل طلوع الفجر
 الرابع لا بعده و اجاز الى كبا وفي الاولين
 ماشيا افضل الا بالعقبة ولو قدم ثقل الى
 مكة واقام بمنى للمحرمه وذا انظر الى مكة

نزل بالمحصب ثم طاف للصدر سبعة اشواط
 بلا رمل وسعى وهو واجب الا على اهل مكة
 ثم شرب فرما زفر وقبل العقبة ووضع يده
 ووجهه على الملتزم وتثبت بالاستار ساعة
 ودعا مجتهدا وسبكي ويرجع قهري حتى يخرج
 من المسجد وسعط طواف القدوم ثم وقف
 بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شئ عليه
 بتركه وفروقه بعرفة ساعة فزوال يومها
 الى طلوع فجر يوم النحر او اجاز نائما او في
 عليه واهل عنده غيبه با وجهها انما غرقه
 وفر لم يقف فيها فان حجة وطاف وسعى وحلل
 وقضى فراقا بل والمرأة كالرجل اكملها لا تكشف
 وجهها لا راسها ولو سدت شئها عليه او
 عند جاز ولا تبلى جهر ولا ترمل ولا تستغيث
 الميادين ولا تخلق بل تقصر وتلبس الخيط ولا

تقربا للحج في الزحام والخشي المشكل فيما ذكر كالمرة
وحضها لا يمنع بشكا الا الطواف وهو بعد
صعود نكبه يسقط طواف الصلوة والبدن
فرا بل وبقر والهدى منها ورا الغنم **باب الموقر**
هو فضل ثم التمتع ثم الافراد والقران ان
يصلح وعمره في الميقات وقبله في شهر الحج او
قبلها ويقول بعد الصلاة اللهم اني اريد
الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها مني وطاف
للعمرة سبعة يرمي للثلاثة الا وهو شعي بالحق
ثم يحج كما عرفان اتي بطوافين ثم سعيين
فان واساء وذبح للقران بعد يوم الحز
وان عجز صام ثلثة اخرها عرفة وسبعة بعد
حج ان شاء فان فاتا الثلثة بعين الدم
وقف قبل العمرة بطلت وقضيت ووجب
دم الوضو وسقط دم القران **باب التمتع**

هو ان يفعل العمرة او اكثر اشواظها في
اشهر الحج عن احوالها قبلها او فيها ويوف
ويسعى ويحلق او يقصر ويقطع الثلبية في
اول طواف ثم احرم بالحج يوم التروية وقبله
افضل ويحج كالمفرد فذبح ولم تنبأ لا ضحية
عند فان عجز صام كالقران وجان صوم ثلثة
بعد احرامها لا قبله وتأخيره افضل وان اراد
السوق وهو افضل احرم ثم ساق هدي وهو
او لفرقة الا اذا كان لا ينساق وقلد بدنة
وهو او لفرقة الخليل وكره لا شعار وهو شق
سامها فالايسر واعمر ولا يتحلل منها ثم احرم
للحج كما مر وطق يوم النحر وطاف احراما للمكي
ورفي مكة يفرد فقط وفرا عتد بلا سوق ثم عاد
الى بلده فقد اتم ومع سوق تمتع فان طاف
لها اقل من اربعة قبل اشهر الحج واتمها فيها
وبحج فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا كوفي

حل عمرته فيها وسكن بمكة أو بغيره وخرج فهو
متمتع ولو أفسد لها ورجع زال بطلانها
وخرج لا إلا إذا لم يابطله ثم إلى بهما وإلى فسد
أتم بلام دم **باب الجنائيات** الواجب دم على
محرّم بالغ وناسيا أن طيب عضوا أو خضب
رأسه بخناء أو دهن نرثا وخل ولوذا العيز
ولو أكله أو دأوى شقوق رجله وأقطر في
أذنه لا يجب صدقة ولا دم بخلاف المسك
والعبر والغالية والكافور ونحوها فإنه يلزم
الجزاء بلا استعمال على وجه النداء ولا يستحل
أو ستر رأسه يوما كاملا والزائد كالنور
مالم يغزر على الترك صد الذرع فإن غزر عليه
ثم لبس تعدد الجزاء كفر لا أول وكذا اللبس
يوما فإراق دما ثم دام على لبس يوم آخر
فعليه الجاء وأطلق بيع رأسه أو كاجمل واحد
أبيض أو غانقا ورقيقة أو فضاظا ويديا و

رجليه في مجلس واحد أو يدا ورجلا وطاف
للقدم أو للصدر جنباً أو للعرض محدثاً أو
أفاض عرقه قبل الإمام أو ترك أظفار من
وترك أكثر بقية محرماً حتى يطوف أو طواف الصد
أو أربع مندا والسعي أو الوقوف بجميع أو الرمي
كله أو في يوم واحد أو الرمي الأول أو أكثره وأطلق
في طلح أو عمرة لا في معتبر مع رجل ثم قصر أو قبل
أو لبس شهوة أنزل أو إلى آخره الملق أو طواف
العرض غايات الخ أو قدم نسكا على آخره يجب
دما ن على فارق طلق قبل ذبحه وإن طيب أفل من
عضوا وستر رأسه أو لبس فل يوم أو طلق
أفل فربيع رأسه أو قصر أفل زخمة أظافرا أو
خمس متفرقة أو طاف للقدم أو للصدر
محدثاً أو ترك ثلثة ترسيع الصدر أو لمكة الجاه
الثلاث أو طلق رأسه بصدقة بنصف صاع من

بروان طيباً وطلق بعد ذبح او تصدق بثلاثة
اصوع طعام على ستة مساكين او صام ثلثة
ايام او وطئه في احد السبيلين ولو ناسيا قبل
وقوف فرضه يفسد حجه ويمضي وتذبح وتفيض
ولم يفترا وبعد وقوفه لم يفسد ويجب بدنة
وبعد الملق شاة وفي عمرته قبل طوافه اربعة
مفسد لها منضى وذبح وقضى وبعد اربعة ذبح
ولم يفسد ان قتل محرماً او ولد عليه فائله
بناء او عوداً اسهوا او عملاً فاعلى الجزاء ولو
سبعا غير ضائل ومستأنسا او هما ماسر ولا
او مضطراً الى اكله وهو ما قومه عدلان في
مصلحهما وفيما قرب مكان منه وفي شبع لا يتراد
على شاة وان كان اكبر منها ثم له ان يشتري
به هدياً ويذبحه بمكة او طعاماً ويتصدق به
على كل مسكين نصف صاع فربراً وطاعاً فزمر

٦٢ او شعيراً اقل منها وصام على طعام كل مسكين
يوماً وان فضل عن طعام مسكين تصدق به او
صام يوماً ولا يجوز ان يفرق نصف الصاع
على مساكين ولا يدفع الى مسكين واحد كما
لا يجوز دفعه الى ائمة وان طاف وفعده
وان سفل وزوجته وزوجها وهو الحكم في
كل صدقة واجبة ووجب بحره وتنف شعر
وقطع عضوه ما نقص وبتف ريشة وقطع
قوائمه وكسر بيضه وخروج فروخ ميت به وذبح
حلال صيد الحرم وطلبه وقطع خشيشه وشجر
غير مملوك ولا منبت قيمته لا ما جف والجرة
لا اصل لا لغصن وبعضه كرو والجرة لكان
الطير فان كان لوقع وقع في الحرم فهو صيد الحرم
والا لا ولو كان قوائمه الصيد في الحرم ورأسه
في الحلال فالجرة لقوائمه لا رأسه ولو شوى بفضا

او جراد انضمنه لم يحرم اكله ولا بيعه شيش
الحر ولا يقطع الا اذا ضر ولد باس باخذ كمانه
وتقتل فله تصدق بما شاء بحراة وحجب الجزاء
فيها بالدلالة كما في الصيد وفي الكثرة نصف
صاع وهو الزايد على ثلثة ولا شئ يقبل غراب
وحداة وذيب وعقرب وحية وفانة وكلب
عقور وبغوض ونملة وبرغوث وقواد و سلحفاة
وفراش وسبع ضائل وله ذبح شاة ولو
ابوها ضلbia وبقر وبعير وداج وبطاطي
واكل ما ضاده حلال وذبحه بانه حلال امر
ويجب قيمة بذبح طلال صيد الحرام وتصدق
بها ولا يجزى الصوم وزد على الحر او احرم
وفي يده حقيقة صيد وجب ارساله على وجه
غير مبيع له لا ان كان في بيتا وقفصه ولا
يخرج غملا كهذا الا ارساله امساك في الحل

ولا

واخذه من انسان ان اخذه منه فلو كان خارجا 63
تقتل امام الحرم فلا شئ عليه فلو باعه رد المبيع
ان بقي والا فعليه الجزاء ولو اخذ حلالا صيدا
فاحرم ضمن مرسله واخذه محررا والصيد لا
يملكه المحرم بسبب اختياره بل يجزى كالاثر
فان قتله محررا ضمننا ورجع اخذه على فائه
ان كفر بما له وان بصور فلا ولو كان الضائل
صتيا او نصرانيا فلا جزاء عليه ورجع الاخذ
عليه بالقيمة وكل ما على المفرد بدوم بسبب خيائته
على احرامه فعلى القارن دمان وكذا الحكم
في الصدقات الجاورة الميقات غير محرر فعليه
دم واحد ولو قتل حرمان صيدا نقد الجزاء
ولو حلالا كان وبطل بيع محرر صيدا وشرأوه
فلو قبض وعطب في يده فعليه وعلى البائع
الجزاء ولا تنطبتا خر جفرا الحر وما ناعزهما

وان ادى جراحها ثم ولدت لم ينزله افاقي يريه
او العمة وجاوز وقتها ثم احمر لزمه دم فان عاد
ثم احمر او محرم لم يشتر في شك ولي سقط دمه
والا لا مكى يريه الحج ومتمتع فرغ زعمته وخرمان
الحرم واحمر اذ دخل كوفها البستان لحاجة له دخول
مكة غير محرم ووقته البشاش ولا شئ عليه ولا دخل
مكة بلك احمر محرم او عمة وصح منه لو حج عامليه
في عامه ذلك لا بعده جاوز الميقات فاحمر لعمرة
ثم افسدها مضى وقضى ولا دم عليه لترك الوقت
مكى طاف لعمرة شوطا فاحمر بالحج ورفضه عليه دم
للفرض وحجة وعمرة فلو انها حج وذبح افاقي احمر
بحج ثم تعمرة لنماء وبطلت بالوقوف قبل افعالها
لا بالتوجه فان طاف له ثم احمر بها فمضى عليها حج
وندى برفضها فاذا رفض وقضى وراقا دما حج
فاهل بعثه يوم النحر او في ثلثة بعده لو تمته وقت

وقت

64 وقضيت مع دم وان مضى صح وعليه دم فانت
الحج احمر بها وبها وجبا لرفض وتحلل بافعال
العمرة ثم يقضى ويذبح **باب الاصطار اذا**
بعدوا ومرض بعث المفرد دما والفاردين
وعين يوم النحر في الحرم ولو قيل يوم النحر فلو لم
يفعل ورجع الى اهله بغير تحلل وصبر حتى زال
الحرف جاز فان ادرك الحج فيها ولا تحلل بالعمرة
ويذبح بحمل بلا طلق وتقصير عيلان طرحة
حجة وعمرة وعلى المعتمر على الفاردين حجة وعمرة
فان بعث ثم زال الاصطار وقد رجع الى الهدى الحج
توجه والا لا ولا اصطار بعد ما وقف بعرفة
والممنوع بمكة غرا لو كين محصر والفاردين على طلاق
باب الحج غرا لغير العباد المألية تقبل الينا
عند الغر فقط بشرط دوام الغر الى الموت ونبت
الحج عندها اذا كان المريض يرحى نواله وان لم

يكن كذلك كالا عمن سقطا لغرض عند استم ذلك
العدا لم لا وشرطا لامر به فلا يجوز ج الفرج غير
اذن الا اذا اذاج الوارث غمورته وشرطا الفرج لغرض
لا للنقل ويقع الحج غرا لامر على الطاهر كشرط
اهلية المأمور لصحة الافعال بخارج الضرورة
والمرأة والعبد وغيره ولو امر ميتا او ادمر
المأمور في الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليتخ
الميتا لا اذا قيل له وقتا لدفع اضع ما شئت
يجوز مرضا ولا يرجع الى الحج ومات في الطريق
واوصى بالحج عند فان فسر فالامر عليه ولا يفتي بزيادته
ان وفيه ثلثه اوصى بحج فطوع عند رجل لم يجزه
ونج غرامه وقع عند ضمن ما لهما ولا يقدر
على جعله غراما بخلاف ما لو اهل بحج غرا بويد
او غيرهما متبعا فعتن ودم الاضرار على الامر في
ماله ميتا ودم القران والنجاسة على الحاج وضمن

النفقة ان جامع قبل وقوفه وان بعده لا وان
مات او سرق نفقته في الطريق حج غمورا امره
ثلث ما بقي لا رحيث مات **باب الهدى** هو الهدى
الى الحرم ليتقرب به اذناه شاة وهو باق وبقر غنم
ولا يجب تقريفا ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في
الضحايا ويجوز الشاة في كل شئ الا في طواف الكون
جنا وطى بعدا لوقوف ويجوز اكله من هدى الطوع
والمنفعة والقران فقط ويتعين يوم النحر الذبح
المتعد والقران والحرم لكل لفقيه ويتصدق
بجذله وحطامه ولم يعط اجر الجزا من ذك ولا يكره
بلا ضرورة ولا يخلب ويمنع ضررها بالماء البارد
ويصم بدل واجب عطيا وتعتب وصنع بالمعيب
ما شاء ولو تطوعا محزه وصنع قلاوته بدمه و
صغره سنامه ولا يعط منه غنيا ويقلد بدنته
الطوع والمنفعة والقران فقط شهدا بوقوفهم

شهد وأبوقوه بعد وفيه لا يقبل وقبلت
أن أمكن التدارك ربحي في اليوم الثالث لو
والثالث ولم يرا لا ولي فعند القضاء إن ربح
أكل حسن وإن قضى لا ولي وحدها جاز نذر
تجما ما شيا مشى حتى يطوف الفرض اشتري حرة
بالأذن له أن يحللها بقض شعرها أو بغيرها
ثم يجامع وهو أول فزان يحلل **كأن بالنكاح**
هو عقد يفيد ملك المتعة قصدا وهو حقيقة في
الوطى بجان العقد ويكون واجبا عند التوقا
سنة حال الاعتدال مكروها لحرف الجوزو
بإيجاب وقبول وضع اللفظ كزوجة وتزويج
وبما وضع أحدهما له والآخر لا استقبال كزوي
فقال زوجت فلا ينعقد بالاقار على المختار قيل
أن بمحض الشهود صح وجعل انشاء وهو لا صح
ولا ينعقد بتزويج نصفك وإذا أوصى

66 بالشبهة كان زمامه فلو قبل الآخر قبله لم يصح
بلفظ تزويج ونكاح وما وضع لتمليك عين
في الحال كهيئة وتمليك وصدة لا بلفظا
وأعارة والفاظ مستحقة كجوزت وتبعاط
وشرط سماع كل من العاقدين لفظا لا خروضا
حين مكلفين سامعين معا قولها فاهيت ^{مسلمين}
لنكاح مسلمة ولو فاسقين أو محددين في قد
أولعينا وابني الزوجين أو ابني أحدهما وأن لو
يثبت النكاح بهما أن ادعى القرب كما صح نكاح
مسلم ذميمة عند ذميين وأن لم يثبت بهما مع أن
امرءا أن يزوج صغيرته فزوجها عند رجل أو
امرأتين والاب حاضر صح والا لا ولو زوج ابنة
البالغة بمحض شاهدين واحد جاز أن حاضر أو
لا ولو قال زوجت بنتك فقال زوجت وأنعم لا
يكون نكاحا ما لم يقل بعده قبلت غلط وكليها

بالكتاب في اسم أبيها بغير حضورها لم يصح ولو
 بعث أقواما للخطبة فزوجها الأب بجهرتهم صح
فصل في المرات حر اصله وفرعه و بنت اخيه
 واخذت و بنتها وعمته وخالته و بنت زوجته
 الموطوءة وام زوجته وان لم توطأ وزوجة
 اصله وفرعه مطلقا والكل رضاعا واصل فرنيته
 ومحموسة بشهوة ومماسته وناظره الى ذكره
 والمنطور الى فرجها الداخل ولو زنا جاعا واد
 هي ضيد وفروعهن لا المنطور الى فرجها الداخل
 فرمأة او ماء بالانعكاس هذا اذا كانت حرة
 مشتهة اما غيرها فلا فلو تزوج صبيحة لا تشق
 فدخلها وطلقها وانقضت عدتها وتزوجت
 باخر جازله التزوج ببنتها ولا فرق في الملس
 والنظر بشهوة بين عمد و نسيان واكره قبل
 ام امرأته ما لم يظهر عدم الشهوة وفي الملس

لا ما لم يعلم الشهوة والمعاينة كالنقل ^{نبت} 67
 دون شبع ليست بمشتهة وان ادعت الشهوة
 وانكرها فهو مصدق الا ان يقول انهما منسرا
 فبما نقها او ياخذ يدها او يركب معها وتقبل
 الشهادة على الاقرار باللس والتقبيل غشوة
 وكذا على نفس اللس والتقبيل غشوة في المختار
 وحرر الجميع نكاحا وعدة ولو فرط لاق باين ولو طأ
 بملك يمين بين امرأتين ايتيها فوضت كرا لم يحل له
 الاخرى فجاز للجمع بين امرأة و بنت زوجها وان
 تزوج اخت امه ووطئها لا يطأ واحدة حتى
 يحرم احدهما عليه وان تزوجها معا وبقيت
 ونسب الاول فرق بينه وبينها ولهما نصف المهر
 ان كان مهرهما متساويين وهو مستحق في العقد
 وكانت الفرقة قبل الدخول وان لم يكن مستحق
 فالواجب متعة واحدة وان كانت الفرقة

بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل وكذا الحكم
 فيما جمعتهما في نكاح من الحارم ونكاح امتد وسنة
 وقع نكاح كتابية مؤمنة بنى مقرة بكتاب
 لا عابدة كوكب لا كتابا لها والمجوسية والوثنية
 والحرمة ولو بحر والامة ولو كتابية او مع
 طول الحرة وان كره وحرمة على امة لا عكس ولو
 في عدة حرة وصح لو راجعها على حرة ولو تزوج
 اربعاً من الاماء وخمساً من الحرات في عقد صح نكاح
 الاماء واربع من الحرات والاماء فقط للحر ولو
 النسبي بما شاء من الاماء ونصفها للعبد ^{بمقتضى}
 عليه غير ذلك وجعل في زني لا غرة وان حرر
 ولوطها حتى تضع والموطوءة بملك او زنا المفضو
 الى محرمة والمستحلها وبطل نكاح متعة وموت
 وله وطئ امرأة ادعت عليها تزوجها وهي حل
 لانشاء وقضى نكاحها ببينة ولم يكن تزوجها

وكذا

وكذا الوادي هو نكاحها ولو قضى بطلانها ٦٨
 بشهادته الزور مع علمها طلها الزوج باخر
 بعد العدة وحل للشاة بعد تزويجها وموت
 على الاول والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولو
 اضافته الى المستقبل ولكن لا يبطل بالشرط
 الفاسد ويبطل الشرط ونه لا ان يعلقه ^{اي ذاك النكاح} ^{الشرط}
 بشرط كان فيكون ^{كحقيقاً} **باب الولي** هو البالغ العاقل
 الوارث والولاية تنفذ القول على الغشاء
 او ابى وهو شرط نكاح صغير ومجنون وريق
 فتنفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي وله اذا كان
 عصياً لا عراض في عمل الكفو مالم يلد منه ^{بغير}
 بعدم جوازها اصل الفساد الزمان وعلى الاول
 فوضى البعض ككل لو استووا في الدقة ولا
 فلا قربا الفسخ وان لم يكن لها ولي فهو صحيح
 مطلقا وقبض المهر ونحوه رضى لا سكوت ولا

فيعقد نكاح



يجزى بالغة البكر على النكاح وان استاذنها
هو او وكيله او رسولها وزوجها فسكت
او ضحك غير مستهزئة او تبسمت او بكت
بلا صوت فهو اذن ان علمت بالزوج لا المهر
وكذا اذا زوجها عندها فسكت على الصبح
فان استاذنها غير اقرب فلا بد من القول
كالشبا وما هو في معناه كطلب مهرها
وتكيتها من الوطن وقبول التهنئة فزال
بكارتها بوثبة او حيضا وجراحة او تعيس
او زنا بغير محرم قال بلغك النكاح فسكت
وقالت ردوت ولا ينيتها ولم يكن دخلها
طوما فالقول قولها كما لو زوجها ابوها
فقالنا بالغة والنكاح لم يصح وهي ائمة
وقال ارب لا بل هي صغيرة على الصبح والولي
النكاح الصغير والصغيرة ولو ثبتا ولو لم

يعين

٦٩
يعين فاحش او غير كفوان كان الولي ابا او جلم
يعرف منهما سواء الاختيار وان عرف لا وان
كان المزوج غيرهما لا يصح زجره كفوا وبه المثل
صح ولها خيار الفسخ بالبلوغ والعلم بالنكاح
بعده بشرط القضاء ويتوارثان فيدو بطل
خيار البكر بالسكوت عامة بالنكاح ولا تمتد
الى الخرج لغيره وان جهلت به بخلاف المعتقة وخيار
الصغير واليتيم اذا بلغا لا يبطل بل يصح او
دلالة كالبقرة والسر ولا تقيا متهما المجلس
الولي النكاح العصبه بنفسه بلا توسط
انثى على ترتيب الارث والمجبب شجرية وتكليف
واسلام في حق مسلمة وولد مسلم وكذا الاوتة
لمسلم على كفاية الا ان يكون سيدامة كافرة
او سلطانا وكافرا ولاية على مثله فان لم يكن
عصبته فالولاية للام ثم للاخت لا بل ولم ثم

لا بد ثم لذوى الارحام ثم لسلطان ثم لها
نص عليه في منشوره وليس للموصى ان يزوج
مطلقا ولا بعد التزوج بغيبا الا قرب مسافة
القصر ولو زوجها الا قرب حيث عوطا على
الظاهر ويثبت للابعد التزوج بغيرها الا قرب
ولا يبطل تزويجه بعود الا قرب ولو لم يجز
في النكاح انهاء ون ايسها ولو اقرق صغيرا
صغيرة او وكيل رجل او امرأة او مولى العبد
بالنكاح لم ينفذ الا ان يشهد الشهود على النكاح
او يدرك الصغير والصغيرة فيصدقه او يصد
الموكلا والعبد **باب الكفاية** الكفاية
معتبة فربما ينبدل رجاها وهي حق الولي لغيرها
وتعتبر نسب فقريش الكفاء والعرب الكفاء وحرية
واسلاما وابوان فيهما كالاباء وديانة و
لا وحرقة واعتبارها عند العقد فلا يضر

ذوال

70 ذوالها بعده العجى لا يكون كفوا للعبد ولو
علما وهو الاصح والقروى كفوا له في ذلك
العتى كفوننا ابي بالنسبة الى المهر النفقة
ولو نكحت باقلا فزهرها فللولي الا عرض حتى تم
او يفرق ولو طلقها قبل تفرقا لولي قبل
الدخول فلها نصف المستى امره بتزويج امرأة
فزوجته نفقة ولو امرأتين في عقد واحد
لا ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب المجلس
سائر العقود ويتولى طرفا النكاح واحد ليس
بفضولي فربما ونكاح عبده وامه بغير اذن
السيد موقوف كنكاح فضولي ولا يباين المان بزوجه
ابنته عملا الصغيرة ونفسه كما للوكيل الذي وكلته
بزوجها ونفسه لك بخله فماله وكلته بتزويجها
فزوجها ونفسه وكلمته ان يتصرف
في امرها وقالت له زوج نفسي من شئت ولو

أجاز نكاح الفسخ بعد موته صح بخلاف إجازة
بيعه **باب المهر** أقله عشرة دراهم فضة وثلث
سبعة مفرقة كانت أو لا ويحيان سماها
أو دونها أو أكثر منها عند وطئ أو ظوهر
أو موت أحدهما ونصفه بطلاق قبل وطئ
وخلوت وعاد النصف إلى ملك الزوج بحجة
الطلاق إذا لم يكن مسلما لها وإن مسلمات
على القضاء أو الرضاء فلا نفاذ لعقد المهر
بعد طلاق قبله ونفذ نصف المرأة في الحمل
لبقاء ملكها ووجب المثل في الشفار وخذ
زوج حر لأمها وتعلم القرآن ولها حذمة
لو عبدا وكذا يجب فيما إذا لم يتم المهر أو نفى
أن وطئ أو مات أحدهما إذا لم يترأصيا على شيء
والأفدالك هو الواجب وسمى خرا وخزيرا
وهذا الخ وهو خرا وهذا العبد وحر

أو ثوبا أو ذابة لم يبين جنسها ويجب بقية لمفوضة 71
طلقت قبل الوطئ وهي ذرع وخمار وملحقة
لا تزيد على نصفه ولا تنقص على عشرة دراهم
وتعتبر بحالها ويستحب المتعتلن سواها إذا زعم
لها مهر وطلقت قبل وطئ وما فرض بعد العقد
أو زيد لا ينصف وصح حطها عنه والخلو قد
مانع حتى وطئ وشرعي ورق وقون وعصل
وصغولا يطاق مع الجماع ووجود ثالث معها
أن يكون صغيرا لا يعقل أو مجنونا أو مغيبا
جارية أحدهما والكلب يمنع أن عقورا أو للزوجة
والذكاء وصوم التطوع والمنذور والكفارات
والقضاء غير مانع لصحتها بل صور ومضان أو
كالوطئ ولو يجوبا أو غنيا أو خصيا في ثبوت
النسب وتأكيد المهر والنفقة والتكثير والعدة
وحرمه نكاح أختها وأربع سواها وحرمه نكاح أمه

ومراعاة وقت الخلاقة في حقها لا في حق ^{صن} الالف
وحرقة البنات وطها الاول والابنة والميراث
ولو افترا فقالت بعد الدخول وقال الزوج قبل
الدخول فالقول لها ولو قال ان خلوت بكن فثابت
طالق فحلى بها الملق وتجب نصف المهر وتجب العدة
في الحل احتياطا وقل ان كان المانع شرعا يجب
وان حقيقا لا قبضت لفا المهر فوهبت له وطلقت
قبل الوطى وجع نصفه وان لم تقبضها وقبضت
نصفه فوهبت الكل او ما بقى وعرض المهر قبل
القبض وبعده لا نكحها باللف على ان لا يخرجها
اولا تزوج عليها او على الفان اقام بها وعلى
الفين ان اخرجها فان وفي و اقام فلها الف
والا فمهر المثل لا تزد على الفين ولا ينقص
غرا الف بخلاف ما اذا تزوجها على الفان
كانت بيمينه وعلى الفين ان كانت جميلة فانه

يقع الشيطان ولو تزوجها على هذا العبد على 72
هذا الالف او على هذا العبد او على هذا العبد
واحدهما او كسركم مهر المثل وفي الخلاقة قبل
الدخول يحكم متعة المثل ولو تزوجها على فرس
قالوا جبالا واسطى وقيمة وكذا الحكم في كل
حيوان ذكر حبسه دون نوعه وان امهرها العبد
واحدهما حر فمهرها العبدان ساوى اقله
والا كل لها العشرة ويجب مهر المثل في نكاح
فاسد بالوطى لا بغيره ولم يزد على المنسئ وكل
واحد منهما فسخ ولو بغيره محضر ضاحك دخل
اولا ويجب لعدة فز وقت التفريق وثبت الب
وتعبر من الوطى فان كان منه الى الوضع اقل من
الحمل ثبت والا لا ومهر مثلها ومهر مثلها زقور
ابنها وقت العقد سنا وجمالا ومالا وبلدا و
عصرا وعقلا ودينا وبكارة وثبوت وعفة

وعلا وادبا وكما خلق ويشترط فينا أخبار
رجلين أو رجل وامرأتين ولفظا لشهادة
فإن لم يوجد فرقيلة أيها من الجانب فإن
لم يوجد فالقول له وصح ضمان الولي مهر ولو
صغيرة وتطالب بالإنشاء وإن أدى برص على
الزوج أن أمر ولا يطالب إلا بمهر ابن الصغرة
الفقر إذا زوج امرأة إلا إذا ضمن كحافى
النفقة لها من غير الوطى والسفر لها ولو بعد
ولحى وخلوة رضيتهما لا خدما بين تجميلة أو قد
ما يجعل لهن عرقا أن لم تؤجل كله والنفقة
والسفر والخروج فريضة زوجها للحاجة ^{بأن} وإذا
أهلها بلا إذن ما لم تقبضه ويسافر بها بعد
أداء كله إذا كان ما مونا عليها ^{نقلها} وإذا
فيما دون مدته من المصالح القربة وبالعكس
وإن اختلفا ففي أصله يجب مهر المثل ^{علم} أجا

وفي

وفي قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له ⁷³
مهر المثل وإن أقام بينة قبلت شهده مهر المثل
له أو لا وإن أقام البينة فبينتها أن شهد له
مهر المثل وبينته أن شهد لها وإن كان بينهما
تحالفا فإن طفا أو برهنا قضى به وإن برهن
أحدهما قبل برهانه وفي الطلاق قبل الوطى
حكم متعة المثل وإن أقام بينة قبلت فإن
أقاما فبينتها أن شهدت له وبينته أن شهدت
لها وإن كان بينهما تحالفا وإن طفا وجب ^{متعة}
المثل وموت أحدهما كحوتها في الحكم وبعد موتهما
ففي القدر القول لورثته وفي أصله لم يقض
بشيء وقال يقضى بمهر المثل ويدفع في هذا
إذا لم تسلم نفسها وإن سلمتها وقع الاختلاف
في الحاليتين لا يحكم بمهر المثل بل يقال لها لا بد
أن تقر بما تجلت والاقضينا عليك بالمعاقبة

ثم تعل في الباقي كما ذكرنا ولو بعث إلى امرأة
شيئا ولو نذر جهة عند الدفع غير المهر فقالت
هو هدية وقال هو من المهر فالقول له في غير المتنا
للكل ولها في المغيث له خطب بنت رجل وبث
إليها أشياء ولم يزوجها أبوها فما بعث للمهر
يسترد عينه قائما أو قيمتها كما وكذا كل ما
هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك
ولو أذعت أنه من المهر وقال هو وديعة فإن
كان من غير المهر فالقول لها وإن كان زخاؤه
فالقول قوله انفق على معتدة الغير بشرط أن
يتزوجها إن زوجته لا رجوع مطلقا وإن
أبت فله الرجوع إن كان دفع لها وإن أكلت
فلا مطلقا جهرا بنتي جهرا وسلمها ذلك ليس
الاسترداد منها به يغني جهرا بنتي ثم ادعى أن
مادفع لها عارية وقالت هو تملك وقال

الزوج

74
الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال
الأب عارية فالقول للزوج ولها إذا كان
العرف مستمرا أن الأب يدفع مثله جهرا لا
عارية وإن كان مشتركا فالقول للأب والأم
كالأب في تجهيزها ولو دفعت في تجهيزها
لا بنتها أشياء فامتعة الأب بجضرة وعلم
أو كان ساكنا وزفت الزوج فليس للأب أن
يسترد ذلك فرائبته وكذا لو أنفقت الأم
في جهازها ما هو معتاد ولأب ساكنة ^{تضمن}
نكح ذمي ذمية أو جري حربية ثم بميتة أو بلا
مهر إن سكا عندا ونفيا وذا جاز عند
فوطت أو طلقت قبله أو مات فلا مهر لها
وثبت أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين ^{وجوب}
التفقة في النكاح وقوع الطلاق ونحوهما
وإن نكحها خيرا وخير عتيق أسلا أو أسلم

أحدها فلما ذلك وفي غير عين قيمة الخمر
 المثالي الخنزير **باب نكاح الرقيق** توقف
 نكاح قن وأمة ومكاتب ومذبر وأم ولد
 على إجازة المولى فإن أجاز نفقداً وإن رد بطل
 فإن نكحاً بالاذن فالمهر والنفقة طهر ^{سقطان}
 بموت وبيع قن فيهما لا غيره لكنه يباع في النفقة
 مراراً وفي المهر ولو زوج أمته فعبدة لا ^{محب}
 المهر فلو باع سيده بعد ما زوج امرأة فالمر
 يقبض يدور مع ابن ما دار كدين الاستهلاك
 وقوله لعبده طلقها ربيعاً جازة لا طلقها
 أو فارقها واذنه لعبده في النكاح ينتظم
 جازة وفاسدة فيباع عبدهم ^{سدا} فتركها فإنا
 بعد اذنه فوطئها ولو نكحها ثانياً أو أخرى
 أحدها صحيحاً توقف على الإجازة بخلاف
 التوكيل ولو زوج عبداً له ما ذونا مديونا

صح وسأوت غرماء في مهر مثلها والزنا يلبط ^{لب}
 به كديننا لفتح مع المرض ولو زوج بنته مكاتب
 ثم مات لا تفسد النكاح إلا إذا عجز فرد
 في الوق زوجه أمته لا يجب عليها البتة لكن لا ^{نفقة}
 ولا سكنى إلا بها وتخدم المولى ويطلق الزوج
 إن ظفر فأن يوأها ثم يبيع صح وسقطت
 ولو خدمته بك واستخدمه لا وله السفرة
 وإن أباه زوجها وله إجازة وقن وأمة
 على النكاح ولو قبل أمة قبل الوطئ وهو مكلف
 سقط المهر لا لو فعلت ذلك امرأة بنفسها
 أو فعله بعده ولا ذن في الاذن للمحالاة
 لهما ويعزل عن الحرة باذنها وغايتها بغير اذنها
 وخبر أمة ومكاتب عتقت تحت حر وعبد ولو
 كان النكاح برضاها أو كانت عند النكاح
 حرة ثم صار أمة والمجهل بهذا الخيار غدا

فلا يتوقف على القضاء نكح عبدا ولا اذن فتق
نفذ وكذا الامة ولا خيار فلو وطئ قبله فالمستى له
او بعده فلها وزوطى قتلة ابيه فولدت
فادعاه ثبت نسبها وصارت ام ولده وعليه
قيمة لا عقربها وقيمة ولدها وجه صحيح كتاب
بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون وورث
في ذلك قبله ولو تزوجها ابوه فولدت لم تعد
ام ولده ويجب المهر لا القيمة وولدها
حر ولو طئ جارية امرأته او ولده او جده
فولدت وادعاه لا يثبت النكاح لا بتعدي
المولى حرة قال المولى زوجها اعتقني عني
بالف ففعل ففسد النكاح والولاء لها ويقع
غكفارتها لو نوت به ولو لم تقل بالف لا ولو
له **باب النكاح الكافر** كل نكاح صحيح بين
اهل الاسلام فهو صحيح بين اهل الكفر وكل

76 نكاح حربيين المسلمين لفقد شرط جاز في مقع
مع اعتقا دهما ياه ويقرون عليه بعد الاسلام
وكل نكاح حربي حرمته المثل جاز وقال المشايخ العوا
لا اسلم المتزوجان بغير شهود او في عدة كافر
معتقدين ذلك اقر اعطيه ولو كانا حربيين او
اسلم احدهما حربي او ترافعا اليها وهما على الكفر
فوق بينهما وبمرافعة احدهما الا اذا طلقها
ثلاثا وطلب الفراق فانه يفرق بينهما كما لو
خالما ثم اقام معها غير عقد او تزوج كتابية
في عدة مسلم واذا اسلم احدهما الزوجين
المجوسيين او امرأة الكتابي عرض الاسلام على
الاخر فان اسلم والا فرق بينهما ولو كان بيتا
مميزا والبيتة كالصبي وينتظر عقل غير المميز
ولو كان مجنونا يعرض على ابويه ولو اسلم الزوج
وهي مجوسية فتهودت وتنصرت بغير كتابها

كما لو كانت في ابتداء كذلك والفرق طلاق
 لو ابي لا لو ايت و ابا المميز واحد ابي المجنون طلاق
 ولو اسلم احدهما ثم لم تبين حتى تحيض ثلاثا قبل
 اسلام الاخر ولو اسلم زوج الكتابية فهو له
 وتبين تبنا بين الدارين ابا لستى فلو خرج النسا
 مسلما اخرج مسيبا بابت وادسبيا معالوا
 هاجرت النسا حاملا بابت بلا عدة وارتداد
 احدهما ضريح عاجل فلو طوئة كل مهرها ولغيرها
 نصفه لو ارتدت ولا شيء لو ارتدت وبقي النكا
 ان ارتد امعاشم اسلم كذلك وفسد ان اسلم
 احدهما قبل الاخر والولد يتبع خير الابوين دينا
 والمجوسى ومثله شر من الكتابى ولو يجس ابو صيره
 نصرانية تحت مسلم قدمات الام نصرانية لم يتبين
 ولا تلح مرتدا او مرتدة احدا اسلم وتحت خمس
 سنة فضا عدا او اختان او ام وبناتها بطل

نكا

نكاحهن ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب
 فالأخر بلغت المسلمة المنكوحة ولم تصف الاسلام
 بابت **باب القسم** يجب ان يعد لفيه وفي الملبوس
 والمأكول الا في الجا معتدلا فرق فيه بين محلي ونفسي
 وعينين ومحبوب ومريض وصحيح وحائض وذات
 نفاس ومجنونة لا يخاف ورتقاء وقنار ولو
 اقام عند واحد شهر في غير سفر ثم خاصته
 الاخرى يومها بعد بينهما في المستقبل وهذا
 ما مضى وان اثم ولو عاد الى الجور بعد نهي الفاعل
 اياه غزوا وبكر واليتيم والجديدة والفتنة
 والمسلية والكتابية سواء وللامه والكتابية
 وام الولد والمديرة نصف ما للحره ولا قسم في
 السفر فله السفر بمن شاء منهن والقرعة ايت
 ولو تركت قسمها لغيرها صح ولها الرجوع في ذلك
 ويقم عند كل واحدة منهما يوما وليد وان شاء

ثلاثة ولا يقدر عند احدهما اكثر الا باذن ^{خري} الله
 والرأي في البدانة **باب الرضا** هو من الرضخ
 نزل في الامتنان وقت مخصوص حولا ان ونصف
 عنده وحول ان عندهما هو الاصح ويثبت الحريم
 بعد الغطام والاستغناء بالطعام على المذهب
 ولم يحج الرضاع بعد عدته ولا بجبار امته
 على فطام ولدها منه قبل الحولين ان لم يضر
 الغطام كماله اجبارها على الرضاع وليس له
 ذلك مع زوجة الحرة قبلها ويثبت به وان
 قل امومة المرضعة للرضيع وابوة زوج ^{مضعة}
 لبنا منه له فخر من ماله من النسب الا ام
 واخت واخت ابنه وجدة ابنه وام عمه وعمته
 وام خاله وخالت للرجل واخا ابن المرأة لها
 وتحل اخت اخيه رضاعا ونسبا ولاجل بين
 رضيعي امرأة ولا بين الرضيع وولده ^{مضعة}

وولد ما ولبن بكر بلغت تسع سنين محرروا ⁷⁸
 لبن ميتة مخلوط بما اودوا اولبن اخرى
 اولبن شاة اذا غلب لبن المرأة وكذا
 اذا استويا لا المخلوط بطعام والاقتنان
 والاقتار في اذن وجائفة وامته ولبن
 رجل وشاة ولو ارضعت حرة تاحرمتا ولا مهر
 للبيكة ان لم توطأ وللصغيرة نصفه ويرجع به
 على المرضعة ان تعدت الفساد والا لاطلق
 ذات لبن فاعثدت وتزوجت فجلت ورثت
 فحمة من الاول حتى تلد قال هذه رضيعتي ثم
 جمع غرقوله صدق ولو شئت طيبان قال هو
 كما قلت ونحوه فرق بينهما وان اقترنت ثم اكذب
 نفسها وقالت اخطأت وتزوجها بان كماله
 تزوجها قبل ان يكذب نفسها او اقرب ذلك
 جميعا ثم اكذبها نفسها وقال اخطأ نائم ^{فيها} تزوجها

وكذا في النسبة ليس يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال
هذه اختي واتى وليس بشهرها بمعرفة ثم قال و
صدق وان ثبت طيه فرق بينهما وحجة حجة
المال وهل يتوقف بثبوته على دعوى المرأة الطالقة
لا كما في الشهادة بطلاقها **كتاب الطلاق**
هو رفع قيد النكاح في الحال والمال بلفظ مخصوص
وايقاعه ببلع وقيل لا يصح حضور الحاجة ومعه
حسن واحسن ويدعى الفاطمة صريحة وكناية
طلقة فقط في ظهر لا وطى فيها حسن وطلقة لغير
موطوء ولو في حيض ولو طوءة تفريق الثلث في
لا وطى فيها فمن تحيض واشهر في غيرها لمن سنى
وطى طلاقهن عقيب وطى والبدعي ثلثا وثلاثا
بمرة او مرتين في ظهر لا ربعة فيدا واحدة في
ظهر ووطئت فيدا وحيض موطوءة ويجب معها
فيه فاذا ظهرت طلقها ان شاء قال الموطوءة

وهي ممن يختصانت طالق ثلاثا بالسنة وقع عند
79 كل طهر طلقة وان نوى ان يقع الثلث السابعة
او عند كل شهر واحدة صحت نيته ويقع ثلاثا
كل زوج بالغ عاقل ولو عبدا او مكرها او
هانولا او سفيها او سكران او اخرج من ارضه
او مريضا او كافرا او مخطئا فذلك يقع طلاق
المولى على امرأة عبده والمجنون والصبي والمعتق
والمبرم والمغنى عليه والمدهوش والنائم اذا
ملك احدهما الاخر او بعضه بطل النكاح ولو
حرته حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت
الحرية مسلمة ثم خرج زوجها كذلك فطلقها
في العدة الغاء الثاني واقعد الثالث واعتبار
عدده بالنساء فطلاق المرأة ثلاثا وطلاق
امة ثلثان ويقع الطلاق بلفظ الاعتكاف
عكس **باب الصريح** صريح ما لم يستعمل الا

كطلقتك وانت طالق ومطلقة وتقع بها واحدة
بجيتة وان نوى فلا فيها اولم ينوشيا وفي
انت الطلاق وانت طالق طلاقا يقع واحدا
بجيتة ان لم ينوشيا او نوى واحدة او
ثنتين فان نوى ثلثا فثلاث والثلثان
في الامت بمنزلة الثلاث في الحرة واذا ضا
الطلاق اليها او الحما يعبر به عن كالتربة
والعنق والروح والبدن والجسد والفرج
والوجه والراس والى اخر شائع منها وقع
واذا قال الرقبة منك والوجه ووضع يدي
على الراس والعنق وقال هذا العنق وقال
هذا العضو طالق لم يقع في الصحيح كما لو
الى اليد والرجل والدبر والشعر والاذن
والساق والفخذ والظهر والبطن واللسان
والاذن والفم والصدر والذق والمست

والرأ

80 والريق والعرق وجزء الطلقة تطليق ومن
واحدة الى ثنتين واحدة والثلث ثنتان وثلاث
انضاف طلقين ثلاث وثلاث انضاف
طلقة طلقان وقيل يقع ثلث وبواحدة في
ثنتين واحدة ان لم ينوا ونوى الضرب وان
نوى وثنتين ثلاث وفي غير الموطوءة واحدة
كواحدة وثنتين وان نوى مع اثنتين ثلاث
وثنتين في ثنتين بنيتة الضرب ثنتان
ومرهما الى الشام واحدة بجيتة وبمكة او في
مكة او في الدار او الظل والشمس او ثوب
كذا تجوز كقوله انت طالق مرضية او مصلحة
ويصدق ديانة لو قال عنيت اذ البست او اذا
مرحت واذا دخلت بمكة تعليق ويات طالق
غدا او في غد يقع عند الصحيح ويصح في الثاني
في نية العتق قضاء وصدق في هذا ديانة وفي ثلث

طالق اليوم غدا أو غدا اليوم اعتبر ولا أولات
طالق واحدة أولا ومع موتك لغوكذا أنت طالق
قبل أن تزوجك وأزواجها اليوم أخلق وقبل
أن أخلق أو قبل أن تخلق أو لطفك وأنا صبي أو
نائم بخلافه فانت حر قبل اشتريتك وانت حرة
وقد اشتراه اليوم فانه يعق كما لو أوقعه فتمت
اشترائه أنت طالق قبل موتي بشهرين أو أكثر
قبل مضي شهرين لم تطلق وإن مات بعده طلقت
مُسْتَدَا ولا ميراث لها قال لها أنت طالق كل يوم
نيتي ليرتفع واحدة قال لها كما عرا طالق الآن لا
حتى نموت أحدهما فطلق الأخرى قال أنت طالق
قبل قد مر زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع
الطلاق مقتصر أنت طالق ما لم اطلقك
أو متى لم اطلقك أو متى ما لم اطلقك
وسكت طلقت وفي أن لم اطلقك

وإذا

٨١ وإذا ما وإذا ابلا نية مثل أن عنده وقت
عندها وأن نوى الوقت أو الشرط اعتبر
أنت طالق ما لم اطلقك أنت طالق مع الوصل
طلقت بالآخرة أنت طالق يوم تزوجك
فكحها ليلا خت بخلافه لا ميراث لها
طالق ليس بشيء ولو نوى وتبين في البائن الحرام
أن نوى أنت طالق ثنتين مع عتق مولاك أي
فاعتق له الربعة ولو علق عتقها وطلقها
بمجا الغد فجاء لا وعدتها ثلث حيض ولا ترث
منه قال أنت طالق هكذا مشربا لا صبيح
بعده وتعتبر المنشورة ولو اُشَارَ بظهورها
فالمضمومة وبانت طالق بان أو البتة أو
أنحش الطلاق أو طلاق الشيطان أو البتة
أو أشد الطلاق أو كالفاء وملاء البيت
أو تطبيق شديدة أو طويلة أو عرضية أو

أسوة أو أشده أو أخبثه أو أغلظ أو كبره
أو أطوله أو أعرضه أو أعظمه واحدة بانية
أن لم ينو ثلاثا كما لو قال أنت طالق طلقة
تملكي نفسك بها بخلاف أكثر بالثاء المتناهية
زفوق فانه يقع به الطلاق الثالث ولا يدب
في الواحدة **باب الطلاق قبل الدخول**
قال الزوجته غير المدخولة أنت طالق ثلاثا
وقمن وإن فرق بانت بالاء ولم تقع الثا^{ثية}
وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا متفرقات
فواحدة والطلاق يقع بعد دقون به لابه
فلومات بعد لا يقع قبل العد ولغا ولو
مات وقع واحدة ولو قال أنت طالق واحدة
وواحدة أو قبل واحدة أو بعدها واحدة
تقع واحدة وفي بعد واحدة أو قبلها واحدة
أو مع واحدة أو معها واحدة ثنتان وثا^{ثية}

٨٢ طالق واحدة وواحدة أن دخلت الد^{ار} ثلثا
لو دخلت واحدة أن قدم الشرط وفي الموطأ
ثنتان في كلها ولو قال امرأتى طالق وله امرأتان
أو ثلث تطلق واحدة وله حيا والتعيني قال
لنساء الأربع بينكن تطليقة طلقت كل واحدة
تطليقة وكذا لو قال بينكن تطليقتان أو ثلث
أو أربع إلا أن ينوي قسمته كل واحدة منهن^{مطلق}
كل واحدة ثلثا ولو قال بينكن خمس تطليقات
يقع على كل واحدة طلاقان هكذا إلى ثمان
تطليقات فإن زاد علمها طلقت كل واحدة
ثلثا قال لا امرأتين لم يدخل واحدة منهما امرأتى
طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما
لا يصدق ولو مدخولتين فلما بقاع الطلاق
على أحدهما قال امرأتى طالق ولم يسم وله امرأة
طلقت امرأة فان قال له امرأة أخرى وأياها

عنيت لا يقبل قوله الا بشئ ولو له امرأتان
كلتا هما مرفوعة له صفة الى ايتما شاء **باب**
الكليات كما يتنالم يوضع له وحمله وغيره
فلا تطلق الا بشئ ودلالة الحال ونحو خرج
واذ بهي وقوى تحمل د او نحو طية برية حرام
باين يصلح سببا ونحو اعتدى واستبرئ رحمك
انت واحدة انت حرة اختار امرئ بيدك
سرحك فارقتك لا تحمل الرد والسب في
حالة الرضا متوقفا لاقسام علينية وفي
الغضبا لا ولان وفي مذكرة الطلاق الاول
فقط ويقع رجعية بقوله اعتدى واستبرئ
رحمك وانت واحدة وبنائها خلا اختار
الباين ان نواها او الشئتين وثلاث ان نواها
اعتدى ثلثا ونوى بالاول والطلاق والباقي
حيضا صدق وان لم ينوشيا فلت طلقها

ولله

72
واحدة فجعلها ثلثا ناطق كما لو طلقها جثا **83**
فجعله باينا الصريح يلحق الصريح والباين
يلحق الصريح لا الباين الا اذا كان مطلقا
بشرط قبل المنجز الباين كل فرقة هي فسخ زك
وجبه لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة
هي طلاق يقع في عدتها **باب نفوذ الطلاق**
قالها اختار امرئ بيدك ينوي الطلاق
او طلق نفسك فلها ان تطلق في مجلس عليها
وان طال ما لم تقم او تعمل ما يقطعه لا بعده الا
اذا زاد متى شئت او متى ماشت او اذا شئت
يصح رجوعه وفي طلق ضربك وطلق امرأتين
رجوعه لم يتقدم بالمجلس لا اذا طلق بالمشيئة
وجلس القائمة وانكاه القاعدة وقعود المتك
ودعاء الادب المشورة وشهود الاشهاد ونقا
دابة هي ما كتبها لا يقطع والفلك لها كالبث

وسيرد انتها كسرها وفي اختاري نفسك لا
يصحنية الثلث بل تبين ان قالت اخترت واختار^{نفسه}
وذكر النفس والاختيار في احكامها شرط
ويشترط ذكرها متصلا وان انفصل فان في المجلس
صح والا فلا فلو قال اختاري اختيارة وقع لوقاك
اخترت ولو كررها ثلثا فقالت اخترت اختيارة
او اخترت الاولى والى والوسطى والاخيرة يقع ثلثا
بلانية ولو قالت طلقت نفسي واخترت نفسي
بتطبيقه بانت واحدة في الاصح امرك بيدك في
تطبيقه فاخترت نفسها طلقت رجعية **باب**
الامر باليد اذا قال لها امرك بيدك ينوي ثلثا
فقالت اخترت نفسي بواحدة وقعنا عرتك طلاقك
كما امرك بيدك واتحاد المجلس وعلمها شرط فلا جمل
امرها بيدها ولم تقلم وطلقت نفسها لم تطلق
وكل لفظ يصلح الا يتقاع منه يصلح الجواب عنها

وما

وما لا فلا الا لفظ الاختيار خاصة وفي 84
طلقت نفسي واحدة واخترت نفسي بتطبيقه
بانت بواحدة ولا يدخل الليل في امرك بيدك
اليوم وبعد غد وان ردت الامر في يومها بطل
الامر في ذلك اليوم وكان امرها بيدها بعد غد
ويدخل في امرك بيدك اليوم وغدا وان ردت
في يومها لم تق في الغد ولو قال امرك بيدك
اليوم وامرك بيدك غدا فمما امران والله
اعلم **فصل** قال لها طلقي نفسك ولم ينو او
نوي واحدة فطلقت وقعت رجعية وان طلقت
ثلثا ونواه وقع وبقولها انت نفسي طلقت
لا باخترت ولا تملك الرجوع عند يقيد بالمجلس
الا اذا زاد ان شئت ولو قال الرجل ذلك
لم يقيد بالمجلس الا اذا زاد متى شئت ولو قال
لرجل ذلك لم يقيد الا اذا زاد ان شئت ولا

يرجع قال لها طلق نفسك ثلاثا وطلقت واحدة
وقعت لا في عكسه طلق نفسك ثلاثا ان شئت
وطلقت واحد وعكسه لا امرها ببيان اورج
فعكست في الجواب وقع ما امر به ويلفوضونها
قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان
شئت فقال شئت ينوي الطلاق او قالت شئت
ان كان كذا المعدوم بطل وان قال شئت ان كذا
قدمني طلقت قال لها انت طالق متى شئت او
ما شئت واذا شئت واذا ما شئت فرددت الامر
لا يردد ولا يقيّد بالجلس ولا تطلق الا واحدة
ولها تفرق الثلث في كل شئت ولا يجمع ولو
طلقت بعد زوج آخر لا يقع انت طالق حيث
شئت وان شئت لا تطلق الا اذا اشارت في المجلس
وان قامت فجلسها لا وفي كيف شئت يقع حقيقة
فان اشارت باينة او ثلاثا وقع مع نيته في

كم

كم شئت او ما شئت لها ان تطلق ما شئت ٨٥
وان ردت ارددت قال لها طلق مثلث ما شئت
تطلق ما دون الثلث ومثله اختاري
من الثلث ما شئت **باب التعليق** هو ربط
حصول مضمون جملة بحصول مضمون اخرى
شرطه الملك كقوله لمنكوحه ان ذهبت فما
طالق او الاضافة اليه كان نكحك فانت
طالق فلغا قوله لا جنبتيه ان زوت فانت
طالق فنكحها فوارت كما لغا ايقاعه مقارنا
لبثوت ملك او ذوالد ويطلق بتخيّر الثلث
تعليقه لا مادونها والفاظا لشرطان واذا
ما وكل وكل ومتى ومتى ما وفيها تحل اليمين اذا
الشرط مرة الا في كل ما فانه يخل بعد الفلك فلا
يتبع ان نكحها بعد زوج آخر الا اذا دخلت
على التزويج نحو كلما تزوجك فانت كذا او زول

الملك لا يبطل اليمين ويتجلى بعد الشرط
مطلقا وان اختلفا في وجود الشرط فالقو
مع اليمين الا اذا ابرهنت وما لا يعلم الا
منها صدقت في حق نفسها خاصة كقولها ان
حضت فانت طالق وفلاية او ان كنت حيين
عذابا لله فانت كذا وعنده حرقلو قالت
حضت واحب طلقت هي فقط وفحان
حضت لا يقع بروية الدم فان استمر الدم
ثلثا وقع مزحان رأت الدم وان حضت فيه
لا يقع حتى يظهر منها وفحان صمت يوما فانت
طالق تطلق مزحان غيب يوم صومها فحان
ان صمت قال لها ان ولدت غلاما فانت ط
واحدة وان ولدت جارية فانت طالق
ثنتين فولدتها ولم يدرا لا ولي لهما طلقت
واحدة قضا ثنتان تنزها وصمت لعد

وان

86 وان ولدت غلاما وجارية ولدي
الا ولي يقع ثنتان قضا وثلاث تنزها
قال لها ان كان حملك غلاما فانت طالق
واحدة وان كانت جارية فثنتين فولدتها
لم تطلق وكذا ان كان ما في بطنك غلاما ولو
قال ان كان في بطنك وقع ثلاث طلق الثلاث
والعتق بثنتين يقع ان وجدا لما في الملك
بالوطئ لم يجب العقر باللبث ولم يصير برضا
في الرجعي الا اذا اخرج ثم ارجع ثانيا لا تطلق
في ان نكحها عليك فانت طالق اذا نكح عليها
في عدة البائن ولو في عدة رجعي طلقت قال
لها انت طالق ان الله متصل مستهول يقع
وان مات قبل قوله ان شاء الله ولا يشترط
القصد ولا العلم بعناه ويقبل قوله ان
ادعاه في ظاهر امره وقيل لا يقبل

الاعتماد وممن لم يوقف على مشيئة كالانس
والجن كذلك قال انت طالق ثلثا وثلثا ان
شاء الله اوانت حر وحران شاء الله طلقت
ثلثا وعتق العبد وكذا ان شاء الله انت طالق
وبانت طالق بمشيئة الله اوبادته او محبته
اوبرضائه لا وان اضاف الى العبد كان تملك
فيقتصر على المجلس وان قال بامر او بمكره او تبنا
اوبادنا او بعلا وبقدرة يقع في الحال الخفيف
اليه تعالى والى العبد كقوله انت طالق يحكم
الفاضل وان باللام يقع في الوجه كلها اذا
الى الله والى العبد وان بحرف في ان اضا الى الله
لا يقع لا يقع في الوجه كلها الا في العلم فانه يقع
في الوجه كلها الا في العلم فانه يقع في الحال
وان اضاف الى العبد كان تملك في الاربعة
الاولى تليقا في غيرها انت طالق ثلاثا الا اولا

ينفع

87 ينفع ثلثان وفي الاثنين ينفع واحدة وفي الا
ثلاثا يعتبر كونه كلا او بعضا من جملة الكلام لان
جملة الكلام الذي يحكم بعخته اخرج بعض
التعليق لغو بخلاف ما يقاعه فلو قال انت طالق
ثلاثا الا بصف تطليقة وقع الثلث في الخمار
سالت المرأة الطلاق فقال انت طالق خسين
طلقة فقالت المرأة ثلث يعني فقال ثلث لك
والواق لصوابك وله ثلث سنة غيرها
تطلق الخاطبة ثلاثا لا غيرها **باب طلاق**
المريض ترغاب طاله الهلاك بمرض او غيره بان
اضناه مرض عجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت
او بارذرجلا او قدم ليقبل رخصا صا وزم
فارب الطلاق ولا يصح تبرعه الا في الثلث فلو
ابانها طايما وهو كذلك ومات بذلك البت
او بغيره في العدة ورثت وكذا الطالبة حقة

طلقت ثلثا او مبانة قبلت ابن زوجها وز
لاعنها في مرضه او الى منها مريضاً كذلك
وان الى في صحة وبانت في مرضه فصح فمات
او ابانها فارتدت فاسلمت فمات لا كمالو
طلقها رجعياً فلما وعت ابنه او ابانها بامر
او اخلعت منه او اختارت نفسها ولو
محضاً او في صفا لقتال او قائماً بمصلحة
خارج البيت مشتكاً او مجوماً او مجوساً
بقصاً صراً ورجماً لا والحامل تكون قارة بتلبسها
بالخاض اذا علق طلاقها بفعل اجنبى او بحج
الوقت والتعليق والشرط في مرضه او بفعل
نفسه وهما في المرض والشرط فقط او بفعلها
ولا بد لها منه وهما في المرض والشرط وثبت
وفي غيرها لا قال لها في صحته ان شئت انا فلا
فانت طالق ثلاثاً ثم مرض فمات الزوج

٨٨
والاجنبى الملاقعة او شاء الزوج ثم الاجنبى
ثم مات الزوج لا توث وان شاء الاجنبى اولاً
ثم الزوج ورث تصادقاً على ثلثة في الصحة
ومضى العدة ثم اقولها بدين او اوصى لها بشئ
فلها الاقل منه وخر لا توث كمن طلقت ثلثاً بامر
في مرضه ثم اوصى لها او اقولها ليصح الامر فيه
احد كمال طالق ثم بين في مرضه احديهما صافياً
بالبيان فترث منه ولا يشترط علم باهليتها للبر
فلو طلقها بائناً في مرضه وقد كان سيدها
اعتقها قبله ولم يعلم به كان فاراً بخلافه لو
قال لا متدانت حرة عدا وقال الزوج انت طالق
ثلاثاً بعد عدا ان علم بكلام المولى كان فاراً واولاً
لا ولو باشرت سبب الفرقه وهي مريضة ومات
قبل انقضاء عدتها ورثها كمالو وقعت الفرقه
باختيارها نفسها في خيار البلوغ والعق او

تبيسها ابن زوجها بخلاف وقوع الفرقة في الحب
والقته واللعان على المذهب وقيل هو كالأول
ولو ارتدت ثم ماتت ولحققت بدار الحرب فان
كانت الودة في المرض ورثها زوجها والا فال
اخر امرأة ترضعها طالق ثلاثا ففك امرأته ثم اخرج
ثم ماتت الزوج عند التزويج لا يصير فإنا **باب**
الرجعة هي استدامة الملك القائم في العقد
بخوارجك وبما يوجب حرمة المصاهرة وتزويجها
في العدة ووطئها في الدبر على المعتمدان لم تطلق
باينا وان ابت وندب اعلامها بها ولا شهادة
وعدم دخوله بلا اذنها عليها ادعائها بعد العقد
فيها فصدقة صحت والا ولو اقام بينة بعد
انه قال فيها قد راجعتك وان قال قد جامعها
فهى رجعة كما لو قال فيها كنت راجعتك أمس
وان كذبه بخلاف راجعتك فقالت بحسبه

معت

معت عدتي قال زوج الامه بعدها واجبرها فيها
فصدقه السيد وكذبته وقال معت عدتي
وانكر فالقول لها فلو كذب المولى وصدقة
فالقول له قالت انقضت ثم قالت ثم لم ينقض
كان له الرجعة ونقطع اذا ظهرت غيرة الحيزاك
لعشرة وان لم تغتسل او يمضي وقت صلوة ولا
قلا حتى تغتسل او يمضي وقت صلوة او يتم
وتصلي ولو اغتسلت ونسيت اقل فعضو تنقطع
ولو عضوا لا طلق حاملا منكرا او طهرها فراجعها
فجاءت بولد لا فلز سنة اشهر صحت كما لو طلق
زولدت قبل الطلاق منكرا او طهرها فلو خلا
بها ثم انكره ثم طلقها الا فان طلقها فراجعها
فجاءت بولد لا فلز حولين صحت ولو قال اذا ولد
فانت طالق فولدت ثم اخرجت من زوجة
وفي كما ولدت فولدت ثلاثا بلجون يقع لك

والولد الثاني رجعة كالثالث وعليها العدة
بالحيض والمطلقة الرجعية تزني لزوجها اذا كانت
الرجعة محرمة ولا ينجرها زنيها ما لم يشهد على
رجعتها والطلاق الرجعي لا يحرر الوطئ فلو وطئها
لا عقوبة لكن يكره الخلوة بها ان لم يكن من قبلة
المراجعة وثبت القسم ان كان قصد المراجعة
والا لا وينكح مبائنه بما دون الثلث في العدة
وبعد ما لا مطلقته لوضرة وتبين لو امتنع
يلها ما غيره ولو مراهما بنكاح نافذ وتمضي عدته
لا يملك اليمين والشرط التيقن بوقوع الوطئ
في الحلل فلو وطئ مفضاة لا تحل الا اذا اجلت
كما لو روت بحبوب والايلاج في محل البكارة
يجلها والموت عنها لا وكره تحريم بشرط الخليل وان
حلت لا اولاما اذا اضر ذلك لا وكان ما جو
او الزوج الثاني يهدم بالدخول ما دون الثلث

ايضا ولو اخبرت مطلقة الثلث بمضي عدتها رجعة
الزوج الثاني ولمدة تحمله لها ان يصدقها
ان غلب على ظنه صدقها سمعت من زوجها انه ظلمها
ولا تقدر على منع نفسها لها قتله وقيل لا
يفتي قال بعده كان قبلها طقة واحدة وانفقت
عدتها وصدقة في ذلك لا يصدق ان على المدعي
باب الايلاء هو الحلف على ترك قربانها مطلقا
والمولى هو الذي لا يمكنه قربان امراته الا بشئ
يلزمه وشرطه حلية المرأة بكونها منكوبة
تخير الايلاء واهلية الزوج للطلاق فصح ايلاء
ذمي ومكته وقوع طلقه واحدة ان تزوا الكفاة
والجزاء ان خث واهله للخزاء بعد شهر لا امة
شهران فلو قال والله لا قربك ولا اقربك اربعة
اشهر وان قربتك فعلى حج او نحوه او فانت طالق
او عبده خرفان قربانها في المدة خث ففي الحلف

بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء
وسقط الايلاء وانما بانته بواحدة وسقط
الحلف لو موقفا لا لو كان موقفا فلو نكحها ثانية
وثالثا ومضت المدة ان بلا في بابت باخرين
فان نكحها بعد زواج اخر لم تطلق وان وطئها
كفر لبقاء اليمين والله لا اقربك شهرين وشهرين
بعد هذين الشهرين ايلاء ولو مكث يوما ثم
قال والله اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين
وقال والله لا اقربك سنة الا يوما او قال
بالبعرة والله لا ادخل مكة وهي بها الا الى المطلقة
رجعيا صح ولو فرمبارة او اخيشه نكحها بعده لا بحر
غوطها المرض باحد هما او ضعفهما او رققها او لمساقة
لا يقدر على قطعها في مدة الايلاء او الحبس لا يحق
ففسخه نحو قوله فتسألها وان قد رعى الجماع في الملاء
ففسخه الوطئ في الفرج ولو وطئ في غيره لا قال

لا انت على حرا ايلاء ان نوى التحرر ولم ينوشيا ٩١
وطئها وان نواه وهذا ان نوى الكذب وتطبيقه
ان نوى الطلاق وثلاث ان نراها ونفني بابت
طلاق وان لم ينوه ولو كان له سنة وقع على كل
واحدة منهن طلاقا وقيل تطلق واحدة والى الثانية
وهو الاظهر **باب الخلع** هو ان التملك النكاح
المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع او ما في معناه والى
عند الحاجة بما يصلح للفرقة يمين في جانب فلا يصح
رجوعه قبل قبولها ولا يصح شرط الخیار له ولا يقدر
على المجلس وفي جانبها مفاوضة يصح رجوعها بشرط
الخيار لها ويقصر على المجلس وطرف العبد في القنا
كطرفها في الطلاق ويكون بلفظ البيع والشراء
والطلاق والمباراة والواقع بعد الطلاق على
مال الطلاق بابت وهو في الكفاية فيعتبر ما يعتد
فيها خلعها ثم قال لم انوي الطلاق فان ذكر بدلا

لم يصدق والا صدق في الخلع والمباراة وكره له
 اخذ شي ان نشر وان نشرت **اكرها** عليه يخلق با
 مال ولو هلك بدله في يدها او تحت فعلها قيمته
 لو قيميا ومثلا لو مثليا خلعها او طلقها بخر او خيرة
 او ميتة ونحوها وقع بان في الخلع وجب في غيرها
 بجانا كقولها لعني على ما في يدي ولا شي في يدي
 وان زادت من مال او درهم ردت مهرها او ثلثته
 وراهم والبيت والصندوق وبقن الجارية والغنم
 كاليد خالت على عبد اتق لها على ارباءها من ضمانه لم
 تبت اذا قالت لطلعتي ثلثا بالفا وعلى الف فطلقها
 واحدة وقع في الاولى بائنة بثلث وفي الثانية
 وبقيت بجانا قال لها طلعتي نفسك ثلثا بالف
 او على الف وطلعت واحدة لم يقع وقولها
 انت طالق بالفا وعلى الف فقبلت لزم الا لف
 انت طالق و عليك الف وانت حر و عليك الف

طلعت

92 طلعت وعنت بجانا قال طلقك على الف فلم تقبلي
 وقالت قبلت فالقول له مع اليمين بخلاف قوله
 بعثك طلاقك امس على الف فلم تقبلي وقالت
 قبلت فالقول لها كقوله بعث منك هذا العبد
 بالفا امس فلم تقبل وقال المشتري قبلت ولو
 ادعى الخلع على مال وهي تنكر يقع الطلاق
 والدعوى في المال بجانا وعكسها **ويستقط**
 الخلع والمباراة كل في كل منهما على الاخر مما يتفق
 بالكنكاح الا نفقة العدة الا اذا انقض
 عليها **وقيل** الطلاق على مال كالخلع والمعتمد
 له شرط البراءة من نفقة الولدان وقاصح و **لزم**
 والا لا خالعة على نفقة ولد شهر او محسنة
 وطالبة بالنفقة تجز على المذهب طلع الا بصغيرة
 بماله او مهرها طلعت ولم يلزم كما لو خالعت بك
 وهي غير رشيعة فان خلعها ضامنا له صح والمال

عليه يكسقوطه من فان شرط علمها فان قبلت
وهي من اهلها طلقت بك شي قال خالفك فقبلت
طلقت وبرئ غم المهر الموجب الوطيه والارثما
ساقا اليها من المعجال طلع المريض يعتبر في الثلث
اخلفت المكاتبه لزمها المال بعد العتق ولو
باذن المولى والامتدوام الولدان باذن المولى
لزمها البذل للمحال طلع الامتد مولاهما على رقبتهما
ان زوجهما خرافه الخلع مجانا وان مكاتبها او عبد
ومدبر اصح وصارت امتا للسيد والله تعالى
اعلم **باب الظهار** هو قبيل المسلم زوجته
او ما يعبر عنها او جزء شائع بغيره عليه ثلثا
وصح اضاقتا الى ملك او سببه وظهرها رها
منها فوكانت على كظهر ابي وراسك ونحوها
نصفك كظهر ابي او كظهرها او كغذها او كغفر
او كظهر ابي او عمتي او فرج ابي او قريبي فيصير به

٩٣ مظاهرا ويحرم وطؤها عليه ودوايعة حتى يكفر
فان وطئ قبلها استغفر وكفر للظهار فقط ولا
يعدد قبلها او عوده غمها على وطئها والاراة مطالبة
بالوطئ وعلمها منوع حتى يكفر وعلى الفاضل الزامه
وان نوى بابت على مثل ابي بر او طهرا او طهرا
صحت نيته والافاء بابت على حرام كاحي صحرانوه
نمطها روطلاق و بابت على حرام كظهر ابي ثبث الظهار
لا غيره من طلاقا وايلاء ولا طهرا من امتد ولا من
نكحها بلاء امرها ثم ظاهرها ثم اجازت اندر على
كظهر ابي ظهرا ومنه وكفر لكل ظاهر من امرته عارا
في مجلس واحد او في مجلسين متفرقة فعليه بكل ظهرا
كفارة فان عني التكرار فان كان بمجلس صدق قضا
والا **فصل الكفارة** هي تحرير رقبتين ولو صغيرا
وكافرا او كبيرا او اسلما وخصيا او مجنونا او
مقطوع الاذنين او اعورا ومقطوع احد يديه

واحدى بطيعة خلاف او مكاتباً لم يؤد شيئاً
وكذا اشترى قسيه بنيت الكفارة واعتاق نصف
عبده ثم باقيد لا فانت بطس المنفعة كالا عمن المحن
الذى لا يعقل والمقطوع يداها واهما ماله وورثه
او يده ورجل من جانب ولا مدبر ومكاتب ادى بعض
بده له واعتاق نصف عبده ثم باقيد بعد ضمان ونصف
عبده غير تكفير ثم باقيد بعد وطئ من طاهرها فان
لم يجد ما يعق صام شهرين متتابعين قبل المسيس
فيهما رمضان ولا ايام المنى صومها فان افطر بعد
او غيره او وطئها فيهما مطلقاً استأنفا للصوم
لا الاطعام ان وطئها في خلاه والعبد لا يجزى الا
الصوم ولو اعتق سيده عند اطعم فان عجز عن الصوم
اطعم ستين مسكناً كالفضرة او قيمة ذلك وان
غداهم او عشاهاهم جاز كما لو اطعم واحداً ستين
يوماً ولو اياهم كل الطعام في يوم واحد دفعه

اخرى

اخرى غير يومه ذلك فقط وكذا اذا ملكه 94
الطعام بدفعات في يوم واحد على احد الاطعم
غيره ان يطعم عند غزطها به ففعل مع كما صححت اليها
في طعام الكفارات والفدية دون الصدقات
والعشر حرر عبد من غزطها رين ولم يعين مع عنهما
ومثله الصيام والاطعام وان حررها رقبته اقرا
شهرين مع غر واحد وغزطها رين ولا اطعم ستين
مسكناً كالا صاعاً غزطها رين لم يصح وغزطها رين
صح **بابا للغان** هو شهادات مؤكدة بالايان
معروفة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقها
حد الزنا في حقها **شرط** قيام الزوجية وكذا النكاح
صح **اسباب** قذف الرجل زوجته قذفاً يوجب الحد
في الاجنبية **وكيف** شهادات مؤكدة باليمين واللعن
وكيف حرمتا الوطئ بعد الثلغ وقبل التفريق بينهما
واهل من هو اهل للشهادة **فمن** قذف زوجته

الغنيغري الزنا وصلى الأداء الشهادة او نفى
نسبا الولد ولما البتة لا يعرف ان ابي حبس حتى يلا
غ او يكذب بنفسه فيخذ فان لا يغ لا يغت ولا اصب
حتى لا يغ او بصدق فان لم يصلح شاهد واحد وان صلح
وهي بمن لا يجدها فاذ فيها فلا يجد ولا الطان **ويعتبر**
الا حصان عند القذف فلو قذفها وهي متا وكاف
ثم اسلمت واعتقت فلا حد ولا لعان **وسقط**
بالطلاق البائن ثم لا يعود بزوجه بعد وكذا
بزنا لها ووطئها بشبهة وبردها ولا يعود لو اسلمت
بعده وبموت شاهد القذف وعيبته لا لو عي او
فسق او ارتد ولو قال زنيته وانت صبيته او نجوت
وهو معروف فلا لعان بخلاف دمسد امتا ومنذ
اربعين سنتد عمرها اقل **وصفتها** نطق النصف
فان التقنا بانه تفريق الحاكم الذي وقع اللعان
عنده وان لم يرضيا فلولم يفرق حتى عزلا ونيات

استقبل

استقبله الحاكم الثاني ولو اخطأ الحاكم ففرق
بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل
وعرف وطؤها بعدا للعان قبل التفريق وان
قذف بولد نفى شبيهه والحقة بامته فان اكذب نفسه
حد **ولما** ان ينكحها وكذا ان قذف غيرها فحدت
ولا لعان لو كانا احرسين او احدهما وكذا الوطئ
ذلك بعده قبل التفريق فلا تفريق ولا حد كما لا
لعان بنفي الحمل وتلا عنا بزنيته وهذا الحمد
نفى الولد عندا لتفنيته وابتياح آله الولادة
صح وبعده لا نفى اول القامين واقربا الثاني حد
وان عكس لا يغ والنسب ثابت بينهما ولو جاءت بثلاثة
في بطن واحد فنفي الثالث واقربا الثاني يحد وهم
بنوه **مات** ولدا للعان وله ولد فادعاه الملام
غ ان ولدا للعان ذكر اثبت نسب وان انثى لا
باب العي هو من لا يقدر على جامع فرج زوجته

اذا وجدت زوجها بجوار فوق بينهما في الحال فلو
 وجب بعد وصولها اليها او صار غيبا بعده لا جاء
 امرأة المحجب بولد بعد التفريق الى سنتين ثبت
 نسبها التفريق بجالد ولو غيبا بطل التفريق
 ولو وجد ترعيناً او حصياً اجل سنتين قمرية ورمضان
 وايام حيضها منها لا مدة مرضه ومرضها الى قاض
 واجله سنتين لم يخاص زمانا ولو ادعى الوطى وكثرة
 فان قالت واحدة ثقة هي بكزيت وان قالت هي
 ثبت صدقته بغيره كما لو وجدت ثيباً وزعمت زوال
 عذرتها بسبب اخر غير وضعة كما صبغته مثلاً وان اخذت
 بطلانها كما لو قامت من مجلسها او افامها اعوان
 الغاضى قبل ان تختار شيئاً تزوج لغري عالمه بحاله
 لا خيار لها على المذهب ولا يتخير احداهما بغير
 ولو تراضيا على النكاح بعد التفريق **باب**
العدة هي ترين يلزم المرأة عند زوال النكاح

او بشرة وسبب وجبها النكاح المفاك بالقياس
 وما جرى مجراه وركها حرمت ثابتة بها وصحة
 الطلاق فيها **وهي** في حرة تحيض الطلاق وفتح
 ثلث حيض كواكل كالم ولد مات مولاه او اعتقها
 وموطوءة بشرة او نكاح فاسلخ الموت والحرمة
 وفمن لم تحض اصغر وكبر او بلغت سن ولم تحض
 ثلاثة اشهر بالايام ان ولدت وللموت او بعد
 اشهر وعشر مطلقا وفي امه تحيض حيضتان
 وفمن لم تحض او مات عنها زوجها نصف ما للحرمة
 وفي الحامل ولو امتد وضع حملها ولو زوجها
 صغيراً وفمن جلت بعد موت الصبي عن الموت
 ولا نسب في طليقها امرأة الفاضل البائن
 ابعدا لا يلين من عدة الوقاة وعدة الطلاق
 وفمن اعتقت في عقد ربي لا عدة البائن والموت
 كعدة حرة ولو فيها فعدة امنا يستأخذ

بالا شهر ثم عاد ودمها استأنفت بالحض والضيق
 لا إلا إذا طاشت في اثناهما كما تستأنف بالشهر
 من طاشت حيضه ثم أيست وبنها خمس وعشرون ^{والمنكو}
 نكاحا فاسدا والموضوعة بشبهة وام الولد غير ^ل
 والحامل الحضر للموت وغيره ولا اعتداد بحيض
 طلقت فيمدا إذا طشت المعتدة بشبهة وجب علق
 أخرى والمرحى منها وتم الثانية ان تمتا ^ل
ومبدأ العدة بعد الطلاق والموت فتتقضى
 العدة وأن جهلت بهما **طلق** امرأة ثم أنكره وقيمت
 طيبين وقضى الفكا بالتفريق فالعدة تزوت
 الطلاق **أقر** بطلاقها منذ زمان ان كذبته
 وجب فم وقتا لا قرار ولها النفقة والسكنى
 وان صدقت فكذلك غير أنه لا نفقة ولا سكنى لها
وفي النكاح الفاسد بعد التفريق أو طهارا ^ل
 على ترك وطئها **قالت** **نفقت** عدتي والمدة تحمل

وكذا

وكذبها الزوج قبل قولها مع طئها **والا لا**
 مقدته وطلقتها قبل الوطئ وجب عليه مهر بام ^{عدة}
 مبتدأة **ذمتها** حامل طئها ذمى أو مات عنها
 لم تعتد اذا اعتقدوا ذلك ولو حاملا لا تعتد
 بوضع ولو طئها مسلم تعتد مطلقا وكذا ^{تعتد}
 مسيئا فترقت بتبائن الدارين إلا الحامل
 كحريته خرجت لينا مسئلة أو ذمتها ومشتا منته
 ثم أسكت وصارت ذمتها لا الحامل وكذا ^{العدة}
 لو تزوج امرأة الغير طالما بذلك و دخل بخلاف
 لما اذا لم يعلم **فصل** في تكليفه مسئلة منكوسة
 إذا كانت معتدا لبائن والموت بترك الرثية
 والطيب والكحل والدهن والخمار وللبالغ المصفر
 والمزعر لا بعد ولا معتد عتق ونكاح فاسد
 والمعتدة تحرر خطبتها وصح التفريق لو معتدة
 وفاة ولا يخرج معتدة ويصح بائن من بينهما ^{صلا}

وموت تخرج في الجديدتين وتبنت في منزلها طلقت
في غير مكانها عادت اليه فوراً وتعد في بيت حيت
فيها لأن تخرج او يهدم او يخالف تلفها او لا
تجد كراء البيت ولا بد من ستة بينهما في البائن
وان ضاق المنزل عليهما او كان فاسفاً فخرجه
اولى وحسن جعل فادرة على المخلوكة بينهما الملبس
او مات عنها زوجها في سفر وليس بينهما وبين
مصر مدة سفر رجعت وان تلك من كل جانب حرت
معها ولي اول والا لعود احمد وان كانت في عقد
ثم تخرج بحرم وتنتقل المعنودة مع اهل الكلا وان
تصهرت بالملك في المكان ومطلقة الرجعي كالباين
غيرها تمنع من مفارقة زوجها في مدة سفر **فصل**
اكثر مدة الحدسنان واقلها ستة اشهر فثبت
نسب ولدت لاكثر من سنين مالم تقر بمضي العدة
وكانت رجعت في الاكثر منها لا في الاقل كما في

مبتو

مبتوته جاءت به لا قل منها ولم تقر بمضيها وان اتمها ^{مها} 98
لا الا بدعوتها وان لم تصدق في رواية والمرأفة
المدخول بها غير المقررة بانقضاء عدتها اذا لم
يدع جلا لا قل من تسعة اشهر والا فلا ولا يعت
جلا ككبرة لا عرافها بالبلوغ والموت لا قل
منها من وقت اذا كانت بكيرة ولو غير مدخول بها
وان جاءت به لاكثر منها لا والمقررة بمضيها لا قل
من اقل مدة من وقت الا قرار والا لا والمعتدان
جحدت ولادتها بحجة كاملة او جلا ظاهرا او قاربه
او تصديق او تصديق الوثرة ويثبت النسب في
حق غيرهم ان تم نكاح الشهادة بهم والا اولو
ولدت فاختلفا فقاتلن حتى مند نصف حول
وايضا لا قل فالقول لها بلدين وهو ينقل
ان نكحتا فهي لما لى فكمها فولدت لنصف حول
مند نكحها الزم من نسب ومهرها علق طلاقها

بولادتها لم تطلق بشهادة امرأة ولو اقيم لك
 بالجل طلق بلا شهادة قال لا امتدان كان في
 بطنك ولد فهو مني فشهدت بالولادة فهي أم
 ولده ان جاءت به لا قلنه نصف حولن وقت
 متعالت وان لاكثر من ذلك قال لفلان هو أبي
 ومات فقالت امه انا امرته وهو بندي ثلثه
 فان جهلت حيرتها فقال وارث ثلثات ام ولدي
 او كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلافها
 او قال كانت زوجة له وهي امه لا زوج امه
 من عبدة فجاءت بولد فادعاه المولى لم يثبت بسببه
 وتصير مولد ولدت امتا الموطوعة ولدا تو
 توقف بثوت سببه على دعوتها كامة مشتركة بين
 اثنين استولدها واحد ثم جاءت بولد لا يثبت
 النسب بدونها غاب عن امراته فتزوجت باخرو ولدت
 اولاداً قال اولاد الثاني على المذهب **باب**

من نبت ولداً

الحضانة

الحضانة تثبت للام ولو بعد الفرقة الا ان تكون 99
 مرتدة او فاجرة او غير مأمونة او امه او ام ولد او
 مدته او مكاتبه ولدت ذلك قبل الكتابة او تزوجت
 محرراً وابت تربيتها مجاناً والا به عسر والعسر يقبل
 ذلك على المذهب ولا يجبر عليها الا اذا نعت
 ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير فيها
 وتستحق اجرة الحضانة اذا كانت اهلاً لها ثم ام
 الام ثم ام الاخوان طلت ثم الاخت لاب و ثم
 ثم لام ثم لاب ثم الاخلا وكذلك ثم التما كذلك
والذمية كالمسئلة ما لم يعقل ديناً او يخاف ان يالف
 الكفر **وسقط** حقها ابتكاح غير محرمة ويعود بالفرقة
 والحضانة احق به حتى تستغنى والام والجدة احق
 بها حتى تمحض وغيرها احق بها حتى تشتهى وغير محمدان
 الحكم في الام والجدة كذلك وببيع اخضر الاب
 امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت

الجلدة الا وقد ماتت ابنتي ام هذا الصبي فالقول
قول الرجل والمرأة التي معدي دفع الصبي اليها
كزوجين بينهما ولد فادعى انها بنت لامنها وعكست
حكم بكون ابنها لها لا خيار للولد عندنا مطلقا
بلغت الجارية مبلغ النشاء ان بكر ارضها الا
الى نفسها وان يتبأ الا اذا لم يكن مأمونة على
والفلام اذا عقل واستغنى بآية ليس للاضمة
نفسه والجلد بمنزلة الاب فيرد وان لم يكن لها اب
ولا جد ولها اخ او عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا
وان كان لا **وكذا** الحكم في كل عصبة ذي رحم محرما
فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرهما من العصبات او
كان لها عصبة مفسدة فالنظر فيها الى الحاكم فان
مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى والا وضعت عند
ايمت فادعى على المخطبلا فرق في ذلك بين
بكر ويثب **ليس** للمطلقة الخروج بالولد بل يرد

الى

100 الى اخرى بينهما تفاوتا لا اذا انتقلت القرية
الى المصروف في عكس لا اذا كان ولها ونكحها
فيه وهذا في الام وغيرها لا يقدر على نقله
الا باذن ابيها خذ المطلق ولده منها لتزوجها
له ان يسافر فربما ان يعود قوامه **باب النفقة**
هي الطعام والكسوة والتكفي ونفقة الغير
تجب على الغير باستبائثة زوجية وقرابة ملك
فتجب على الزوج لزوجته ولو صغيرا لا يقدر
على الوطئ او فقيرا ولو مسليما او كافرة او
او صغيرة تطبق الوطئ فقيرة او غنية موطوءة
او لا منعت نفسها للمهر يقدر عليها ولو هي بيت
ايضا او مرضت في بيت الزوج لا الخارجة من بيته
بغير حق وجبوت ومريضه لم تزف ومفصولة
وحاجة لامعه ولو عجز ولو موعر فطيلة نفقة
المحضر خاصة **متفق** من المحضر ان كان

باب النفقة

منه لا يخدم فعليه ان ياتى بها بطعام مصبوا ولا
لا ويجب عليه الدتحن واسسراب ويطبخ ككون
وجرة وقدر ومفرقة ويفرض لها الكسوة في
كل نصف حولة وللزوج الاتفاق على نفسه
الا ان يظهر للقاضي عدم اتفاده فيفرض
لها في كل شهر وتقدر بها بقدر الغلاء
والرضى ولا تقدر بالله هم وتزاد في الشا
جبت ولحافا وفراشا ان طلبت وتختلف ذلك
مينا راء واعساراً واحالاً وبلانا ولحافا
المملوك لو موسراً ولولها ولاد لا يكتفى
واحد فرض عليه لظاد مينا واكثر اتفاقاً
ولا يفرق بينهما بغيره عنها ولا بعد ان يفاء
حقها منها ولو موسراً ويا مرها القاضي
بالاستدانة **قضى** بنفقة الاعسار ثم
ايسر فخاصته تم او بالعكس وجب الوسط

101 سالت زوجها على نفقة كل شهر على درهم ثم
قال الزوج لا اطق ذلك فهو لازم الا اذا
تغير سعر الطعام وعلم ان ما دون ذلك يكفيها
والنفقة لا تصدق بنا الا بالقضاء والرضا
وبموت احدهما او طلاقها يسقط المفروض
الا اذا استدانته بامر قاضي ولا ترد المالة
^{المأذون بالكاتب 2 نفقة زوجة مرة بعد اخرى وتنته}
يباع اللعنة ويباع في دين غير هامة ونفقة
الامتن المنكوسة انما تجب بالتبوة فلو استدان المولى
بعدها او بواها بعد الطلاق لا نقضاء العدة
لا قبله سقطت وكذا يجلبها الكنى في بيت خال
غما هله واهلها بقدر ما لها وبيت مفرد نزاره
غلق كفاها ولا يلزمه اتيانها بموسر **ولا** يمنعها
من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليهما
في كل معة وفي غيرهما من الحارم في كل سنة ومنعهم
من الكسوة عندها **يفرض** لزوجة الغائب وطفله

وابويه في مال له من جنس قعهم عند تزويجهما بالزوجة
والولادة منها وكذا اذا علم فاض ذلك بكماله
مع ان الغائب لم يعطها النفقة لا باقامة البنت
على النكاح ولا ان لم يخلف ما لا فاقامت ببيت
ليفرض عليه ويأمرها بالاستئانة ولا يقضى
وقال زفر عمر يقضى بالابيه وعلى القضاة اليوب
على هذا الحاجة فيفتي به **والمطلقة** الرجعي والباين
والفرقة بلا معصية كخيار العتق والبلوغ والنفر
من الكفاية النفقة والسكنى والكسوة **المستد**
موت مطلقا الا اذا كانت ام ولد وهي حامل
ويجب الكسوة لعتدة فرقة بمعصيتها كرده
وتسقط النفقة بروتها بعد البيت لا بتكيد
ابن **والطفل** الفقير ولولن البكر الطاهر
الكسب لا يشارك كما حد في ذلك كنفقة ابويه
وعرسه **وليس** على ام تارضاع الا اذا اتقنت

على الام ارضاع الولد
بغير اذن

ويتا

ويستاجر الابنه ترمعه عندها لا امه لو منكوته (102)
او معتدة ربعي وهي اق اذ لم تطلب زيادة على
ما تاخذها الابنيته وعلى موسر يسار الفطرة
النفقة لا صولها لفقراء بالسوية والمعتبر فيها
القرب والخزينة لا الارث وكل ذي رحم محرر
صغير وانثى ولو بالغة او بالغا عاجرا بنحو عانة
فقر بقدر الارث ويجبر عليه والمعتبر فيها اهلية
الارث لا حقيقة ولا نفقة مع الاختلاف
دينا الا لزوجة والاصول والفروع الذين
بيع الاب لا الام عرضا بنده لا عقاره للنفقة
ولا في دين سواها ضمن مودع الابن لو انفق **العتدة**
على ابويه بخلاف مراض ولو انفق ما له على نفسها
وهو من جنس لا قضى بنفقة غير الزوجة ومضت
مدة سقطت الا ان يستدين بامر قاض وينفق
منها فلو مات الاب بعدها فهي دين في تركته

وينفق منها فلومات الاب بعد هاهن في ذكرك
في الصحيح ولم لو كذا فان امتنع فهو في كسبه والا امر
الفاضل ببيعان محلا له عبد لا ينفق عليه مولا
اكل من مال مولا به لا رضاه ان طاهر انما الكسب
والا لا نفقة العبد المقتوب على الفاضل ان
يرده الى مالكه فان طلب الفاضل الامر بالنفقة
عليه والبيع لا يجيبه وان خاف على العبد الضياع
باعه الفاضل الفاضل وامسك منه لما لا يطلب
المودع من الفاضل الامر بالنفقة على عبد الود
لا يجيبه بل يوجبه وينفق منه او يبيعه ويحفظ
ثمنه لمولاه **د اية** مشتركة بين اثنين امتنع احدهما
من الاتفاق اجبره القاضى ويومر بالاتفاق على
ديانة لا قضاء على المذهب **كتاب الحق**
هو عبارة عن اسقاط المولى حقه في مملوكه بوجه
يصير من الاررار ويصح من حره في ملكه ولو

كتاب العتق
2

103 باضافته اليه **بعض** بلائنه كانت حرا وعتق
او معتق او حررا وحررتك واعتقك الله على
الاصح وهذا مولاي او يا مولاي او يا حرا ويا
عتيق الا اذا سماه به ثم نازاه بالعجبة او عكس
عتق كذا راك حرا وبهك ونحوهما بما يعبر
غما البند **وبكنايته** ان نوى كذا ملك لي عليه ولا
بسيل ولا ذوق وخرجت من ملكي وخطيت بسيلك
ولا تمتد قد لطلعتك وبهذا ابني لا اضمر ولا
وهذا ابني واخي وان لم ينو لابني ابني واخي ولا
سلطان لي عليك والفاظ الطلاق وكنايته
مثل الحر الا في قولك املك بك واختاري فانه عتق
مع الينة بقوله عتقك او عتقك **وبملك** ذي
رحم محرر ولو المالك صبي او مجنون او مجنون
والشيطان والضم وان كثر بالمسلم عند قصد
العتق وبكره وسكر بسبب بخور وخرق وان علق

بشرط صح والتقليق بامر كائن تجيز وعق بمان
 الآخر فلو قال لعبدك ان ملكك فانت حر عتق
 للحال وان قال المراتبان انت عبدى فانت حراً
 حر حاملاً عتقا اذا اولدت بعد عتقها لا قل
 من نصف حول ولو حرره عتق وفروعه وولداته
 من زوجها ملك ليسد لها وولدها من مولاها حر
باب عتق البعض عتق بعض عبده صح ولم يعق
 كله وسعى فيما بقي وهو ككاتب بل رد الى الوق
 لو عجز وقال عتق كله ولو عتق نصيباً فليس له
 ان يحرراً ويبسعى بالولد لهما او يضمن لو مو
 ويرجع على العبد والولاء له ويساره بكونه مالكا
 قد رقية نصيباً الاخر ولو شهد كل من شريك بعتق
 الاخر سعى لهما في خطهما مطلقاً والولاء لهما ولو
 تخالفا يساراً سعى للموسر لا لعنده علق احدهما
 عتق بفعل غداً او عكس الاخر وجعل شرط عتق

الاول عتق الامام

نصفه

نصفه وسعى في نصف لهما ولا عتق لو خلفا على عبده
 كل واحد منهما الا حدتهما قال لعبدك حر ان لم يكن
 فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرته طالق
 ان كان دخل اليوم عتق وطلقت وزمك ^{تق}
 مع لفر عتق خطه بلا ضمان علم بقرايتها ولا بشر
 ان يعق او يستسعى وان اشترى نصف اجنبي ثم
 القريب ما بقى فله ان يضمن المشتري او يستسعى
 وان اشترى نصف قريبه من ملك لا يضمن لبايعه
 مطلقاً ولو اشترى من احد الشريكين لزمه الضمان
 للشريك الذي لم يبع لو موسر اعبدين ثلثة دبره
 واحد واعتق اخرهما موسر ان ضمنه الساكت
 مدبره لا معتقه والمدبر معتقه ثلثة مدبراً ^{ضمنه} لا مائاً
 والولاء بين المعتق والمدبر اثنان ثلثاه للمدبر
 وما بقى للمعتق ولو قال هي ام ولد شريكي وانكر
 تخدمه يوماً وتوقف يوماً ولا قيمة لام ولد فلا

104

يعتق غنى اعتقها مشتركة ويعتق بالجنابة فلو أقر بها
إلى سبع فافتسها ضمن ولو قال العبد ين عند
من ثلثة له أحد كما خرج وأحد دخل آخر فأعاد
ومات بلا بيان عتق من ثبت ثلثة أرباعه ومن
كل من غيره نصفه وإن صدر ذلك منه في مرضه
ولم يخرج وارثه جعل كل عبد سبعة كسهم العتق
وعتق من ثبت ثلثة ومن كل من غيره سهمان وإن
طلق قبل وطئ سقط بيع من خرجت وثلثة
أثمان من ثبت وثمن من دخلت وأما الميراث فله ^{أخذه}
نصفه والنصف بين المأخوذة والثابتة نصفان
وعلى كل عدة الوفاة احتياطاً والوطئ والموت
بيان في طلاق بهم كبيع وموت وتحرير وتبديل
واستيلاد وهبة فصدقت مسلمين في عتق
مبهم لا الوطئ فيه وكذا الموت لا يكون بياناً
في الأجر فلو قال لغلامين أحدهما ابني أو قال

لجارتين أحدهما أم ولدي فمات أحدهما لا يعتق ¹⁰⁵
الباقي للعتق ولا للاستيلاد **قال** لا تمتد
أن كان أول ولد تلدينه ذكراً فانت حرة
فولدت ذكراً وانثى ولم يدر الأول رق
الذكر وعتق نصف الأم والآنثى **شهدا** بعتق
أحد مملوكي لغتاً لأن يكون في وصيته وطلأ
مبهم كما لو شهدا بعد موته أنه قال في صحبة أحدهما
صر على الأصح **باب الخلف** قال إن دخلت الدار
فكل مملوك لي يومئذ حر عتق من له حين ملكه
بعد طفله أو قبله ولو لم يقل يومئذ عتق من له
وقت طفله فقط كقوله كل عبد لي أو أملكه
حر بعد غدا المملوك لا يتناول الحمد فلا يعتق
هل جارية من قال كل مملوك لي ذكر فهو حر وكذا
المكاتب **باب العتق على مال** اعتق عبده على مال
فقبل العبد في المجلس عتق ولو علق بآذان أو

ما دوننا مكانا فلا يتوقف على قبوله ولا ^{يطلب}
 برده والمولى يوقبل وجود شرطه وعق تجلية
 ولو ادى منه غيره بترعا لا كما لو حط عند البعض
 بطلبه ادى الباقي او مات المولى واذا ه الى
 الورثة وتقيده اداؤه بالجلس وهو ينصح
 ببيع التكفين بخلافه بدلا الكتابة ولو قال
 انت حر بعلم موتى بالفان قبل بعده واعتقد ^{ان}
 او وصى وقاض عند امتناع الوارث عتق والاول
 ولو حرره على خدمته حولا فقبل عتق في الحال وفدا
 مدته فان مات مولاه قبلها يجب قيمته كسج عبده
 بعين فراك ولو قال اعتق امك على ان تزوجها
 ان فعلا وابت عتقت ولا شئ له على امره ولو زاد
 عنى قسم على قيمتها ومهرها ويجب حصتها القيمة
 فلا تكت فحصة مهر مثله مهرها في وجهيه وما اصاب
 قيمتها في الثانية فهو لولاها اعتق امته على ان

تزوج

106 تزوجه نفسها فزوجته فلها مهر مثلها فان ابنت
 ففعلها قيمتها ولو كانت ام ولد وابنت فلوشئ
 عليها **باب النذر** هو تعليق العتق بمطابق موة
 كذا امت فانت حرا وانت حر غدا برمتى وانت
 مدبرا وبرتلك وانت حر يوم اموت وانت
 الى مائة سنة وغلب موة قبلها برعبه ثم
 ذهب عقله فالنذر يد على حاله بخلاف الوصية
 ولا يقبل الرجوع ويقع مع الاكراه بخلافها
 فلا يباع المدبر ولا يوهب ولا يرهن ولا يخرج
 من الملك الا بالاعتاق والكتابة ويستخدم
 ويستاجر والامة توطأ وتنكح والمولى الحق
 بحسبه وارشه ومهر المدبرة وموتة عتق
 ثم ثلثة وسعي فثلثة ان لم يترك غيره ولد ^{ان}
 لم ينجزه فان لم يكن او كان واجازه عتق كله وسعي
 في كله لو مديونا وولد المدبرة مدبر ولو ولد

المديرة من سيدتها فمهرها م ولده وبطل النبوة
وسمع ان قال له ان مت من سفرى ومضى الى
عشرين سنة وانت حرم بعد موت فلان ويعتق
ان وجد كعتق المديرة قال ان مت من مرضى هذا
فهو حرم فقتل لا يعتق بخلاف في مرضى وقيمة
المديرة ثلثا قيمة فناء والمقيد يقور فناء **باب**
الاستيلاء اذا اولدت الامة من سيدتها
بأقارب ولو طامك او من زوج فاشترها
الزوج فمهرها م ولده وحكمها كالمديرة الا انها
تعتق بعد موته من كل مال غير سعيته وان ولد
بعده اخر ثبت نسبها لدعوة كذا ينتفع بنفسه
من غير توقف على العان الا اذا قضى ستقاضا و
تطا ولا الرمان فلان اذا اسلمت ام ولدا الذي
عرض الاسلام عليه فان اسلم فمهرها م والا سعت
في قيمتها وعتقت بعد اداها وهي مكاتبته في حال

سعايتها بل اورد الى الق لو عجزت ولو مات قبل **107**
سعايتها عتقت لجانا ولو اسلم قن النضراني
عرض الاسلام عليه فان اسلم فمهرها م والا سعت
ببيعه وان ادعى ولد امة مشتركة ثبت
نسب منه وهي ام ولد ومن نصف قيمتها ونصف
عقرها لا قيمة ولدها وان ادعى له معا وقد
استويا في الاوصاف فمهرها م وهي ام ولدها
وعلى كل نصف عقرها وتقاسم الا اذا كان
نصيب احدهما اكثر فياخذ منها الزيادة بخلاف
البنوة والارث والولاء فان ذلك لهما سوية
وان كان احدهما اكثر نصيبا من الاخر وورث
من كل ارث ابن وورثا من ارث اب واخذ **طرية**
بين رجلين ولدت فادعاه احدهما واعتقد
الاخر وخرج الكلايمان معا فالدعوة الى
ادعى ولد امة مكاتبته وصدقه المكاتب

لزم النسب والعقرو قيمة الولد وسقط الحد
للشبهة ولم تصرام ولده وان كذب لم يثبت
النسب ولدت منه غيره وقال اطلقها الى موها^{لها}
والولد ولدى فصدقه المولى في الاحكام وكذا
في الولد لم يثبت نسب فان صدق فيها ثبت
ولو ملكها بعد تكذيبه يوما ثبت النسب
ولو استولد بجارية احدى بويها وامرته قال
لمنت حلها فلا حد ولا نسب وان ملكه يوما
عتق عليه **كتاب الايمان** اليمين عبارة عن
عقد قوي بها عز الحالف على الفصل والتر
وهي عموما ان حلف على كاذب عمدا كوا لله ما
فعلت كذا علما بفعله والله ما له على الف
علما بخلافه او والله انه يكفر علما انه غيره وثابت
بها ولغو ان حلف كاذبا فظنه صادقا ويرجى
عفو ومنعقد وهي حلف على آت وفيه كفارة

فقط

فقط ان حثت وهي ترفع الاثم وان لم توجد التوبة **108**
معها ولو سكرها واناسيا في اليمين او في الحث
وكذا الوفعله وهو معنى عليها ويجوز **والقسم**
بالله تعالى او باسم من اسمائه كالخمر والرحيم
والحق او بصفة يحلف بها عرفا من صفة كرامة الله
وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته **لا** بغير الله
تعالى كالبني والقران والكعبة ولا بصفة لم يتق
الحلف بها من صفة تعاكس حمة وعلمه ورضائه ^{عظمته}
وسخطه وعذابه **وقوله** لعمر الله ويايم الله وعهد الله
وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله
وعلى نذر او يمين او عهد وان لم يضيف الى الله
وان ضل كذا فهو كاف وان لم يكفر علقه بماض
او آت ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه
يكفر في الحلف يكفر فيهما قسم **وقوله** حقا وقا
وصحته وعذابه وثوابه ورضائه ولغت الله

وامانة وان فعله فعليه غيبة وسخطا ولفظ الله
او انا زان او سارقا وشاربا خمر او كل ربوا لا
الا اذا اراد بجمعا اسم الله تعالى فيمين على المذهب
وعرفه الواو والباء والتاء وقد يضم كقوله
الله لا افعلن كذا الحلف في الاثبات لا يكون
الا بحرفي التاكيد وهو اللام والنون كقوله ^{الله}
لا افعلن كذا **وكفاره** تحرير رقبا واطعام عشرة
مساكين كما في الطهارة وكسوتهم بما يستر عامة
البدن ولو ادى اكل وقع عنها واحد هو اطلاقها
قيمة ولو ترك اكل عوقب بواحد هو اطلاقها
قيمة فان عجز عنها غرها وقتل اداء صائتة
ايام ولادة والشرط استمرار العجز في الفراغ من
الصوم فلو صام المعتبر يومين ثم ايسر لا يجوز له
الصوم ولم ينحر قبل خت **ومضاهما** مضر الزكاة
ولا كفارة يمين كافر وان خت مسلما وهو يطلها

فلو

١٠٩
فلو طف مسلما ثم ارتد ثم اسلم ثم خت فلا كفارة ^{١٠٩}
ونحر طف على معصية كعدم الكلام بل سب و
قتل فلان اليوم وجبا الخ والتكفير من حر شيئا
ثم فعله كفر **كل** حل على حر فهو على الطعام والشراب
والفتوى على انه بتين امرأة بلا نية وان
لم يكن له امرأة فيمين **ونحر** نذر مطلقا
او معلقا بشرط وكان من جنس واجب وهو عباد
مقصوده وجبا الشرط لو ان الناذر كصوم
وصدقة واعتكاف ولم يلزمه اليسر من جنس
كعبادة مريض وقشيع جبانة ودخول مسجد
ثم ان علق بشرط يريد به كان قدم غائبى يوفي
ان وجد وبلا لم يرده كان زينة وفحوا وكفر على
المذهب نذر بعق رقبة في ملكه وفي غيره
اثم ولا يدخل تحت الحكم نذر ان يذبح ولد فعليه
شاة ولغى لو كان بذبح نفسه وابيد اتمته

ولو قال ان برئت من مرضي هذا اذ بحت شاة ا على
 شاة اذ بحتها فبرأ لا يلزم شي الا اذا زاد ^ن ^ن
 بلجها ولو قال الله على ان اذ بحت مجزوا وان تصدق
 بلجها فذبح مكانه سبع شياه جازن ذل فقراء ^ن
 جازا العرا الى فقراء غيرهم ان تصدق بعشرة
 دواهم من الخبز فتصدق بغيره جاز ان ساء على عشرة
 نذر صوم شهر معين لوفته متشابعا لكن ان فطر قضاة
 بالزوم استقبال نذر ان تصدق بالفخر ^ن
 وهو ملك دونها لوفته فقط كما لو قال مالي في
 المساكين صدقة ولا مال له لم يصح نذر القدر
 بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة اخرى
 قبله على فقير آخر جاز قال على نذر ولم يزد ولا ينه
 له فعليه كفارة يمين **وصل** خلفه ان شاء الله جل
 جلاله بطا وكذا يبطل به كلما تعلق بالقول
 عبادة او معاملة بخلاف المتعلق بالقلب

والله

والله تكلما علم **بابا يمين في الدخول والخروج**
والكنى والايانة الايمان مبنية على الالف ^ن
 لا غرض فلو طغان لا يشتري له شيئا بفلس
 فاشترى له بدرهم شيئا لم يخبث كمن طفا لا يخرج
 نرا البابا ولا يضرب اسوطا او يعذبني اليوم
 بالالف فخرج من السطح وضرب بعضها وغدى
 برغيف لم يخبث بدخوله الكعبة والمسجد والبيعة
 والكنيسة والاهليز والطله في طرفة لا يدخل
 بيتا يخبث في الصفة على المذهب وفي دار ^ن
 خربة وفي هذه الدار يخبث وان بنيت دارا اخرى
 بعدا لا نهдам فان جعلت بيتا نا او مسجدا او ^ن
 او بيتا او غلب عليها الماء فصارت نهر لا كذا ^ن
 فهدم او بنى آخر ولو هدم السقف دون الميطان
 فدخله خبث في المعين لا في المنكر ولو طفا لا يخبث
 الى هذه الا سطوانة او الى هذا الحائط فهذا

الدار بحيث وان بنت دانا اخرى بعد اذ
نهدام فان جعلت بستانا او مسجدا او حماما
او بيتا او غلب عليها الماء فضاقت نهر اياه
كهذا البيت فهدم ابنى آخر ولو هدم السقف
دون الميطان فدخله خث في المعين لا في
المنكر ولو طف لا يجلس الى هذه الا سطوة
ا الى هذا المايل فهدم ما ثم بنيا ببعضها
لم يث حيث كما لو طف لا يكتب بهذا القلم فكه
ثم ابراه فكتب به والواقف على السطح داخل
وفي طاق الباب بحيث لو اغلاق الباب كان
خارجا له وان كان بعكس خث ولو كان
المحلو ف عليه الخروج انعكس الحكم هذا اذا كان
واقفا بقدميه في طاق الباب فلو وقف
باحدى رجليه على العتبة وادخل الاخرى فان
استوى الجانبان او كان الخارج اسفل لم

يخث

يخث وان كان الجانب الداخل اسفل خث و
لا يخث مطلقا هو الصحيح **ودوام** الركوب
واللبس والكفى كالا نشاء لا دوام الدخول
والخروج والتزويج والتطهر **طاف** لا يسكن
هذه الدار والبيتا والمحلة فخرج وبقيتها
واهلكه خث **نجا** فاما المصرا القرية وضعت
في لا يخرج ان حل واخرج بامر وبدونه لا ولو
راضيا بالخروج ومثله لا يدخل اقساما ومكائما
ولا تخل بينه على المذهب ولا يخث في قوله
لا يخرج الا الى الخبازة ان خرج اليها ثم اتى امر
اخر لا يخرج او لا يذهب الى مكة فخرج يريد
ثم رجع خث اذا جا وزعران مصره على قصد
وفي لا ياتها لا كما لو خلفان لا ياتي امراته
عرس فلان فذهبت قبل العرس وكانت تمهتي
مضى **ليا** **يتنه** فلم يات حتى مات خث في آخرها

لما يتبين ان استطاع فعلى رفع المانع وان
 نوى القدرة صدق ديانته لا يخرج الى بارائه
 شرط خروج اذن بخلافه ان وحق حلفك
 يدخله ارفاقه يبرأ به نسب الكفى او يضع
 قدمه في ارفاقه من خست بدخولها مطلقا وشروطه
 للحث في ان خرجت مثالا لمزيد الخروج ففعله فوراً
 وفي ان تعذبت بعد قول الطالب تعذ معي تعذ
 معه وان ضم اليوم او معك حث بمطلق النقد
 مركب العبد الماذون ليس بواحد في حق اليمين
 الا اذا لم يكن دينه مستغرقاً ونواه حلف
 لا يركب فاليمين على ما يركبها للناس فلو ركب
 على ظهر اسنان لا يحث **باب اليمين في الاكل**
والشرب واللبس والكلام الاكل ايصال
 ما يحتمل المضغ بغيره الى الجوف مضغ اوله والشرب
 ايصال ما لا يحتمل المضغ من المايعات الى الجوف

112 لا يأكل من هذه النخلة تقيد خسته ياكله من ثمرها
 وان يكن ينصرف الى يمين اليمين فيختار اذا ^{شترى}
 ما كولا واكله فلو اكل من عين النخلة لا يحث
 وفي الشاة يحث باللحم خاصة ولا يحث في
 يأكل من هذا البر البسر او الرطب واللبن
 باكل رطب وتمره ويشتره بخلافه يكلم هذا
 الصبي والشاب فكل بعد ما شاخ اولاً ^{كل}
 هذا الحمل فاكل بعد ما صار كبشاً اولاً يأكل
 هذا العقب فصار ذبيحاً اولاً يأكل هذا ^{للبن}
 فصار جنباً اولاً يأكل من هذه البيقة فاكل
 فرارنجها اولاً يذوق من هذا الخمر فصار خالاً
 او من زهر هذه الشجرة فاكل بعد ما صار لوزاً اولاً
 لو طغ لا يأكل بسراً فاكل رطباً اولاً يأكل عنباً
 فاكل ذبيحاً ولو طغ لا يأكل رطباً او بسراً اولاً
 يأكل رطباً ولا يسرأ خست بالمدن ولا خست

بشراء كباسته بغيرها رجب في حلفه لا يشتري
 ولها ولا في لا يأكل لها يأكل سمك ولا في لا يركب
 وآية بركوب كافوا ولا يجلس على ذنبل فليس طبل
 وحم الانسان والكبد والكرش والخيزر لحم ولا
 لشم الطير في لا يأكل شحما واليهين على شراء الشحم
 كهي على آكله ولا بالية في شحما او لحما ونجبر اوده
 وسويق في هذا البرا لا بالقضم من غيرها وفي
 هذا الذي تحت بما يتخذ منه كالحيز ونحوه لا يفسد
 والحيز ما اعتاده اهل بلاد الحالف حلف لا يأكل
 خبز فلاته انصرف الى التي تصير في التوراة
 لمنه عجنه وهسد للخبز والشواء والبطيخ على
 اللحم والراس ما يباع في مصر والفاكهة التافا
 والبطيخ والشمش لا لغب والومان والرجب
 والحلوى ما ليس من حبيب خامض فيخت كل حبيب
 وعسل وسكر **والادام** ما يصطنع به كل ملح

113 ونيت لا اللحم والبيض والحب **وقال محمد** الله
 تعالى هو ما يؤكل مع الحيز غالبا بغيره **النقد**
 الاكل المترادفا الذي يقصد به الشبع في وقت
 خاص وهو ما بعد طلوع الفجر الى زوال الشمس
 مما يتعدى به عادة وغدا كل بلدة ما تعارفه
 اهلها والعشاء منه الى نصف الليل والسمو هو
 الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان
 اكلت واشربت اولبت ونوى مقيما لم يصد
 اصلا ولو ضم طعاما او شرابا او ثوبا دينية
 مختصرا العام تصح ديانة لا قضاء بغيره في حلف
 لا يشرب من دجلة فعلى الكرم بخلاف من ماء دجلة
 وفيما لا ياتي فيه الكرم كالبراء والحب يخبث
 بالشرب بالاذناء مطلقا ولو تكلف كرم فيما لا
 يتاني به ذلك لا يخبث مكان تصور البر في المستقبل
 شرط انعقاد اليهين وبقائها **ففي** لا شراب ماء

هذا الكون اليوم ولا ماء فيه وكان وصفي
 يومه أو اطلق ولا ماء فيه لا تحت وإن كان
 فصبح تحت وفي ليصعدن السماء أو ليقبلن
 هذا الحجر ذهابا تحت الحال وكذا ليقبلن فلا لنا
 عالما بموته وإن لم يكن عالما لا حلف لا يكلف فإذ
 وهونائم فابقظه أو لا ياذن فاذن له ولم
 يعلم خشا الكلام لا يكون إلا باللسان ولا
 والأقوار والشبا في كبريا كتابة لا بالاشارة
 والأنياء والأظهار والأشياء والأعلام يكون
 بالاشارة أيضا إن أخبرتي أن فلانا قد قدم ونحو
 تحت بالصدق والكذب ولو قال بقدر ومروحه
 فعلى الصدق خاصته لا يكلف شرا من مدين حلفه
 بخلاف لا اعتكف شرا فان التعيين اليه حلف لا يكلف
 فقرأ القرآن أو سج في الصلوة لا تحت وإن
 فعلى ذلك خارجا تحت على الظاهر حلف لا يقرب

١١٤
 القرآن اليوم تحت بالقراءة في الصلوة أو خارجا
 ولو قرأ البسملة فإن نوى ما في التماس تحت ولا
 حلف لا يكلف فلانا اليوم فعلى الجديد فإن نوى
 النهار صدق ولو قال ليلة أكلم فلانا فهو على
 الليل خاصته أن كلمة إذا أن يقدم زيد أو حتى
 أو لا أن ياذن أو حتى فكذا فكل قبل قدومه
 أو أذن تحت وبعد هما لا وإن مات زيد سقط
 الحلف كما لو قال والله لا أكلمك حتى ياذن لي فلا
 أو قال لغريمي والله لا أفرقك حتى تقضي حق
 فمات فلان قبل الأذن أو برئ بالدين **كلمة**
 ما زال وما دام وما كان غاية انتهى اليه الميم
 بها وفي لا يكلف عبده أو عرسه أو صديقه أو لا يد
 دانه إن زالت أضافه وكل لم تحت في العبد
 أو لا وفي غيره إن أضافه ولا ولا وحش بالمجد
 لا يكلف صاحب هذا اللسان فكل بعد ما باعه



حَثُ الرِّفَاقِ وَالْجَفِيفِ وَمَنْ كَرِهَ بِلَادَ نَيْفِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ
 وَبِهَا مَا نَوَى وَغَرَّةَ الشَّرِّ وَرَأْسَ الشَّرِّ وَأَوَّلِيَّةَ
 وَيَوْمَهَا وَأَوَّلَهُ إِلَى مَا دُونَ النِّصْفِ وَخَرَجَهُ إِذَا
 مَضَى غَتَّةَ عَشْرِينَ **وَاللَّهْرُ وَالْأَبْدَانُ** الْعُرُودُ هِيَ
 يَدُ قَالَ هِيَ كَالْحَيْنِ الْأَيَّامِ وَأَيَّامُ كَثِيرَةٍ وَالشَّرُّ
 وَالسَّنُونُ عَشْرَةٌ وَمَنْ كَرِهَ ثَلَاثَةَ طُلُفٍ لَا يَكْمُلُ ^{عَبْدٌ}
 فَلَا ذَا وَلَا يَرْكَبُ ذَا وَلَا يَلْبَسُ شَيْئًا يَفْعَلُ
 ثَلَاثَةً مِنْهَا حَثٌ وَأَنْ كَانَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ أَكْثَرُ ^{ثَلَاثَةً}
 وَالْأَوَّلُ لَوْ كَانَتْ يَمِينُهُ عَلَى نَوْجَانِهِ أَوْ أَرْضُهُ
 أَوْ أُخْتُهُ لَا يَحِثُّ مَا لَمْ يَكْمُلِ **بَابُ فِي الْبَيْتِ**
فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ أَوْ عَبْدًا اشْتَرَى حُرَّ
 فَاشْتَرَى عَبْدًا أَعْتَقَ وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ مَعَاثِمِ
 أَخْرَفَهُ أَصْلًا فَإِنْ زَادَ مَعَهُ عَتَقَ الثَّالِثُ
 وَلَوْ قَالَ أَوْ عَبْدًا اشْتَرَى وَاحِدًا فَاشْتَرَى عَبْدًا
 ثُمَّ اشْتَرَى لَا يَعْتَقُ الثَّالِثُ لِأَقْصَالِ قَالَ أَوْ

١١٥
 ١١٥
 عَبْدًا أَمْلَكَ فَهُوَ حُرٌّ فَمَنْ كَانَ عَبْدًا أَوْ نِصْفَ عَبْدٍ أَعْتَقَ الْكُلَّ
 قَالَ آخِرُ عَبْدٍ أَمْلَكَ فَهُوَ حُرٌّ فَمَنْ كَانَ عَبْدًا أَوْ نِصْفَ عَبْدٍ أَعْتَقَ الْكُلَّ
 لَمْ يَعْتَقْ فَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا ثُمَّ عَبْدًا ثُمَّ مَاتَ عَتَقَ
 مُسْتَنْدًا إِلَى وَقْتِ الشَّرَاءِ أَنْ وَلَدَتْ فَاتُ كَذَا
 حَثٌ بِالْمَيْتِ بِنَاءً فَهُوَ حُرٌّ فَوَلَدَتْ وَلَدًا مَيْتًا
 ثُمَّ أَخْرَجَ أَعْتَقَ إِلَى وَحْدِهِ **الْبَشَارَةُ** عَرَفَ اسْمَ
 الْخَبْرِ سَأَلَ صَدَقَ لَيْسَ لِلْبَشْرِ بِهِ عِلْمٌ فَلَوْ قَالَ كُلُّ عَبْدٍ
 بَشَرٌ فَكَذَلِكَ أَخْرَجَ حُرٌّ فَبَشَرٌ ثَلَاثَةٌ مَتَّفِقُونَ عَتَقَ
 الْأَوَّلُ وَأَنْ بَشَرَهُ مَعًا عَتَقُوا وَلَا فَرْقَ فِيهَا
 بَيْنَ الْبَاءِ وَعَدَمِهَا بِنَاءً فَالْخَيْرُ وَالْكَتَابَةُ كُلُّ خَيْرٍ
 وَالْأَعْلَامُ كَالْبَشَارَةِ **النِّشَاءُ** إِذَا فَارْتِ
 عِلَّةَ الْعَقِّ وَرَقًا مَعْتَقَ كَامِلًا صَحَّ التَّكْفِيرُ إِلَّا
 لَا صَحَّ شَرَاءُ ابْنِ الْكُفَّارَةِ لَا شَرَاءُ مَنْ طَلَعَتْ بَعِثَتْ
 وَلَا شَرَاءُ مَنْ تَوَلَّى تَبَكَاجَ عِلْقَ عَتَقَ مَنْ كَفَّارَةً
 بَشَرًا بِنَاءً فَإِذَا قَالَ لَقَدْ أَنْ اشْتَرَيْتَ

فانت حرر كفاة عيني فاشتراه وعق بقبوله
ان بستر امته فحرره فتراها وهي ملك حينئذ
لا تراها ولوقال ان تترت امته فانت طالق
او عبيد فترى في ملك او من التشراتها بعد
التعليق طلقت وعق لوجود الشرط كل مملوك
لي حرر عبيده وامهات اولاده ومذبروه لا تكا^ش
الا بالينته **ومعق** البعض كالكاتب هذه طالق
او هذه وهذه طلقت الاخير وخير في الاولين
وكذا العتق والاقرار فان قال هذه طالق او هذه
طالق ان او قال هذا اخر وهذا وهذا اخر ان لا يصح
ولا طلاق بل يخبر ان اختار الاول وعق وصح وطلقت
الاول وحدها وان اختار الاخير ان لا يصح العتق الا ان
وطلقت الاخير ان **باب اليمن في البيع والشراء والصوم**
والصلوة وغيرها حيث بالمباشرة لا بالامراء كما
منه يباشر نفسه في البيع والشراء والاجارة والبيع

والصلح

١١٦ والصلح غير ما اقرار والقسمه والخصومة وصحة
الولد وان كان ذ اسلطان لا يباشر بنفسه
بالامر ايضا وان كان يباشر مرة ويفوض اخرى
اعتبر الا غلب ويخت بفعله وفعلا مأمون في النكاح
والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح غير
دم عمد الهبة والصدقة والقرض والاستقرا
وضرب العبد والذبح والبناء والخيطة والا
يداع والاستيداع والاطارة والاستعارة و^{قضاء}
الدين وقبضه والكسرة والحمل ولا م دخل على
فعل تجري فيه النيابة كبيع وشراء واجارة وخطبة
وصياغة وبناء اقضى امره ليخص به فلم يثبت
في ان بعت لك ثوبا ان باع بدارا ام ملكا او اقرار
دخل على عين او فعلك يقع غير كمال وشرب و
وضرب الولد اقضى ملكه فثبت في ان بعت ثوبا
لك ان باع ثوبه بدارا ام وكذا ان اكلت لك

طعاماً أو شرباً لك شراً بما اقتضى أن يكون ^{الطعام}
 ملكاً لمخاطبه وإن نوى غيره صدق فيما عليه قال
 ابن بعلبغا وأبغته فهو حرم فعهده بالخير لنفسه
 ولو قال إن بعتك فهو حرم فباعه صحيحاً بلا خيار ولا
 يفتق ويخت بالفاسد والموقوف لا بالباطل
 وفي لا يتزوج هذه المرأة حث بالصحيح دون
 الفاسد كما في لا يصح أو لا يصور ولو كان
 في الماضي فهو عليها فإن عني الصحيح صدق
 أن لم أبع هذا الرقيق فكذا أفتق أو دبر مطلقاً
 أو استولد حث **قالت** تزوجت على فقال كل امرأة
 لي طالق طلق الخلفه ولو قيل لك امرأة غير
 هذه المرأة فقال كل امرأة لي فهي كذا انطلق هذه
 المرأة النكرة تدخل تحت النكرة والمعرفة
 لا إلا في العلم ويجب حج أو عمة ما شيئاً في قوله
 على المشي إلى بيت الله تعالى والكعبة وأراق دماً

١١٧
 أن ركب ولا شيء على المروج أو الذهب ١١٧
 إلى بيت الله والمشى إلى الحرم والمسجد للحرام
 أو الصفا والمروة لا يفتق عبداً قيل إنه لم
 أبح العام فانت حرمته بنحو بكوفه طلف ليس
 هذا اليوم وكان بعد أكله أو بعد الزوال صح
 وحث للحال كما لو قال لا مرة أن لم يصل اليوم فانت
 كذا فحاضت فمسألتها أو بعد ما صلت ركعتين
 في لا يصح ركعة وفي صلاة بشفع وفي لا يوم أحد
 باقداً قومه بعد شروعه وإن فصلان لا يوم
 أحداً وصدق ديانة أن نواه وإن أشهد قبل شروعه
 لا يثبت مطلقاً كما لو أهم في صلاة الجبارة أو
 الثلاثة بخلافنا لنافلة حلف لا يحل فعل الصحيح
 منه ولا يثبت حتى يقف بغيره غير الثالث أو حتى
 يطوف أكثر الطواف غير الثاني أن لبست ثوباً من غير
 فهو هدى فذلك قطعاً فغسلته فلبس فهو هدى طاف

لا يلبس من غزلها فليس كمنه لا يخت كل يلبس
 ثوباً من منخ فلان فليس من منخ غلامه وكان فلا
 يعمل بيده والاخت كما يخت بلس خاتم ذهب أو عقد
 لؤلؤ أو زبرجداً أو زرد في حلف لا يلبس طياً أو نجاة
 فضة إلا إذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء
 بأن كان ذا فصول لا يجلس على الأرض فجلس طياً
 أو حصيراً ولا ينام على هذا الفراش قبل فوقه
 لا يخت ولو جعل على الفراش قوام أو على السرير
 بساطاً أو حصيراً بجلاداً فما لو حلف لا ينام على
 ألواح هذا السرير أو على ألواح هذه السفينة
 ففرش على ذلك فراش حلف لا يمشي على الأرض
 فمشى سجعاً وخفخت وإن على بساط **باب اليمين**
في الضرب والقتل وغير ذلك ما شارك الميت
 فيه الحي القيوم اليمين فيه على الحالتين وما أخفى
 بحالة الحيوة تقيدها فلوقال إن ضربتك

او كسوتك او كلتك او دخلت عليك او قبلتك 118
 تقيده بالحيوة بجلاداً فالفعل والجلد والمس والبا
 التوب يخت في حلف لا يضرب زوجته فمذموم
 أو ختمها أو عضها والقصد ليس بشرط فيه
 وقيل شرط على الظاهر طفاً ليضرب فلا فالف
 مرة فهو على الكثرة أن لم يقتل زيداً فكذا هو
 ميتان علم بموته خت وإذا لم يقتل
 فلا ناباً بالكوفة فضربه بالسود ومما بها خت
 وبكسر **الشهر** وما فوقه بعيد وما دونه
 قريب والعاجل والسيرع كالقريب والأجل
 كالبعيد وإن نوى مدة فيها فعلى ما نوى
 حلف لا يكلم ملياً أو لولياً أن نوى شيئاً فذلك
 وإذا فعل شيئاً ويومئذ في حلفه ليقضين
 دينه اليوم ولو قضاه بنهر جرة أو زيوفاً أو
 مستحقه لا لو قضاه رصاصاً أو ستوقه

مما كان له من حلف

بين في حلفه لا قضين ما لك اليوم لو اعطاه
ولم يقبل فوضعت يده لواراد ولا
لا وكذا يبر بالبيع به وهبت الدين منه ليس يقبض
ولا حلفوا كانت اليدين موقفة كما لو حلف
ليقضين دينه غداً فقضاه اليوم او حلف
ليقتل فلان غداً فمات اليوم او لياكلن
هذا الوعيف غداً فاكلها اليوم حلف يقضين
دين فلان فامريره بالاداء او حاله فقض
بروان قضى عنه متبرع لا حلف لا يقبض دينه
درهما دون درهم فقبض بعضه لا يحنث حتى يقبض
كله متفرقا لا اذا قبض متفرقا ضروري
لا ياخذ ما له على فلان الا جملة ولا بصعافته
منه درهما ثم اخذ الباقي كيف شاء لا يحنث كما
لا يحنث من قال ان كان لي الامانة او غيرا سوى
فكذا املكها او بعضها امرأته كذا ان كان

119 مال وله عروض ودور لغير التجارة لم يحنث
حلف لا يفعل كذا تركه على الابد فلو فعل مرة
انحلت يمينه فلو فعله مرة اخرى لا يحنث ولو
فعله با بوقت مضى قبل الفعل بركذا ان
هلك الما لالف والمخوف عليه ولو طفلا فيعلمه
بهمرة **حلف** واليعلمه بكل لص دخل البلدة
تقيد بقيام ولايته ومثله لا يخرج امرأته
الا باذنه تقيد بحال قيام الزوجية كما لو حلف
رب الدين غريمه والكفيل بامر المكفول عند
ان لا يخرج من البلدة الا باذنه تقيد بالخروج
حال قيام الدين والكفالة حلف له بن فلانا
فوهبه فلم يقبل بن بخلاف البيع وحضر الموهوب
له شرط في الحنث لا يحنث في حلفه لا يشتم رجلا
بشتم ورد وياسمين والشتم يقع على المقصود فلا
يحنث لو حلف لا يشتم لسيا فوجنح وان دخلت

الرايحتالى دماغه ويخت في طرفة لا يشكر
بنفسه او ورد اجزاء ورقها لا دهنها
حلف لا يتزوج فوجه فضولي فاجاز بالقول
حت وبالفعل لا ولو روصه فضولي بالفعل
لا يثبت **ومثله** ان تزوجت امرأة بنفسى او بوي
او بفضولي حلف لا يدخله ان كان انتظم الملوكة
والمستأجرة والمستفارة لا يثبت فحلفاته
لا مال له ولد دين على مفلس او على **كتاب الحد**
الحد عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى فلا
تعزير ولا قصاص وحد والزنا وطى كلف نطق
طالع في قبل مشهارة خال غريمك وشبهته في
دار السلام **بيت** بشهادة اربعة في محل
واحد بالزنا لا بالوطى والجماع ولو كان الزوج
احدهم يسألهم لا امام عندهما هو وكيف هو
هو ومتى زنى وبمى زنى فان بينوه وقالوا اننا

فانكحها

ولها

120 ولها في فوجها كما يلبس في الملكه وعدلوا سراو لنا
مكم به وباقراره اربعاً في مجالس لا رجة
كلها اقورده وسأله كما مر فان بينه حد على
سبيله ان رجع غراقراره قبل الحد او في وسطه
ولو بالفعل كهرويه وانكاراً لا قرار به كما
ان انكاراً لوده توبة وكذا ايضاً لو جرح
الاقرار بالاحصاء وسائر الحدود الخالصة
وقد تلقينه بملك قبلت او لمست او ولحت
بشبهة ادعى الزنا في انها زوجة سقط الحد عنه
وان زوجة للغير ولو تزوجها بعده واشترها
لا ويرجم محصن في قضاء حتى يموت فلو قتله
شخصاً وفقاً عينه بعد القضاء فهو ذنبه
يجب القصاص في العمد والدية في الخطا والشر
بداة المشهود فان ابوا او ماتوا او غابوا
بعضهم سقط كما لو خرج بعضهم غير الاهلية

بفن أو عى أو خرس ثم الإمام ثم الناس ويبدأ بالأما
 لو مقرأ ثم الناس وغسل وكفن وصلى عليه وغير المحض
 يجلده مائة إن حرأ ونصفها للعبد ولا يحبه
 سيده بغير إذن الإمام بسوط لا عقده له ^{سوطا} متو
 ونزع ثيابه خلا أزاره وفوق على بدنه خلا ^{أسه}
 ووجهه وفرجه ويضرب الرجل فائما في الحدة
 غير ممدود ولا ينزع ثيابه إلا الضرر المشهور ^{تقريب}
 ماله ويحفر لها في الزم **ولا يجمع** بين جلد وزعم ولا
 بين جلد ونفى إلا سنياسة ويجم مرض زخي ولا
 يجلد ويقام على الحامل بعده وضعها فإن كانت
 حدها الرعم رجبت حين وضعت وإن كان الحلد
 فيعدا لنفاس وأعطان الرعم الحرة والتكليف
 والإسلام والوطئ بكناح صحيح وهما بصفة
 الإحصان ولا يجب بقاء النكاح لبقائه **باب**
الوطئ الذي يوجب الحد والذي لا يوجب

١٤١
 البشة ما يشبه الثابت وليس ثبات وهي ثلثة / 21
 أنواع بشرة في المحل وبشرة في الفعل وبشرة
 في العقد فإن ادعاهما وبرهن قبل وسقط
 الحد وكذا بمجرد دعواها إلا الإكراه فلا بد فيه
 من البرهان **لا حد** ببشرة المحل وإن نظن حرمة كوطئ
 أمة ولده وولد ولده ومعتد ما الكنايات
 والبيع المبيعة والزوج المهور قبل تسليمها
 ووطئ الشريك الجارية المشتركة وجارية
 مكاتبه وعبد المأذون له وعليه دين يحيط
 بماله ورقبته ووطئ جارية من الغنم بعد الإ
 حراز وقبله وبشرة الفعل إن ظن حله كوطئ
 أمة أبويه ومعتد ثالثا وأمه أمهاته
 وأمه سيده والمهتن المهورية والطلاق
 على مال والإعتاق وهي أم ولده وإن أدى
 النسب ثبت في الأولى والثانية إلا في المطلقة

ثلثا بشرطه وفي وطن امرأة زفت وقالت الثا
 هي زوجتك ولم يكن كذلك وبشبهة العقد
 عنده كوطي محرمتها أو نكاح بغير شهود
 وحد بوطي امتا أخيه وعمه وامرأة وجدت
 على فراشه ولو هو أعمى وذميمة ذني لها حرب
 وذمى ذني مجرمية لا الحربي والحربية وبهيمة
 وبوطي اجنيت زفتا ليسوقان هي عرسك
 وعليه مهرها أو دبر ولا يكون في الجنة على البيع
 أو ذني دار الحرب والبعي ولا يذني غير مكلف
 بمكلفة مطلقا وفي عكسه حد ولا بالزني بمسئرا
 له ولا باكره ويا قرارا أنكره لا خروفي
 قتل امرئها الحد والقيمة ولو عقرها ثم ذني
 بها ثم ضمن قيمتها فلا حد بخلاف ذنيها ثم
 عصبها ثم ضمن قيمتها كما لو ذني في برة ثم نكحها
 والحليفة يؤخذ بالقصاص والاموال لا يحد

في
 حكا

بخلاف أمير البلدة **باب الشهادة على الزنا والرجل** 122
عنها شهد وأبسب حد متقاد م بلا عذر لو
 تقبلا لا في حد القذف ويضم المسروق ولو قر
 مع المتقاد م حد لا في الشرب وتقاد م بزول
 اليك ولغيره بمضي شهر ولو شهدوا بزنا متقادا
 حدا للشهود عند البعض وقيل شهدوا على
 زناه بغائبة حد ولو على سرقة غائب لا أقرا
 بمهولة حد ولو شهدوا عليه بذلك كاختلا
 في طوعها أو في البلد ولو على كل زنا اربعه ولو
 اختلفوا في بيت واحد صغير حد أو لو شهدوا
 على زناها وهي بكر أو هم فسقة أو شهدوا على
 شهادة اربعة وان شهدوا أصول لم يحد أحد
 شهدوا وهم عيوان أو محدودون في قذف أو ثلثة
 أو أحد هم محدود أو عيوان أو وجد أحد هم كذلك
 بعد إقامة الحد أو أوارش جلد هدرودة

رجمة في بيت المال **ويجوز** برص من الأربعة بعد
الوجع فقط وغرر برص الذب و قبله حد وأول
رجم ولا شيء على خامس فإن برص آخر حد وغرر ما
الذبة ضمن المزكدة المبرج من أن ظهر واعبدا
أو كفوا وأما لو قتل من امر برص فظهر وأكذلك
وإن برص ولم ترك فوجد واعبدا أفديته في
بيت المال وإن قال شهود الزنا بعدنا النظر
قبلت لا إذا قالوا للثلاثة فلا وإن أنكر
الأصناف فشهد عليه رجل وامرأتان أو ولد
فزوجته منه برص ولو خالها ثم طلقها وقال
وطهرها وانكرت فهو محصن وبنها كما قالت
بعدا الطلاق كثر بغيره وقال كانت مسلمة
إذا أخطأ الزانين محصنا يحل كل واحد منهما
عده تزوج بار ولا يدخلها لا يكون محصنا
عند الثاني **باب حد الشرب** يجزئ مسلم

ما هو

١٢٢
١٢٣
ما لم يكن شرب الخمر ولو قطرة أو سكر من
نبذ طويلا بعد الإفاقة إذا أخذ ورجع ما
شرب موجودا إلا أن ينقطع بعد المسافة
ولا يثبت بها ولا يقيسها بالإشهادة ورجلين
يسألهم الإمام عن ما هيته وكيف شرب ومن
شرب وإن شربا وباقر مرة ضاحيا ما ينذر
سوطا للحر ونصفها للجد وفوق على يد بركة
الزنا فلو قوسكران أو شهدوا بعد زوال
ريحها أو أقر ذلك أو برص غير اقار له أو أنكر
نه لا يفرق بينا السماء والأرض وقال من خيلط
كلامه وتخيلا للفتوى ولو ارتد السكران
لا تحرم عن سارقته عليه بعض الحد فرب وشرب
ثانيا يستأنف الحد **باب حد القذف**
هو كحد الشرب كميته وشروطا ويجزئ الحرفان
المسلم الحر البالغ العاقل العفيف يصير مع الزنا

أوتزونات في الجبل أو لست لأبيك أو لست باني
فلان أبيه في غضب بطلب المقذوف ولو غلبا
حال القذف وينزع الغرور والحشوف قطلا
بليست باني فلان جده ونسبه اليه أو إلى خاله
أو عم أو رابة ولا بقوله يا ابن ماء السماء
ولا بيا^ن لعري ولا بقوله لامرأة زينب بغير
أوتورا وبجارا وبفرس بخلاف زيت ببقرة أو
بشاة أو تيوبا وبادارهم ويطلبه بقذف
الميت فيقع القدر في سبب بقذف وهم^{سور} لا
والفروع وأن علوا وسفلا ولو كان الطا^ن
محروما غرا الميراث أو ولد بنت قال يا ابن الزنا^ن
وقد مات أبواه فعليه حد واحد **اجتمعت**
عليه خناس مختلفة يقيم عليه الكل ولا يولي
بينها فيبدأ بجمل القذف ثم هو بخيرات
شاء بدأ بجمل الزنا وإن شاء بالقطع ويؤخر

١٢٤ حد الشرب ولا يطالب ولد وعبد أباه ^{سديه}
بقذف فاملاحة المسلمة فلو كان لها ابن من غيره
ملك الطلب ولا ارض ولا رجوع ولا اعتنا
فيه وعنه قال لا خربا زاني فقال لا ضرر له بل
انت حد بجمل فمالو قال له مثله يا خبيث
فقال انت تكافا ولو قال الفاحر سده فروت به حد
ولا لغان ولو قالت زيت بك هدر او لو كان
مع اجنية حدثه ونرا قرب ولد ثم نفاة تلاء^ع
وان عكس حد والولد له فيهما ولو قال ليس باني
ولا بانيك فحد قال لامرأة يا زاني حد ولوجل
يا زانية لا واحد بقذف فرلها ولد لا ابلا
او غير لا عنت بولدا ورجل وطى في غير ملكه بكل
او بوجبه وفي ملكه المحرم ابدا كامة هي اخته
الرضاع او من زنت في كفرها او مكاتب مات
غمر وفاء وجد قاذف والحي عرسه طائضا وامر

محسية ومكاتبه ومسلم بنج محرمه في كفره
 ومستمارة قذف مسلما بخلاف حد الزنا والسرقة
 اقرا القاذف بالقذف فان اقام اربعة على زنا
 او اقرار بالزنا كما مر حد المقدوف وان عجز
 واستوجب لا حضار مشهوده في المصر يوجب
 الى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل ليهب
 لطلبهم بل يحبس ويقال بعث اليهم **يكفي** بخلاف
 واحد لجنايات اتحاد جنسها بخلاف ما اختلف
باب التعزير هو تاديب دون الحد اكثره تسعة
 تسعة وثلثون سوطا واقله ثلاثة ولا يفرق
 الضرب فيه ويكون به وبالضغف وفوق الاذن
 وبالكلام العنيف وينظر القاضي له بوجه عمو
 وبشتم غير لذف لا باخذ المال في المذهب وليس
 فيه تقدير بل هو مفوض الى راي القاضى
 ويكون بالقتل كمن وجد رجلا مع امرأة لا تحمل

كما هو محذور الحسى
 لأن المقصود منه الزجر وادخال الناس محلة
 فيفوض الى راي القاضي شرح

المراد من هذه النسخة
 الردع والمنع
 كناية عن

ان

ان كان يعلم انه لا يذبح ببيعها وضرب ^{١٢٥}
 بمادون السلاخ والا لا وان كانت المرأة
 مطاوعة قتلها ولو كان مع امراته وهو يذبح
 بها او مع محرمه وهما مطاوعتان قتلها جميعا
 مطلقا وعلى هذا المكابر بالظلم وقطاع الطريق
 وصاحب المكس وجميع الطلبة باذني شئ له
ويقتل كل مسلم حال مباشرة المعصية وبعد
 ليس ذلك لغير الحاكم ضرب غيره بغير حق وصرف
 المضروب يعذر ان ويبدأ باقامة التعزير بالبا
 منها ومع حبس مع ضربه وضربه اشد ثم حد الزنا
 ثم حد الشرب ثم القذف وغر كل مرتكب
 منكرا او موزى مسلم بغير حق بقولا او فعلا
 بغر العين **فيمن** بقذف مملوك وكذا بقذف
 كافر بزنا ومسلم بيا فاسقا الا ان يكون معلوما
 فان اراد اثباته مجردا لا يسمع ولو قال يا زنا

فاراد اثباته يسمع وعزربيا كافريا خيث
يارق يا فاجر يا نخت يا خائن يا لوطي يا زنديق
يا لص لا ان يكون لصا يا ديوث يا قوطبان
يا شارب اللحم يا اكل الربا يا ابن القمجة يا ابن
الفاجرة انك ماوى للصومانت ماوى
الزواني يا زيلعب بالصبيان يا حرام زاده **لابيا**
حمار يا خنزير يا كلب يا نيس يا قرد يا حمام يا ابله
يا ابن الحمام وابوه ليس كذا يا مواجر يا نغايا
ضحك يا سخره **ادعى** سرقه وعجز غر اثباتها لا يفر
كما لو ادعى على شخص بدعى توجب كفنه وعجز
غمر اثبات ما ادعاه بخلاف دعوى الزنا **وهو**
حق العبد فيجوز فيدلا براء والعفو للميت
والشهادة على الشهادة وشهادة رجل
وامرأتين شتم مسلم ذميا عزربير المولى عبد
والزوج زوجته على تركها الزينة وغسل الجنابة

والرجع

126 والرجع من المنزل وترك الاجابة الى الفراش
لا على ترك الصلوة والا بعززال ابن عليه
الصفر لا يمنع وجوب التيمم ولو كان قن الله
تعالى منع **من حد او غر** فهلك قدمه هدر لا مرة
عزرها زوجها فما ادعت على زوجها ضربا
فاحشا وثبت ذلك عليه عزرب كما لو ضمن المعلم
الصبي ضربا فاحشا **كتاب السرقة** هي اخذ مكلف
ناطق بصرة عشرة دراهم جادا ومقدارها مقصورة
ظاهرة الاخراج خفية من صاحب يد صحيحة مما
لا يتسارع اليه الفساد في دار العدة من حرزك
شبهه ولا تاول او طافظ فيقطع ان اقربا مرة
طائعا او شهد رجلا ان وسألها الا ما كفيها
واين هي وكم هي ونم سرق وبينها لها وصح رجوعه
غمر اقربانها فان اقربا ثم هرب في قوت لا يبيع
بخلاف الشهادة ولا قطع بنكول وقرار مولا

على عبده بها وان ضم المال ولا يفتى بعقوبته
قضى بالقطع بينية او اقرار فقال المصدق
هذا امتناع لم يسرقه مني او قال شهد شهدي
بزولي او فري بثلث او ما اشبه ذلك فلا قطع كما
لو شهد كافران على كافر ومسلم بها في حقهما تشار
جمع واصاب قد رنطاب قطعوا وان اخذ المال
بعضهم **وشرط** للقطع حضور شاهدين او قن
كحضور المدعى حتى لو غابا او ما نالا قطع **يقطع**
بشاي وقنا وانوس وعود ومسلك وادهار و
وزعفران وصندل وعبر وفصوص وحفر وياقوت
وزبرجد ولؤلؤ ولعل وفرونج وانا ويا
ثم خب وكذا بكل ما هو من اغراض اموال وانفسها
ولم يوجد في دار العدل مباح الاصل غير غوا
فيه لا يتاخر يوجد في دارنا خشب وحشيش **فقط**
وسمك وطير وصيد وزبدنج وصفرة ونورة

ولا

127 ولا بما يتسارع قصاده كلين ولحم وفاكهة وطيرة
وتمر على شجر ويطبخ وزرع لم يهد واشترط مطرية
والا تلهو وصيلب ذهب وفضة وشطرنج وورد
واباب مسجد ومصحف وصبي حر كلين وعبد كبير
ودفاتر بخلاف الصغيرة ودفاتر لهنابا وكتب
ودهد ولو عليه طوق من ذهب علم به او لا وبخيا
ونهب واختلاس ونبش ولو كان القبر في بيت
متفلا او الثوب غير الكفن وماله عامة او مشرك
ومثله دينه ولو موجد او زائد اعليه اذا كان
من جنس ولو مكما بخلاف سرقة من غير ما يبد او غير
ولده الكبير او غير مكاتب او غير عبده المأذون
المديون ولو سرق من غير ابنه الصغير لا كسر قنشي
قطع فيه ولم يتغير او من ذي رحم محرر لا برضاع ولو
مال غيره بخلاف مال اذا سرق من بيت غيره وبخلاف
مرضعة مطلقا ومن زوجة وزوجها ولو كانت

من حرز خالصه وعبد بن سيد او عرسلا وندوج
سيدته ومكاتبه وختنه وصهره ومن منعم وحمام
وبيت اذن في دخوله فكلما كان حرزا النوع فهو
حرز لا انواع كل ما على المذهب ولا يقطع قفا
ومغشاش فتنها را او خاك البيت من احد وتقطع
لو سرق منها السلخ او من المسجد ورب المئذنة
ولو نال ما لا لو سرق ضيف منه اضافة او سرق شيئا
ولم يخرج من الدار وان اخبر به حجرة الدار او
اغارة اهل الحجرة على حجرة او نقب فدخلوا الى
شيئا في الطريق ثم اخذوا وحملوا على اية فساد
واخرجوا والقاء في الماء فاخرج به بئرا لئلا يفسد
اولا بغيره بل قوة جبره على الاصح قطع وان
ناول اخر من خارج او ادخل يده في بيت واخذ
او طرقة خارجة من الكه او سرق من قطار بغير
او حمل لا وان شق الحمل فسرقت منه او سرق

في بيتها

128 جو القافية متلع ورتبه يحفظ او نائم عليها
او دخل يده في صندوق غيره او جيبا او كمر فاخذ
المال قطع قال انا سارق هذا الثوب قطع ان
اضاف وان يؤثر لا لا امام قتل السارق
سياسترياب في كيفية القطع يقطع يمين
السارق من زنده وتحسم الا في حرور برد شدت
وغمر زنته ومونته على السارق ورجله اليسرى
من الكعبان عا د فان عاد لا وطيس حتى يتوب
كمنه سرق واهلها اليسرى مقطوعة او شلاء
او اصبعان منها سواها او رجلا اليمنى مقطوعة
او سلاء ولا يضر فاطع اليسرى اذا امر بخل
ولو قطع احد قبل الامر والقضاء وجب القصاص
في العمد والدية في الخطاء وسقط القطع عن
السارق وقضاء العاصي بالقطع كالامرك
ضمان وطلب المسروق منه شرط القطع مطلقا

وكذا حضوره عند الاداء والقطع فلو قرأ
سرق مال الغائب توقف على حضوره ونخاصته
ولو قال سرق هذه الدراهم ولا ادري لمن هي
اولا اخبرك من صاحبها لا قطع **وله** يد صحته
ملك المضمومة كمودع وفاصب وصاحب ربا
وغيره فلا ويقطع بطلب المالك لو سرق منهم لا
بطلب المالك والسارق لو سرق من سارق
بعده لقطع بخلاف ما اذا سرق قبل القطع **فانه**
ولرب المال القطع **سرق** شيئا ورده قبل
المضمومة الى مالكه او ملكه بعده لقضاء او
ادعى ملكه او نقصت قيمة من النصاب
لم يقطع اقرا بسرقه نصاب ثم ادعى احداهما **شبهة**
لم يقطع ولو سرقا وغاب احداهما وشهد على سرقتهما
قطع الحاضر **ولو** اقرب عبد بسرقه قطع وترد
السرقة الى المسروق منه كما لو قامت عليه بنبته

١٤٩
بذلك بشرط حضرة مولاه عند اقامتها
ولا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه **وتد**
العين لو قاتمة ولا فرق بين العين واستهلا **لها**
في الظاهر قبل القطع او بعده ولو قطع البعض
السرقات لم يضمن شيئا سرق ثوبا فسقة فضيق
ثم اخبره بقطع ما لم يكن اثلا فابطلت قيمته **فان**
نصابا بعد شقه ولو سرق شاة فذبحها فانا
لا وان بلغ لهما نصابا او فعل ما سرق **فان** الحجر
وهو قدر نصاب دراهم ودنانير قطع وترد
ولو صبغه احمر او طحن الخطة فقطع لا رد
ولا ضمان ولو اسود رد **سرق** في ولاية سلطان
ليس لسلطان آخر قطعه اذا كان للسارق كفا
في معصم واحد ان تميزت الاصلية وامكن
لا قصار على قطعها لم يقطع الزايد والا قطع
هو المختار **باب قطع الطريق** من قصد وهو

معصوم على معصوم فاخذ قبل اخذ شئ وقتل
حبس بعدا لتقريب حتى يتوب وان اخذ ما لا يستعد
واصاب منه كل انصاف قطع يده ورجله من
خلافه فان كان صحيح الاطراف وان قتل ولم
ياخذ قتل حداثا فلا يعفوه ولي ولا يشترط
ان يكون موجبا للقتل وان قتل واخذ
قطع ثم قتل او صلبا وقتل وصلب خياويج
برج حتى يموت ويترك ثلثة ايام لا اكثر منها
وبعد اقامة الحد لا يصنع ما فعل ويجري الامكان
على الكل بمباشرة بعضهم حجر وعصا لهم كسيف
وان انضم الجرح اخذ قطع وهدر جرحه وان
جمع فقطا وقتل عمدا فتاب وكان منهم غير
مكلفا وذو رحم محرمة المارة او قطع بعض
المارة على البعض وقطع الطريق ليلا او نهارا
في مصر او بين مدينتين فلا حد وللولى القود

١٣٥
او الاثر واللعنوا بعد في حكم قطع الطريق
كغيره وكذا المرأة في ظاهر الرواية ويجوز ان
يقاثل دون ماله وان لم يبلغ نضابا وتقتل
من يقاثل عليه ومن تكررا تخونه في المصير
بده والاك **كتاب المهاد** هو فرض كفاية
ابدا ان قام به البعض سقطت الكل والا
اثموا بتركه لا على صبي وعبد وامرأة واعشى وتبعد
واقصع ومديون بغير اذن غريمه وعالم ليس في المدة
ايقتضيه وفرض عينان بهما العدة فيخرج الكل
ولو بان اذن ولا بد من الاستطاعة فلا يخرج
مرضى مدنف **وتقبل** جبر المستنفر ومنادى اللقا
ولو فاسقا وكره الجعل مع الفخ والا فان
حاصرتهم دعوناهم الى الاسلام فان اسلموا
والا فالى الجزية فان قبلوا ذلك فلهما النوا ^{عليهم}
ما علينا ولا نقاثل من لا يبلغ الدعوة الى الاسلام

وندعونهم بان بلغته الا اذا اتهموا ذلك فصار
فلا والاستعانة بالله تعالى ونحو ذلك من سبب
الجمانيق وحرفهم وغرقهم وقطع اشجارهم و
ذرهم ورميهم وان تترسوا ببعضنا ونقصه
وما اصابهم لاديه فيه ولا كفارة **وافتح**
الامام بلدة وفيها مسلم او ذمي لا تحل قتل
احد منهم سال ولو اخرج واحد من قتل البا
ونفسا غير اخراج ما يجتنبه ويحرم الاستخفاف
به كالمصحف وكتب الفقه والحديث والمرأة
الا في جيش واد اذ دخل مسلم اليهم بامان بان
حمل المصحف معه اذا كانوا يوفون بالعهد
وغدر وغلول ومثله وقتل امرأة وغيره
وشخ فان واعى ومقعدا لان يكون احد
ملك او ذراى في الحرب ولو قتل من لا يحل
قتله ففيل التوبة والاستغفار فقط ولا

يبدأ اصله المشترك بقتل ولو قتل من لا يحل
ليقتله غيره ولو قتل من لا يحل قتل ولا يمكن
دفعه لا بقتله قتل **ويجوز الصلح** معهم على
لوزير او نبيد لوزير او نقائلهم بالانذار خيانة
ملكهم المرتدين اذا غلب على بلدة وصار ذرا
له د ا حرب بالامال والا وان اخذ منهم لغير
وليسع منهم ما فيه تقويتهم على الحرب ولا يحل
اليهم ولو بعد صلح ولا يقتل من امنه حرا ورة
ولو فاسقا باى لغة كان وان كانوا لا يعرفون
بعد معرفه المسلمين بشرط سماعهم ذلك المميز
فلا امان لو كان بالبعد منهم وينقض الامان
لو شرا وبطل امان ذمي واسير وتاجر وصبي وعبد
مجنونين غير القتال ومجنون وشخص سلم ثم ولو
يهاجر اليها **باب المغنم وقسمته** اذا
فتح الامام بلدة صلحا جرى على موجب وكذا ان

بعده وأرضها تبقى مملوكة لهم ولو فتحها عنق
 قسما بينا الجيش وأقرا أهلها علمها بخبرته وخرج
 أو أخرجهما وانزلها قومًا غيرهم ووضع عليهم
 الخراج لو كانوا أكفأًا وقتل الأسارى لو اشتد
 أو تركهم أحرارًا ذمتنا وحررهم وفداؤهم
 وعقر دابة شق نعلها فتدلى وتحرق كما تحرق
 أسلحة واستعبد بعد زنتها وما لا تحرق منها يد
 بموضع خفي ويترك صبيان ونساء منه شق آخرها
 بأرض خربة حتى يموتوا جوعًا وجد المستلون حية أو
 عقر باقي رطاهم ثم ينزعون ذنبا العقرب ونياب
 الميتة بلا قتل **ولا تقسم غنيمة** إلا لا يبلغ ولا
 تنع قبلها ورده لو وقع ومدد لحقه ثم كتمان لا
 هو في بلاد قتال ولا في مائات ثم قبل قسمة أو بيع ^{بعد}
 أحدهما ثم أو بعدا لأحرار بدارنا يورث نصيبه
 ولهم الاستغفار فيها بعلف ولطعام وحب وسلاح

ودهن عند الحاجة بلا قسمة ويمنع وتمول وبعد
 الخروج منها لا ومن أسلم منهم عصم نفسه وطفله
 وكل ما معه وأودعه معصومًا لا ولد الكبر
 وزوجته وعلمها وعقار وعبيده المقاتل
 جريح دخله أو نأبغرا مان فهو في أخذ قبل ^{سلام} إلا
 أو بعده **فصل في كيفية القسمة** المقبلة في الأ
 استخفاف وقتال المجاوزة فلو دخله الطريق فأسا
 ففق فوسل يستحق سهمين ومن دخله راجلا فسد
 فرسا استحق سهمًا ولا يسهم لغير فرس واحد ^{صالح}
 للقتل ولا لعبد وصبي وامرأة وذى وضع
 لهم إذا باشروا القتال أو كانت امرأة تقو
 بمصالح المرضى أو دل الذي على الطريق ولا يبلغ
 به السهم إلا في الذي إذا دل والبرادين والقتال
 سواء لا الراحلة والبغل ونحوه لليتيم والمسلمين
 وأبناء البسيل وقدم فقراء وذوي القربى منهم ^{عليهم}

ولا حق لا غنياءهم وذكره تعالى للبرك وسهم
عليه الصلوة والسلام سقط بعده كالصغ
وغير دخله ارفعهم باذن او منعة فاغزوهم ولا
وندى للامام ان ينفل وقت القتال خافقو
من قتل قتيلا فله سلبه ويقول من اخذ شيئا
فهو له ويستحق الامام لو قال من قتل قتيلا فله
سلبه اذا قتل هو قتيلا بخلاف من قتلته انا فلي
سلبه وذا انما يكون في مباح القتل ولا يستحق
بقتل امرأة ومجنون ونحوهما غير لم يقاثل وسماع
الفائل قتالة الامام ليس بشره في استحقاقه
نفل السرية الرج بعد المنح وسبح المستكروا
فاجهر النفل ولا ينفل بعد الامار ههنا الا من
المنح وسلبه ما معه من مركبة وثياب ووسائل
ومكة قطع قاتلها قتل الملك قبل الاحرار
الاسلاف فلو قال له الامام من اصاحبة فله

١٢٢
١٣٣
فاصابها مسلم فاستبذها لم يحل له ونسبها ولا يبيعها
والسلب لكل ان لم ينفل **باب استيلاء الكفار**
اذا سبى كافر او اخربدار الحرب واخذ ماله ملكه
ولو اهل الحرب اهل الذمة لا وملكها ما تجده
من ذلك ان غلبنا عليهم وان ظفروا على اموالنا
واحرزوها بدراهم ملكوها وان غلبنا عليهم
وجد ملكه قبل **القسمه** فهو له بالقيمة ولو
مثليا فلا يسيل له طيه بعدها وبالثمن لو اشترى
تاجر منهم وان قضا عنه والقول للمشتري
في مقداره بيمينه عند عدم البرهان فان تكرر
الاسر والشراء اخذ الاول من الثاني بيمينه ثم
القديم بالتميز ان شاء ولا يملك حرنا ولا
وام ولدنا ومكاتبنا ومالك طيه جميع ذلك
بالقبلة ولوندا لهم ذابة ملكوها وان اليهم
لا يخلف ما اذا ابق اليهم بعد ارتدادة فاخذ

ولو اتق ومعه فوسا ومثله فاشترى رجله كله
منه لحد العبد لجانا وغيره بالثمن وعتق عبد
مسلم شراه مستأجر ههنا وأدخله دارهم كعبد
لهم أسلم ثم لجانا وأظهرنا عليهم **باب الميثان**
هونم دخل دار غيره بأمان دخل مسلم دار الحرب
بأمان حرر تعرضه لشيء منهم فلو أخرج شيئا ملكه
حرما مقصد قبه بخلافه لا يبرأ وان أطلقوه
طوعا فانه يجوز له اخذ الماله وقتل النفس ^{شوة}
دون استبلا الفرج الا اذا أوجدا امرأة الما
او أم ولد او مدبرته ولم يطأهن اهل الحرب
فان اذانه جرحا وبعبكسا وعبكسا وعبكسا
وخرجنا اليه لم يقض بشئ وبه يغتني المسلم برد
المغصوب والدين ديانة وكذا الحكم في حريتين
فعلا ذلك ثم استأمننا فخرج حرجي مع مسلم الى
العسكر فادعى المسلم انه أسير وقال كثر مثنا

فا

١٢٤
١٣٤
فالقول للرجل الا اذا قامت قرينه قنان خربا
مسلمين قضى بينهما بالدين وبالنكاح قتل احد
المسلمين المستأمنين صاحب حيا لدية في ماله
والكفارة في الخطا وفي الاسيرين كفر فقط
في الخطا لقتل مسلم من أسلم ثم لا يمكن مستأجر
فينا سنة وقيل له اذا قت سنة وضعنا عليك
الجزية فان مك سنة فهو ذم ولا جزية عليه في
حوال الملك الا بشرط اخذها منه فيه ويرى
القصاص بينه وبين المسلم ويضم المسلم قيمته
خمره وخنزيره اذا اتلفه وتجب الدية عليه اذا قتل
خطا ويجب كفالا ذى عنده ويرى مرغيبه كالمسلم
واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الموانع
كما لو وضع عليه الخراج او صار لها زوج مسلم او
ذم لا عكس فان وضع اليهم طاعة فان ترك
وديقه عند معصوم او دين فاسروا وظهر عليهم

فأخذه أو قتلوه سقط دينه وضار ماله
فيما وإن قتل أو مات فقط فديته وقرضه ووديعته
لو رثته جري هناله ثم عرس وأولاد ووديعته
عند معصوم أو دين فاسل وظهر عليهم فاخذوا
أو قتلوه سقط دينه وضار ماله فيما وإن
قتل أو مات فقط فديته وقرضه ووديعته
لو رثته جري هناله ثم عرس وأولاد ووديعته
معصوم وغيره فاسلم ثم ظهرنا عليهم فكله في وإن
اسلم ثم فجاء فظهرنا عليهم فطفله حرمه ووديعته
مع معصوم له وغيره في **والأمام** أخذ دية مسلم
أو ولي له أو مستأنه أسلم هنانه غافلة فأبطله خطا
وفي العدة القتل أو الدية لا لعفو جري أو
مرتد أو من وجب عليه قود التجاء بالحر لا يقتل بل
يجلس عند الغداء يخرج فيقتل **لا يقيد أرا لا سلا**
دار الحرب لا بأجراء أحكام الشريك فيها وإن يكون

135 متصلة بدار الحرب وإن لا يبقى فيها مسلم أو ذى
أمن بالآمان الأول ودار الحرب بقصد أرا لا
بأجراء أحكام أهل الإسلام فيها وإن بقي فيها كافر
أصل وإن لم تكن متصلة بدار الإسلام **باب**
العشر والحراجه والغزاة أرض العرب وما أسلم
أهلها أو فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبحر
عشرة وسواد العراق وحده من العذيب إلى عقبة
طوان عرضا ومن العكاش إلى عبادة أن طولا ومانحة
عنوة وأقرا أهلها عليها وفتح صلحا طرجية وأرض
السواد مملوكة لأهلها يجوز بيعها وتقسيمها
فيها **ويجب** الحراجه في أرض الوقف والبصية والمجون
لخراجية والعشر لعشرة **وموات** أحياء ذى
بإذن الإمام خراجي ولو أحياء مسلم اعتبر قوته
وكل منهما إن سقى بماء العشر أخذ منه العشر إلا
أرض كافر سقى بماء العشر وإن سقى بماء الحراجه أخذ

منه الخراج وهو نوعان **خراج مقاسمة** ان
كان الواجب بغير المالح كالنخل ونحوه **وضريح** **طيفية**
ان كان الواجب شيئاً في الدقة يتعلق بالتمكن
نم الانسحاق بالادخلكما وضع عمر رضي الله تعالى عنه
على السواد لكل جريت يبلغ المائتين صاعاً من برار
شعرو درهم وخربا الرقبة غمت درهم ولجب
الكرم او النخل متصلة ضعفها ولما سواه
كرعفران وبتان طاقته والتمصيف عين
الاتصاف فلا يرا دعيه وينقص مما وطعان
لم يلحق والخراج ان غلب الماء على ارضه وانقطع
او اصاب بالزرع افة سماوية كغرق وحرق
وشدة برد اما اذا كانت غير سماوية كاكل قردة
وسباع ونحوها او هلك بعد الحصاد او ان
عطلها صاجها وكان خراجها موطفا او اسلم
او اشترى مسلم ارض خراج ولو منعة انسان من

الز

136 الزراعة او كان الخراج مقاسمة لا يباع انما
خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يمكن المشتري
نم الزراعة فعليه الخراج والا فعلى البائع ولا
يؤخذ العشر من خارج ارض الخراج ولا يتكرر الخراج
بتكرار المارح في سنة لو موطفا ولا تكرار العشر
ترك السلطان الخراج لربا لا لرضاء ولا لترك
العشر **فصل** الموضع من الجزية يعطى لا يغير
وما وضع بعد ما قهر وواقروا على امدادهم بقل
في كل سنة على فقيه يعمل اثنا عشر درهماً على وسط
الحال ضعفه وعلى المكثر ضعفه ومن ملك عشرة اداء
درهم فصاعداً غني ومن ملك عشرة اداء درهم
فصاعداً غني ومن ملك مائتي درهم فصاعداً مسو
ومن ملك ما دون المائتين اداء يملك شيئاً فقير
ويوضع على كاهي ويجوسي ووثني عجي لا غربي
ومرشد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب ومن وعي

وفقيه غير متعلم وراهب لا يخالط والمعتبر في الآلة^{هامة}
وعدمها وقتا الوضع بخلاف الفقير إذا أسر
بعد الوضع حيث توصل عليه وهي عقوبة على
الكفر فتسقط بالاسلام والموت والتكرار
والعمى والزمانة وصيرورة مقعدا أو شيخا
كثيرا لا يستطيع العمل وإذا اجتمع عليه حوالان
تداخلت والأصح سقوط خبرتي السنة الأولى
بدخول الثانية ويسقط الخراج بالثداخل
وقبلا ولا يقبل من الذي لو بقها على يد نائبه
بل يتكلف ان يأتي بنفسه فيعلمها فانما والفا^{يقض}
منه قاعدا **ولا يحذف** بيعة ولا كنيسته ولا
صومعه ولا بيت ناره ولا مقبرة في دار الاسارى
ويعاد المهتم من غير زيادة على البناء الأول **ولا يترك**
الذي غنا في زيه ومركبه وسرجه فلا يركب خيلا
ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبة كالزكاف

ويمنع

ويمنع من لبس العمامة وزنار البرسيم والنبات
الفاخرة المختصة باهل العلم والشرف الذي اذا
اشترى دارا في المصر لا ينبغي ان يباع منه فلو اشترى
يجبر على بيعها من المسلم واذا اتكاوى اهل الذمة ردوا
فيما بين المسلمين اسكوا في ما جاز بشرط عدم تقال
بسكنائهم فان لزم ذلك في سكنائهم امر واما الاعتدال
عنهم والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون ونقيض
عهده بالغلبة على موضع للحرب وباللحق بد الخ
او يجعل نفسه طليعة للشركيين وضار كما لم تدا
انه يسترق ولا يجبر على قبول الذمة لا بقوله تنقضت
المهدة بخلاف الايمان ولا بالاداء غير الجزية والزنا
بمسلمة وقتل مسلم وسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ويؤدب بالذي ويعاقب على سب دينه الاسارى والنبي
عليه السلام والقران **ولا يخذل** من ابا الغي تغلبى
وتغلبى ضعف زكاته مما يجبي في الزكاة ومن مولاه

في الجزية والخزاج كمولي القرشي **ومضرا الجزية**
 والخزاج ومال التغلبي وهديتهم للإمام وما
 اخذ منه بدم حر بمضالنا كسد تغورنا ونباء
 قنطرة وجسر وكفاية العلماء والقضاة والعمال
 ووزق المفاصلة وذايرهم ومن مات في نصف المحل
 من غير العطاء ولو في آخره استحب المصنف الى قريب
 والموزن والامام ان كان لهما وقف فلم يستويا
 حتى ما انا فانه يسقط وكذلك القاضي وقيل
 لا **باب المرتد** هو الرابع غير ديننا لا سلام وكفها
 اجزاء كذا الكفر على اللسان بعد الايمان وشرائط
 صحتها العقل والطوع **ثم** ارتد عن علي الا سلام استجبا
 ويكشف بشبهة ويخفى ثلثة ايام ان اسلم فان اسلم
 والا قتل وكره قتله قبل العرض بلا ضمانه
ولا يفتي بتكفير مسلم امكن ماله على محمل حسن
 او كان في كفره خلاف ولو رواية ضعيفة وكل

مسلم

138 مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا الكافر بسببني
 والشيخين او احدهما والسحر وله امرأة والزندقه
 اذا اخذ قبل توبته وكل مسلم ارتد فانه يقتل ان
 لم يتب الا المرأة والحشي ومن كان اسلامه تبعا
 والصبى اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن
 ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا شهدا
 على مسلم بالردة وهو منكرا لا يتعرض له لان ان كان
 توبته ورجوع ولا يترك على رده تباعطا الجزية
 ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ولا يجوز
 استرقاقه بعد اللحاق **والكفر** مله واحدة
 فلو تنصر يهودى وعكسه ترك على حاله ويرى
 ملك المرتد غير ماله زوالا موقوفا فان اسلم عاد
 ملكه وان مات او قتل على رده ورث كسب اسلامه
 وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه كسبه رده
 في بعد قضاء دين رده وان مكمل لم يجره عتق

مدبره وام ولده وحل دينه وينفذ منه الا
ستيلاد والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشقة
والجر على عبده ويطل منه النكاح والذبح
والشهادة والارث ويتوقف عنه المطاوعة
والتعريض على ولد الصغير والمباينة والعق
والهبة والابانة والتدبير والكتابة والوصية
ان اسلم نفذ وان هلك او لم يرد الحرب ومم
بطل فان جاء مسلما قبله وكان لم يرد وان جاء
بعده وماله مع وارثه اخذه وان هلك ازاله
غير ملكه لا ويقضى ما ترك من عبادة في الاسلام
وما ادى منها فيه بطل ولا يقضى الا للحلم
اضاما الا وشيا يجيبه القصاص والحد او
الدية ثم ارتدا واصابه وهو مرتد في الاسلام
ثم لم يمت بمسلم او اخذ بكلمة ولو اصابه
بعد ما لم يمت مرتدا فاسلم **اجبت** باو رداد

زوجها

زوجها فلها الزوج باخر بعد العدة كما في 139
الاخبار بموتة وتطليقة والمرتدة تحبس متى
قتل وان قتلها احد لا يضمن وصح تصفها واكسها
لورثتها ولدتا متفادعا من ابنة حرا يرثه
في المسلمة مطلقا ان مات او لم يرد ادرهم وكذا
في النضرانية الا اذا جارت به لا اكثر من نصف
حول من دارتد وان لم يمت بماله فطهر عليه فموت
فان رجع فمات بماله فطهر عليه فموت لوارثه
قبل قسمته بلا شيء وبعدها بقية فان قضر
لجعد مرتد لابنه وكاتبه فاسلم فبطلها
والولاء لا يبرئ مرتد قتل خطأ فمات او قتل
فديته في كسب الاسلام **قطعت** يده عمدا
فارتد والعياذ بالله تعا ومات منه او لم يمت
فجاء مسلما فمات منه ضمن الفاطم نصف الدية
في ماله لو ارثه وان اسلم ههنا فمات منه ضمن

الدية كله ولو ارتد مكاتب ولحق بداء الحرب
فاخذ بماله وقتل قبل ان مكاتبته لولاه ومنا
لورثته **زوجان** ارتدا وحققا فولدت ولدا
وولد له ولد فظهر عليهم فالولدان في الاول
يجب على الاسلام لا الثاني ولو مات مسلم غ
امرأة حاملا فوالت ولحق بداء الحرب فولدت
سناك ثم ظهر عليهم فانه لا يسترق ويرث
اباه ولو لم تكن ولدت حتى يسيتم ولدت في
دار الاسلام فهو مرقوق ولا يرث اباه واذا
ارتد صبي عاقل صح كاسلامه فلا يرث ابويه
الكافرين ويجبر عليهم العاقل المميز وقيل
الذي يعقل ان الاسلام سبب للنجاة ويميز
الجنث من الطيب والخلو من المر **باب البغاة**
هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق ولما
يصير ما ما بالمبايعه مع من لا شراف والاعمال

وبان

وبان ينفذ مكيه في رعيته خوفا من قهره وجبرته
فان بايع ولم ينفذ مكيه فيهم لغجره لا يعير اماما
فاذا صار اماما فحار لا ينفذ ان له قهر وعلبة
والا ينفذ به فاذا اخرج جماعة مسلمون غلقة
فغلبوا على بلد دعاهم اليه وكشف شهرتهم فان
تجنزوا بجمعين حل لنا قتالهم بدءا حتى يفرق
جمعهم ومن دعاها الامام الى ذلك افرقت
عليها جابته لو قادرا ولو طلبوا الموادة اجبوا
ان خيرا للمسلمين والا فلا يؤخذ منهم شيء
فلاؤخذنا منهم رهونا واخذوا منا كذلك
ثم عذروا وقتلوا رهونا لا تقبل رهونهم
ولكن يجبرهم الى هلكا هلا البغي او يتوبوا وكذا
اهل البغي او يتوبوا وكذا هلكا هلا لشرك
ويجبرون على الاسلام او يصبروا ذمة لنا
ولو لم فئت اجهز على جرحهم واتبع مولاهم ولا

لا والامام بالنيابة في سيرهم ان شاء قتلهم
وان شاء حبسهم وتيقا نلهم بالمنيق والاغراق
وغیر ذلك كما هو الحال في وما لا يجوز قتله من اهل
الحرب لا يجوز قتله منهم ولم يسبهم ذرية
ويحبس اموالهم الى ظهور رتوتهم وتيقا نلهم
ومالهم عند الحاجة ولا ينفع بغيرها من اموالهم
مطلقا ولو قال الباغي تب والقي السارق
كف عنه ولو قال كف عنى لا نظركم على
اتوب والقي السارق كف عنه ولو قال انا على
دينك ومعد السارق لا ولو قال باع مثله
فظهر عليه فلا شئ فيه ويكره نقل رؤسهم
الى الافاق ولو ظلموا على حد فقتل مصرى
مثله عمدا فظهر على المصترق بل ان لم يجر على اهل
أحكامهم واذا قتل عا د ل باغيا ورثته وبالعكس
اذا قال انا على باطل لا وان قال انا على حق

ويكره

ويكره بيع السلاح من اهل الفتنة وبيع
بيع ما يتخذ منه الحديد لا **كتاب القتل**
هو اسم لحي مولود طرحة اهل خوفه في العيلة
او فرارهم تهمة الريبة التفاحة فرض كفاية
ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعوا الا فتد
وهو خرا لا تحجة رقة وما يحتاج اليه في بيت
المال وان كان له مال وادته في بيت المال
كجناية وليس لاحدا من منه قهرا فلو اخذه
احدا صلا لا ورد اليه ولو وحده مسلم وكافر
قتلوا قضي به للمسلم ويثبت نسبه من واحد
ومن اثنين ولو ادعت امرأة ذات زوج فان صدقها
زوجها او شهدت لها القابلة او قامت البينة
صحت والا فلا واذا لم يكن لها زوج فلا بد
شهادة رجلين ولو ادعت امرأتان وفات
احدهما البينة فهي ولو ان افامتا جميعا

فهو بينهما وان شئت احدهما علة له ووافق
 فهو حق به ونفي ذمي وهو مسلم ان لم يكن في مكان
 اهل الامة ومن عبده وهو حر ولو ادعاه حران
 احدهما ان ابنه من هذه الحرة والآخر من الامة
 فالذي يدعيه من الحرة اولى وان وجد معه مال
 فهو له فيصرف والا من الامة فالذي يدعيه
 من الحرة اولى وان وجد معه مال فهو له فيصرف
 الواجد اليه بامل القاضى ولو قرا القاضى
 ولده للملتقط صح ويدفعه في حرة ويقبض
 هبته وليس له حنة فان فعل وهلك ضمنه ولا
 نقله حيث شيا ولا ينفذ الملتقط عليه كالح
 ويسع **كتابا للغة** هي دفع شئ ضايع للحفظ
 على الغير لا لتملك **ندب** دفعها لصاحبها
 وجب عند خوف ضايعها فان اشتد عليه
 وعرف الى ان علم ان ضايعها لا يظلمها او انما

تقصد

١٤٢ تقصد ان بقيت كالا طعة كانت امانة ولن يخرج المرم
 او قليله او كثيره فينتفع بها لو فقيرا والا تقصد
 به على فقير ولو على اصله وفروعه وعرضه الا اذا
 عرفنا ان الذي فانها توضع في بيت المال فان جاء
 مالكها فربين اجازة فعله ولو بعد ذلك
 او تضمنينه ولو تصدقه بامر القاضى كما ينضم المالك
 فعلا ذلك والمسكين وايهما ضم لا يرجع برطحا
 ولا شئ للملتقط من الجاهل اصله **وندى التقاط**
 البهيمة الضالة وتعريفها ما لم يخف ضايعها
 ولو في الصحراء وهو في الاتفاق على اللقيط واللقطة
 متبع الا اذا قال له قاض انفق لتبع اللقيط
 بعد بلوغه وان كان لها نفع اجرها وانفق
 عليها وان لم يكن باعها وله منها ثم يربها **التقطة**
 ولا يدفعها الى مديعها بل يربها فان بين علة
 بها طالع الدفع وكذا ان صدقة مطلقا التقط

لقطة وضاعت منه ثم وجد لها في يد غيره فلا
 خصوصية بينهما بخلاف لو دعيه عليه ديون
 ونظام جهل ان بابها وليس يعرفه فعليه التقيد
 بقدرها من ماله وان استغرق جميعه وسقط
 عند المطالبة في العقبى مات في البادية جاز
 لو فقه بيع متاعه ومركبه وحملته الى اهله حبس
 وجد في الماء ان له قيمة فلقطة والا فلا
 لا تحده محصنة حمام اختلط بها اهل غيره لا ينفق
 له ان يأخذه وان اخذه طلب صاحب ليرده
 عليه فان فرخ عنده فان الام غريبة لا يتعرض
 لفرجها وان الام لها حب المحصنة والغريب
 ذكر فالفرخ له **كتاب الابق** اخذه فوضان
 خاف ضياعه ومحرر لنفسه ويند بان قوي
 عليه فان ادعاه اخذ ففعل ليلان برهن واستوثق
 بكفيل وكلف بالله تعالى ما اخرج غير ملكه بوجه

ويد

143 ويدفع اليه وان لم يبرهن واقوانه عبده اؤذنه
 علامته وخطيته دفع اليه بكفيل وان انكر الملو
 ابا قه طلفان طالت المدة باعد القاتوان
 علم مكانه وحفظ ثمنه لصاحبه وانفق عليه
 فان جاء بعده وبرهن رفع باقي الثمن اليه ولا
 يملك نقص بيعه ولو زعم تدبير او كتابته لم
 يصدق في نقضه واختلف في الضال الا بق
 عبد فجا به رجل وقال لم أجده شيئا صدق
 ولم رده ما ليد من مدة سفر وهو مخمسي الجدل
 اربعون درهما ولو بلا شرط وان لم يبعدها ان
 اشهد انه اخذه ليرده ونزاعها بقسطه قيل
 يرضح له برأي الحاكم به يفتى ولو من المصراة ولا
 ومدبر كفن وان مات المولى قبل وصوله وهو
 مدبر او ام ولد فلا جعل وان ابق منه بعد شهادته
 لم يصح وضمة لوقبله ولا شئ له في الوصية

ولا جعل برد مكاتب وجعل عبدا الرهن على المر^{تفن}
ولو قيمته مساوية للدين أو أقل ولو أكثر^{الدين}
فعليه بقدر دينه والباقي على الراهن وصل
عبدا وصى رقبته لانسان ومجذمتة أو على
صاحب الخدمة فإذا انقضت بيع على صاحب
الرقبة أو بيع العبد فيه وجعل ما ذون^{نون} مدين
على مستقر الملك له كما يجب جعل عبده مفتو^ق
على غاصبه وموهوب على موهوب له وإن ربح الموهوب
وصى في ماله ونفقة كفقة لقطعة وله
حبسه لدين نفقة ولا يورثه الفأ^{القفا} ويجلس القفا
تقريباً بخلاف الضال **كتاب المنقود** هو غائب
لم يدرك هو فيتوقع أم ميتا ودع المالك للبلع
وهو في حق نفسه فلا ينكح عرسه غيره ولا
يقسم ماله ولا تفصل بآرته ونصب الفاضل
ياخذ ماله ويحفظ ماله ويقوم عليه كغيره ليس

بجهم فيما يدعى على المفقود بدين ووديعة
144 وشركة في عقار أو رقيق ونحوه ولا يبيع ماله
يخاف فسادا في نفقة ولا غيرها بخلاف
فساده وينفق على عرسه وقريبه ولأولاد أولاد
ينفق بنينه وبينها ولو بعد منى أربعين
وميت في حق غيره ولا يستحق ما وصى له إذا
مات الموصى بل يوقف قسطا إلى موت أقرانه
في بلده على المذهب فإن ظهر قبله خافله ذلك
وبعده يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك
فتعد عرسه للوت ويقسم ماله بين من يتي
أرثه إلا أن وفي ماله غيره من حين فقده فرد الموقوف
له إلى من يرث مورثه عند موته ولو كان معه
وارث يحجب به لم يعط شيئا وإن انتقص حقه على
أقل النصيبين كالمملوك والله تعالى أعلم **كتاب**
الشركة هي عبارة عن عقد بين المتشاركين

في الأصل والذبح وركنهما في شركة العيد اختلا^{طها}
 وفي العقد اللفظ المفيد له وهي **شركة**
ملك وهي ان يملك اثنان عينا بارتبايع
 او غيرها وكل اجنبي في مال طابع فصاحبه
 بيع خطه ولو من غير شريك بلا اذن الا في
 صورة الخلط والاختلاط **وشركة عقد**
 وركنها الايجاب والقبول وشرطها كون
 المقعود عليه قابلا للوكالة وعقد ما
 يقطعها كاشترط درهم مسماة من الذبح لا^{ملها}
وهي اما مضا وقصدان تضمنت وكالة وكفالة
 وتساويا مالا وتصرفا ودينا فلا تصح بين
 حر وعبد وصبي وبالغ ومسلم وكافر وكل متبع
 لم يبيع المفاوضة لفقد شرطها ولا يشترط ذلك
 في الغنان كان غنانا لا يستجماع شرائطه ويصح
 بين خفي وشافعي ولا يصح الا بلفظ المفاوضة

١٤٥
 ا وبيان مقتضياتها وما اشتراه احدهما
 يقع مشتركا الا طعام اهله وكسوتهم وكل
 دين لازم احدهما تجارة وغصب وكفالة
 بما لا يلزم الاخر ولو باقرا وللبايع مطالبة
 انهما شاء بينهما ويرجع الكفيل على المشترك بقدر
 حصته واذا ادعى على احدهما فله تخلف الاخر
 وبطلتان وهما لا جدما او ورث ما تخرج فيه
 الشركة لا مالا تخرج فيه كعرض وعقار وصات
 غنانا ولا تخرج مفاوضة وغنان بغير النقطة
 والفلوس النافقة والثير والنقرة ان جرى
 التعامل بهما وصحت بعضهما باع كل منهما نصف
 عرضه بنصف عرض الاخر ثم عقدها ولا تخرج
 بما لا غائب ودين مفاوضة كانتا وغنانا
واما غنان ان تضمنت وكالة فقط قطع
 نراهل التوكيل وان لم يكن اهالا للكفالة وتصح

مع التفاضل في دون الزيج وعكس وبعض
المال دون بعض ونحو ذلك فليس كذلك في دين ودرهم
والوصف كيف وسود وان تفاوتت قيمتهما
والزيج على الشرط وعدم الخلط وبطلان المشتري
بالثمن فقط ورجوع على شريكه بحصة من ان اد
في مال نفسه تبطل هلاك المالكين او احدهما قبل
الشراء وان اشترى احدهما بالمال الاخر فالمشتري
بينهما ورجوع على شريكه بحصة منه وان هلك
ثم اشترى الاخر بماله فان صرح بالوكالة في
عقد الشركة فالمشتري مشترك بينهما على شرا
شركة ملك لبقاء الوكالة والا فهو بمنزلة اشترا
خاصة وتفسد باشتراط دراهم مسهاة في الزيج
لا حدها وكل من شريك العنان والمفاوضة ان
يستاجر ويضع ويودع ويضارب ويوكل ويبيع
ينقد ونسبة ويسافر لا الشركة والرهن والوكالة

وتزويج

146 وتزويج الامة لو غنانا ولا يجوز لها تزويج
العبد ولا الاعتاق ولو على مال والهبة والعرض
وكذا ان كان آتلا فالل مال او تملكها بغير عوض
وضيح بيع مفاوضة من ترد شهادة له لا اقرار
بدين وهو امين في المال فيقبل قوله في الدفع
الى شريكه ولو بعد موته ويضمن بالتقدي ويضمن
الشريك بموته بماله نصيب صاحبه وتقبل
ان اتفق خياطان او خياط وصباغ على ان
يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما وكل ما
يقبله احدهما يلزمهما فيطالب كل واحد منهما
بالعمل ويطالب بالاجر ويبرأ بالدفع اليه والمطل
من عمل احدهما بينهما على الشرط **وهو** ان عقدهما
بالمال على ان يشترىا بوجوههما ويبيعا بالنسيئة
ويكون كل منهما غنانا ومفاوضة بشرطه وتضمن
الوكالة والوكالة ايضا اذا كانت مفاوضة

والرجح على ما شرطنا من مائة الفقة المشتري أو ثلثه
فصل في الشركة الفاسدة لا تقع شركة في
 احتيا و احتشاش و اصلها و استقار و بناء
 مباحات و ما حصله أحدهما فله و ما حصله
 معاً فلهما و ما حصله أحدهما باعاً أو عاتراً صاحب فله
 و لصاحبه أجر مثله بالغا ما يبلغ عند بيع و عند
 أبي يوسف لا يجاوز به نصفه من ذلك و الرجح
 في الشركة الفاسدة بقدر المال و لا جرة بشرط
 الفضل و تبطل الشركة بموت أحدهما ولو هما
 و بائناهما و فسخ أحدهما إياها و جنونه مطبقاً
 و لم يرك أحدهما إلا لا خفية ذن فان أذن
 كل واحد منهما فله كل واحد منهما نصيباً واجب
 و إن أديا متعاقباً كانا الضمان على الثاني علم بأداء
 صاحب الأول كالمور باداء التركة إذا وقع و قيل
 للفقير بعد أداء الأمر بنفسه اشتري أحد المتقاضي

أمة

أمة باذال آخر ليظن أنه لا شيء و للبايع
 ١٤٧ اخذ كل ثمنها و غير اشتري عبداً فقال له آخر
 اشركني فيه فقال لعلك أن قبل القبض لم يبيع
 و إن بعده صح و لزمه نصف الثمن و إن لم يعلم
 بالثمن خير عند العلم به و لو قال اشركني فيه
 فقال نعم ثم لقيته لغزو قال مثله واجب بنعم فان
 عالماً بمشاركته الأول فله ربعه و إن لم يعلم فله
 نصفه و خرج العبد من ملك الأول **كتاب**
الوقف هو حبس العين على ملك الواقف
 و التصديق بالمنفعة عندهما هو حبسها على ملك
 تعالى و صرف منفعها إلى من أحب و بسببه إرادة
 بحسب النفس و محله المال المنقور و كنهه الحقة
 كصدقة موقوفة موبدة على المساكين و نحوه
 و شرطه شرط سائر التبرعات و إن يكون محرراً
 و **الملك** يزول بقضاء العاصي المولى من قبل

السلطان لا الى مالك وبالموت اذ اعلت
به ويقول وقفها في حق وبعد وفاته وبدا
ولا يتم حتى يقبض ويفرز ويجعل اخره لجهة لا
ينقطع واذا وقت بطل **واذا الزور** وتم لا يملك
ولا يملك ولا يعار ولا يرهن ولا يقسم الا عند
اذا كانت بين الواقف والمالك لا الموقوف
طهر ويؤهل ملكه غير المسجد بقوله جعله مسجداً
وشرط محمد في الصلوة فيكون جعله سداً
لمصالحه جاز ولو جعل لغيتها او فوقه بيتاً وجعل
باباً للمسجد الى طريق وغرله غير ملكه لا وله
ويورث عنه كما لو جعل وسطه ارضه مسجداً او اذن
للصلوة فيه ولو غرّب بما حوله واستغنى عنه
يبقى مسجداً عند الامام والثاني بغيره وعاد الى
المالك عند مجده ومثل خشيئ المسجد ومعه
مع الاستغناء عنهما والباطل والبراذ الم

ينتفع

ينتفع بهما يصرف وقف المسجد والباطل ¹⁴⁸
الى اقرب مسجد او بباطل او بئر اليد المتخذ الواقف
والجهة وقطع رسوم بعض الموقوف عليه جاز للحاكم
ان يصرفه فاضل الوقف الا ان كان له ان خلف
احدهما لا ولو وقف العقار ببقته واكثره مع كمال
قضى مجازة ومنقول فيه تعامل كفاً وقد ورد
ودنايز وقد وجازة **ويبدأ** من طلبة بمارته
وان لم يشترط الواقف ولو داراً فمارته على منزله
السكنى ولو زيد في الارض ولو ابي او جبر غير الحاكم
باجرتها ثم يردّها الى منزله السكنى وصرف نقضه
ان احتاج والا فلفه ليجتمع ولا يقسم بين
مستحق الوقف على شئ من الطريق مسجداً اذان
كعكسه كما جاز جعل الطريق مسجداً لا عكسه
ارض يجنب مسجد لو غير مأمون وان شرط عدم
وجاز جعله الوقف لنفسه عند الثاني



وشرطا لاستبداله ببيعته والشرائط منه
ارض اخرى اذا شاء فاذا فعل صار ثلثا
كالا ولحق شرائطها وان لم تذكر ثم لا يستبدلها
واما بدون الشرط فلا يملك الا القاضى
على ارض ثم وقف لبناء بدونها ان الارض
مملوكة لا يصح وان موقوفة على ما عين البناء له
جازا جماعا وان لجهة اخرى فمختلف في المطلق
القاضى يصح وقف غير مسجل لو ارث الواقف
فباع صح ولو لغيره لا الوقف في مرض موته
كهبة فيه فان خرج من الثلث اوجازها
الوارث نفذ في الكل والا بطل في الزائد على
الثلث الوقفا ما على الفقهاء او يستوى في الفرقين
كربا لموخره ومقابر وسقايات وقناطر ونحو
ذلك **فصل** يراعى شرطا الواقف في اجارته
فان اهل الوقف مدتها قيل بطل وقيل

يقيد

١٤٩
يقيد بسنة وبها يفتى في الدار وبثلاث سنين
في الارض ويوجر بالمثل لا بد الاقل فلو رخص لنفسه
العقد ولو زاد على اجر المثل قيد يعقد ثانيا
على الاصح وقيل لا كزيادة متعت والمستاجر
الاولى والى غيرهما اذا قبل الزيادة والموقوف
عليه لا يملك الاجارة الا بتوليد واذا اجر
المتولى بدون اجر المثل الزم المستاجر تمامه كابن
منزل صغيره بدونه يفتى بالضم ان في غصب عمار
الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو منفعة
للقف في اخلاف العلماء وتقبل فيه الشهادة
بدون الدعوى ويشترط بيان الواقف في الصحيح
والشهادة على الشهادة وشهادة الشايع المألوف
والشهادة بالشهرة لا ثبوت اصله وان صرح
به لا شرائط في الاصح وبيان المصنف في اصله ^{بعض}
مستحقه ينصف خصما في الكل وقيل لا وهذا

اذا كان اصل الوقف ثابتاً ولا فلا ينتصب
المستحق خصماً في اثبات الوقف اشتري المتولى اعمال
الوقف داراً لا تليق بالمنازل الموقوفة ويجوز
بيعها في الاصح من المؤذن والامام ولم يستوف
ولصقتها من الوقف سقط كالمقاضي وقيل
لا ولاية نصباً لقيم الى الواقف ثم لو صيدتم ^{اللقا}
وما دام يصلح احد للتولية من اقرار الواقف
لا يحل المتولى من الاجانب **اراد** المتولى اقامته
غيره مقامه في حيوة ان كان النعمان عاملاً
والا لا يبلغ داراً ثم ادعى انكس وقفته او قال
وقف على لم يصلح ولو اقام بنية قبلت **الثاني**
اولى بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا
عين القوم صلح منهم عين صلح الوقف قبل وجود المتولى
عليه الاصح **كتاب البيوع** هو مبادلة شئ عن
شئ مثله على وجه مخصوص ويكون بقول وفعل

١٥٠
اما القول فالايجاب والقبول والايجاب 150
ما يذكر او لا ذكره والمتعاقدين الدال على
وهما عبارة عن كل لفظين يبينان معنى التملك
والتمليك ما صين او خالين ولا يحتاج الاول
الى نيت بخلاف الثاني على الاصح ويصح اضافة
الى عضو ويصح اضافة العتق اليه والاول قد
فعلت ونعم وهاتان التام قبول ولا يتوقف شرط العقد
فيه على قبول غائباً تفافاً كما في النكاح على الا
واما الفعل فاللقا على حيس ونفيس ولو من
احد الجانبين على الاصح اذ لم يصح مع عدم
الرضا وقيل لا بد من الاعطاء من الجانبين وعليه
الاكثر وينعقد بلفظ واحد كما في بيع الابن لطفله
وشراءه منه واذا اوجب واحد قبل الاخر في المجلس
كل المبيع بكل الثمن او ترك الا اذا بين ثمن كل واحد
تقبل بطلان الايجابان ببيع الموجب اقامهما

عن مجلسه اذا ارعيا الرضا البيع **وشروط** لصحة
 مفرقة قدره وصفه غير مشا ولا مشا رغبة خالدة
 الى معلوم ذابح بخلاف جيبه ولم يجبهما قدروا
 نه وقت التسليم وللشركة بل سنة ثمانية لمخ
 البايح السلف سنة لا اجل وينصرف مطلقه
 الى غالب بقدا لبلد وان اجتمعت النقود ماله
 ضد مع الاختلاف في رواها الا اذا كان بخلاف
 جنس ولو يكن راس مال سلم او كان بجنسه وهو
 نصف صاع وباناء وحجر لا يعرف قدره اذا التحمل
 النقطان والنفق وخصاع في بيع صبرة كل صاع
 بكذا او فالحل ان سمي جملة قفراها وفسد التحمل
 في بيع كله او ثوب كل شاة وذراع بكذا وكذا
 كل معدود متفاوت وان باع صبرة على انها مائة
 صاع بمائة وهي اقل واكثر اخذ المشتري الاقل
 بحسب ما وقع وما زاد للبايع وان باع المذروع

مثله

151 مثله اخذ الاقل بكل الثمن او ترك والاكثر
 بلا خيار للبايع وان قال كل ذراع بدرهم
 اخذ الاقل بحسب ما وترك وكذا الاكثر كل
 ذراع بدرهم او قنح وفسد بيع عشرة اذرع
 بمائة ذراع نزل اسهم اشترى عدد انهم
 على انه كذا فنقص وزاد ضد كل باع عدلا
 او غمما واستثنى واحدا بغير عينه ولو بعينه
 جاز ولو بغيره كمنه القيمي ونقص صح بقدره
 وميزان زاد ضد اشترى ثوبا على انه عشرة
 اذرع كل ذراع بدرهم اخذه بعشرة في عشرة
 ونصف بلا خيار وسبعة ونصف بخيار **فصل**
 كل ما كان في الدار من البناء او متصلا به نجا
 لها دخل في بيعها فيدخل البناء والمفاتيح والملم
 المتصل والسرور والدراج المتصلة في بيعها
 والشجر في بيع الارض بلا ذكر ثمرة كانت او لا

اذا كانت موضوعية فيها للقرار ولا يدخل الزرع
 في بيع الارض بلا قسمته ولا التمر في بيع النخلة دون
 الشرط ويؤمر بالبيع بقطعها وتسليم المبيع وان
 لم يظهر اصله كما لو اوصى النخل لرجل وعليه حصة
 بحبل الورثة على قطع البسر المختار **وفيه باع ثمره**
بارزة ظهر صلاحها اولاً وظهر ولو برز بعضها
 دون بعض في ظاهر المذهب ويقطعها المشتري
 في الحال وان شرط تركها على الاشجار فسد وقبل
 لا اذا اتاهت به نفستى ما جاز ايراد العقدة عليه
 بانقراده صح استثنائه منه و صح استثنائه البا
 معلوم ببيع ثم نخلة كبس برشبله وبافلا وارز
 وسسم في قشرها وجوز ولو زو فستق في قشرها
 الاول واجرة كيل وعدو وزن ووزن على باع و
 وزن ثمر ونقده على مشتري وتسلم التمة اولاً في
 بيع سلعة بدنا يبرود رافع وفي بيع سلعة بمثلها

152 سلا معاً وجده زيوفا ليس له استرداد السلعة
 وجبها به قبضه لحياء زيوفا وان لم يعلم
 بها يرد لها ويسترد الحياء ان فائمة والا فلا
 اشترى شيئاً وقبضه ومات مفلساً قبل نقد
 التمة فالبايع اسوة للغماء ولو لم يقبضه
 فالبايع اتقه به **باب خيار الشرط**
 مع شرطه للتبايعين ولا حد لها ولا غيرهما في بيع
 او بعضه ثلثة ايام او اقل الا اكثر غير انه يجوز
 ان اجازته في الثلثة و صح في اجارة وقسمه و صح
 غرمال وكتابة و قطع غرمال وكتابة و قطع و عتق على مال
 ونحوها فان اشترى على انه ان لم ينقد ثمنه الى ثلثة
 ايام فلا بيع صح والى اربعة لا فان نقدا في الثلث
 جاز ولا يخرج بيع غرمال لبايع مع خياره فملك
 على المشتري بقيمة اذا قبضه ويخرج غرمال
 مع خيار المشتري فملك في يد بالتمة كقبضه ولا

المشتري خلا فالحما ولا يخرج شئ منهما اذا كان
 الحيا ولها وتظهر ثمرته في استحقاقه فمجازمة له
 الخيار صحيح ولو مع جهل صاحبه وان فسخ الا
 اذا علم به وتم العقد بموته ومنع المدة
 والاعتاق وتوابعه وطلب الشفعة لها المشتري
 اذا كان الخيار له ولو شرط المشتري الخيار لغيره
 صحيح فان اجازا حدهما او انقص صحيح فان اجازا حدهما
 او عكس لا عرفا لا سبقا ولو لو كانا معا فالفسخ
 تراصيا على فسخ الفسخ واعادة العقد بينهما اجاز
 باع عبدين على ان بالخيار في احدهما ان فصل ثمن كل
 واحد منهما وعين صحيح والا **وكذا لو كان الخيار**
 للمشتري وصح خيار التعيين فيما دون الاربعة
 اشترى بالخيار فرضي احدهما لا برده الا غر وكذا
 خيار الروية والعيب كل يلزم البيع لو اشترى عبدا
 من رجلين منققة على ان الخيار لهما فرضي احدهما

دون الاخر اشترى عبدا بشرط خبزه او كبته
 فظهر بخلافه اخذه بكل ثمنه وترك بخلاف
 شرائه شاة على انها حامل او تحلب كذا اخلاد
 والقول المنكر في الخيار كما في دعوى الاجل
 والمضى اشترى جارية بالخيار فرد غيرها زانما
 انها المشتراة معال البيع ليست هي بالقول
 له وجاز للبايع ولها ولو قال البياع عند
 كان يحسن كمنه سني عندك فالقول للمشتري
 ولو اشتراه من غير اشتراط كبته وخبره وكان
 يحسن ذلك فليس في يد البياع رده عليه
باب خيار الموهبة وهو ثبت في الشراء والجار
 والقسمة والصلح ودعوى المالك على شئ بعينه
 صحيح شراء وبيع مالم يرباه والاشارة اليه والى
 مكانه شرط الجواز وله ان يرده اذا رآه وان
 رضى قبله ولو فسخ قبلها صح في الاصح وثبت

الخیار مطلقاً غير موقت ويشترط لفصح علم البائع
 ولا خيار لبائع مالم **وكفى** رؤيته ما يؤذن
 بالمقصود كوجه صبرة ورقق ودابة وكفلها
 وظاهر ثوب مطوى ودخل دار وجبن شاة لم
 ونظر شاة قينة وذوق مطعم لا خيار دار
 وصنمها أو رؤيته دهن في نجلج وكفى رؤيته
 وكيل قبض وشراء لرؤية رسول وصح عقداً له
 وسقط خياره إذا اشترى بحسن بيع وشهد ودية
 ووصف عقاراً إذا وجدت قبل شرائه ولو بعده
 ثبت له الخيار بها فيتمتع مالم يوجد منه ما يدلل على
 الرضاء من قول أو فعل أو رأي أحد ثوبين فاشترى
 ثم رأى الآخر فله ردهما لرد الآخر وحده ولو
 اشترى ما رأى فاصداً لشرائه طالما بان مراده
 وقته فلا خيار له إلا إذا تغير رأى ثياباً فوقع
 البائع بعضها ثم اشترى المتبقي ولا يعرفه فله الخيار

١٥٩ وان سمي لكل واحد عشرة لا والقول للبائع إذا
 اختلفا في التغير لو المدة قسيمة وأن بعيدة
 فلا يشتري كما لو اختلفا في الرؤية اشترى عدداً
 وباع منه ثوباً أو ذهباً وسلم رده بمخايب
 لا رؤيته أو شرط **باب خيار العيب من**
 وجد بمشتريه ما ينقص القيمة عذر التجار أخذ
 بكل الثمن أو رده كالإباق والتولية في الفراء
 والسرة وكل ما يختلف صغراً وكبراً والمجنون وهو
 لا يختلف بهما والجزء والذفر والزنا والتولد
 منه فما إلا أن يفحش الأولاد فيه ويكفوا الزنا
 عادة له والكفر فيهما وعدم الحيض والاستحانة
 والتعالي القديم والدين والشعر والماء في
 العين وكذا كل مرض فيها والتولد عيب وكذا
 الكلى لو غرذاً ولا أحدث عيب آخر عند المشتري
 يبيع بنقصانه وكذا الرد برضاء البائع واشترى

ثوباً فقطعه فاطلع على عيب جع به وان قبله
البائع كذلك له ولو اشترى بغيره فوجد
معه فاسداً لا كماله ولو باع المشتري الثوب بغير القطع
فلو قطعه وخطا وصيف والتسويق بسم
ثم اطلع على عيب بضع ينقصانه كماله باع في فده
الصورة بعد روية العيب ومات العبد واعتقه
او كان طعماً ما فاكله او بعضه ولو اعتقه على
ماله او قتله لا شري نحو بضع ويبلغ فكسرة فوجده
فاسداً ينتفع به فله نقضانه ولو لم ينتفع به
املاً فله كل الثمن باع ما اشتراه فود عليه
بعيب رده على بايعه لو رده عليه بقضاء بعد
قبضه ولو برضاه لا ادعى عيباً بعد قبضه المبيع
لم يجبر على دفع الثمن بل يبرهن او يكلف على بايعه
وان ادعى غيبته شهده دفع ان حلف بايعه
ولزم العيب بنحو لو ادعى ابا قالم يكلف بايعه

حتى

155 حتى يبرهن المشتري انه ابتاعه فان برهن
حلف بالله ما ابتاعه حتى يبرهن المبيع فان
قبل القبض خسر في الكل وان بعده خسر في
القيمتي لا في غيره فان قبض احدهما دون الآخر
فحكمه حكم ما قبل قبضهما وهو على الترخي فلو
خاصم ثم ترك ثم عاد وخاصم فله الرد واللبس
والركوب والمداوة رضا بالعيب لا الكو
للرد او لشراء العلق او للسقي ولا بد له منه
اخلفا بعد التقابض في عدد المبيع والمقبوض
فالقول للمشتري اشترى عبدين صفقة وفي
احدهما ووجد بالآخر عيباً احدهما اوردهما
ولو قبضهما رد المبيع وحده كماله قبض كلياً
او وزنياً ووجد ببعضه عيباً اشترى جارية
فوطها او قبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها
عيباً لم يرد لها مطلقاً ويرفع بالنقضان اذا

قبلها البائع ويعود الرد بالعيب القديم بعد
زوال الحادث فيظهر عيب بمشترى الغائب عند
القبض فوضعه عند عدل يملك على المشتري
الا أن قضى بالرد على بائع قتل المقبوض وقطع
بسبب عيب البائع رد المقطوع وأخذ منها وبيع
البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يسم ويذكر
فيه الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد
إبراه من كل داء فهو على ما في الباطن وما سواه
مرضاً شترى عبداً فقال لمن ساء ولم يباه
فلا عيب به فلم يتفق البيع فوجده عيباً رده
على بائعه ولا يمنع قراره السابق ولو عينه
لا قال عبدي باق فاشتره متى فاشتراه وبيع
فوجده الثاني بقاء لا يرد به بما سبق من الأقوال
مالم يبرهن أنه ابتاعه اشتري جارية لها
لبن فادضعت صبياً له ثم وجدها عيباً كان له

أن

١٥٦ أن يرد هاتما لو استخدمها قال المشتري ليست
أصبح زائدة أو نحو مما لا يحدث ثم وجده به
ذلك كان للرد ببيع عبداً أو قال برت إليك
من كل عيب بلا إلا باق فوجده بقاء فلا ولو
قال إلا باق فوجده أبقا لا **مشتري** قال اعتق
البائع أو دبراً واستولدا وهو لا حر لا صل
وانكر البائع طغفان طغف قضى على المشتري
بما قاله وبيع بالعيب أن علم ولو قال باع وهو
ملك فلان وصدقه وأخذته لا وجداً شترى
في غنمه حرة من الإمام وأمين عيباً لا يرد
عليه ما بل منصوباً لإمام ولا يخلفه فإذا رد عليه
بعد بثوته ببيع ويدفع الثمن اليه ويرد الفضل
والنقص إلى محله وجد بمشترى عيباً لو أراد
الرد به فاصطفا على أن يدفع البائع الثمن
إلى المشتري ولا يرد عليه جاز وعلى العكس

رضى الوكيل بالغيب لفر الموكلا ان كان المبيع
مع الغيب يساوى الثمن والا لا **بابا البيع**
الفاسد بطل بيع ما ليس بالكالدم والميتة
والحر والبيع به والمعدوم بيع حق النقلي
والمضامين والملاقيح والنباح وبيع امة
بتين انه عبد وعكس ومروك التسمية عدلا
وبيع الكراب وكرا لانها روماني محكام
الولد والمكاتب والمدبر المطلق وبيع ما لا يتقد
كخز وخزير وميتة لم تمت متفانها بالثمن
بيع فن ضم الى حر ودكية ضمت الى ميتة مات
متفانها وان سمي ثمنه كل كما بطل بيع صبي لا
يعقل ومجنون وبيع ادى لم يغلب عليه تراب
وشعر انسان وخزير وولد ميتة قبل البيع
وبعده يباع ويتفح به لغيره الا كل كما لا يحاله
حيوة منها وبيع ما ليس في ملكه لا بطريق وبيع

صرح بنفي الثمن فيه ومكده عدم ملك المشتري
اياه فلا ضمان لو ملك عنده وفسد ما سكت
فيه غير الثمن وبيع عرض نجمر وعكسه وبيعه بام
الولد والمكاتب والمدبر حتى لو تقبل بضا ملك
المشتري العرض وبيع سلك لم يصد او صيد ثم
التق في مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة وان اخذ
بدونها مباح الا اذا دخل بنفسه ولو سيد ماله
وطير في الهواء لا يرجع وان كان يطير ويرجع
والحمل وامة الا عملها ولبن في ضرع ولو لوفى
صدف وصف على ظهر غنم وجذع في شقفة وذر
نم ثوب بغيره البتيعض وضربة الفانصر والغايض
والمرابنة والملاسة والمنابذة والطار الحجر
وثوبه ثوبين والمراعي واجارتها وبياع دود
القر وبيضه والنخل بخلاف غيرهما من الهوم والابق
الا نمن نرعم انه عنده ولو باعه ثم عاد يتم البيع قبل

لا على الاظهر ولبن امرأة في وعاء ولو اتمته **شراء**
ما باع بنفسه او بوكيله بالاقبل قبل نقد
 التمه وشراءه لا يجوز شهادته له كثر ان بنفسه
 ولا بد من اتحاد جنس التمه فان اختلف جانبا مطلقا
 والدراهم والدنانير جنس واحد هنا وفيما
 ضم اليه وزيت على ان يزنه بنظره ويطلع عنه
 بكل طرف كذا ارجا بخلاف شرط طرح وزن
 الطرف عنه ولو اختلف في نفس الطرف وقد
 قال قول للمشتري **بيع** طريق حذا ولا ^{هبة}
 لا **بيع** بسيل الماء وهبته **بيع** حق المرور ^{تيمنا}
 بلا خلاف ووحده في رواية وكذا الشرب
 لا **بيع** قحالب سيل وهبته **البيع** الى النير وزو ^{المهر}
 وصور الفخاري وفطير اليهود اذا لم يدره
 المتعاقدان بخلاف فطر الفخاري بعد شرو ^{عهم}
 في الصور والى قدوم الحاج والمصاد والديا

والفنا

158 والعطاف ولوباع مطلقا غنائم اجل التمه اليها
 صح كما لو كفل الى هذه الاوقات واستقط
 الابل قبل طوله والافراق او امر المسلم ببيع
 خمر وفخري وشراهما ذميا او امر المحرم ببيع
 صده وبيع بشرط لا يقتضيه العقد ولا يلازم
 وفيه نفع لاحدهما او ببيع من اهل الاستحقاق
 ولم يجز العرف به ولم يرد الشرع بجوازه كشرط
 ان تقطعه ويخيطه قباء او يستخدمه شهر او
 يعتقه او يدبره او يكاتبه او يستولدها
 او لا يخرج القنغر ملكه فيصح بشرط يقتضيه
 العقد كشرط الملك للمشتري ولا يقتضيه ولا
 نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة البيعة
 او لا يقتضيه لكن جرى العرف به كبيع من على ان
 محله ويشتركه استحقاقا واذا اقبض المشتري
 المبيع يرضى بايه صريحا او دلالة في البيع

الفاسد ولم يهده ملكه مثله ان مثليا ولا
فقيته يوقبهضه والقول فيها للمثري و
كل واحد منهما فسخ قبل القبض وبعده ما
دام في يد المثري ولا يشترط فيه قضاء لمن
واذا اصر على امساكه وعلم بالقاضي فله
فسخ وكل بيع فاسد من المثري على بايع
بهبة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه و
في يده بايع فهو متاركة ويرى المثري من
ضمانه فان باعه بيعا ثانيا صحيحا غير بايع
وقضاه بغير الاكراه او وهبه وسلم او
اعتقه او وقضا ورهنه او اوصى به نفذ
ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا يأخذ
حتى يرد ثمنه فان مات فالمثري الحق به فيلزم
دراهم التي بعينها لو قائمة ومثلها ولطاب
للبيع ما ربح في الثمن لا للمثري كما طالب

ربح ما لا ادعاه فقصه ثم ظهر عدم تبصاده قهما ١٥٩
بخا وغرس فيهما اشتراه فاسد الوفا قمتها
كوب البيع عند الاذان الاول **والنحو** اذا كان
السعة بلغت قيمتها اذا لم تبلغ **لا والسو**
على سوم غير بعد الاتفاق على مبلغ الثمن الاول
وتلفي الجلب اذا كان يضربا بهل البلاء وتلبس
المسرما اذا انتقيا فلا **بيع** الحاضر للبلاد
حالة قحط وعوز والا لا لا بيع من يريد
ولا يفرق بين صغير وذو دحم محرر منه الا اذا
كان حتى مستحق كدفع احدهما بالبنية وبيعه
بالدين ورده بعيب بخلاف الكبير والزوين
وكما يكره ما التفرق ببيع يكره بقسمة في الميراث
والانعام **فصل الفضيحة** هو من يتصرف في حق
غيره بغير اذن شرعي كل تصرف صدر منه وله
بغير حال وقوعا انعقد موقوف بايع مال

الغزو بيع العبد والصبي المجورين وبيع ماله
في فاسد عقل غير رشيد وبيع المرهون والمستأجر
والارض في مزارعة الغزو وبيع شئ برقمه وبيع
المرتد والبيع بما باع فلان والبيع يعلم
والمشترى لا والبيع بمثل ما يبيع الناس به او
بمثل ما اخذه فلان وبيع الشئ بقيمة يبيع
فيه خيار المجلس وبيع الغاصب ومكروه قبول
الاجارة اذا كان البائع والمشتري المبيع
قائما وكذا التمه لو عرضا وماحب المباح ايضا
واخذ التمه او طلبه وقوله بشئ ما صنعت
احنت واصبت وهبة التمه من المشتري
والصدق به عليه اجارة وقوله لا يجرد
سمع ان فضوليا باع ملكه فلان ولم يعلم
مقدار التمه فلما علم رد البيع فالمعتبر اجازته
اشترى في غاصب عبدا فاعتقه او باع فلان

160 المالك واوى الغاصب لضمان اليه نفذ
الاول وهو العتق لا الثاني ولو قطعت يد
عند مشترى فاجرة فاشبه له كالك والولد
والعقر قبل الاجارة وتصدق بما زاد على نصف
التمه وجوب باع عبده بغير امره فبرهن المشتري
على اقرار البائع او ربا العبد انه لم يأمره بالبيع
واراد البيع ردت كما لو اقام البينة انه باع
بلدا امره بغيره على اقرار المشتري بذلك ولو
اقر البائع بان ربا العبد لم يأمره بالبيع ووافقه
عليه انتقض البيع حقهما لا في حق المالك ان
كذبهما باع دار غيره بغير امره ثم اعترف البائع
بالغصب وانكر المشتري لم يفيتم البائع بالار
فان يهن المالك اخذها **باب** **الا قاله**
هي رفع البيع وتصح بلفظين ما صينين او احدا
مستقبلا وبفاستحك وترك وتاركك

ورفعت وبالقفا كالبيع ويتوقف على قبول
الاخر في المجلس ولو فعلا ويصح اقالة المتو^ط
ان خيرا والا لا وهي فصح في حق المتعاقدين
فيما هو موبقات العقد قبل بعد ولا دة^{المسقة}
ويصح بمثل التمثيل الاول وبالسكوت عنه اذا^{الا}
باع المتولى والوصى للوقف وللصغير شيئا باكثر
قيمه واشترى شيئا باقل منها وان شرط خلاف
جلسدا واكثر منه ولا قل الا مع تعيبه ولا تقصد
بالشرط وان لم يصح تعليقها به وجاز للبايع
بيع المبيع منه قبل قبضه وجاز هبته المبيع منه
بعد الا قالة قبل القبض وجاز قبض المكيل
والموزون منه بلا اعادة كيله ووزنه وبيع
في حق ثالث فلو كان المبيع عقارا فسلم الشقة
ثم تقابل وقضى له بها ولا يرد البايع الثاني على
الاول بعيب علمه بعدها وليس للواهب الرجوع

اذا

١٦١
اذا باع الموهوب له الموهوب من اخرم^{١٦١}
تقايلا والمشتري اذا باع المبيع من اخر قبل
نقد التمثيل جاز للبايع شراؤه منه بالاقول
واذا اشترى بعروض التجارة عبد الخديمة
بعد ما حال عليها المول ووجد به عيبا فرده
بغير قضاء واسترد العروض فملكته في يد
لم تستطع الزكاة ويمنع صحتها هلاك المبيع
لا التمثيل وهلاك بعضها يمنع بقدره وذا
هلك احد البدلين في المفاينة صححت في البا
منهما وعلى المشتري قيمة الهالك لو قيمتا
ومثله ان مثليا تقايلا فابق العبد من يد
المشتري وعجز عن تسليمه بطلت قطعا بالعبد
المشتري واخذ ارشها ثم تقايلا تحت ولزمه
جميع التمثيل ولا شئ للبايع من الارش ان علم به
وقتا الا قالة وان غير عالم خبيرين الا في جميع

ثم أو الترك ويصح إقالة الإقالة فلو تقايد
 البيع ثم تقايد لها ارتفعت وغاد الإقالة
 السلم **باب المراجعة والتولية** المراجعة بيع ما ملكه
 بما قام عليه وفضل والتولية بيعه بثمنه الأول
 شرط صحتها كون العوض مثلياً أو مملوكاً للمشتري
 والبرج معلوماً ويضم إلى رأس المال أجر القضا
 والبضع والطراز والقتل وحمل الطعام وسو
 الغنم وأجرة الغسل والخياطة وكسوة ولحم
 السمسم والمشروط في العقد ويقول قام على
 بكذا ولا يقول اشتريه لأجر الطبيب بالدلالة
 والراعي ونفقته نفسه وبصل لا بقوكاء
 بيت الحفظ وما يوجد في الطريق من الظلم إلا
 إذا جرت العادة بغيره فإن ظهر خيانة في مراجعة
 باقرا بالبيع أو برهان أو بنكوله أخذه
 بكل ثمنه أو رده وكذا المظن في التولية ولو

هالك

هالك البيع قبل رده أو حدث به ما يمنع الرد لونه
 بجميع المستوي وسقط خياره شراء ثانياً بعد بيعه 162
 يبرح فإن باع طرح ما ربح وإن استغفر
 ثمنه لم يراجح وأج سيدة اشترى من ماذون المشتري
 دينه لو قبضه على ما اشترى الماذون كعكسه مضارباً
 بالنصف باع مراجعة وبالل مال باثنا عشر ونصف
 يراجح بالبيان أن اشتراه سلباً فبيع عند البيع
 ووطئ الثيب ولم ينقصها الوطئ ويبين بالبيع
 ووطئ البكر اشتراه بالفننة وباع بربح مائة
 بالبيان خير المشتري فإن تلف بعلم لزمه كل الثمن
 وكذا التولية ولو رجا شيئاً بما قام عليه وبما
 اشتراه ولم يعلم المشتري بغيره قام عليه فسد
 المراجعة وخير لو علم في مجلسه **لا رد بغير فاحش**
 في ظاهر الرواية ويفتي بالرد إن غره ولا لا يبيع
 بغير البيع غير مانع منه **فصل** صحيح مقار

لا يخشى هلاكه قبل قبضه ليس منقول بخلاف
هبة والصدق به واقراضه من غير البائع على
الصحة ولو وهبه من البائع قبل قبضه فقبله
استقر الباع ولو باع منه قبله لم يصح اشترى
مكيلا بشرط الكيل من مبيعته وكله حتى يكيله
ومثله الموزون والمعدود غير الدرهم والدينار
وكفى كيله من البائع بحضرة بعلم الباع ولو كان
مناجاة المتعرف فيه قبل كيله ووزنه لا المدة
وان اشتراه بشرط لا اذا افرد لكل ذراع ثوبا
فهو كموزون واما القرض في الثمن قبل قبضتين
بالقنين او لا وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه
كهر واجرة وضمان متلف سوى صرف وسلم والزيادة
فيه ان قبل البائع والحكم منه ويلتحقان باصل
العقد والزيادة في المبيع ان قبل المشتري
ويلتحق بالعقد ولو هلك قبل قبض سقطت

من الثمن ويشترط للزيادة في الثمن قيام المبيع وفي
الزيادة في الدين لا ويصح الخطا بالمبيع ان دينيا وان
عينا لا ولا مستحقا يتعلق بما وقع عليه وبالزيادة
ولزم تاجيل كل دين الا القرض الا اذا اوصى
بان يقرض من مال الف درهم فلاننا الى سنة او طوي
بتأجيل قرضه على زيد سنة **فصل في القرض**
هو عقد بلفظ مخصوص يرد على دفع مال مثله
لا غير لرد مثله وصح في مثله لا في غيره فيصح استقرض
الله امر والدنا ينروكذ ايا ما يكيل او يوزن
او يعيد يصح استقرض من زويض ولم استقرض
من الغلوس والائمة والمعد الى فسدت فعليه مثله
كاسدة لا قيمتها استقرض طعاما بالعرف
فاخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعرف
يوم اقرضه عند الثاني وعند الثالث يوم
اقتضا وليس عليه ان يرجع الى العراق فيأخذ طعامه

ولو استقرض طعاما في بلدة الطعام فيه رخص
فلقيه المقرض في بلدة الطعام فيه غال الطعام
الطالب بخطة فليس له حبس المطلوب ويؤثر
المطلوب ان يوثق له حتى يقضى طعاما يام في
البلد الذي استقرض فيه استقرض شيئا لم يقض
كيلا او وزنا فلم يقبض حتى انقطع فانه يجبر
صاحب القرض على اخذه الى الحبس للدين لا ان
يتراصنا على القيمة ويملك القرض بنفس القرض
عندها اقراض صبيها فاهلكه الصبي لا يقضى
المعتوه ولو عبدا محجورا لا يواخذ قبل العقد
وهو وديعة كما لو استقرض من اخذ درهم فانه
المقرض بها فقال المقرض القرض في الماء فالتاها
لا شيء على المقرض والقرض لا يتعلق بالخيار
نم الشرط والفاسد فيها لا يبطله ولكنه يلغو
شرط رد شيء اخر استقرض الدرهم المكسورة

على

164 على ان يؤدى صحك كان بالمالا وكان عليه مثل
ما قبض **باب الربوا** هو فضل خال غرض
بمعايير شرعية شروط طلاق العاقدين في المعا
وعلى القدر والمفسر فان وجد احمر الفضل
والنساء وان عدم احلا وان وجد احدهما
طال الفضل وحرر النساء فخر ببيع كيل ووزن
بجنس متفاضلا ولو غير معطو من كبحر وحديد
وحل متماثلا وبلا معيار شرعية كقنينة بجنسيتين
وتفاضلة بفاحتين وفسل بفسلين باعياها
وتمرة بتمرتين وذرة بذهب وفضة بما لا
يدخل تحت الوزن بمثلها وبيع المكيل كالبر
والشعير والتمر والملح والموزون كالنفدين
وما ينسب الى الرطل بجنس متساويا لا متفاضلا
وما نص على كونه كيليا او وزنيا فهو كذلك
ابدا فلم يبيع خنطة بخنطة وزنا كما لو باع

ذهباً بذهباً وفضة بفضة يكاد مع التسوي
وما لم ينص عليه حل على العرف والمعتبة تعييناً الربوا
في غير صرف بلا شرط تقابض وجيد مال الربوا
ورده سواء باع فلو ساء بمثلها أو بدراهم أو دنانير
فإن نفذ أحدهما جان كما لا يبيع لحم بجيرون ولو
مربح منه وكرباس وغزل مطلقاً كبيع قطن بغزل
في الأصح ودرطب برجله وبنهر متماثلاً وعنب
بزبيب كذلك لغيره من مختلفه بعضها ببعض
متفاضلاً ولبن بقر وغمر وغلد قلج بعنب
بلبن بالية أو بلغم وخير بر أو دقيق متفاضلاً واللبن
بالبن لا يبيع الزبد دقيقاً أو سويقاً مطلقاً والبر
بنيت والسمن مجل حتى يكون الزيت والحل أكثر
في الزيتون والسمن ويستقرض الخبز وزناً
وعده أو لاربوا بين سيد وعبد إذا لم يكن
دينه مستغرقاً لوقت وكسبه ولا بين متفاو

وشر

165 وشري عنان إذا ابتاعها من مالها ولا بين
عربي ومسلم ثم ومن أسلم في دار الحرب ولم يهاجر
كحري **باب الحقوق** اشترى ثياباً فوقه
آخر لا يدخل فيه العلو ولو قال بكل حق ما لم ينص
عليه وكذا لا يدخل بشرائه منزلاً لا بكل حق هو
أو بمرافقة أو بكل فليس وكثير هو فيها ومنه
ولا يدخل بشرائه داراً ولو أن لم يذ كر شيئاً كما كيف
وبئر الماء والاشجار التي في صحنها والبساتين
الداخل لا الخارج إلا إذا كان أصغر منها والطلعة
لا تدخل في بيع داراً لا بكل حق ونحوه ويدخل
الأعظم في بيع بيت أو دار مع ذكر المرافق لا
الطريق والمسيل والشراب لا ينحو كل حق بخلافها
الاجارة والوهن والوقف ولو أوفد داراً أو ملك
عليها أو أوصى بها ولم يذ كر حقوقها ومرافقتها
لا يدخل الطريق **باب الاستحقاق**

لا استحقاق نزعاً بطل الملك كالعتق ونحو
وناقله كالاستحقاق به فالناقل لا يوجب
فسخ العقد والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من بلغ
الملك منه فلا يستمع دعوى الملك منه بل
دعوى التبايع ولا يرجع على بايعه ما لم يرجع
عليه ولا على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه
والمبطل يوجب له فكل واحد من الساعه الرجوع
على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل
ولو قبل القضاء عليه والحكم بالحرية الاصلية
حكم على الكافة فلا يستمع دعوى الملك من احد
وكذا العتق وفروعه واما في الملك الموقوف
فمن التارخ لا قبله والقضاء بالوقف قليل
كالحرية وقيل لا وهو المختار ويثبت رجوع المشتري
على بايعه بالتميز اذا كان الاستحقاق بالبيعة
اما اذا كان باقراً المشتري وينكوله او بقرار

وكيل

166 وكيل المشتري بالخفوت او بنكوله فلا والبيعة
حجة متعددة لا الاقرار فلو استحققت بيعة
وارت بيعة تتبعها اولها بشرط القضاء به
وان اقربها للرجل **ومنع التناقض** ودعوى الملك
لا الحرية والنسب والطلاق ولو قال عبده
لمشتري اشترى فانا عبده فاشتراه فاذا هو حر فان
كان البائع حاضراً وغائباً عيبه معرفة فلا شيء
على العبد والا يرجع المشتري على العبد والعبد
على البائع بخلاف الرهن باع عقاراً ثم برهن
انه وقف محكوم برأيه قبله والا لا اشترى
شيئاً ولم يقبضه حتى ادعاه حاضراً لا يستمع دعواه
بدون حضور البائع والمشتري لا جرة بتأخير
الغيبه فلو قال المستحق غابت هذه منه
فقال البائع لي بذية انها كانت ملكاً لي منذ سنين
لا تبذفع الحصة العلم بكونه ملكاً لي لا يمنع

في الرجوع عند الاستحقاق لا يحكم بسجل الادة
 استحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل لا بد من الشهاد
 على مضمونه كذا اما سوى نقل الشهادة والوكالة
 ولا رجوع في دعوى قبحه قول مردان صريح على
 شئ واستحق بعضها ولو استحق كلها رد كل المعوض
 لعقته وبيع بحصة في دعوى كلها ان استحق
 شئ منها **باب التسلم** هو معاجل بمعاجل وركنة
 ركن البيع ويسمى صاحب الدراهم رب التسلم والمسلم
 ويسمى الآخر المسلم اليه والخطة مثلا المسلم
 فيه ومكة بثوت الملك للمسلم اليه ولو بالتسليم
 في التسلم والمسلم فيه وبيع فيما أمكن ضبط
 صفته ومعرفة قلن لا يكمل وموزون مثله وعلم
 متغارب كوز وبقي وفلس ولبن وأجر عملين
 معين وذرعى كثوب بين قدره وصفته وقيمة
 ووزنه ان يبيع به لا في متفاوت كبليخ وقرع

167
 وسمك يملح وطري حين يوجد وزنا وعدا
 ولو صفار اجاز وزنا وكيل لا في حيوان والطرفة
 وخطب بالجزر وربط بالجزر الا اذا ضبط
 بما لا يتردى الى نزاع وهو خرز الاصفار لو
 تباع وزنا ومنقطع ولحم ولو منزع غطير وكيل
 وذراع مجهول وبرقعة وتمخللة معينة الا اذا
 كان النسبة لبيان الصفة وخطة حديثة
 قبل حدوثها وشرطه بيان جنس ونوع وصفة
 وقد رواه اقله شهر ويبطل بموت المسلم
 اليه لا يموت رب التسلم فيؤخذ من تركته عالا
 وقد ائس ما في مكيل ومعدن وعكك غير متفقا
 ومكان الا بقاء فيها له عمل بشرط لا ينفار في
 مدينة فكل حالها سواء فيه حتى لو اوفاه في
 حلة منها رى وما لا حلاله كمسك وكافور
 وصفار ولو لا يشترط فيه بيان مكانه

ويؤيد حيث شاء ولو عين مكانا تعين في
الاصح وقبض رأس المال قبل الاقراق وهو شرط
تعاين على الصحة لا شرط انعقاده بوضعها
ولو ابي المسلم اليه قبض رأس المال اجر عليه
فان اسلم مائة درهم في كرم بعمارة دينا عليه
ومائة نقدا واقراقا اسلم في الدين بالحل وال
يجوز في رأس المال والمسلم فيه قبل قبضه بخشركة
وتولية ولا يشاء شيء من المسلم اليه برأس المال
بعلا لا قال قبل قبضه بخلاف الصريح حيث يجوز
الاستبدال عنه بشرط قبضه في مجلس الا قاله
ولو شري كرا او امر برب له بقبضه قضاء لم يصح
وطع لو امر مقرضه به كما لو امر برب له بقبضه
منه له ثم لنفسه ففعل امره والى السلم ان
يكيل المسلم فيه فكان في طرفه بغيره او امر المشتري
البائع مكانا في طرفه لم يكن قبضا بخلاف كيله

168 في طرف المشتري بامره كيلة العين ثم الدين
في طرف المشتري قبض وعكسه لا اسلم امة
في كرم وقبضت فتعايل فماتت بقي اومات
فتعايل اصح وعليه قيمتها يوم القبض فيهما
كذا المفاضة بخلاف الشراء بالثمن فيهما
تعايلك البيع في عبدة فابق نريد المشتري
فان لم يقدر على تسليمه بطلت الا قاله البيع
بحاله والقول المدعى الوداة والثاويل لا
لنا في الوصف والاذل ولو اختلفا في مقدار
فالقول للطالب مع يمينه وأي برهن قبل وان
برهنا قضى بنية المطلوب وان في مضية القول
للمطلوب **والاستفاد** باجل اسلم جرى فيه
تعامل ام لا وبدون فيه تعاملا مخف
وقته وطشت صح بيما لا عدة فيجبر المصانع
على عمله ولا يرجع الامر عنه والبيع هو العين

لا علم فان جاء بمصنوع غيره او بمصنوع قبل
العقد فاخذه صح ولا يتعين بلاك اختياره
فصح بيع الصانع قبل رؤية امره وللمخذه
وتركه ولم يبيع فيما لا يتعامل كالشوب **باب**
المتفرقات اشترى ثورا او فرسا من حرف
لاستيناس للصبي لا يبيع ولا يضمن متلفه ^{قبل}
بخلاف صح بيع الكلب والفهد والسباع
علت اولاه كما صح بيع خرو ولهام كثير وهبته
والاغمة التي يشترط لها ان البيع فلس ولو كسرت
فبلا يجوز بيع هوار ارض كالحناضر ويجز كالسرا
ويجوز بيع دهن مجبر ويتفجع به للاستصباح
والذي كالمسلم في بيع غير الحر والخير وميتة
لم تمت خفانها وصح شراؤه عبدا مسلما
او مضمنا ويجز على البيع وطى ذبح المشتراة
قبض لا يحكمها فلوا انقضى البيع بطل السكاح

في

169 في المختار اشترى شيئا وغاب قبل القبض وقد
التم غيبته معروفة فاقام بايعه بنية انه
باعه منه لم يبيع في دينه وان جهل مكانه يبيع وان
شرا ثنان وغاب واحد فللمخاض دفع ثمنه
وقبضه وجلس حتى ينقد شريكه باع بالف
مقال ذهب وفضة ينصفانه وفي الفنة
الذهب والفضة من الذهب ثاقيل والفضة
درهم وزن سبعة ولو قبض ريفا بدل
جيد باهلا به ونفق او انفق فهو قضاء
ولو فرغ باضطر في ارض او تكسيرا فاطمى فهو
للاخذ الا اذا هيا ارضه لذلك او كان
صاحبا لا دمن قريبا من السيد بحيث يقدر
على اخذه لو مديدة فهو صاحب الارض
وكذا اصيد تعلق بشبكة للجفا ودرهم
سكر نذ فوقع على ثوب لم يبعده له ولم يكف

ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يبيع تعليق
ببائع السع والقسم والامارة والرجعة ^{البيع}
غرمال والابراء غير الدين وغزل الوكيل ولا عسكا
والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف
والتميم **وما لا يبطل** بالشرط الفاسد ^{القرض}
والهبة والصدقة والنكاح والنكاح
والطلاق والخلع والعق والرهن والايضا
والوصية والشركة والمضاربة والامارة
والكفالة والموالة والوكالة والاقالة
والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة
الولد والصلح غرم العمد والجرعة وعقد
الذمة وتعليق الرد بالعيب وبخيار الشرط
وغزلا القاض **وما يبيع اضافة** الى المتقبل
الاجارة وضمها والمزارعة والمعاملة
والمضاربة والوكالة والكفالة والايضا

والقضاء

170 والقضاء والامارة والطلاق والقضاء
والوقف **وما لا يبيع اضافة** الى السع او اذ
وفسخه والقسم والشركة والهبة والنكاح
والرجعة والصلح على مال ولا براء غير الدين
باب الصرف هو بيع التمر بالتمر بنفسا
يجلسا ويفرججلس ويشترط الثمان والقبض
اذا اتحد اجنسا وان اختلفا جودة وصناعة
والا شرط التقابض فلو باع احدها بالآخر
خرافا او بفضل وتقابضا فيصح ولا يتعين
وفيه سد بخيار الشرط والابطل ويصح مع اسقا
في المجلس ^{الطلب} بعض التمر زينا فرد ينتقض فيه فقط
الا ينصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع ^{شرا}
بدراهم واشترى بها ثوبا فسد بيع الثوب باع
امه تعدل الف درهم مع حقوق بالعين بالعين
ونقد ثمن الثمن الفا وابعرها بالعين الف

والفقدان أو باع شيئاً مائة خمسون غلص
 بلا ضرر بمائة وقد جبهه فما نقد ثمن الفضة
 سواء سكت أو قال نقد هذه ثمنها فإن افترا
 من غير قبض بطل في الحلية فقط وإن لم تخلص بطل
 أصلاً ومن باع أمانة بفضة أو ذهب وقبض
 ثم افترا فاصح فيما قبض فقط واشتركا في الأمانة
 ولا خيار للمشتري بخلاف هذا إذا كان أحد البعدين
 قبلاً القبض وإن استثنى بعض أخذ المشتري ما
 ما بقي بقسطه أو رد فإن أجاز المستحق
 قبل الحكم له به جاز العقد وكان الثمن له
 يأخذه البائع من المشتري ويسلم له إذا لم
 يقر فابعداً لأجازة وبصيل العاقد ويكون
 للمخبر فيعلق حقوق العقد به دون المخبر ولو
 باع قود نفقة فاستحق بعضها أخذ المبيع
 بقسطه بلا خيار ولو بعد قبضها وإن قبل قبضها

فله الجباد **بيع** ودهين ودينار بدرهم
 ودينارين وبيع كبروك وشعر كبروك وكري
 شعر وبيع أحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار
 وبيع درهم صحيح ودهين غلة بدرهمين صحيحين
 ودينار غلة وبيع نزع عليه عشرة دراهم من ماله
 ديناراً بآهنا مطلقاً أن دفع الدينار ونقاصاً
 العشرة بالعشرة **وما غلب فضة** وذهب فضة
 وذهب فلا يطع ببيع الخالص به ولا ببيع بعضه
 ببعض إلا متساوياً وزناً **والغالب الفضة** منهما
 في حكم عروض فصح بيعه بالخالص إن كان الخالص
 أكثر وبجنسه متفاضلاً بشرط التقابض في
 المجلس فإن كان الخالص مثله أو أقل منه ولا يدري
 فلا وهو لا يتعين بالتعيين أن يبيع ولا يتعين
 به والمبايعه والاستقراض بما يروج منه وزناً
 أو عدداً أو بهما والمتساوي كفال بالفضة

في تباع واستقراض وفي الصرف كغالب غش
اشترى شيئاً بدينار وبفلوس ناقصة فكسبه بل
التسليم بطل وعد الانقطاع عدم وجوده
في السوق وأن وجد في بلد ليسا زفة في البيع **قلت**
ولو نقضت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله **ولو**
قيمها وازدادت فكذلك البيع على حاله ولا
يتخير المشتري ويطالب بنقد ذلك العيب الذي
كان وقت البيع **دلالة** باع متلع الغيبة
أذن بدراهم معلومة واستوفاهما فكسبت
قبل دفعها إلى رب المئاع لا يفسد البيع وصح
البيع بفلوس ناقصة وإن لم تعين ومجيبه أفلس
القرض إذا كسدتا اشترى شيئاً بنصف درهم
فلوس صح وعلية فلوس تباع بنصف درهم وكذا
ثلث درهم أو ربعه وكذا الواشري بدينار
أو بدرهمين فلوس جاز وفيه أعطى صرفاً وديهما

فقال

١٧٢ فقال اعطني به نصف درهم فلوس ونصفاً إلا
جبة صح **والاموال** ثلاثة ثمنه بكل حال وهو
النقدان ومبيع بكل حال كالشباب والدواب
وتمنن وجب مبيع من وجه كالمثليات ومنه مكتمل
اشترط وجوده في ملك العاقد عند العقد
وعدم بطلانه بهلاكه ويصح الاستبدال به
في غير الصرف والسلم ومكتمل المبيع خلافة في الكل
كتاب الكفالة هي ضم دية إلى ذمة في
مطالبة أو مال ركنها إيجاب وقبول بشرطها كون
المكفول به مقدوراً بالتسليم وكون المكفول
معلومًا وفي الدين كونه صحيحاً ومكتملاً في
المطالبة على الكفيل **وأهلها** من هو أهل التبرع
والمدعي مكفول له **والمدعي عليه** مكفول عنه
والنفس والمال مكفول به **ومن لزمت** كفيل
وكفاله النفس تنقذ بكفالت بنفسه ونحوها

تمامي غير غريبه وبنصفه وثلاثه وبضمنه اولى
 اوانا به زعيم او قبيل لا بقوله انا ضامن حتى
 يجتمع او يلتقي لعدم بيان المضمون به وانا
 ضامن لعمريه واذا كفل الى ثلثة ايام كاد كفلوا
 بعدا لثلاثة ولا يطالب في الحال به يفتي وان
 شرط تسليم في وقت بعينه احضره في ان
 طلبه فان احضره والا جلس الحاكم فان غاب
 ولم يعلم مكانه لا يطالب به ان ثبت ذلك بتقدير
 الطالب او بينتهما فامها الكفيل وان عين
 وقال للتسليم لزمه ذلك ويبرأ بموت المكفول
 ولو عبدا وبموت الكفيل لا الطالب وبفعله
 الى ان كفل له حيث يمكنه خاصته وان لم يقل
 اذا دفعت اليك فان ابرئ ولو شرط تسليمه
 في مجلس الفاضل سلم فيه ولم يخرج في غيره وكذا
 يبرأ بتسليم المطلوب بنفسه وبتسليم وكيل الكفيل

173 ورسوله في كفالته فان قال ان لم اواف به غدا
 فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به مع قدرته عليه وما
 المطلوب ضمن المال ولو اختلفا في الموافقة فالقول
 للطالب والمال لا ذر على الكفيل ادعى على آخر
 مائة دينار ولم يعينها فقال رجل ان لم اوافك
 غدا فعليه المائة فلو يوافق به غدا فعليه المائة
 فلم يوافق به غدا فعليه المائة والقول له في الدنيا
لا يجبر على اعطاء الكفيل بالتفسير في حد وقود
 ولو اعطى جاز ولا جبر فيهما حتى يشهد شاهدان
 مستوران او عدل وكفالة المال يطع به ولو
 بهمولا اذا كان دينيا صحيحا وهو ما لا يسقط
 بالاداء او الالباء فلا يصح ببطلان الكفاية بطلان
 عند بالفدومالك عليه وبما يدرك في هذا البيع
 وما بايعت فلا ذرنا فعلى وما غضبك فلا ذرنا فعلى
 او علق بشرط صريح ملائم نحو ان استحق

الكفيل بمال
 نعم الدين

المبيع والامكان الاستيفاء بخوان قديم زيد وهو
 مكفول عنه او لتقذر بخوان غائب يد غير المصروف
 يتبع بخوان هبتا ليرجى ما وجب المظروف لا يتبع ايضا
 بجهالة المكفول عنه وبجهالة المكفول لنحو
 ما ذابك على الناس وواحد منهم فعلى ولا
 بنفسه وقصاص ولا يحل دابة معينة مثاقير
 له وخلمة عبد صبيح مستأجر لها ومبيع ومز
 وامانة وصح لو ثمننا ومغضوبا ومقبوضا على
 سورا لشراء ومبيعا فاسدا او بلا قبول في مجلس
 العقد ولو اخبر عنها حال غيبة الطالب او
 كفل ورثا المريض عن صح وغير ميت مفلس وبالتمن
 للوكل ولو بالمال به وللشريك بدني مشترك
 وبالعهد والخلاص ولو كفل بامر به مع بما اد
 عليه وان يغيره ولا يطالب كفيلا بما ان قبل
 ان تؤدى عنه فان لوزر لا زمره واذا احسب له

حسيه ويرياداه الاصيل ولو انرا الاصيل
 ١٧٤ او اخر عنه بري الكفيل وتأخر عنه ولا ينعكس
 واذا اطل على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل
 كما لا يحل على الكفيل اذا اطل على الاصيل به
 صالح احدهما رقب المال غير الف على نصفه بريا
 الا اذا شرط براءة الكفيل وحده في براءه هو
 دون الاصيل صالح الكفيل الطالب على شئ
 ليس به غير الكفالة لم يطع ولا يجبا للمال على الكفيل
 قال الطالب للكفيل برئت الى زرا المال وبيع على
 المطلوب اذا كانت الكفالة بامره وفي برئت
 او ابرائك لا فلا يابى يوسف مع وهذا مع
 غيبة الطالب ومع حضرته يرجع اليه في البيان
 وبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط لا بشرط
 اصيل ما ادى الى الكفيل وان لم يعطه طالبه
 وان رجع به طالب لم يندب رده فيما يتعين بال

أمر كفيلا ببيع العينة ففعل فابلى كفيلا ورجع
 عليه لا الأمر كفيلا بماذا ابلى ما وقضى له عليه وبما
 لزم له فغاب لا يصل فبرهن المدعي على الكيف
 ان له على لا يصل كذا لم يقبل وان برهن ان له
 على زيد الغاب كذا وهو كفيلا قضى على الكيف
 ولو زاد بامر قضى عليها كفا لتباعد ذلك تسليم
 كوقم شهادته في ملك كبت في باع ملكا او باع
 بيعا نافذا ابا نالا كبت شهادته في ملك
 بيع مطلقا وكبت شهادته على اقوال العاقد
 قال ضمنه لك الى شهر وقال الطالب قال القول
 للضامن وعكس في لك على مائة الى شهر لذا قال
 الاخر بالتدول يؤخذ ضامن الدلتا واستحق
 البيع قبل القضاء على البايح **في ضمان الخراج**
 والوهن وكذا النوايب والقسمة قال لا يخرج
 سلك هذا الطريق فانه انما فصلت واخذت

لم يصنه ولو قال ان كان مخوفا واخذ ما لك فانما
 ضامن ضمن **باب كفاالة الرجلين** دين علمهما
 لا خرو كفل غير كل صاحبه جاز ولم يرجع على شريك
 الا بما اداه زائدا على النصف وان كفا لا غير
 رجل لشيء على التقاقب وكفل كل غير صاحبه فما ادى
 ربع بنصفه على شريكه او بالكل على الاصيل وان
 ابرأ الطالب احدهما اخذ الاخر بكفله ولو
 افرقا المفاوضان اخذا لغيرهما ايا شاء منهما بكل
 الدين ولا يرجع متى يؤدى اكثر من النصف
كتاب عبدي كتابة واحدة وكفل كل غير صاحبه
 وادى احدهما ربع بنصفه ولو اعتق احدهما صح
 واخذ ايا شاء بمحضته لم يعققة فان اخذ المفق
 ربع على صاحبه وان اخذ الاخر لا واذ اكفل غير عبدي
 مالا لم يظهر في حق مولاه كمال لزمه باقرار او
 استقرض او استهلك وديعة فهو ماله وان لم

يسمى ادعى زينة عبده فكل به رجل فمات الكون
 فبرهن المدعى انه له ثمنه قيمته ولو ادعى على عبده
 لا وكفل بنفسه رجل فمات العبد برئ الكفل
 ولو كفل عبداً غير مدعى عن سيد بامر فقط
 فاداه وكفل سيده عنه واداه بعد عتقه لم
 يرجع وأصله منهما على آخر كفل رجل غير شيئاً غيره
 امر فبلغه فجاز لم يكن الكفالة موجباً للرجوع
فائدة كفاية المولى غرضه وجوب المطالبة بالثمن
 الدين من سائر أمواله وفائدة كفاية العبد من
 مولاه تغلفه برقبته **كتاب الحوالة** هي نقل الدين
 من ذمة المحيل الى ذمة المخال عليه المدينون محيل ولا
 مخال ومخال له ومخاله ومن يقبلها مخال عليه
 ومخال عليه والمال محال به وشرط لعقدها رضا
 الكل بلا خلاف والا فلا في الاول وتصح في الدين
 لا في العيذ وبرئ المحيل من الدين بالقول فلا

من قبيل الحوالة
 المدون المحيل
 المحيل المدون
 المال ومخال ومخال

يرجع الخيال على المحيل الا بالتوى وهو ان يحول
 ويخلف ولا يثبت له او يموت مفلساً ولو اختلفا
 فيه فالقول للمحال مع يمينه على العلم طالب الخيال
 عليه المحيل بما احال فقال المحيل اطلقت يدين لي عليك
 ضمنه مثل الدين وان قال المحيل للمحال اطلقتك
 لتقبضه لي فقال الخيال اطلقتني يدين لي عليك
 فالقول للمحيل احال بما له عند زيد وديعة
 صحت فان هلك برئ باع بشرط ان يحيل
 على المشتري بالثمن غي بماله بطل ولو باع بشرط
 ان يتحال بالثمن صح **وكره السخية** ولو ترك
 المحيل غير المخال بقبض دين الحوالة لم يصح **كتاب**
القضاء هو فصل الخصومات وقطع المنازعات
 واهله اهل الشهادة وشرط اهليتها شرط
 اهليته والفاسد اهلها فيكون اهل الكنة
 لا يقبله والعدو لا يقبل شهادته على عدو

اذا كانت نيوة فكذا ينبغي ان لا يصلح قضاؤه
 عليه ولا يصلح الفاسق نفسيًا وقيل نعم وكيفي
 بالامارة منه لان القاضى يفتى القاضى
 نزل لم يخاصم اليه **وتأخذ** بقول ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى على الاطلاق **ثم** بقول ابي يوسف رحمه الله تعالى
ثم بقول محمد رحمه الله تعالى **ثم** بقول زفر والحسن
 بن زياد ولولا يحرز اذا لم يكن بجهد او اختلف
 منقيان اخذ بقول ابي حنيفة بعد ان يكون او
 المصر شرط النفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي
 رواية النوازل لا وبه يفتى اخذ القضاء بالرشوة
 او ارتشى ومك لا ينفذ حكمه ولو عدل انفسى
 باخذها استحق الغزل وينبغي ان يكون موثوقا
 في عفافه وعقله وصلاصه وفهمه وعلمه بالنسبة
 والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الاول
 ومثله المفتى **ولا يطلب** القضاء ولا يستال

بلسا

بلسانه ونحوه ولا قدره ولا وليه وان لا يكون
 قضاؤه فظا فليظا جارا عينا او كره التقليل **فما**
 الحيفاء والجور وان تعين له او امه **والثقليل**
 رخصته وتركه غرامة **ويحرم** على غير اهل الدخول
 فيه قطعاً ويجوز تقلد القضاء من السلطان
 العادل والجار ونحو اهل البغي فاذا تقلد
 طلب يكون قاض قبله ونظر في حال المجوسين
 فمن اقرب حتى اوقامت عليه بنية الزمة والانادى
 عليه وعلم في الودائع وعلاقات الوقف ببينة او قرار
 ولم يعمل بقول المغرور الا ان يقره والبدان سلمها
 اليه فيقبل قوله فيها ويقضى في المسجد او دار
 وكذا السلطان ويرد هديته الا من قسبها او
 من جرت عادته بذلك ودعوة خاصة وهي التي
 لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضى ويشهد
 الجحانة ويعود المريض **ويسوى** بين الخصمين

جلوساً واقبالاً وإشارة ونظراً ويمتنع غشاً
 أحدهما والإشارة اليد تلقينه حجة والضحك
 في وجهه وضياقة ولا يمنع مطلقاً ولا تلقينه
 حجة ولا الشاهد شهادة **فصل في المجلس**
 أن يكون بموضع ليس بفراش ولا ولها ولا يمكن
 أحده خل عليه للاستيناس إلا قارباً وغيره
 ولا يكون ولا يخرج لجمعة ولا الجماعة ولا يفرق
 ولا لمصروفه ولو بكفيل ولو مرض مرضاً أه
 ولم يجدر بخدمة يخرج بكفيل ولا ولا يفتر
 ولا يفعل ولا يجر ولا يجر ولا يقيم بين
 يدي صاحب الحق أهانة ويتعين مكانه للفاضة
 إلا إذا طلب المدعى مكاناً آخر وإذا ثبت الحق
 للمدعى ينتهج بحسب الطلب وإلا لم يعمل ويجلس
 في الثمن والقرض والمهر المعجل وما التزمه ^{بالكفالة}
 لا في غيره أن ادعى الفقر إلا أن يبرهن غريمه على

178
 غناه فيجلس به أي ثم يسأل عنه فإن لم يظهر له
 ما إلخاذه ولو قال بالبيع غرضي وأقضي ديني بجله
 الفاضل لثلاثة أيام ولا يجلس ولو له عقار
 يجلس ليبيع ويقضي الدين ولو ثمنه قليل ولم
 يمنع غرماءه عنه ولا يقبل برهانه على أفلاسه
 قبل جسد بنته يساره الحق وأبد جسد المورس ولا
 يجلس للمضي من نفقة زوجة وولد بل يجلس إذا
 أبي ليقع عليها لا فروع في دين أصله ولا يختلف
 قاض إلا إذا فوض إليه بخلاف المأمور بأقامة
 الجهة نائب الفاضل المفوض إليه لا سبابة نائب
 غراصل فلا يغزله الفاضل بغير تفويض منه ولا
 يغزل بغزله ونائب غيره أن قضى عند أول جازمه
 وإذا رفع إليه كقاض آخر نفذه إلا ما ألفه كتاباً
 أو سنة مشهورة أو جماعاً ولو قضى بشاهدتين
 أو يقبض من تعيين الولي وأحد أهل المحلة أو

الدور وبقاء النكاح وقضاء عبد ومملوكا
وكا فوطي مسلم ابدا او تحوز لك لا ينفذ **يوم الموت**
لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل وينفذ
القضاء بشهادة الزور طاهرا او بالحنافى العقول
والفسوخ بخلاف الاملا لنا المسئلة قضى في
بمته فيه بخلاف رايه لا ينفذ مطلقا به يقتضى ^{يقضى}
على غائب لاله الا بحضور نائبه حقيقة كوكيله
ووصيه ومتولى الوقف وشرعا كوصلى لقاض
او حكما بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى
على الحاضر كما اذا برهن على ذى يدانه اشتري من
فلان الغائب فحكم على الحاضر كان مكما على الغائب
ولو كان ما يدعى على الغائب شرطا اذا كان
فيه ابطال الحق الغائب ولو قضى على غائبك
نائب ينفذ وقيل لا ولا يبيع الزكاة المتفرقة
بالدين للقاضي لا للورثة يقضى للقاضي

الوقف والغائب واليتم ويكتب الصك لا
الاب والوصى ولو قضى بالجور فالعز عليه في ماله
ان ستمدا واقربه ولو ظما فعلى المقضى له
باب التكميل هو تولية المضمين حكما يحكم
بينهما وركن لفظة الدال عليه مع قبول الآخر
وشروطه جهة المحكم الفصل لا الحرية والاسلام
وزجهة المحكم بالفتح صلاحية للقضاء ويشترط
الاهلية وقته ووقت الحكم جميعا فلو مكا عبدا
فقضى او صبيا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ
كما فى مقلد مكا رجلا يحكم بينهما فحكم ببينة
او اقرار ونكاح لو فى غمرط وقود ودية على
عاقلة وينفرد احدهما بنقضة كما فى مضاربة وشركة
وكاله فان حكم لزمها لا غيرها فلو مكا فى
بيع فقضى بده ليس للبائع رده على بايعه الا برضا
البائع الاول والثانى والمشتري وصاحبان

باقوان احد الخصمين وبعداالة الشاهد حال
ولا يتبدل اباخاره بحكمه ولا يتبع حكمه لا بويه
وولده وزوجته بخلافه كما عليها كما يلزم
فلا بد من اجتماعهما ومضى القاضى حكمان وفق
مذهبهما والا بطله وليس له تفويض التكميل الى
غيره ومكة بالوقف لا يرفع الخلاف فلو رفع الى
موافقكم بلزومه ولا يمينه **كتاب القضا**
الى القاضى وعمره القاضى يكتب في غير عقد وقو
فان شهد واعطى خصم حاضرهم بالشهادة وكتب
بمكة وهو لسجل الحكم وان لم يكن الخصم حاضر
لم يحكم وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليدها
على رائه وان كان مخالفا للرأى الكاتب وهو
الكتاب الحكمي وقراء عليهم وضم عندهم وسلم اليهم
بعد كتابة عنوانه في بلخه فلو كان على ظاهره لم
يقبل فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى فتمه ولا

يقبل

180 يقبله الا بمحضور الخصم وشهوده ولا بد من اتمام
شهوده ولو كان لدى على الا اذا قرأ الخصم
فلا حاجة اليهم بخلاف كتاب الامان حيث لا يحتاج
الى يمين ولا بد من مسافة ثلثة ايام بين الفاتين
كالشهادة على الشهادة ويطلب بموت الكتاب
وغرله قبل وصول الكتاب الى الثاني وبعد وصول
قبل القراءة واما بعدهما فلا يجوز الكتاب
ورده وطه بقذف وعمانه وفسقه بعد عدالة
وموت المكتوب اليه الا اذا اعم بعد تخصيصه
ما لو اعم ابتداء لا بموت الخصم والكتابة بعد القضا
بعلمه ولا يقبل من حكم بلز قاض مولى قبل الاما
ملك الجمعة كتب كتابا الى فصيل اليه من قضا المميز
فوصل الى قاض تطلبا لقضاء بعل كتابه هذا المكتوب
لا يقبل والمرأة تقض في غير عقد وقود وان اتم
المولى لها وتصلح ناظرة وشاهدة ووصية لو

قضت في حد وقود فرفع الى فاضل اخر فامضاه
 ليس لغيره ابطال قضى نأث القاضى لها ولولا
 جاز كما لو قضى الامام الذي قلده القضاء ولو لد
 الامام ويقضى النائب بما شهد وابه عند وابه
 عند الاصل وعكسه **مسائل شريفة** يمنع صاحب
 سفل عليه علو اخر ان يتد في سفله او ينقب
 كوة بلاد رضى الاخر واهل نايقة مستطيلة تشغب
 منها مثلها غير نافذة يمنع اهل الاول في فتح باب
 في القصى وفي مستديرة لزق طرفها لا ولا يمنع
 من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا ادعى
 هبة في وقت فسل بينه فقال جديتها فاشتر
 منه او لم يقل ذلك فاقام بينة على الشراء بعد
 وقتها يقبل وقبله لا كما لو ادعى اولانها وقف
 عليه ثم ادعاهما لنفسه ولو ادعى الملك ولا ثم لو
 يقبل كما لو ادعاهما لنفسه ثم لغيره ومن قال

لا واشترت منى هذه الامة فانكر للبائع ان
 يطأها ان ترك المصونة بمجود ما عدا الكفاية فسخ
 فلا محذور ان تزوجها ثم ادعاه وبرهن يقبل بخلاف
 البيع او يقبض عشرة ثم ادعى انها ريو فصد
 ولو ادعى انها استوقته لا ان مفضولا وصدق
 لو موصولا ولو اقر يقبض الجياد لم يصدق مطلقا
 وان اقر ان قبض حقه والتمه او استوفى صدق
 في دعواه الزيافة لو موصولا ولا لا اقر بين ثم اد
 ان بعضه قرض وبعضه ربوا وبرهن عليه قبل قال
 الا ذلك على الفقرة ثم صدقة فلا شئ عليه
 ادعى على اخر ما لا فقال ما كان لك على شئ قطن
 المدعى على الف وبرهن على القضاء او لا وبره
 القضاء قبل كما لو ادعى القضاء على اخر فانكر برهن
 المدعى ثم برهن المدعى عليه على العفو والصلح عند
 على مال وكذا في دعوى الرق وان زاد لا اخر فك

وتخوه لا اويبيع عبده من فلان ثم مجده مع ابي
على اخر انه باعه منه فقال لم ابها منك قل فبرهن
على الشراء فوجد بها عيبا فبرهن البايح انه برك
من كل عيب لم يقبل **بطل** ملك كنان شاة الله تعالى
في اخره **مات** زمني فقال عرسه اسلمت بعد موته
وقالت ورثته بل قبله صدقوا كما في مسئله
الطاحنة كما في مسلم مات فقال عرسه اسلمت
قبل موته وقالوا بعده قال هذا ابن مودعي
الميت لا وارث له غيره ونعمها اليه فان اقربا بين
آخر له لم يفدا ذاكذبة الاول تركه قسنت بين
الورثة والغرماء بشهود لم يقولوا لا نعلم له وارثا
او غرماء لم يكلفوا ادعى ذار النفس ولا خيالها
وبرهن عليها خذ نصف المدعى وترك باقية مع ذ
اليدين لا كيف وجد دعواه ولم يحجده ومثله المنفق
او وصي له ثبتت اليه يقع على كل شئ ولو قال مالي او ما

182
املك صدقة فهو على مال الزكوة فان لم يجز
امسك منه قوته فاذا املك بصدق بقدره ومع
الا يبيع بل يعلم الوصي لا التوكيل بل يعلم وكيل
فلو علم ولو لم فاسق صح تصرفه ولا يثبت غرضه الا
بعد لا ومستورين او فاسقين كاجبا والسيد
بجناية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي
لم يهاجر ويشترط سنا ثا الشرط في الشاهد
قاضا وامينه عبدا للغرماء واخذ المال فضا
واستحق العبد لم يضمن ورجع على المشتري وهو
على الغرماء ولو باع الوصي لهم بامر القاضي فآمن
او مات قبل القبض وضاع رجوع المشتري على الو
وهو على الغرماء اخر القاضى الثلث للفقراء ولم
يعطهم اياه حتى ملك كان زمالهم والثلثان للور
امرك قاض عدل برهم او قطع او ضرب تغني بر على
شخص وسعك فعله وان عد لا جاهلا وان استفسر

فاحسن الشرائط صدق والا لا وكذا لو فاسقا
 الا ان يعاين المحصب دهننا لا انسان عند
 الشهود وقال كانت نجسة وانكر المالك
 قال قول للمصاب ولو قتل رجلا وقال الردة او ^{لقوله}
 ابي لم يسمع **صدق** مغرول قال الزيد اخذت
 منك الفاقضت به ليكرودفت اليه ا وقال
 قضيت بقطع يدي في حق وادعي نيداخذ وقطعه
 ظلمًا واقر كونها في قضاة **كتاب الشهادتين**
 هي اقرار صدق لا ثبات حق بلفظ الشهادتين في
 مجلس لقاضي شرطها العقل الكامل والاضط
 والولاية والقدرة على التمييز بين المدعي والمدعى ^{عليه}
 وركنهما لفظا شهد ومكها وجوب الحكم على الفاعل
 بموجبها بعد التزكية فلو امتنع ثم واستحق الغزل
 وعزرو كفران لم يرا الجوب ويحب بالطلب في
 حق العبدان لم يوجد بدله وبلا طلب في حق ^{الله}

١٨٢
 تعالى كعتق امة ولطلاق امرة وسترها في الحدود
 ابرو يقول في السرقة اخذ لا سرق **ونفسا بها للزنا**
 اربعه رجال ولبقية الحدود والقود وسلام
 الذكر الكافر ورودة المسلم رجال **والمولادة**
 واستهلال الصبي للصلوة عليه والبراءة وعمو
 النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرة **ولغيرها**
 من الحقوق سواء كان مالا او غيره كنكاح وطلاق
 وكاله واستهلال صبي لادارت رجلان او رجل
 وامرأتان ولزم في الكل لفظ اشهد لقبولها
 والعدالة لوجوبه لا لصحة ولو قضى بشهادة
 فاسق نقدا لا ان يمنع منه الامام فلا وزن على
 حاضر يحتاج الى الاشارة الى الخصمين والمشهود
 لوعينا وان على غائب وميت فلا بد من تسمية الى جده
 فلا يكفي ذكر اسمه واسم أبيه وصناعته لا اذا
 كان يعرف بها لا محالة فلو قضى بلا ذكر الجدة نفذ

ولا يسأل غير شاهد بلا طعن من الخلف لا في حد وثق
 وعندهما يسأل في الكل سراً وعلناً **بنيقي** وكفى
 في التزكية عدل في الابع والتعديل من الخلف الذي
 لم يرجع اليه في التعديل لم يبع وقوله صدقوا ولم
 عدول صدقة اعتراف بالحق **ولله** ان يشهد بما سمع
 او رأى في مثل البيع والاقراء ومك المالك والغيب
 والقتل وان لم يشهد عليه ولا يشهد على محجب
 بسماعه منه الا اذا تبين القائل او يوثق
 مع شهادة اثنين بانها قارئة بنت فلا تباين
 قارون **واذا كان بين المطين** مشبهة ظاهرة
 لا يحكم عليه بالمال ولا يشهد على شهادة غيره لما لم
 يشهد عليه **كفى** واحدا للتزكية وتجة الشاهد
 والرسالة والاشنان احوط والتزكية للذي بال
 في دينه ولسانه ويده وله ما ج بقطعة ولا
 يشهد من رأى خطه ولم يذكرها كذا الف والواو

184 ولا بما لم يعاينه الا في القسب الموت والنكاح
 والدخول وولاية الفكا واصل الوقف وهو كل ما
 تعلق به صحة وتوقف عليه فله الشهادة بما ذكر
 اذا اخبر بهما من يوثق به ومن في يده شيء سوي
 يعبر عنه نفسه لك ان تشهدا له لان وقع في قلبك
 ذلك فان فسر للقاضي ان شهادته بالسماح او
 بمغاينة اليد ردت الا في الوقف والموت اذا
 قال فيه اخبرنا من شق به على الابع **باب من يقبل**
شهادته ومن لا يقبل يقبل من اهل الاهل والوالد
 الا الخطابة والذي على مثله وان اختلفا وعلى
 المتان لا عكسه ويقبل منه على مثله مع تماثل
 ومن عدو بسب الدين ومن تركب صغيرة ان اقبل
 الجائر ومن اقلف ونصى وولد زنا ونشئ ^{عقوب}
 لمعتقة وبكسه ولاخيه وعمه ومن حر مريضاً عا
 او مضاهرة ومن كافر على عبك او مولاه مسلم او

حركا في موكل مسلم لا عكسه وعلى ذميت وصيم
ان لم يكن عليه ينسلم والعمال الا اذا كانوا
على الظلم الا ان لا على مطلقا ومرتد ومملوك وصبي
ان يجمل في الرق والتميز واديا بعد الحيرة والبلوغ
ومحدود في قذف وان تاب لا ان يجدا في قذف
او يقيم بنية على صدقة ومسجون في حادثا السجن
والزوجة لزومها وهولها ولو في عدة نزلت
وسيد لعبد ومكاتبه والشريك لشركه فيما هو
شركهما ولا جيل لحامل تاجر ونخت يفعل الرب
ومغنية ونائحة في مصيبة غيرها وعد وبسبب الدنيا
ومجانف في كلامه ومدخر الشرب على الله ووزيلع
بالصبيان والظنود والظنود ونفني للناس
يرتكب ما يحسد به ويدخل الحمام بغير ازارا ويلعب
بنزله او يقامر بشرط نزع او يترك يد القضاة او يحلف
عليه ويلعب به على الخير تعالى ويدكر عليه فسقا او ي

او ياكل على الطريق او يظهر سببا لفساد
اباها او صيا ليه فان ادعاه صحته وانكر لا
كما لو شهدا ان اباها وكل يقبض ديونه وادعى
الوكيل وانكر شهدا الوصي حتى الميت لا تقبل خام
اولا ولو شهدا الوكيل بعد غرله للموكل ان خام
لا تقبل والا قبلت كسها دة اثنين بدت
على الميت لو جليل ثم شهدا المشهود لها الشا
بدين على الميت وصيين لو ارض بكر في غير مال
ولو في ماله لا كالشهادة على جرح مجر وبعده
التعديل وقبله قبلت مثل ان يشهد على
شهود المدعى بانهم فسقة او زناة او اكلوا
او شربوا الخمر او على اقاربهم انهم شهدوا بنزور
او انهم اجراء في هذه الشهادة او ان المدعى
مبطل في هذه الدعوى وان لا شهادة لهم على
المدعى عليه في هذه الحادثة وتقبل لو شهدا

على اقوال المدعى بنفسه وأقواله بشهادتهم
بزور أو بآبائهم استأجرهم على هذه الشهادة أو
أنهم عبيد أو محدودون بقلوبهم وأنهم ذنوا
ووصفوا وسرقوا مني كذا أو شربوا الخمر ولم
يتقادم العهد أو شركاء المدعى وأنهم استأجرهم
بكذا لها وأعطاهم ذلك مما كان لي عنده وأني
ضالحتهم على كذا أو دفعتهم إليهم على أن لا يشهدوا
على زورا ويشهدوا شهد عدل ولم يبرح حتى
قالوا هت بعض شهادتي ولا يناقضه قبلت أن
بعد قيامه من المجلس لا بينة أنه مات فخرج إلى
نم بينة الموت بعد البراءة أو قاتل وليا مقتول بينة
على أن زيد أجرمه وقتله وأقام زيد بينة على
أن المقتول قال أن زيد أجرمه ولم يقبلني ^{بينته}
زيد أو لم يبينه أو وليا المقتول وبينته الغين
أو لم يبينه كذا القيمة مثل التمة وبينته كذا المقدر

186 ذاعقلا أو لم يبينه كونه مخلوطا لعقلا ونحوها
وبينته لا كراه أو لم يبينه الطوع **باب**
الاختلاف في الشهادتين تقدم الدعوى فحق العباد
شرط قبولها فإن وافقتها قبلتها ولا فلا فلو
ملكها مطلقا فشهد بسبب قبلت وعكسا وكذا
يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى بطريق
الوضع فلو شهد أحدهما بالكساح والآخر بالنزوح
قبلت ومثله الهبة والعطية ونحوها ولو شهد
أحدهما بالف والآخر بالعين أو مائة ومائتين
وطلقة وطلقين أو ثلث ردت كما لو ادعى غصبا
أو قلا فشهد أحدهما به والآخر بالاقارب ^{كذا}
في كل قول يجمع مع فعل وتقبل على اللفظ بالف
ومائة أن ادعى أكثر وفي الغين تقبل على الوا
كما لو شهد أحدهما أن هذين العبدان له وأخران
هذا له قبلت على الواحد اتفاقا وفي العقد

لا مطلقاً ولو شهد واحد بشراء عبداً وكتابه
بالف وأخر بالف وخمس مائة ردت ومثله اعتق
بمال والصلح غرقود والرهن والخلع إن ادعى
العبد والقائل والرهن والمرأة وإن ادعى لغيره
فكده على الدين والاجارة كالبيع أو للملا
وكالدين بعدها وصح النكاح بالف استحساناً
ولو لم الجبر بشهادة الأورث لا أن يشهد بملك
أبيه أو يدينه يقوم مقامه ولا بد مع الجبر من
سبب لوراثته وإنه أخوه لأبيه وأمه وأخوها
وقول الشاهد لا ورث له غيره وذكر اسم الميت
ليس بشرط ولو شهد أبدي مد شهر ردت بخلاف
ما لو شهد أنها كانت ملكاً وأقوال المدعى عليه بذلك
أو شهد شاهدان أنه أقر أنه كان في يد المدعى
باب الشهادة على الشهادته هي مقبولة إلا
في حد أو قود بشرط تعدد حضور الأصل بموت

أو مرضاً وسفراً وكون المرأة محذرة عند الشهادته
187 وشهادة عدد غير كلاً ملاً ينفى برعي هذا
وذاك ويقول لا أصل فحاطباً للفرع أشهد
شهادتي أنا أشهد بكذا ويقول لا أفصح أشهد
أن فلاناً أشهدني على شهادته بكذا وقال
أشهد على شهادتي بذلك ويكفي تعديل الفرع
أصله كاحد الشاهدين صاحبه وإن سكت
عنه نظر في حاله وتبطل شهادة الفرع بانك
أصلها الشهادة شهدا على شهادة اثنين على
فلان بنت فلان الفلانية وقالوا اجترأ بهما
وجاء المدعى بالمرأة لم يعرف أنها هي قيل له هات
شاهدين أنها هي فلانته ومثله الكتاب المحكي
ولو قال أيهما التيمم لم يخرج حتى ينسبها إلى
فخذها أشهده على شهادته ثم نهاه عنها لم يخرج
كأقران شهدا على شهادة مسلمين لكافر على كافر

لم تقبل كذا شهادتهما على القضاء، كما فرغ
 كما فرغ وتقبل شهادة رجل على شهادة أبيه
 وعلى قضاء أبيه ظهر أنه شهد بزور وغرر بالمشتري
باب الرجوع عن الشهادة هو أن يقول ربيعت
 عما شهدت به ونحوه فلو أنكرها لا وشروطه خلبر
 قاض فلو ادعى رجوعها عند غيره وبرهن لا يقبل
 فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان وبعد
 لم يفسخ مطلقا بخلاف ظهورها لاشهاد عبدها
 ومحدودا في قذف وضمنما ما ائلفاه للشهود
 عليه قبض المدعى المال أولا بدنيته والعبرة فيه
 لم يبق ولمن رجع فان رجع احدها ضمن النصف
 وان رجع احدى الثلثة لم يضمن وان رجع اخرها
 النصف وان رجعت امرأة من رجل وامراتين
 ضمن البع وان رجعتا فالنصف وان ثمان
 نسوة من رجل وعشر نسوة لم يضمن فان رجعت

اخر

اخرى ضمنه رجعتا فربعوا فالمرء بالاسداس
 ولا يضمن رابع في النكاح شهد بمهر مثلها وان
 زاد عليه ضمنها ولو شهدا باصل النكاح باقل
 من مهر مثلها فلا ضمان بخلاف ما لو شهدا ايها
 بقيضا للمهر وبعضه ثم رجعا وضمننا في البيع
 والشراء ما نقص غريمه المبيع وزاد ولو شهدا
 على البائع بالبيع بالعين الى سنة وقيمة الف
 فان شاء ضمنه الشهود وقيمة حالا وان شاء احدى
 المشتري الى سنة وايا ما اختار برئ الاخر في
 الطلاق قبل وطئ ضمن نصف المال او المتعة ولو
 شهدا انه طلقها ثلثا واخران انه طلقها احدى
 قبل الدخول ثم رجعا فضمن نصف المهر على شهود
 الثلث لا غير ولو بعد وطئ وخلوة فلا ضمان
 ولو شهدا بعتق فربعا ضمننا القيمة مطلقا والاول
 للعتق وفي التدبير ضمننا ما نقصه وفي الكتابة

يضمنان قيمته ولا يعتق حتى يؤدي إلى اليأس
وفي الاستيلاء يضمنان قيمتها فانما المولى
عتقت وضمننا قيمتها للورثة وفي القصاص الآ
ولم يقتصا وضمن شهود الفرج برجوعهم لا
شهود الاصل بقولهم يشهد الفروع على
شهادتنا او اشهدناهم وغلطنا ولا اعتبار
بقول الروع كذبا لا اصولا وظلوا وضمن المزر
بالرجوع مع علمهم بكونهم عبيدا اما مع الجهل
فلا وضمن شهود التعليق لا شهود الاصل
كتاب الوكالة التوكيل صحيح وهو قامة
غيره مقام نفسه في تصرف معلوم منه يملكه
فلا يبيع توكيل مجنون وصبي لا يعقل مطلقا
وصبي يعقل بنحو طلاق وعتاق وهبة وصلة
وصح بما ينفعه كقبول هبة وبما ترددين
مهر ونفع كبيع واجارة ان ما دونها والا تو

على

189 على اجازة ولينة ولا يبيع توكيل مجنون وما دونها
او مكاتباً وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نفذ
وان مات اولحق او قتل لا وتوكيل مسلم ذمياً
بيع المزر او خنز ومحرر يبيع صيدان
امتنع عند الموكل بعارض اذا كان الوكيل يعقل
العقد ولو صبياً او عبداً مجنوناً بكل ما يباشرة
بنفسه فقط خصومة في حقوق العباد برضا
المضمل لان يكون مريضاً او غائباً مدة سفر
او مريداً له او محذرة او حائضاً والمحاكم
في المسجد او مجوساً غير محكم المضومة ولا يحذر
الدعوى لان كان شريفاً خاسم مزدون وله
الرجوع غير الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى
ولو اختلفا في كونها محذرة ان ترينات الاشرار
فالقول لها مطلقاً وان مرأ لا وسألهما القول
لها لو كرا وان مرأ الا سأل فلان في الوجهين

وبأيضاها واستغنيها ^{ال} في حد وقد ^{حق}
عقد لا بد من ارضا فتا الى الوكيل كسج واجارة
وصلح غير اقرار يتعلق به ان لم يكن مجورا كسليم
بيسج وقبضة وقبض ثمنه ورجوع به عند استحقاق
وخصومة في عيب بالافضل من خصوم موكل ^{غنية}
وشرط عدم تعلق حقوق به لغو والمالك يثبت
للموكل ابتداء فلا يفتق قريبا للوكيل بشراة ولا
يفسد ككسج زوجته به وهما على الموكل ولو
اشترى وكيله قريب موكله وزوجته وفي كل
عقد لا بد من ارضا فتا الى موكله ككسج وطلع
وصلح غدرم عدا او غراز كار وعق على مال
وكتابة وهبته وصدق وامانة وايداع ^{من}
واقراض يتعلق بموكله فلا مطالبة عليه ^{سليم}
للمشترى الا براء غير دفع الثمن للموكل وان دفع صح
ولو مع نهى الوكيل ولا يطالب الوكيل ثانيا ^{مثله}

١٩٠ ما دون لادين عليه مع مولاه **باب الكالة في**
البيع والشراء وكله بشراة ثوب هروي
او قوسا وبغل صح وان لم يسم ثمننا وبشراة دار
او عبد جاز وان سمي ثمننا او نوعا والا وبشراة
ثوب او دابة لا وان سمي ثمننا وبشراة طعام وبيت
قدن او دفع ثمنه وقع على المعتاد للاكل كلهم
ملبوع ومشوى برقيقة وفي الوصية له بطعام
يدخل مطعوم وللوكيل الرد بالعيب ما دام البيع
في يده ولو ارثا او وصية لك بعد موته فان
لم يكونا فلوكله فلو سلم الى موكله امتنع رده
الا بامره وجب للبيع ثمنه دفعه من مال الاول
اشتراه بنقد ثم اجله البائع كان للوكيل المطالبة
به حاله فلو هلك البيع في يده قبل حبسه هلك
من مال موكله ولم يسقط الثمن ولو بعد حبسه
كسج ولا اعتبار لمفارقة الموكل بالمفارقة

الموكل بمفارقة الوكيل في عرفه وسلم فيلحق العقد
 بمفارقة صاحبه قبل القبض والرسول فيها
 لا يعتبر مفارقة بل مفارقة مرسله وكله بشرائه
 عشرة ابطال لهم بدرهم فاشترى ضعفه بدرهم
 تماينا منه عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة
 بنصف درهم ولو وكله بشيء بشيء بعينه غير الموكل
 لا يشتري بنفسه عند غيبته حيث لم يكن مخالفا
 فلو اشتراه بغير النقود او بخلاف ما سمي له في
 التهمة وقع للوكيل وان بغير عينه فالشراء للوكيل
 الا اذا نواه للموكل واشتراه بماله زعم انه
 اشترى عبدا للموكل فهلك وقال موكله بل
 شيرته لنفسك فان معينا وهو حي فالقول للمأمور
 مطلقا وان ميتا والتمة منقودة كذلك ولا
 فالقول للوكيل وان غير معين فكذا ان التهمة
 منقودة او لا فلا فرق قال يعني هذا العرو ثم لا

١٩١ أخذ عمرو ولغا انكاره الا ان يقول عمرو لم امره
 به فلا الا ان يسلم المشتري اليه امره بشيء شئين
 معينين ولم يسم ثمنها فاشترى احداهما بقدرة قيمته
 او بزيادة يتغلب الناس فيها صح والا لا وبشرائهما
 بالف وقيمتها سواء فاشترى احداهما بنصفه و
 اقل صح وبالاكثر لا الا ان يشتري الباقي بما
 بقي قبل الحفوفة وبشراء شئ يدين له عليه وعينه
 او لبائع صح والا فلا ونفذ على المأمور ولو
 امره بالصدق بما عليه صح كما لو امر المشتاجر
 بمرة ما اشتاجر به من ما عليه من الاجرة وبشراءه
 بالدفن فاشترى وقيمته كذلك وقال اشترى
 بنصفه وقال المأمور بكله صدق وان قيمته نصفه
 فلا امر وان لم يدفع وقيمته نصفه فلا امر وان
 قيمته الغاي تجا لفان ثم يفسخ العقد فيلزم المأمور
 وبشراء معين من غير بيان ثمنه فقال المأمور اشترى

بكذا وصدق ببيعته وقال لا من بصفته كالف
ولو اختلفا في مقداره فقال لا امرت بك
بشراة بمائة وقال المأمور بالف والقول
لا امر فان برهنا قدم برهان المأمور وبشرا
أخيه فاشترى الوكيل فقال لا امر ليس هذا
بأخي فالقول له ويكون الوكيل مثبته بالسف
وعتق العبد عليه لزعمه وبشراة بنفسه الامر
من مولاه بكذا ودفع فقال لسيده اشترته
لبنفسه فباعه هذا عتق وولاه لسيده
وان قال اشترته فالعبد للمشتري والالف
للسيد فيها وعلى العبد الف اخرى في الاول
كما على المشتري مثلها في الثانية وشراء العبد
من سيده اعتاق فلو اشترى نفسه الى العطا
مع كماله في حصة اذا اشترى نفسه من مولاه
ومعه رجل وبلغ في حصة شريكه قال العبد

نفسك

نفسك من مولاه فقال المولاه بعني نفسي لفلان
ففعل من مولاه مروان لم يقل لفلان عتق
فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء مع
من تود شهادته له الا اذا اطلق له الموكل
فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة كما يجوز عقده
معهم باكثر من القيمة ببيع ببيع بما فلا وكثيرا
والنشة ان للتجارة وان للحاجة لا كرامة دفعت
غزلا الى رجل لبيعها ويتعين النقد وفذه
رهنا وكفيل بالثمن ولا ضمان عليه ان ضاع
في يد او تولى بما على الكفيل ويقتد شراؤه
بمثل القيمة وغبن يسير اذا لم يكن سعرة معروفا
او ان كان معروفا فاجنز ولحم لا ينفذ على الموكل
وان قلت الزيادة وكله ببيع عبد فباع بصفه
مع وفي الشراء يتوقف على شراء باقية قبل الحفوة
ولورد ببيع على وكيله بيننا ونكوله او قران

فيما لا يحدث رده على الامر بقرانه فيما
 يحدث **لا الاصل** في الوكالة المخصوص
 وفي المضاربة المعروفة فان باع نسافقا لأمريك
 بنقد وقال اطلقت صدقا لأمرو في المضاربة
 المضارب لا ينفذ تصرفا حاد الوكيلين ^{حد}
 الى في خصومة وعق معين ولما وقع معيته لم
 يفوضا وتعلق بمشتهما وتدير ورود عين
 وتسليم هبة وقضاء دين والولاية والمضاربة
 والقضاء والتولية على الوقف كالوكالة فليس
 لاحدهما الا نفرا والوكيل بقضاء الدين
 لا يجبر عليه **الوكيل** لا يوكل الا باذن أمره لا
 في دفع زكاة وقبض دين لمنه في عياله وعند تقدي
 التمه له فالنفوذ الى رايه كالاذن الا في
 طلاق وعناق فان وكل بدونهما ففعل الثاني
 فاجازه الاول صحيح الا طلاق وعناق وابراء

وفسوة

١٩٣ وخصومة وقضاء دين وان فعلا اجنبي فاجانه
 الوكيل جازا لا في شراء وان وكل به فهو وكيل
 الامر ولا ينقل بعزل موكله او موته وينقل ان
 بموت الاول قال فوضت اليك امر امراتي صار
 وكيل بالطلاق ويعقد بالجلس بخلاف قوله
 وكلتك في ولاية له على غيره لم يخرج تصرفه في
 محقه فاذا باع عبدا وسكنا او ذمى مال
 صغيره الحر المسلم او شري واحد منهم يذو
 زوج صغيره كذلك لم يخرج **الولاية** في مال
 الصغير الى الاب الا بتم الى وصيه ثم الى
 وصي وصيه ثم الى القاض ثم الى منصوصه ليس
 لو صلا لم ولاية التصرف في تركه الا مع
 حضرة الاب او وصيه او وصي وصيه او الجد
 وان لم يوجد واحد مما ذكرنا فله الحفظ ^و
 المنقول لا العقار **باب الوكيل بالخصومة**



والقبض وكيل المضمومة والتباضع لا يملك
القبض والصلح ورسول القام يملك القبض
لا المضمومة ولا يملكها وكيل الملامنة كما لا
يملك المضمومة وكيل الصلح وكيل قبض الله
يملكها امره يقبض دينه وان لا يقبضه لا
جميعا فقبضه لا دورها لم يخرج قبضه على الامر
وله الرجوع على التزم بكلمه لو لم يكن للغير
بينة على الايفاء يقضى عليه وقبض الوكيل
قضاء منه ثم برهن المطلوب على الايفاء
فلا سبيل له على الوكيل وانما يرجع على الموكل
الوكيل بالمضمومة اذا ابا لا يجبر عليها بخلاف
الكفيل **وكلمه** بمضمومة واخذ حقوقه
من الناس على ان لا يكون وكيل فيها يملك
على الموكل جاز فلو اثبت المالك ثم اراد الخصم
الدفع لا يسع على الوكيل وصح اقرار الوكيل

بالمضمومة بغير الحدود والقصاص عند القام ^{مضمون}
دون غيره وان انزل به وكذا اذا استثنى
اقراره واقر عنده لا يخرج عن الوكالة وصح
التوكيل بالاقرار ولا يصير مقرا **وبطل**
توكيل الكفيل بالمال كما لو وكله بقبضه من
نفسه او عبده او وكل المختار المختار ^{يقبض}
من المال عليه بخلاف كفيل النفس والرسول
وكيل الامام ببيع الغنيم ولو وكل بالتزويج
الوكيل يقبض الدين اذا كفله وصح وبطل الوكالة
بخلاف العكس وكذا اكلما صحت كفاية الوكيل
بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفاية
او تاخرت وكيل البيع اذا ضاع الثمن للبائع
غير المشتري لم يخرج فان ادى بمك الضمان
رجع وبدونه لا ادعى انه وكيل لفات يقبض
دينه وصدقة الغير امر بدفعه اليه فان

حضرة الغائب بصدقة فيها والا امر الغير ببيع
الدين ثانياً ورجع على الوكيل ان باقياً في
يده ولو مكما وان ضاع لا الا اذا ضمنه
الدفع او قال له قبضت منك على ان ابرأتك
من الدين وكذا اذا لم يصدق على الوكالة
ودفع ذلك على زعمه فان ادعى الوكيل هلاكه
او دفعه لوكله صدق بجلفه وفي الوجه
كلها ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب
قال اني وكيل بقبض الوديعة فصدق المودع
لم يؤمر بالدفع اليه وكذا الوادعي شراء المالك
وصدقه ولو ادعى انتقالها بالادب او الوصية
وصدقه امر بالدفع اليه اذا لم يكن على الميت
دين مستغرق ولو انكر موتها وقال لا ادري
لا ولو وكله بقبض مال فادعى الغير ما سقط
حق موكله دفع المال اليه ولو وكله ببيع فامة

وادعي

195 وادعى البائع ان المشتري مرضى بالعيب عليه
حتى يخلف المشتري فلوردها الوكيل على البائع
بالعيب فحض الموكل وصدق على الرضا كانت
له للبائع والمأمور بالاتفاق او القضاء او
الشراء او الصدق اذا امسك ما دفع اليه
ونقذه ماله حال قيامه لم يكن متبرعاً اذا لم
يضاف الي غيره **وصى** انفق من ماله وماله ليقوم
عائلاً متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه وانه
يرجع **باب عزل الوكيل** الوكالة من العقود
الغير اللازمة فلا يدخلها خيار شرط البيع
المكتمل بها مقصوداً وانما يبيع ضمنه دعوى صحته
على غير فلو وكل الغريم متى شاء بشرط علم الوكيل
ولو قبل وجود الشرط في المعلقة به ويثبت
ذلك بمشاهدة به وبكتابه وارسله رسولاً
عدلاً او غيره حراً وعبدًا صغيراً او كبيراً اذا قال

الموكل ارسلني اليك لا بلغك غرله اياك غر
وكالته ولو خبره فضولي فلا بد من اخذ سري
الشهادة كافتائها وعدم لزومها من الجانبين
فلو كمل غرل نفسه بشرط علم موكله وكله بقبض
الدين ملك غرله ان يغرضه المديون وان
محضته لا الا اذا علم به المديون فلو دفع المديون
اليه قبل علم غرله يبرأ ولو غرل العدة نفسه
محضرة المدين ان رضى به صح والا لا وقول
الوكيل بعد القبول بمحض الموكل الغيت ^{كل}
او انا برئ من الوكالة ليس يغزل كجود الموكل الا
ان يقول والله لا اوكلك بشئ فقد عرفت
نها ونك فغزل وينغزل الوكيل مسها بالموكل فيه
كما لو وكله بقبض دين قبضته او ببيع كراع فزوجه
وموت احدهما وجنونه ملحقاً ولو قد مرتداً الا
اذا وكل الراهن العدة او المدين ببيع الراهن

عند

عند ملو لا اجل فلا ينغزل بموت الموكل وجنونه ١٩٦
كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء او قراً
الشريكين وان لم يعلم الوكيل وعجز الموكل لو
مكاتباً وحججه لو ما ذقنا كذلك اذا كان وكلاً
في العقود والمضومة اما اذا كان وكيلاً في
قضاء دين واقتضا وقبض ودقعة فلا وتغير
نفسه فيها وكل فيه تغير فابغى الوكيل غرل نفسه
معه والا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية
وتعود الوكالة اذا ما عاد اليه قديم ملكه او بقي
اثره **كتاب الدعوى** هي طلب حق قبل غيره
او دفعه غرض نفسه والمدعى من اذ اترك ترك
والمدعى عليه بخلافه وركبها اضافة الحق الى
نفسه والى غيره ناب منابه عند النزاع **واما**
العاقل المميز وشرطها مجلس القاء وحضور
خصم ومعلوم للمدعى وكونها ملزمة وكون

المدعى مما احتمل البتة فدعوى ما يستحيل
باطلة ومكها وجوب الجواب على الخصم فلو كان
ما يدعى منقولاً في يد الخصم ذكر أنه في يد غيره
فحق وطلب احضاره ان امكن ايشار اليه في الد
والشهادة وذكر قيمة ان تعذر بهلاكها او
عيبتها وان تعذر مع بقائها كحصى وصبرة طعام
نصب لفاضل امينه والاكتفى بذكر القيمة
ادعى اعياناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر
قيمة الكل جملة كفى ذلك وان لم يذكر قيمة كل عين
على حدة ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان
جنسه ونوعه واختلف في بيان الذكورة والانوثة
في الدابة وفي دعوى لا يدلح لا بد من بيان مكانه
سواء كان له حمل اولاً وفي الغنم ان له حمل وموت
فلا بد من بيانه والا لا ويشترط التحديد في دعوى
العقار كما في الشهادة عليه ولو مشهوراً لا اذا

عرفاً للشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر
حدودها ولا بد من ذكر بلده بها الدار ثم المجلد
ثم السكة ويكتفى بذكر ثلثه وذكر اسماء
اصحابها واسماء اشباهم ولا بد من ذكر الخلفاء
لم يكن مشهوراً وان في يده ويريد بغير حقاين
كان منقولاً ولا يثبت يده في العقار بتصايد
بالادب من بينية او علم فاضاً اذا ادعى ملكاً
اماً في دعوى الغصب والشراء فلا بد من بطلاله
به ولو كان ديناً ذكر وصفه ولا بد من دعوى
المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والفد
وسبب الوجوب ويسأل القاضى المدعى عليه بعد
صحتها والا فان اقوا وانكر فبها المدعى قضى
عليه ما ادعى بعد طلبة واذا قال لا اقروا
لا يستخلف بل يجلس ليقرأ وينكر اصطلاحاً
على ان يخلف عند غير قاض ويكون برأيه فهو باطل

فلو برهن عليه يقبل ولا اطلقا نينا عند قاض
وكذا الواطلم ان المدعى لو حلف بالخضم
وحلف لم يصنع واليمين لا ترد على مدع برهن على
دعواه وطلبه الفاضل ان يحلف المدعى ان يحق
في الدعوى وعلى ان الشهود صادقون او يخونون
في الشهادة لا يجيب علم الشاهد ان القا
يحلف له الامتناع عن اداء الشهادة وبيئته
الخارج في الملك المطلق الحق من بيئته ذي اليد
عليه بنكوله مرة في مجلس القا بقوله لا اطف
او سكت غير آفة وهل يشترط القضاء على
النكول خلاف قضه عليه بالنكول ثم اراد ان
يحلف لا يلتفت اليه والقضاء على حاله **شك**
فما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يحلف
وان ابي خصمه لا يحلف ان اكبر رايل المدعى ^{مطل}
حلف والا لا تقبل البيئته لو اقامها بعد اليمين

عند

عند العامة ونظره كذبها فامتها لو ادعاه ¹⁹⁸
بالسبب فحلف وان بسبب فحلف ثم اقامها لا
ولا تحلف في نكاح ورجعة ونحو واستناده
ورق ونسب وولد واحد ولعان والفتوى
على انه يحلف في الاشياء السبعة ويستحلف
السارق فان نكل فحلف ولم يقطع **النيا** تجري
في الاستحلاف فلا الحلف بالوكيل والوصي المتو
وابا الصغير ملك الاستحلاف ولا يحلف الا
اذا اصح اقراره **التحليف** على فعل نفسه يكون
على البنات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان
شيئا يتصل به فان ادعى سرقة العبد واباقه
يحلف على البنات واذا ادعى سبعا لشر يحلف
خصمه على العلم كذا اذا ادعى دينيا او عينيا
على وارث اذا علم القاضى كونه ميلنا او قربة
المدعى وبرهن الخضم عليه ولو ادعاهم الوارث

يخلف على البنات وجا حدا القود فان نكلا
كان في النفس حبس حتى يقرأ ويخلف وفيما رونه
تقيص قال المدعي لى بنيت جاضرة وطلب عيت
حضره لم يخلف وياخذ القا كفيلا وثقة ثم حضر
بنفسه ثلثة ايام فان امتنع فز ذلك لازمة مقدار
مدة التكفيلا الا ان يكون غريبا قال انه لما جلس
القا قال لا بينه لى وطلب عيت فحلف القا ثم برهن
قبل ذلك منه وقيل لا ادعى المديون الا ايضا
فانكر المدعي ولا بينة له فطلب عيت فقال
المدعي جعل حق في الختم ثم استخلفني له ذلك
واليمين بالله تعا لا بطلاق وعناق وقيل
ان مست الضرورة فوض الى القا فلو حلف به
ونكل فقصي عليه لم ينفذ على الاكثر ويغلب
بذكر اوصافه والاختيار في صفة الى القاض
فلو حلف بالله تعا ونكل غير التخليط لا يقضي

عليه به لا بزمان ومكان **ويخلف اليهود** بالله
الذي انزل التورية على موسى عليه السلام
والنصارى بالله الذي انزل الانجيل على عيسى
عليه السلام **والجوسى** بالله الذي خلق النار
والوثنى بالله تعا ولا يخلفون في بيوت عباد
ويخلفه القاضي على الماصل اى بالله ما بينه كما
نكاح قائم وبيع قائم وما يجب عليك رده
وما بان منك الا ان في دعوى نكاح وبيع وعقب
وطلاق الا اذا الزتر ترك النظر للمدعي فيخلف
على السب كدعوى شفعه بالمواد وبعضه مشو
والخضم لا يراها وكذا في سب لا يرتفع كعبد مسلم
يدعى عتقه وفي الامم والعبد الكافر على الما
وصح فدا الحلف والصلى منه ولا يخلف بعد
ولو اسقطه قصدا بان قال برئت من الحلف
او تركته عليه ووهبت لا ينعى وله الخليف

باب الخالف اختلف في قد ثمة او يبيعكم
لم يبرهن وان برهنا فثبت الزيادة وان اختلفا
فيهما قدم برهان البائع لو في التيم وبرهان المشتري
لو في المبيع وان عجزا ولم يرض واحدهما بدهوى الاخر
تحالفا وبدا بالمشترى لوسع عين بدين والا فهو
يخبر وضح القائل المبيع يطلب احدهما وفي كل الزمة
الاخر ولا تحالفا جلا وشروطه قبض ثمة والقول
للمنكر ولا بعده هلاك المبيع وطفا المشتري ولا
بعده هلاك بعضه لان يرضى البائع بتمتصة
الهالك ولا في بدل كتابة ورأسه بعد اقاله
السلم وان اختلفا في مقدار التمة بعد اقاله
تحالفا ولو كان كل من المبيع والتمة مقبوضا ولم يرد
المشتري الى بايعه فان رد ما ليه يحكم الاقاله لا
وان اختلفا في المهر فضى لانه اقام البرهان وان
برهنا فللرأة اذا كان مهر المثل شاها للزوج

وان كان شاهدا لها فينة اولى وان كان
غير شاهدا لكل منهما فالتها تروى بمهر المثل
وان عجزا تحالفا ويبدأ بيمينه ولا فتح ويحكم
مهر مثلها فيقضى بقوله لو كان كماله او
اقل وبقولها لو كمالها واكثر وبه لو بينهما
ولو اختلفا في الاجارة قبل الاستيفاء تحالفا
وبعده لا والقول للمستاجر وان اختلفا في
في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما بما صلح
لده مع يمينه والقول له في الصالح لهما **ولو**
اما بنية قدم بينهما وان مات احدهما
واختلف وارثه مع الميراث في المشكل فالقول
للميراث ولو احدى مملوكا فالقول للميراث في الميراث
في الموت اعتقت ائمة واختارت نفسها
فما في البيت قبل العتق فهو لربها وما بعد قبل
ان تختار نفسها فهو على ما وصفتها في الخلافة

رجل معروف بالفقر والحاجة صار بيده علم
وعلى عنقه دقة وذلك بداره فادعاه رجل
عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فمروا
باليسار وكذا كذا في منزل رجل وعلى عنقه
قطيفة يقول هي وادعاه صاحب المنزل
رجلان في سفينة هاديت فادعى كل واحد
السفينة وما فيها واحدهما يعرف بالدين
والآخر يعرف بالمال فالدقيق الذي يعرف
ببيع السفينة لم يعرف الملاح **فصل**
فدفع الدعاوى قال ذواليد هذا الشيء
اودعني اوعارني او اجريته او رهنيته
زيد الغائب وغصبته منه وبرهن عليه دفعت
خصومة المدعى وان قال ابتعته من الغائب او
قال المدعى غصبه وسرق مني وقال ذواليد
اودعني فلان وبرهن عليه لا قال في غير مجلس

الحكم

الحكم انه ملكي ثم قال في مجلسه انه وديعه
عندي فلان يندفع مع البرهان على ما ذكره ولو
المدعى على مقالة الاول يجعله خصما وبهم
عليه وان قال المدعى ابتعته من فلان وقال
ذواليد اودعني فلان ذلك دفعت الخوض
وان لم يبرهن ولو ادعى انه له غصبته منه فلا
الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا
الغائب اودع عنده اندفعت ولو كان مكان
دعوى الغصب دعوى سرقة **باب ما عيب**
الرجلان بنية خارج في ملك مطلق على حجة ذي
يد وان وقت احدهما فقط قال هذا العبد
غاب عني منذ شهر وقال ذواليد لي مدسنة
قضى للمدعى ولو برهن خارجان على شيء قضى به
لهما فان برهنا في تكاثر سقطا وهي لمن صدقة
اذ لم يكن في يد من كذبه ولم يكن دخل بها

وان ارخا فالسابق احق بها وان اقوت لمنزلة
حجة له فهي له وان برهن الاخر قضى له ولو برهن
احدهما وقضى له ثم برهن الاخر لم يقض له الا
اذا ثبت سبقه كما لم يقض ببرهانه خارج على
ذو اليد ظهر كماله الا اذا ثبت سبقه فان
برهنا على شيء من ذي اليد فكل نصفه نصف
الثمن او تركه وان تركنا احدهما بعد ما قضى
لم ياخذ الاخر كله وهو للسابق ان ارخا ولدي
يدان لم يؤرخا او ربح احدهما ولدي وقت
ان وقت احدهما فقط ولا يدها **والشراء**
احق من هبته وصدقة ان لم يؤرخا او اتحد الملك
فالاسبق احق ولو رقت حديهما فقط فالموثر
اولي بالشراء والمهر سواء هذا اذا لم يؤرخا
او ارخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ
اخذها كان احق ورهن مع قبض احق من هبته

معه بلا عوض وان برهن خارجا على ملك
مورخ او شراء مورخ من واحد او خارج على ملك
مورخ وذو يد على ملك مورخ اقدم فالسابق
احق وان برهنا على شراء متفق تاريخهما من اخر او
وقتا احدهما فقط استويا فان برهن خارج على
الملك وذو اليد على الشراء منه او برهنا على
سبب لا يتكرر كالشئ وطب لبن وخرصوف
فذو اليد احق فان برهن كل على الشراء من الاخر فلا
وقت سقطا وترك المال في يد من معه ولا يرجع
بزيادة عدد الشهود فلو اقام عدل المدعين
شاهدين والاخر اربعة فهم سواء وكذا الامر
بزيادة العدة دار في يد اخر او على رجل يضمنها
واخر كلها وبرهنا فلا ريبها والبنك لا يخرج
بطريقا لعل ولو دار في ايديهما فلهما ولو برهنا
على تبايع دابة وارخا قضى لمن وفق شئها تاريخه

فلو لم يورخا قضي بها لذي اليد ولها ان في ايديها
او كانا خارجين فان في يد احدهما قضي بها
له برهن احد الخارجين على الغصب والاخر على
الوديعة استويا **الناس امر** الا في الشرا
والحدود والقصاص والعقل فلو ادعى على
شخص مجهول الحال انه عبده فانكر وقال انا
حر الاصل فالقول له واللا بغير حق من اخذكم
والراكب فخذ اللجام ونز في السرج من رديفه
ودوملها بمنزلة طوق كوزها والجالس على البساط
والمتعلق به سواء كمن معه ثوب وطرفه مع اخر
لا هديته بخلاف جالس في ارضه غافها الحائض
لمن مذكور عليه ومتصل به انقضا لتبيع لظنه
عليه هراذي يل بين الجارين لو تنازعا وادى
بيتا في دار كذا بيوت في حق سافري بينهما نصفين
بخلاف الشرب فانه يقدر بالارض برهنها على

203 في ارض قضي بيدها ولو برهن عليه احدهما او كان
يصرف فيها قضي بيده ادعى الملك فما حاله ^{شهد}
الشهود ان هذا العين كان ملكا **تقبل** ^{صبي}
يعقب قال انا حر فالقول له فان قال انا عبده ^{فلن}
قضي لذي اليد فلو كبر وادعى الحرية ^{البرهان} يستع مع
باب دعوى النسب مبيعة ولدت لاقول
سنة اشهر من ذبيعت فادعاه ثبت نسبه وصار
ام ولده فيمنع البيع ويرد الثمن وان ادعاه
المشتري قبله يثبت منه ولو ادعاه معه وبعد
لا وكذا الوادعاه بعد موت الولد وبأخذة ^{بشر}
المشتري كل الثمن واعتاقهما كونهما والتبدير
كالاعتاق ولو ولدت لكثر من مولدين في وقت
البيع وصدقه المشتري يثبت النسب وهما ولدان
نكاحا باع من ولد عنده فادعاه بعد بيع ^{مشتري}
ثبت نسبه ورد بيعه وكذا الوكاتب لو ولد ^{هنة}

او آجره او كات لام او رهنها او آجرها او زو^{جها}
 ثم ادماه باع اهل التوامين المولودين عنده و^{اعتقه}
 المشتري ثم ادعى البائع الاخر ثبت نسبهما منه
 وبطل عتق المشتري قال لصبي معه هو بن زيد
 ثم قال هو ابني لم يكن ابنه وان محمد زيد بنوته
 ولو كان مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبك
 وقال الكافر هو ابني فهو حر بن الكافر قال
 زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت
 ابني من غيره فهو ابنهما لو كان غير معتبر والا فهو
 لم يصدق ولو ولدت امه اشتراها فاستحققت
 حررا لا بقيمة الولد وهو حر وكذا لو ملكها
 بسبب اخر كما لو تزوجها على انها حرة فولدت له
 ثم استحققت فان مات قبل المضوعة فلم ينجس^{الاب}
 على ابيه وارث له فان قتله ابوه او غيره غرق
 قيمته وبيع كثرها على بايعها لا بغير **كتاب**

204 **الاقرار** هو اخبار بحق عليه من وجه انشاء من زو^{جها}
 فلهذا دل على اقراره للملك الغير ويلزم تسليمه اذا
 ملك ولا يبيع اقراره بطلاق وعناق مكرها
 فصحا اقرارا لما ذون بعين في يده والمسلم بحجر
 وينصف داره مشاعا والمرأة بالزوجية من غير
 شهود ولا تسمع دعواه عليه بشئ بناء على اقرار
 الا ان يقول هو ملكي والنا في لوزد اقرارا ثم
 قبل لا ينجس والملك الثابت به لا يظهر في قول الزو^{جها}
 المستهلك فلا يملكها المقر له او حره كلفا وعبد
 ما ذون بحق معلوم او مجهول صحيح ولزم بيان
 ما به لا بذي قيمة والقول للمقرع حلف ان ادى
 المقر له اكثر منه ولا يصدق في اقل منه درهم
 في على مال ونما الصاب في مال غنم من الذهب
 والفضة ومن خمس وعشرين في ابل ومن قلة
 الصاب في غير حال الزكوة ومن ثلثة نسي في

اموال غطام ودراهم ثلثة ودراهم كثيرة عشرة
وكذا درهمان درهم وكذا اكد احد عشر كذا
وكذا اوكذا احد وعشرون ولو ثلث بلا ^{عشرة} او اقل
ومعها فمئة واحد وعشرون وان بيع زيل الف
على او قبلى اقارب دين وصدقان وصل به هو
وان فصل لا عندى او معى او فبى او كى او
صندوقى امانة **جميع** لك او ما املكه هبة لا او
فلا بد من التسليم قال له عليك الف فقال اتونه
اوانتقدت واجلبنى به وقضيتك اياما وابنتى
منه او تصدقت به على او وهبته لى واهلك
به على ريد من هو اقارب له وبلا ضمير لا قال ليس
عليك الف فقال بلى هو اقارب وان قال نعم لا والى
بالراس من الناطق ليس باقارب بال وعق وطلاقة
وبيع ونكاح وجارة وهبة بخلاف الاملام
والافتاء والنسب والكفر وان اقرب دين مؤجل

205 وادعى المقر له ملوله لونه حاله كذا قاره بعد
في يده انه لرجل وان استاجر منه ويستخلف
المقر له فيما بخلاف ما لواقربا لدرهم السود فكذا
في صفها يلزمه ما اقرب فقط كاقارب الكفيل بد
موجب شراره متقبة اقارب الملك للبايع كوثب
في جراب وكذا الاستيلاء والاستيلاء والاعان
والاستيلاء والاستيلاء ولو نزل وكملة ومائة درهم
كلها درهم وفي مائة وثوب ومائة وثوبان نصف
ومائة وثوب ثلث اثواب كلها تاياب الا اقارب ابنة
في اصل يلزمه فقط وخاتم طقة وفضة وسيف
خفنة وحمائل ونضله ومجمل الميدان والكسوة
وبتم في قوصرة او اطعام في جوالق وسفينة او ثوب
في منديل او ثوب يلزمه الظرف كالمظروف ومن
قوصرة لا كوثب في عشرة ولطعام في بيت وخمسة في
فئة وعنى الضرب فية وعشرة ان غنى مع ومن درهم

الى عشرة او مابين تسعة وكرهت الى كثر شيعته
 الا قفرا ولو قال الله على عشرة دراهم الى عشرة دنانير
 يلزمه الداهم وتسعة دنانير وفي له مرد اي
 مابين هذا الحائط الى هذا الحائط له مابينها
 وصح الاقرار بالجل المحتمل وجوده وقته ولو
 غير ادعى وله ان بين المقر سببا صالحا كالادب
 والوصية فان ولدت حيا لا قل من نصف حول
 قلده ما اقروا ان ولدت حين قلدها وان ولد
 ميتا فله وصى والمورث وان قسب يبيع او قراض
 او بهم الاقرار لغا ولا قراض للوضع صحيح وان بين
 سببا غير صالح منه حقيقة كما لا قراض اقربتي
 على ان بالخيار لزوم بالخيار وان صدق المقر له
 الا ان اقرب قد وقع بالخيار له الا ان يكذب
 المقر له كما قراره بدين بسبب كفا له على ان بالخيار
 في مدة ولو طويلة الامر بكذا لا قراض اقرا واحد

الورث

الورثة اقرب للدين يلزمه كله وقيل حصته واثنان
 ابو الليث رحمه الله تعالى شهد على الف في مجلس
 وشهد رجلين آخرين في مجلس اخر لزوم الف فان اقرا
 ثم ادعى انه كاذب في الاقرار يخلف المقر له ان المقر
 لم يكن كاذبا وكذا الوادعي وادش المقر وان كانت
 الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالصلم
 انا لا تعلم انه كان كاذبا **باب الاستثناء**
معناه هو تكلم بالباقي بعدا لثنيا باعتبار الحاصل
 من مجموع التركيب ونفى باعتبار الاجزاء وشروطه
 الا تصال لا لنفسا وسعلا واخذ ثم والندابنيها
 لا يضر كقوله لك على الف درهم يا فلان الا عشرة
 بنحو ذلك الف فاشهدوا الا كذا ونحوه **فمنها**
 بعض ما اقرب صح ولزوم التكا والمستغرق بطل ولو
 يقبل الرجوع كوصية ان كان بلفظ الصدق
 او مساوية ان غيرها كعبد اخر اراد الا هو لا

سالمًا ورأسه أوهام الكل صريح كل ما استثنى اليك
والورث والمعدود الذي لا يتفاوت وأحاده كالفلو
والجواز من الدراهم والذنان يدويكون المستثنى
القيمة وإن استغرقت جميع ما أقرب بخلاف دينار
الأمانة درهم لا تستغرق بالمساواة إذا استثنى
عدد دين بينهما صرفاً لك كان الأقل خرجاً نحو له
على الف درهم الأمانة أو خمسين وإذا كان المستثنى
بمجهول يشترط لا أكثر نحوه مائة درهم لأشياء أو قليل
أو بعضاً لزماً واحد وخمسون ولو وصل إقراره بأن
شأن الله مله بطل إقراره وصح استثناء البيت
نزل الدار لا استثنى البناء وإن قال ببناءه على
وعرضها لك وكما قال وفصل الخاتم ونحلة البيت
وطوق الجارية كالبناء وإن قال له على الف درهم عنه
قبضته موصولاً وعينه فإن سلم إلى المقر له لزمه
الألف والألا وإن لم يعين لزمه مطلقاً وقوله ما

قبضته

207 قبضته لفوق قوله ثم ثمة خمر أو خنزير أو مال قمار
أو حرام ميتة أو دم وإن وصل إلا إذا صدق
أو أقام بنيت ولو قال له على الف درهم حرام أو زور
فهو لا يقره مطلقاً ولو قال زوراً أو بطلاً لزمه
أن كذبه المقر له والألا وإلا قراره بالبيع تلجئة
على هذا التفصيل ولو قال له على الف درهم زور
فهو كما قال على الصحيح ولو قال له على الف درهم غصب
أو وديعاً لأهله أو زوراً أو مهرية صدق مطلقاً
وإن قال استوقه أو رصاً صان وصل صدق وإن
فصل لا وصدق في غصبه ثوباً إذا جاز بعينه
له على الف إلا أنه ينقص كذا مستصلاً وإن فصل
لا ولو قال أخذت منك ألفاً ودية فمهلكك
الأخرى غصباً وفي أعطيه ودية وقال
الأخرى غصباً لا وفي هذا كان ودية عندك فاف
فقال هو لي أخذه المقر له وصدقته قال أجرت

فرسى او ثوبى هذا فوكبه او لبس مودده او غاط
 ثوبى بكذا فقبض هذا الالف وديعة فلا خلاف
 للاول وعلى المقر مثل المثلث بخلافه لفلان
 بل الفلان لا بل الفلان بلا ذكر ايدلج ان كانت
 معينة لوفى ايضا كقوله غضبت فلانا مائة در
 ومائة دينار وكرخطة لا بل فلانا لوفى لكل واحد
 منهما كله ولو كانت بيعها فهي للاول وعليه
 للثاني ولو كان المقر له ولحد ايلزمه اكثرهما
 قدرا وافضلهما وصفا ولو قال الذين الذين
 على فلان لفلان او الوديعة التي عند فلان
 فهو اقرار له وقا القبض المقر له **باب**
اقرار المريض اقراره بدين لا يجنبى فاقد من كماله
 واخر الارث عنه ودين الصحة وما لوفى مرضه
 بسبب معروف قدم على ما اقره في مرض موته ولو
 وديعة والسبب المعروف ككناح شاهد به **المثله**

وبيع مشاهدا وان لا ف كذلك وليس له ان
 يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو اعطاه
 وايضا اجره الا اذا قضى ما استقرض في مرضه
 او تقدم ما اشترى فيه وقد علم ذلك بالبرهان
 بخلاف ما لم يؤد حتى مات فان اليايح اسوة للمر
 اذا لم يكن في يده واذا اقر بدين ثم بدين خاصا
 وصل او فصل ولو اقر بدين ثم بوديعة خاصا وعلى
 الطلب الوديعة ولو اقر بدين وهو مدين
 غير جائز ان كان اجنبيا ولو ارثا فلا مطلقا
 وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شئ صحيح قضاء لا
 ديانة وان اقر المريض لورثته بطل الا ان يصد
 الورثة ولو اقرارا بقبض دينه عليه بخلاف اقراره
 له بوديعة مستهلكة اقر فيه لورثته يؤمر في الحال
 بتسليمه الى الورث واذا مات يردده ولقبه كونه
 وارثا وقت الموت لا وقت اقراره الا اذا اصاب

وارثا فيسجد يد كالترجوح وعقد المولاة فلو
اقرها ثم تزوجها صح بخلاف اقراره لا يخلو
اذا زال حجب والمعدة والوصية لها اقربا منه
كان له على ابنة الميتة عشرة دراهم قد استوفيا
ولدا بن منكر ذلك صح اقراره كما لو اقر امرته
في مرض موته بدين ثم ماتت قبله وترك وارثا قبل
لا وان اقر اجنبى ثم اقربى بغيره ثبتت بطل
اقراره ولو لم يطلقها نكاحا فيه ظمها الاقل
من الارث والدين هذا اذا طلقها بمسؤولها وان
طلقها بلا سؤالها فله الميراث بالغنا ما بلغ ولا
يصح اقرارها وان اقر بغير مجهول يولد
لمثلها ما ابنته صدقة الغلام ثبتت بغيره ولو ^{نشا}
وشارك الوتره صح اقراره بالولد والولادة
بالشرط المتقدمه والزوج بشرط خلوها في
زوج وعدته وخلوه غرضها وبيع سؤلها والمولى

209
من جهة العتاقة ان لم يكن ولا وة ثابتة فجهت
فيه واقرارها بالوالدين والزوج والمولى بالولد
شهدت قابلية او صدقها الزوج ان كان او كانت
معتده ومطلقا ان لم يكن كذلك او كانت ولدت
انه غير غيره ولا بد من تصديق هو لا في الولد
اذا كان لا يعبر عن نفسه ولو كان المقر له عبد
الغير شرط تصديق المولى صح التصديق بعد
موت المقر لا تصديق الزوج بعد موتها وان
اقر بغيره كالاخي والعم والجد وابن الابن
لا يصح في حق غيره ويصح في حق نفسه حتى يلزمه
الاصحام من النفقة والحضانة والارثا اذا نكح
فاعليه فان لم يكن له وارث غيره مطلقا ورثه والا
لا ومن مات ابوه فاقربا يخ شاركه في الارث ولم
يثبتت بغيره وان ترك ابنين وله على اخر مائة
فاقرارها بقبض ابنه غيب منها فلا شيء للمقر

وللاخر محسون **فصل** اقوت الحرة المكلفة بدني
وكذبها زوجهما صح في حقها ايضا فقبس قتلانم
وعندها لا يجهول له النسب اقوت بالرق لا بشاؤها
زوجه واولاد منه وكذبها صح في نفسها خاصة لا
وقال اولاد فلا يبطل النكاح واولاد حصلت
قبلا لا قرار وما في بطنها احرار مجهول النسب
حر مبداه ثم اقر لا انسان وصدق صح في حقها
ابطال العتق فان مات العتق يورثه وارثه ان
كان ولا فالمقر له فان مات المقر ثم العتق
فارثه لعصبة المقر قال له عليك الف فقال الفصد
او الحق او اليقين او نكرا وكور لفظ الحق والصدق
ونحوه فاقرار ولو قال الحق حق والصدق الصدق
يقين لا قال لا منه يا سارقة يا زانية يا مخونة
يا ابقية او قال هذه السارقة فعلت كذا او
فوجدتها واحدا منها لا ترد به نكاح فهداه سقا

210
او هذه ابقية او هذه زانية او مخونة ونكاح
يا طالق او هذه المطلقة فعلت كذا اقرار
السكران بطريق مخطور صحيح الا في هذا الزنا
وشرب الخمر وان بطريق مباح لا **المقوله** اذا
كذب المقر بطلاقه الا في اقرار بالحرية
والنسب وولاء العتاقة والوقف والطلاق
والرق **ملح** احدا الورثة وارباء ارباء عامما ثم
ظهر في التركة شئ لم يكن وقت الصلح تسعير
حصته منه على الاصح او بما فيه صك واشهره
ثم ادعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربوا
عليه فان اقام على ذلك بينة تقبل او بعد
الدخول انه طلقها قبل الدخول ثم مهره نصف
اقوال المشروط له الوبع انه يستحقه فلا رد ونه صح
ولو جعل الغره لم يصح وكذا المشروط لها النظر
هذا القصر المرفوع الى القائل لا يواخذ رافها

لما كان فيها زنا قوارقنا قضا قال الله على الفتي على
أو في مال حسبنا وأظننا وأعلم لا شيء عليه قال غضبنا
الغائم قال الكاشفة انفس وادعى الغاصب انه هو
وحده لزمنا لالف كلمها قال لا وصي ثلث ماله لولد
بدل بكر فالثالث للاول وليس لغيره شيء **كتاب**
الصلح هو عقد يرفع النزاع **ركن** الايجاب
والقبول **وشرط** العقل لا البلوغ فصح من صبي
صبي ما دون ان عرى من ضربين ومن عبد ما دون
ومكاتب وكونا المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج
الى قبضه والمصالح عنه حقا يجوز الاعتراض عنه
ولو غير مال كالقصاص والتفريق معلوما كان او
بجهول او ما لا يجوز الاعتراض عنه كحق شفقة ولد
قذف وكفالة بنفسه وطلب الصلح كان غير القبول
من المدعى عليه ان كان المدعى به مما لا يتعين بالتقيد
وان كان مما يتعين فلا بد من قبول المدعى عليه **حكم**

٢١١
وقوع البلاء غم الدعوى **وهو** صحيح مع اقواله **سئل**
او انكاره فلا قول يكسح ان وقع غم مال بالبيع فيه
الشفقة والرد بيع وخيار روية وشرط **نفيد**
جهالة البدل وما استحق من المدعى من المدعى
من العوض وما استحق من البدل يربح بمجته من المدعى
وكا جارة ان وقع غم مال بمنفعة فشرط التوقيت
فيه **ويطلب** بموت واحدتها في المدة والاخير ان
معاوضة في حق المدعى وذرايمين وقطع نزاع
في حق الاخر فلا شفقة في صلح غدا مع احد المتحاربين
في صلح عليها باحدهما وما استحق من المدعى للمدعى
حصته من العوض وبيع بالخضوة فيد ما استحق
من البدل يبيع الى الدعوى في كله او بعضه **هناك**
البدل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصلين
مصلحة غم بعض ما يدعيه لم يبيع الا بزيادة شيء
في البدل والا بزيادة دعوى الباقي **وهو** غم دعوى

المال مطلقا والمنفعة والرق وكان عتقا بمال
والنكاح وكان طعاما وان قتل العبد المأذون
له رجلا عمدا لم يخرج صلح غر نفسه وان قتل عبدا
رجلا عمدا او ضالعه عنه جاز والصلح غر المقتو
الهالك على اكثر من قيمة قبل القضاء بالقيمة فلا
تقبل بنية الغاصب بعده على ان قيمة اقل مما صلح
عليه ولا رجوع للغاصب لو تعاد قابعه من اقل
ولو اعتق موسرا ممترا كافتاح الشريك على
اكثر من نصف قيمة لا يجوز ان يصلح في الاولى بعد
القضاء بالقيمة وكذا الوصلح بعرض صحيح وان
كانت قيمة اكثر من قيمة مقصوب تلف في العمد
باكثر من الدية والارش في الخطاء لا وكل بالصلح
غرم عمدا وعلى بعض دين يد عسرون بدله الموكل
الا ان يضمنه الوكيل كما لو وقع الصلح غر مال بماله
غرا قرا ما اذا كان غرا نكاحا لا صلح عنه بلا امر

212
صح ان ضمنه المالا او اضاه الى ماله او قال على
كذا او سلم والا فهو موقوف فان اجازته المدعي
عليه جاز والا يبطل والصلح في جميع ما ذكرنا
من الامكان كالصلح ادعى وقفية ارض ولا يثبت
له فضلا لمنكره لقطع الخصومة جاز وطالب
لوصادقا وقيل لا **كل** صلح بعد صلح فالثاني
باطل وكذا الصلح بعد الشراء **اقام** بنية بعد
الصلح غرا نكاحا ان المدعي قال قبله ليس لي
قبل فلان حق فالصلح لما ضر ولو قال بعد ما
كان لي قبله حق يبطل والصلح غرا الدعوى الناقصة
يصح وغرا الباطلة لا وقيل اشترط صحة الدعوى
لصحة الصلح غير صحيح مطلقا وصح الصلح غرا دعوى
حق الشرب وحق الشفعة وحق وضع الجذوع
على الارض **الصلح** ان كان بمعنى المعاوضة
ينقضي بنقضهما واذا كان لا بمعنىهما لا ولو

صالح غرد عوى اذ على سكنى بيتها ابدا و
صالح طلى اثم الى الخطا واصلح مع المودع
بغير دعوى الهلاك لم يصح ويصح بعد طف
المدعى عليه رفعاً للنزاع وقيل لا طلب الصلح
والا براء غرا الدعوى لا يكون اقاراً بخلاف
طلب الصلح والبراء غرا المال صالح غر غيب فظهر
عدمه وذا البطل الصلح **فصل الصلح الواقع**
على بعض جنس ما له عليه خذ لبعض حقه وحط
لباقية لا معاوضة فصح الصلح بلا اشتراط
قبضه له غرا الف حال على مائة مائة او على الف
موجب او غرا الف جيا د على مائة ز يوفد ولا يصح
غرد راهم على د نأيند مؤجلة او غرا الف موجب على
نصفه حال او غرا الف سود على نصفه بغيراً قال
اد الى خمسين غدا ان الف عليك لى على انك
برى من البكا فقبل برى لو لم يود ذلك في

213
الفد عا د دينه وان لم يوقت لم يعد وكذا
لو صالحه فدينه على نصفه يد فعلا لير غدا وهو
برى مما فضل على انه ان لم يدفعه غدا فالكل
عليه فان ابراء غر نصفه على ان يعطيه ما بقى
غدا فهو برى ادى الباقي اولاً ولو علق بقدر
الشرط كان اديت الى واذا اومتى لا يصح
وان قال لا خسر لا اقولك بما لك حتى تخر
عنى او تحت ففعل صح ولو اعلن ما قاله سراً فذا
للمال الدين المشترك اذا قبض احدهما شيئاً
منه شاركه الاخر فيه صالح احدهما غر نصيبه على
ثوب اخذ الشريك الاخر نصفه الا ان يضمن له
بيع الدين ولو لم يصلح بل اشترى بنصفه شيئاً
ضمنه الزوج او ابنته غريمه واذا ابراء احد الشريكين
الغريم نصيبه لا يرجع وكذا ان وقعت المفاسقة
بدينه السابق ولو ابراء غرا البعض قسم الباقي

سها مه **صالح** احد ربي سلم غرضيب على ما دفع
فان اجازها الاخر نقذ علمها وان رده رد **اخر**
الورثة احد هم غرض او عقار بما لا وخر ذهب
بفضة او على العكس صح قل او كثر وفي نقذ
وغيرها با حدين لا الا ان يكون ما اعطى له
اكثر من قبلة من ذلك الجنس **وبطل** الصلح ان
اخرج احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان
يكون الديون لبقيةتهم **وصح** لو شرط ابراء
الغرماء منه او قضا نصيب المصالح بتوعا او
اقضوه قدر قسطه منه وصالحا لغيره او
طالم بالقرض على الغرماء وفي صحة صلح غرضيب
على مكيل او موزون اختلاف ولو بهو **له**
مكيل وموزون في يد البقية صح في الاصح **بطل**
الصلح والقسم مع احاطة الدين بالدركة ولا
يصلح قبل القضا في غير دين محدد ولو فعل صح

214 واذا اخرجها واحدا فخصته بقسم بين
الباقى على السواء ان كان ما اعطوه من المثل
غير الميراث وان كان مما ورثوه فعلى قدرته
والموصى له كوارث فيما قدمناه **صالح** احد
ثم ظهر للميت دين او عين لم يعلوها هل يكون
داخلا في الصلح فيه قوله ان اشهرهما لا
كتاب المضاربة هي عقد شركة في الربح بمال
من جانب وعلامة جانب وركنها الايجاب والقبول
ومكملها ايداع ابتداء وتوكل مع العمل وشركة
ان ربح وغصب ان خالف وان اجارة فاسد
ان فسدت فلا ربح حينئذ بل اجر عمله مطلقا
الا في وصى خذما لقيم مضاربة فاسدة فلا
شيء له اذا عمل ولا ضمان فيها كصيحة ودفع المالك
الى اخر شرطها لربح للمالك بفساغة ومع شرطه
للعامل قرض وشرطها كون رأس المال مزايا

وهو معلوم وكفت فيما لاشارة وكونه
رأس المال مسلماً إلى المضارب بخلافه
وكون الربح بينهما شائعاً وكون نصيب
كل منهما معلوماً ولو ادعى المضارب بفسادها
فإنقول لرب المال وبعبكسه فللمضارب ومالك
في المطلقه البيع بنقد ونسيئة متعارفة والشر
والتوكيل بهما والسفر بواو مجراً ولا بضاع ولو
ربا لمال ولا يفسد به ولا يداع والوهن
والارتهاق ولا سيمار والاحتياق بالثمن مطلقاً
لا المضاربة إلا باذننا وأعمالك ولا قول
والاستدانة وإن قبل له ذلك مالم ينص عليها
فلو شري بمال المضاربة ثوباً وقصره بمالاء وحل
بماله وقبل له ذلك فهو متطوع وإن صبغه
أحمر فشر بك بما زاد وله حصته صبغة نبيع
وحصته الثوب في مالهما ولا يجاوز بلدًا

وسيلة

215 وسعة أو وقتاً وشخص عينه المالك فإن
فعل ضمنه وكان ذلك له ولا يزوجه قن من مالها
ولا شراءه فمحقق على رب المال بقراءة أو مبيع
بخلاف التوكيل بالشراء عند عدم القرينة ولا
محقق عليه إذا كان في المال ربح فإن فعل في
شراؤه لنفسه وإن لم يكن ربح صح فإذ أثمر
بزيادة قيمة بعد شراءه عتق خطره ولم يصنع
نصيباً للمالك وسعى المحقق في قيمة نصيب
المال ولو اشترى الشريك فمحقق على شريكه أو لا
أو الوصي فمحقق على الصغير نفذ على العاقد
والمأذون وإذا اشترى فمحقق على المولى صح
وعتق أن لم يكن مستغرقاً بالدين والادامضاد
مع الف بالصفاء شرياً فمحقق فولدت مسأولة
فادعاه فصارت قيمة الفاء ونصفه سعى لرب
المال في ألف وربعه واعتقه ولرب المال

بعد قبض الفه تفتين المدعى نصف قيمتها **باب**
المضارب يضارب ضارب المضارب بلد
 اذن لم يضمن ما لم يعمل الثاني يبيع او لا فلو ^{ضاع}
 نه يده قبل العمل فلا ضمان وكذا لو غصب ^{الثاني}
 فالضمان على الغاصب فقط ولو استهلك ^{الثاني}
 او وهبه فالضمان عليه خاصة فان علم خيره
 رب المال ان شاء ضمه الاول راسا وان شاء
 ضمه الثاني فان اذن ودفع بالثلث وقيل
 ما رزقه الله تعالى بيننا نصفان فلما لك النصف
 والاول السدس ولثا الثلث ولو قيل
 ما رزقك الله تعالى بيننا نصفان فلثا ثلثه
 والباقي بين الاول والمالك نصفان ومثله
 ما ربحته شئ او ما كان لك من ربح ولو قال
 له ربحت بيننا نصفان ودفع بالنصف فلثا
 النصف واستويا فيما بقي ولو قيل ما رزق ^{الله}

٢١٦ تعالى نصفها وما كان من فضل بيننا نصفان
 فدفع بالنصف فلما لك النصف ولثا كذلك
 ولا شئ للاول ولو شرط لثا في ثلثه ولعبد ^{المالك}
 ثلثه على ان يعمل معه ولنفسه ثلثه ^{سك} ولو عقد
 الماذون مع اجنبي وشرط عمل مولاه لم يضمن
 لم يكن دين والاصح واشترط عمل رب المال مع
 المضارب بنفسه وكذا اشترط عمل المضارب
 مع مضاربين او عمل رب المال مع الثا ولو شرط
 بعضا لربح للمساكين او للرحا وفي الرقاب لم يصح ^{سك}
 ويكون لرب المال ولو شرط البعض لرب المضارب
 فان شاء لنفسه او لرب المال صح والا فلا
 ويبطل بموت واحد ^{سك} ولو شرط للمالك مرتدا فان
 عاد بعد الحوقه مسلما فالمضارب ربه على حالها
 بخلاف الوكيل ولو ارقت المضارب فهي على حالها ^{سك}
 فان مات او قتل او لم يبق اذ الحرب ومم بجا

بلحاقة بطلت ولو ارتد المالك فقط فتصرفه
موقوفه وينقل بغيره ان طم به والا فان علم ^{المال}
عروضها ثم لا يتصرف في ثمنها ولا يملك المالك
فمنها في هذه الحالة بخلافها الشريك اذا
فسخ الشركة وماله امتعاقا وفي المال ديون
وربح يجبر المضارب على اقتضاء الديون ولا
ويوكل المالك غيره والوكيل ليسع والمستبضع
كالمضارب والسهمسار يجبر على التقا ويترك
ما هلك من مال المضاربة الى الربح فان زاد لها
على الربح لم يصح وان قسم الربح وبقيت المضاربة
ثم هلك المالك وبعضه يراى الربح ليناخذ
المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان
نقص لم يصح وان قسم الربح وفسخت المضاربة ثم
عقدتها فهلك المال لم يتراد او بقيت المضاربة
فصل المضاربة لا تفسد بدفع كل المالك

٢١٧
بعضه الى المالك بقبضه وان اخذه بغير امر
المضارب وباع واشترى بطلت ان كان رأس
المال نقدا وان صار عرضا او اذا سافر قطعاً
وشرايه وكسوته وركوبه في ماله وان عمل في
المصرف فقتة في ماله وياخذ المالك ما انفق
المضارب من رأس المال ان كان ثم ربح فاذا
استوفاه وفضل شي منه اقتسماه وان لم يظهر
ربح فلا شيء عليه فان باع المتاع من الهلاك واجر
السهمسار والقصار والصيلغ ونحوه ويقول
قام على بكذا وكذا فيضم الى رأس المال ما يوجب
زيادة فيه حقيقة او مكا واعتاده التجار
لا على نفسه مضارب بالنصف شري بالقبض او
بالعين وشريهما عبدا فضا عا في يده غرر المضارب
وبعها والمالك الباقي وبيع العبد للمضارب
وباقيلها ورأس المال الفان وخمسائة واربعمائة

على الفين ولو بيع بضعهما فخصتها ثلثة آلاف
والربح منها نصفاً لا لفينهما ولو شري فرب
المال بالف عبداً شراه بنصفه ربح بنصفه ولو شري
بالفها عبداً قيمته ألفان فقتل رجلاً خطأ فثلثة
أرباع الفداء على المالك وربعه على المضارب
والعبد يخدم المالك ثلثة أيام والمضارب يوماً
أشري بالفها عبداً وهلك الثمن قبل النقد
المالك ألفاً آخر ثم وثم ورأس المال يبيع ما دفع
معهما ألفان فقال دفعنا إلى ألفاً وربحت ألفاً
وقال المالك دفعنا الفين قال القول للمضارب ولو
كان الاختلاف مع ذلك في قدر الربح قال القول
لرب المال في مقدار الربح فقط وإيها أقام البينة
تقبل وإن أقامها فالبينة بينة ورب المال في
دعواه الزيادة في رأس المال والمضارب في دعواه
الزيادة في الربح **مع الففق** قال هو مضان

بالفق

بالنصف وقد بيع ألفاً وقال المالك هو نصفاً
قال القول للمالك وكذا القول للمضارب هي قرض
وقال ربنا للمال هي بضاعة أو ودعة أو مضار
قال القول لرب المال والبينة بينة المضارب ولو
ادعى القرض والمضارب للمضاربة قال القول
للمضارب وإن أقام بينة فبينة رب المال ولو
كتاب الوديعه اليد ليع هو تسليم الشيء على
حفظ ماله صريحاً أو دلالة والوديعه ما يترك
عند أمين وكنها الأمانة صريحاً أو كناية أو
فعل والقول من المودع صريحاً أو دلالة وشرطها
كهر المال قابلاً لإثبات اليد عليه وكون المودع
مكلفاً بشرط لوجوب الحفظ عليه وهي أمانة فلا يصح
بالحادث مطلقاً واشترطها الضمان على الأمين بالحل
به يفتى للمودع حفظها بنفسه وعياله وهم من
يسكن معه حقيقة أو محكماً لا من يموت وشرط كونه

لعينا ولمن في عياله الدفع الى من في عياله ولو نهاه
غرا الدفع لبعض من في عياله فادفع ان وجد بدا
منه ضمه والا لا وان حفظها بغير ضمه الا اذا
خاف الحرق او العرق غالبا بحيث فاسلها الى جان
او فلك اخر فان ادعاه صدق ان علم وقوعه بينه
والا لا ولو منعها لوديعه ظاهرا بعد طلبه قاررا
على تسليمها ضمه والا فلا لو كانت لوديعه سيفا
اراد صاحبها ان يأخذه ليضربه بجار ظاهرا فله
المنع من الدفع كما لو ادعت كتابا فيه اقوامها
للزوجه بماله او قبض مهرها منه **ونكاح** موه
بمهر او فانه يضمنه كما في سائر الاما نا الا في ظاهر
او دعي علوا الوقف ثمن مات بمهر او فاض ما بمهر
لا مولا ليناى وسلطان او دعي بعض الغنمة عند
فان ثمن مات بمهر وكذا الوظلمها بماله بغير اذن
بحيث لا يميز ضمنها وان باذنه اشتركا كما لو اختلف

بغير

بغير منعه ولو اتفق بعضهما فرد مثله فله
بالبا ضمه واذا تعدى عليها ثم زال التعذر زال
القتمان بخلاف المستعبر والمستاجر واقراره بعد
مجرده بعد طلب ردها ونقلها من مكانها وقت
الانكار وكذا منقول لم يكن هناك من نكاح
منه عليها ولو يحضرها بعد الحو المالك ولو وجد
ثم ادعى ردها بعد ذلك وبرهنه طبقا كالمو
انه ردها قبل الحو وقال غلط في الحو او نت
او طنت في دفعته وله السفرها عند منى المالك
والخوف عليها ولو او دعي شيئا لم يدفع المودع الى
احدهما خطه في غيبة صاحبه فان او دعي رجل عند
رجلين مما يقسم قسميه وحفظ كل نصفه لو
دفعه الى صاحبه ضمه بخلاف ما لا يقسمه ولو قال
لا تدفع الى عبدكنا وحفظ في هذا البيت فد
الى من لا يضمنه ومقظها في بيت اخر من الدارقان

كانت بيوت الدار مستوية في الحفظ لم يضمنه ولا يضمنه
 ولا يضمنه مودع المودع بخلاف مودع الغائب
 مع الفادع على رجلان كل منهما انه له او دعه
 فنكل لها فهو لها وعليه الفاضي بينهما دفع
 الى رجل الفادع وقال ادفعها اليور الى فلان
 فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمنه كما لو قال له اعمل
 الى الوديعة فقال اعمل ولم يفعل حتى مضى اليوم
 قال للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال
 دفعت كذبه فلان وضاعت الوديعة صدق
 المودع مع يمينه قال لا ادري كيف ذهبت
 لا يضمنه على الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري
 كيف ذهبت **كتاب الفادية** هي تملك المالك
 بخانا وتقع باعرتك والتمتلك ارضي ومنحك
 ثوبي او جاريته هذه اذا لم يرد بلهبة وملكك
 على ابنتي هذه واخذت منك عبيدي وداري

لك

لك سكني وعمري سكني ويرجع المعيرتي شاء
 220 ولا يضمنه بالهالك من غير تعد ولا توجر ولا يضمن
 كالوديعة فان اجرا ورهن فهلك ضمنه المعير
 ولا يرجع له على احد او المستاجر ويرجع على المستعير
 اذا لم يعلم بانه عارية في يده وله ان يعير اخلف
 استعماله او لا ان لم يعين مستفعا وما لا يتلف
 ان عين ومثله المودع فضمنه استعار دابة او شاة
 مطلقا يحمل ويعير له ويركب وايا فعله تعين
 وضمنه بعينه وان اطلق الانتفاع في الوقت والنوع
 انتفع بما شاء اي وقت شاء وان قيد ضمنه بالبلاد
 الى شرف فقط وكذا يتقيد الاجانة بنوع او قدر
 عارية الثمين والمكمل والموزون والمعدود
 المتقارب فرض فيضمن بهلاكها قبل الانتفاع
 ولو اعار ارضا للبناء والفرس صح وله ان يرجع
 له ما غير لا زينة ويكطفه قطعها الا اذا كان فيه

سفرة بالادوية فتركا بالقيمة مقلوعين وان
 وقت بوضع قبله ضمة ما نقص بالقلع واذا استعار
 لغيره لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع و
 اول **ومونة الرد** على المستعير لو كانت موقفة
 فامسكها بعده فهلك ضمها الا الاستعار
 لغيره وكذا الموصى له بالخدمة مونة الرد عليه
 وكذا الموهب والغاصب المرتضون وان رد المستعير
 الدابة مع عبده او اجيره مشاهدة او مع عبده
 مطلقا او اجيره بغير نخل او اجنبي بان كانت
 العارية موقفة فمضت مدتها ثم بغيرها مع الاجنبي
 والا فالمستعير ملك لا يباع فيما اجنبي واذا استعار
 ارضا للزراعة يكتب المستعير طعنتي ارضك ^{الزور}
 العبد الماذون بملك الا عارة والمجبر اذا استعار
 واستهلكها يضمنه بعد العتق ولو اعار مثله فاستهلكه
 ضمة الثاني للحال استعار ذميا فقله صبي

فسق

221 فسق منه فان كان الصبي مضطجعا عليه لم يضمنه
 والا يضمنه وضعا بين يديه فنام فضاعت له ضمة
 لو كان نومه جالسا وضمة لو مضطجعا اليه ^{للأب}
 اعاره مال طفله طلبه رجل ثورا عارية ^{فقال}
 اعطيك غدا ان كان الغد ذهب الطالب
 واخذه بغير اذنه واستعمل فمات لا ضمة عليه خبرا
 بنه بما يجهز مثلها ثم قال كذا عارية الا متعة
 ان العرف مستمر ان الاب يدفع ذلك للابن
 ملكا لا عارة لا تقبل قوله وان لم يكن كذلك
 فالقول قوله والام كالاب **ادعي** ايضا ^{الام}
 الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى
 الرد والوكيل والناظر وسواء كان في حيوة ^{مستحقها}
 او بعد موته الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى
 بعد موته الموكل انه قبضه ودفع له في حيوة
 لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل يقبض العاين

كتاب الهبة هي تملك العين مجانا وبسببها
ارادة الخیر للواهب وشرائط صحتها في الواهب
العقل والبلوغ والملك وفي الموهوب ان
يكون مقبوضا غير مشاع ميثرا غير مشغور
هو الايجاب والقبول وهما يتوبا بالملك للموهوب
له غير لادو وعدم صحة خيار الشريطة وانها لا
تبطل بالشرط لها الفاسدة وتصح بايجاب كوهبت
وتخلت واطبقك هذا الطعام ولو على وجه المراج
او الاضا قتالي ما يعقبه غير الحل كوهبتك
فوجها وبعلة لك واعترتك هذا الشيء ومملك
على هذه الدابة وكسوتك هذا الثوب وادي
لك هبة تشكها لاهبة سكنى او سكنى هبته
وقبول وقبض بلا اذن في المجلس وبعده التأكيد
نم القبض كالقبض فلو وهب لرجل شيئا في
مصدق مقفل ودفع اليه الصندوق ولم يكن

قبضا

222 قبضا وان كان مفتوحا كان قبضا التكه منه
ويتم بالقبض ولو شاغلا بملك الواهب لا
مشغولا به ولو نهاه لم تقع مطلقا في نحو مقصود
ومشاع لا يقسم ولو شرية فان قسمه وسلمه
صح ولو سلمه شائعا لا يملكه فلا ينفذ تصرف فيه
والمانع شيوع مقارن لا الحاد والاستحقاق
مقارن ولا تقع هبة لبن في ضرع وضو على غنم
وتخل في ارض وتمر في نخل ولو فصله ولمه جاز بملك
دقيق في برودهن في سسم وسمن في لبن وملك
بلا قبض جديد لو في يد الموهوب له وهبة منزلة
ولاية على الطفل في الجملة يتم باعقد وان وهب
له ابني يتم بقبض وليه وامه وابني لو في حجرها
وبقبضه لو ميثرا ولو مع وجود ابيه وصح رده لها
لغفوله ولو قبض زوج الصغرة بعد الزفاف
لما وهب لها صح وقبضه لا وهب اثنان دارا لو

صح وبقلبه لا واذا انصدق عشرة او وها الفقة
 صح لا لغيره **باب الرجوع في الهبة مع الرجوع**
 فيها بعد القبض مع انقضاء مانعة وان كره تجزئاً
 ولو مع اسقاط حق الرجوع **ويمنع الرجوع**
 فيها حرفة مع خرقه **فائدة** الزيادة المقتلة
 كفرس وبناء ومحنة لا المتفعلة كولد ورث
 وعقر **والمينم** موت احد المتعاقدين **والعين**
 العوض فان قال خذه عوض هبتك او لها
 فقبض الواهب سقط الرجوع **ويشترط فيه** شرائط
 الهبة ولا يجوز للاشنان ان يعوض عما وهب
 للصغير ماله ولا يصح تعويض مسلم من نصراني
 غرضته خيراً او خنزيراً **ويشترط ان لا يكون**
 العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض فالباقي
 فله الرجوع في الباقي ودقيق المنة يصلح عوضاً
 عنها **ولو عوضه** ولداً اطلاقاً ريتين وجد بعد

الهبة

223 الهبة استيع الرجوع وصح من اجنبي وسقطت الوا
 في الرجوع اذا قبضه ولو غير اذن الموهوب **كل ما**
 يطالب الاشنان بالحبس والملازمة يكون الاً
 باء انه مبتئ للرجوع من غير اشتراط الضمان ولا
 فلا الا بشرط الرجوع **امر** المدين بوجاء قبضاً
 دينه ببيع طيه وان استحق نصف الهبة ببيع نصف
 العوض وعكس ذلك ما لم يرد ما بقي كما استحق كل
 العوض حيث يبيع في كل ما ان كانت قائمة لا ان
 هالكه وان استحق جميع الهبة كان له ان يبيع في
 جميع العوض ان كان قائماً وبمثله ان هالكه
 وهو مثلي وبقيته ان قيمياً ولو عوض النصف
 ببيع بما لم يعوض **والخاء** خروج الهبة غملاً
 الموهوب له بالكلية فلو ضحى الموهوب له بالشا
 الموهوبية او نذر التصدي بها وصار تحالاً لم يمتنع
 الرجوع كما لو ذبحها من غير نضجة **والزاي** الزو^{ضية}

وقتا الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها يرجع ولو
وهب لامرأة لا **والقاف** القرابة فلو وهب
لذي رحم محرمة ولو ذميا او مستائنا لا
يرجع وان وهب لمحرمة ولو كان خيرا لرضا
وامهات النساء والرياء واخيه وهو عبد
لا جنبي ولا عبد اخيه يرجع ولو كان اذوي
رحم محرمة الواهب فلا يرجع فيها اتفاقا على
الاصح **والهاء** هلاك العين الموهوبة ولو
ادعاه صدق بطلان فان قال الواهب هذه
طفلا المنكر انما ليست هذه كما يخلف الواهب
ان الموهوب له ليس باخيه اذا ادعى ذلك
ولا يفتح الرجوع الا بتراضيها او بمحكم الحاكم
واذا ارجع باحدهما كان ضمنا كذا الاصل فلا يشترط
فيه قبض الواهب وصح في الشائع وللواهب
رده على بايعه مطلقا بخلاف الرد بالعيب

بعد القبض بغير قضاء اتفاقا على الرجوع في موضع
لا يفتح كالهبة لقرايته باذن بلغت الموهوبة
واستحقها مستحق وضمة الموهوب له لم يرجع
على الواهب بما ضمه والا عارة هنا كالهبة **واذا**
وقتا الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة
ابتداء فيشرط التقا بضرخا العوضين وتطل
بالشيق يبيع انتهاء فرديا لعيب وخيار
الروية وتؤخذ بالشفعة **فصل** وهب
امة الاصلها او على ان يرد او يعينها او
يسير لدها او دارا على ان يرد عليه شيئا منها
او يعوض في الهبة والصدقة شيئا غيرها حتى
وبطل الاستثناء والشرط اعتق حل اتمه
ثم وهبها صح ولو دبره ثم وهبها لم يصح كما لا يصح
تعلقا بالبراءة غير الدين بشرط لا يكون **جان**
العمري لا الوقي **بفتا** الى امرأة متاعا وفتت

أيضاً ثم افترقا بعد الزفاف وأدعى أنه غايّة
وأراد الاسترداد وأرادت الاسترداد
أيضاً يسترد كل ما أعطى **هبة الدين** فمهر عليه
الدين وإبراءة يتم من غير قبول **تمليك** الدين
منه ليس طليبا الدين باطلاً إلا إذا أسلمه على
قبضه وإذا أقر الدائن لفلا وإن أسد عارية
مع والصدقة كالهبة لا تقبض غير قبضة ولا
في مشاع يقسم ولا يرجع فيها **كتاب الإجارة**
هي تمليك نفع بعوض وكل ما صلح ثمناً صلح
أجرة وتنقذ بأعرتك هذه الدار شهراً
بكذا أو هبتك منافعها ويعلم النفع بيبا
المدة كالسكنى والزراعة مدة كذا أي
مدة كانت ولم يزد في الأوقاف على تلك ^{سنتين}
فلو أجزها المتولى أكثر لم يقع والعمل كالصنعة
والصنع والحياطة والإشارة كغسل هذا

الط

٢٢٥ الطعام إلى كذا الأول من العقد فلا يجب
تسليمه بل بتجمله أو شرطه والاستيفاء أو
تمكن منه فيجب لأجره لا رقبته ولم تكن
إذا كانت الإجارة صحيحة تماماً في الفاسد
فلا إلا بحقيقة الانتفاع **ويستقط** الأجر
بالغصب إذا أمكن إخراج الغاصب
بشفاعة وحماة ولو أنكر ذلك الموصرون
بنية يحكم الحال ولو سلم بعد مضي بعض المدة
فليس لأحدهما الامتناع إذا لم يكن في مقد
الإجارة وقت يرغب فيها لأجله فإن كان
فيها وقت كذلك خير في قبض الباقي ولا يفتق
قريباً لموصرون كان أجرة والموصرون طلب الأجر
لدار أو الأرض كل يوم وللداية لكل مرحلة
والنخاسة ونحوها إذا فرغ وسلم وإن عمل
في بيت المشتاجر ثوب طاه الحياطة بأجر فعتقة

رجل قبل أن يقتضيه ربا التوب فلا بعوله ولا
 يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الفائق فعليه
 الاعادة والمختر في بيت الشاجر بعد اخراجه من التوب
 فان احترق بعده فله الاجر ولا غرم وقيل لا ان
 ويغرم وان لم يكن فيه فاحترق فلا اجر ولا ضمان
 وان قبل الاخراج فعليه الضمان وان ضمنه قيمة
 بخون اقله الاجر وان ضمنه قيمة دقيقا فلا
 وللبلخ بعد الحرق فاد افسده الطباع او حرق
 او لم ينضج فهو ضار وللبن بعد الاعادة **ومن**
 لعمله اثر في العين كالصباغ والقصار وجلس
 للاحرار اكان حالا اما اذا كان متوجلا فلا
 فان جلس فضاغ فلا اجر ولا ضمان ومن لا اثر لعمله
 كالحمال والملاح لا يجلس للاجر فلو جلس ضمنه ضمان
 قيمتها محموله وله الاجر وان شاء غير محموله ولا
 اجر واذا شرط عمله بنفسه لا يستعمل غيره الا

الطر فلما استعمال غيرها وان اطلق كان له ان
 يستاجر غيره وقوله على ان يعمل الطلاق استا
 لياتي بعياله فمات بعضهم فجا بما بقي فله
 اجره بحسب ما به كوكا نوا معلومين والا فكله
 استاجر رجلا لا ايضا لم يكتب وزاد الى زيد
 ان يرده بموته او غيبته لا شئ له فان دفع القطع
 الى ورثته او زرعيلم اليه اذا حضر وجبا لاجر
 بالذهاب وان وجدته ولم يوصله اليه لم يجب
 شئ **متولى** ارضا الوقف اجراها بغير اجر المثل يلزم
 مشاجرتها امام اجر المثل **نفية** بالضمنان في غضب
 عقارا الوقف وغضب منافعه وكذا ابطال ما هو
 الوقف وغضب منافعه وكذا ابطال ما هو انفع
 للوقف موات الاجر وعليه ديون فالمستاجر
 اتق بالمستاجر غرامة الا انه لا يستطال ان
 بعلا كه بخلاف الوهن **باب ما يجوز من الاجارة**

وما يكون خلافاً فيها تقع لجارة حائوت
 ودار بلاد بيان ما يعمل فيها وزينتها وله ان
 يعمل فيها كل ما اراد غير انه لا يسكن خدادا او تصلياً
 ولحاناً غير رضا المالك او اشتراطاً
 ولو اختلفا في الاشتراط فالقول للموجر وان افا
 البقية فالبيعتين متساويتا جردا لكونه بنفسه
 واسكان غيره بل جارة وغيرها وارض للزراعة
 مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها
 ما شاء اجرها وهي مشغولة بزرع غيره ان كان
 بحق لا يجوز ما لم يستحصله الا ان يوجرها مضافة
 وان يغرق صحت ادراكنا ولا للبناء والفرس
 فان مضت المدة قلعتها وسلمها فادعته الا بغير
 الموجبة مقلوعاً وتيملاً او يرضى بتركه فيكون
 البناء والفرس لهذا والارض لهذا ولو استاجر
 ارض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة

فلما

فلما استأجر استيفاء باجر المثل اذا لم يكن في ذلك
 ضرر ولو ادى الموقوف عليها الا الفلح ليس له ذلك
 والوجه كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى
 ادراكه بخلاف موت احدتها قبل الادراك
 فانه يترك بالمسلم الى المهاد ويلحق بالمستاجر المستفيد
 واما الغاصب فيؤثر بالفلح مطلقاً والذاتة للزراعة
 والحد والثوب للبر لا لتحسينها ولا يبركها او
 ليربطها على باب داره ليراهها الناس ولا يرب
 بيتها للثوب وان لم يقيد لها براكب ولا بغيره
 وادرك فرشاء وان قيد براكب او لا بغيره فخالف
 وان قيد براكب او لا بغيره فخالف فخره اذا عطلت
 ولا اجر عليه وان سلم ومثله يخلف بالمستعمل
 وفيما لا يتخلف بطل تقيده به كما لو شرط سكنى
 واحد له ان يسكن غيره وان سمي نوعاً وقد رآه حمل
 مثله واخف لا اضر كالمحل ولو ادى فخره يمسك

نفسه وعطبت الدابة يضمن النصف ان كانت
تطبق حمل الاثنين والا فكل كما لو حمله على عاتقه
وان كانت تطبق حملها وان كان صغيرا لا يستك
يضمن بقدر ثقله واذا اهلك بعد بلوغ المقصد
وجميع الاجر مع الثنين واذا اشتاجها
ليحمل عليها مقدارا فحمل عليها اكثر منه فعطبت يضمن
ما زاد الثقل فان حملها صاحبها وحده فلا
ضمان على المشتاجر وان حملها معا وجب النصف
على المشتاجر ولو حمل كل واحد حولا واحدة للضمان
على المشتاجر وهذا اذا كانت الدابة تطبق ثقله
اما اذا كانت لا تطبق فيجب القيمة ويجب عليه كل
الاجرة ضمنه نظيراتها وكبحها لا يسوقها وتزعم
السرق والا يكاف والا سراجه بما لا ينزع مثله
جميع قيمة كمالوا اشتاجها بغير الجاه فالجها بالجاه
لا يلزم مثله او سلك طريقا غير ما عينه وتفاوتا

ومما

وحمله في البحر اذا قيد بالبر مطلقا وان بلغ فله
الحمد وكذا يضمن بزرع رطبة وقدامر بالبر
ما نقص ولا اجر وبخياطة قباء وامر يقمص
قيمة ثوبه وله اخذ القباء ودفع اجر مثله
وكذا اذا طاهر سراويله في الاصح وبصغ
اصفره وقدامر باجر قيمة ثوبا بيضا وان شاء
اخذه واعطاه ما زاد البصغ فيدول الاجر له
ولو بصغ رديا ان لم يكن فاحشا لا يضمن ان
فاحشا ضمنه قيمة الثوب بيضا **باب الاجارة**
الفاسدة الفاسد المشروع باصله دون
وصفه والباطل ما ليس بمشروع اصلا وحكم
الاول وجوب اجر المثل بالاستعمال بخلاف الثاني
ولا يملك المتنافع في الاجارة الفاسدة بالقص
بخلاف البيع الفاسد تفسد الاجارة بالشرط
المخالفة لمقتضى العقد فكل ما افسد البيع

والشوق الاصلى الا اذا ابحر من شريكه ^{وجماله}
المسمى وعدم التسمية فان فسدت بالاخيرين
وجباخر المثل باستيفاء المنفعة بالغاما بالغ
والا لم يزد على المسمى وينقص عنه فان ابحر داره
بعيد مجهول فسكن مدة ولم يدفع فاعيل المدة ابحر
المثل بالغاما بالغ وينسخ في البا ابحر جانونا
كل شهر يكذاه في واحد فقط ونفسه البا
وفي كل شهر سكن في اوله مع العقد فيلا لان
يسمى لكل واذا ابحر هاسنة بكذا اصح وان لم
يسم ابحر كل شهر واول المدة ما سعى والافوق
العقد فان كان حينها اعتبر اهله والا
فالايام استأجر عبدا باجر معلوم وبطعامه
لم يخرج وجاز اجارة الحمام ونباهه للرجال والنساء
والحمام والظربا جرمعين ولطعامها وكسوتها
وللزوجة ان يلهاها الا في بيت المستأجر

الا

الا باذنه وله في نكاح ظاهر فسخها مطلقا
ولو غير ظاهر لا وللمستأجر فسخها بطلها ومرضها
وجورها لا بكفرها ولومات ابنتي او الغنم
استقضت ولومات ابوه لا ويطها غسل ^{الصبي}
وثيابه واصلاح طعامه ودهنه لا ثمن شئ من
ذلك وهو واجر عملها على ابية ان لم يكن له و
ففي مال فاذا ارضعت بلبن شاة او غدة بطعام
ومضت المدة لا اجلها بخلاف ما اذا دفعت
الى خادنها حتى ارضعت لا تطح الاجارة لعيب
النفس والغنا والنوع والملاهي والاذان
والبح والامامة وتعليم القرآن والفقه ونفقة
اليوم بعتهم كتعليم القرآن والفقه والامامة
والاذان **ويجب** المستأجر على دفع ما قبل ^{مجلس}
به وعلى الحلوة المرسومة ولو دفع غزلا او خرقة
بنصفه واستأجر بقاء ليل طعام بنصفه او

استاجر نعل ليجل طعامه نصفه او ثورا ليطحن
نزه ببعضه قيقدا وخبانا ليجزلهما ليوثر بهما
او ارضا بشرط ان يثنيها او يكرها نهارها او
يسرقها فسدت وصحت لو على ان يكرها او يزرعها
او يسيقها ويزرعها ولو استاجر لجل طعام
بينهما فلا اجر له كواضرا استاجر ليوثر في الموضع
ارضا ولم يذكر ان يزرعها لوى شئ يزرعها
فوزعها فمضى لا جلا فله المستحق وان استاجر حمارا
الى بعد اد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك
بضمه فان بلغ فله المستحق فان تنازع اقبل الزرع
والجل فمختار الاجارة ونعا للفساد استاجر
دابة ثم مجددا لاجارة في بعض الطريق وجب عليه
اجرا ركب قبل الا تكار ولا يجب لما بعد اجارة
المنفعة بالمنفعة بخونا اذا اختلفا وذا اذا
الا استاجر ليعيد له او يخطب له فان وقت

230 جازوا لا اذا عين المظن وهو ملكه **باب**
ضمان الاجراء على ضربين مشترك
فالأول ان يعمل لأحد أو له عملا غير موقت
او موقت بآلة تخصيص ولا يستحق الاجر حتى
يعمل كالقصار ونحوه ولا يصنع ما هلك في
يده وان شرط طيلة الضمان وبه يفقضي بضمه
ما هلك بعمله كخرق الثوب فردقه وزلق
الحمال وغرق السفينة ولا يصنع به بني آدم مطلقا
نحو غرق في السفينة او سقوط من الدابة وان كان
بسوقه او قوده وان انكسرون في الطريق بضمه
الحمل قيمة في مكان حمله ولا اجرا وفي موضع
الكسر وجره بحسابه ولا ضمان على حجام وزاغ
وفطار لم يجز المعتاد فان جاوز بضمه الزيادة
كلها اذا لم يهلك وان هلك بضمه نصف دية
النفس ولو قطع الختان الخشفة وبلا المقطوع

يجب عليه دية كاملة وان مات فالواجب عليه نصفها
والثاني وهو الخالص وهو من يعمل الواحد عملا
موقفا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه
في المدة وان لم يعمل لم يستوجب شهرا للخدمة
اولى العتق وان هلك في المدة نصف العتق
او اكثر فله الاجرة كاملة ولا يفرض ما هلك في
يده او بعمله فلا ضمان على ظئر في صبي ضاع في
يدها او سرق ما عليه ومع تديد الاجر بالتردد
في العمل وزمانه في الاول ومكانه والعامل ^{المستأجر} المشايخ
والمل بنى المستاجر تنورا او دكانا في الدار ^{المستأجر} المشايخ
واحق بعض بيعت الجيران او الدار لا ضمان عليه
الا ان يجاوز ما صنع الناس شاجرا او فهدا
على الطريق ان علم انه لا يجده بعدا لطلب اليه
كذا راع في قطيعه شاة فخاف على البكبات
يتبعها ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة الا

بشرط

231

بشرط بخلاف العبد الموصى بخدمته فان كان
يسافر فيه مطلقا ولو سافر فيه فنه ولا اجر عليه
وان سلم ولا يسترد مستأجر من عبد بحجر اجرا
دفعه اليه لعمله ولا يفرض غاصب عبد ما اكل
من اجرة كما لو اجر الغاصب وجاز للعبد قبضها
فلو وجدها مولاه في يده اخذها استأجر
عبد الشرا با ربعة وشرا بخمسة على الترتيب
اختلفا في اباق العبد او مرضه او جري
ماله في حكم الحال فيكون القول من شهده مع
يمينه كما لو باع شرا فيه ثم واختلفا في بيعه
معها فالقول قول من في يده الثمر والقول
قول رب الثوب في القيص والقبض والحرق
والاجر وعدمه وقيل ان كان الصانع معروفا
لهذه الصنعة بالاجر وقيام حالها كانت
القول قوله والا فلا وبه نفتي **باب**

فنيح الامانة تقضي بخيا شرط وروية عيب
 نفوت النفع به كخراب الدار وانقطاع
 ماء الرعي وماء الارض او يحل كمرض العبد
 ودبال دابة فان لم يحل به واناله الموصر
 سقط خيابه عمارة الدار وتطيينها واصلاح
 الميزاب وما كان من البناء على ربال الدار فان
 ابي صاحبها كان للمستاجر ان يخرج منها الا ان
 يكون استاجرها وهي كذلك وقد رآها واصلاح
 بيت الماء والبالوعة والخروج على صاحب الدار
 جبر عليه فان فعله المستاجر فهو متبرع ^{بغير}
 لو فرض لم يتمكن بعقد ها ان بقي كما في سكو
 وبيع ضرر استوجر لفلان وموت عرس وخراب
 استوجر لطخ ولتمتها ولزوم دين بغير اوتيا
 او باقار ولا مال له غيره وافلا من مستاجر ^{كان}
 ليتر وافلا من خياط يعمل باله استاجر عبدا

ليخط

ليخط فترك عمله وبناء مكثري ابة من سفوف
 بخلاف بناء المكاري وترك خياطة مستاجر عبد
 ليخط ليعمل في الصرف وينسخ بموت احد ^{عائنه}
 عقدها لنفسه فان عقد لغيره لا كوكيل و
 ومتولى الوقف وموت احد مستاجرين او موصرين
 في حصه بقسطه **مسائل شتى** احرق حصاندا
 ارض مستاجرة او مستعارة فاحرق شئ من ارض
 غيره لم يضمنه ان لم تضطرب بالرياح وكذا اكل موضع
 كان للواضع حق الوضع فيه لا يضمنه على كل حال اذا
 تلف بذلك الموضوع شئ بخلاف ما اذا لم يكن
 للواضع حق الوضع فلو وضع حجرة في الطريق
 فاحرق بذلك شئ ضمنه وكذا في كل موضع ليس له
 فيه حق المرورا لا اذا هبت بالريح فلا ضمان
 به يفتى سعى ارض سقيلا لا يحتمل فتنك الى
 ارض جاره ضمنه افعدا خياطها وصباغ في ما نوب

بطلع عليه العمل بالنصف صح كاستيجار رجل علة
محملا وراكين وله المقادير ورويته جود
استاجر محلا لمقدار الزاد وكل من رده
عوضه قال الغاصب داره فوعها والا فاجرتها
كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب المستأجر اذا انكر
الغاصب ملكه وان اثبتا واقبه ولم يرض
بالاجر للمستأجر ان يوصر الموصر غير موصره
ومنه لا وكله باستيجار عقار ففعل وقضى
ولم يسلمها اليه حتى مضت المدة بهج الوكيل
بالاجر على الامر كذا ان شرط بتجديد الاجر
وقبض ومضت المدة ولم يطلب الامر وان طلب
وابي ليعمل لا يستحق العا الاجر على كتب الوثائق
قد رما بجوز لغيره كالمفتي المستاجر لا يكون
ضمما لمدعى الاجارة والرهن والشراء بخلاف
المشتري ويصح الاجارة وفسخها والمزارعة

والماء

233 والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة
والايعاض والوصية والقضاء والامانة
والطلاق والعتق والوقف مضافا لا البيع
واجارة وفسخه والقسمة والشركة والهبة
والنكاح والربعة والصلح غرمال وبراءة
زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يريد احد فله
فسخها ومالم يفسخ كان على المستاجر المستمي
فسخ العقد بعد بتجديد البدل فللمجل حبل البدل
حتى يستوفي ما لا البدل استاجر مشغورا لا فائدا
صح في الفانغ فقط استاجر شاة لا ربح
ولده او جدي لم يخر المستاجر فاسدا اذا
اجر صحيحا جازت وقيل لا **كتاب المكاتب**
الكاتبه تحرير المملوك يداه اذ ورقته مالا ربحها
الايجاب والقبول وشرطها كونها بالبدن مملوكا
لا كونه منجما او مؤجلا ومكاتبها في جانب العبد

انتفاء الحجر وثبوت الحرية في حال اليد لا الوقت
وفي جانب المولى ثبوت ولاية المطالبة باليد
في المال ان كانت حاله والملك في البدل اذا
قبضه كاتب قنه ولو صغيرا يعقل بما له حال
او موطن او منجم او قال جعلت عليك الفاقود
نجوما اولها كذا واخرها كذا فان ادتيه فاق
حر وان عجزت فغن وقيل صح واذا احتج فخرج من
يده دون ملكه ولو اعتقه عتق مجانا وغرمان
وطي مكاتبته وضي عليها او على ولدها او تلف
مالها وان كاتبه على غم او خيرا او قيمة او عين
لغيره او مائة ليرد سيده عليه وصيها فهو قاض
فان ادى الخمر عتق وكذا الخنزير وسعى في قيمته
ولم ينقص من المسمى ولو على ميتة ونحوها بطل ^{صح}
على حيوان بين جنس فقط ويؤدي الوسط او
قيمه وزكاته كات قنا مثله على غم معلومة

وأي

234 وأي سلم فله قيمة الخمر وعتق بقبضها وعلى خطته
شهر الله او لغيره او صغيرا وبناء واذا
بين قدر المعول والاجرا يرفع النزاع لا
تفسد الكتابة بشرط الا ان يكون في صلب
العقد **باب ما يجوز للكاتب ان يفعله**
للكاتب البيع والشراء ولو بمجاورة والسفر
وان شرط عدمه وتزويج امته وكاتبه عبد
والولاية ان ادرى بعد عتقه والافليس
لا التزويج بغير اذن مولاه والهبة ولو بعو
والمصدق لا بيسيرها التكليف مطلقا ولا
قراض واعتاق عبده ولو بمال وبيع نفسه
منه وتزويج عبده واب ووصي وقاض
وامينه في رقيق صغير ككاتب بخلاف مضارب
ومأذون وشريك ولو اشترى اباه او ابنه
يكتب عليه ولو محرما كالامخ والعم لا ولو

اشترى ام ولده مع ولد من المخرجه بيعها
ولا تدخل في كتابته فلا يعتق بعقته ولا ينفخ
نكاحه فحازله ان يلهاها بملك وكذا المكاتب
اذا اشترت بعلمها غير ان لها بيعه مطلقا ولو
ملكها بدونه حازله بيعها وان ولده له امرته
ولديها عليه وكسبه له زوجها منه فبعد
وكاتبها فولدت دخل في كتابتها وكسبها
مكاتبها وما دون نكح امرته زعمت انها حرة باذ
مولاه فولدت منه ثم استحققت فالولد رقيق
فليس له اخذه بالقيمة ولو اشترى المكاتب
امه سرا فاسدا فوطئها ثم ردها للفسا
وجب عليه العقر في حال الكتابة ولو نكح
اخذه منه عتق والمأذون كالمكاتب فيها
واذا ولدت مكاتبه من سيد لها مقت على
كتابتها او عجزت وهي ام ولده ولو كانت ام

235 ولده او مدبره مع وعققت حانا بموت رضى
المدبر في ثلثي قيمة او كل البدل بموت سيد فقيرا
ولو دبر مكاتبه مع فان عجز بقى مدبرا والاسع
في ثلثي قيمة وثلثي البدل بموت معسرا وان معسرا
بيعت يخرجه من الثلث عتق وسقط عنه بدل الكتابة
كما لو عتق المولى مكاتبته كتابة على الف مؤجل ثم
صالحه على نصفه حالا مع رضى كاتب عبده
على الفين الى سنة فماتت قيمة المكاتب
الف ولم يخر وان كاتبه على الف الى سنة
وقيمتها الفان ولم يخر واذا وثلثي القيمة
حالا او رد رقيقا حرقا للمولى عبدا كاتب
عبدك فلا نأ على الف درهم على انى ان
اديتا ليك الفاهو حرقا كاتبه المولى
على هذا الشرط وقيل ثم ادى الفاع عتق
واذا بلغ العبد فقبل ضار مكاتب قال

عبد حاضر لسيد كاتبتني غر نفسي وغر فلان
الغائب فكاتبتهما فقبل الحاضر وانهما
ادى بدل الكتابة عتقا ويحجب المولى على القبول
ولا يطالب الغائب بشئ وقوله لفورده
وان كاتبت الامة غر نفسها وغر ابنين صغيرين
لها صح وادى لم يرجع **باب كتابة العبد**
المشرك عبد لشريكين اذنا حدهما الطابع
ان يكاتب خطه بالف ويقبض بدل الكتابة
وكاتب وقبض بعضه فخر فالمقبوض للمطابق
امة بين شريكين كاتباها فوطها احدهما
فولدت فادعاه ثم وطها الاخر فولدت
فادعاه فخرجت فهى ام ولد للاول وضمنه لشر
نصف قيمتها ونصف عقرها وضمنه لشريكه عقرها
وقيمة وهو ابنه واى دفع العقر الى المكاتب
صح وان دبر الثاني ولم يطاها فخرجت بطل

236 التدبير وضمنه لشريكه نصف قيمتها ونصف
عقرها للاول وان كاتباها فخرها احدهما
موسرا فخرجت ضمنه لشريكه نصف قيمتها وبيع
به عليها **باب موت المكاتب عجزه وموت**
المولى مكاتب عجز غر نجم ان له مال سيصل اليه
لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام ولا عجزه وضمنها
بطلب مولاه او ضمنه مولاه برضاه ولو فاسد
لا يفسخ بغير رضاه ويملك المكاتب فسخها في
الجانزة والفاسدة وان لم يرض المولى عاقبة
وما في يده لمولاه واذا مات وله ما لم يفسخ
ويؤدى كتابته فما لدومكم بعقته فافرحيا
كما يمكم بعقته اولاده والباقي فما لميراث
لو رثته ولو ترك ولدا ولدت في كتابته ولدا
بقيت كتابته وسعى على نجوه فاذا ادى حكم
بعقته ابيه قبل موته وبعقته ولو ترك ولدا

اشتراه ادى البلاء حاله او رد رقيقا اشترى
ابنه فمات غروفا ورثه ابنه وكذا لو كان
هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة فان ترك
ولدا من حرة ودينيا في يده لها فحنى الولد
وقضى به على عاقلة امه لم يكن ذلك بغير الالة
ولو قضى ببلغور امه بعد خصومتهم مع قور
بالاب في ولاته فهو بغير ولها بسيد وان لم
يكن مصرفا ما ادى اليه الصلوات فغير مكاف
وارث فقير مات غرضه اخذها وابن
سبيل اخذها ثم وصل الى مال وهي في يده فان
حنى عبد وكتابة سيده باهلا به فحنى او مكاتب
فلم يقض به فحنى دفع او فدى وان قضى به عليه
مكاتب فحنى في فيه وان مات السيد لم
ينفسخ الكتابة كالنذير وامومة الولد
ويؤدى المال الى ورثته على نجومه وان حرره

عتق

عتق ويجعل ابراء وان حرره بعضهم لم ينفذ
237 عتقه مكاتب تحت امه طلقها ثنتين فلها
لا تحلل له حتى تنكح زوجا غيره كاتبا عبد كاتبا
واحدة وغير المكاتب لا يعجزها القاء حتى
كتاب الولد هو عبادة غرا لناصر بولد
العقاة او مولد المولادة وراثته الارث
والعقل وسيد الحق على ماله فراعته
باعثا او بفرع له او بملك قريب فولاها
لسيده ولو شرط عدمه فراعته امه وزر
قن فولدت ولدين احدهما لا قل من سبه اشهر
والاخر لا كثر منه وبينهما اقل من نصف
مول فان ولدت بعد عتقها لا كثر من نصف
مول فولدت له مولدا لام فان عتق القن
وهو الاب حر ولا ابنه الى مواله عجي له
مولد مولاة تنكح معتقة فولدت فولد لها

مولاها

لمولاهما **والمعتق مقدم** على الود وعلى ذوي
الارحام مؤخر غرا لعصبة النسبية فان ما
المولى ثم المعتق فيرثه لا قرب عصبة المولى
وليس للنساء من المولاهما اما اعتق كما في
الحديث فلوماتا المعتق ولم يترك الا ابنة
معتقة فلا شئ لها ويوضح ما له في بيتا المال
واذا املك الذي يعتق او اعتقه فولاه له
كالكسب ولو اعتق حربي في دار الحرب عبدا
حربيا لا يعتق الا ان يملح سبيله فاذا اخلاه
ولا ولاء له ولده ان يوالى غير شاء ولو ذل
مسلم في دار الحرب فاشترى عبدا اثم واعتقه
بالقول عتق ولو كان العبد مسلما فاعتقه
مسلم او حربي في دار الاسلام فولاه له
فصل في اسلام رجل على يد آخر وولاه او غيره
على ان يرثه ويعقل عنده وعقله عليه وراثته

الارحام مؤخر غرا

238 له واخر غير ذى الرحم ولده النفل عنه يحضره
الى غيره ان لم يعقل عنه او غير ولده وان عقل
عنه او غير ولده فلا ولا يوالى معتق احدا
وشرطه ان يكون مجهول النسب وان لا يكون
حربيا **كتابنا لا كراه** هو فعل يوجد في المكره
فيحدث في المحل معنى يصير به مدفوعا الى الفعل
الذي طلب منه **وشرطه** قدرة المكره على اتقا
ما هدد به سلطانا او لصا وخوف المكره
ايقاعه وكذا المكره به متلفا نفسا او
او موجبا لعدم الرضا والمكره متسفا عما
اكره عليه قبله لحقه او لم يمتدح الشر
فلوا كره يقتل او ضرب شديدا او حبس
باع او اشترى واقرأ او جرح او مضى **بملكه**
المشتري ان قبض فيصير عتاقه ولزمه قيمته
فان قبض منه وسلم طوعا نفذا وان قبض

مكرها لا ورده ان تبقى كنه نكاحا لغيره ^س الفاء
في ابيع يجوز بالامارة وينقص نصف المشتري
منه ويعتبر القيمة وقت الاعتاق ^ن والقبض
والتمن والمثني امانة في يد المكره امر السلطان
اكرهه وان لم يتوعدة وامره لا الا ان يعلم ^{لله}
الحال انه لو لم يمتل امره يقتله او يقطع يده او
يضره ضررا يخاف على نفسه وتلف عضو ^{الجزء} اكرهه
على قتل صيده فابى حتى قتل كان مأجورا فلو اكره
البايع لا المشتري وهلك البائع في ذمة قيمته
للبايع ولما ان يضره ايا شئ فان ذمة المكره ^{على} ربح
المشتري بقيمة وان ذمة المشتري نفد كل شراء
بعده ولا ينفذ ما قبله فان اكره على كل مئة او
دم او لحم خنزير او شرب خمر بحسب او ضرب او قيد لم
يمل ويقتل او يقطع ^ل فان صبر فقتله اثم كما في
الخنصة وعلى الكفر يقطع او قتل ^ل ان

يلزم

239 يظهر ما امر به وقلبه مطمئن بالايمان ويوصي
لو صبر ولم يرض بغيرها ورضي له تلاما لمسلم
بقتل وقطع وذمة المكره لا قتله ويقال في
العهد المكره فقط ولو اكره على الزنا لا يرضى له
وفي جانب المرأة يرضى بالاكراه الملقى لا يغيره ^{لكنه}
يسقط الحد في ذناها لا زناه ^{ولا} ^{مكافاة}
وعتقه وبيع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم
يطأ ونذره ويمينه وطهاره ورجعته ولياؤه
وفي ذمة فيه واسلامه بلا قتل او بيع وتوكيله
بطلاق وعتاق لا ابرأه مديونة او كفيله
ورده فلا تبين زوجته اكره القاضى رجلا
ليقر ببقية او قتل رجل بعلمه او يقطع يده رجل بعد
فاقر بذلك فقطعت يده او قتل ان كان المقر
موصوفا بالصداق اقتصر القضاة ^ن وان منها
بالسرقة معروفاها وبالقتل قبله امانا ان

تشرب هذا الشراب وتبيع كرمك فهو اكرامه ان
كان شرايا لا يحل والا فلا **صادره** للسلطان
ولم يبيع ماله فباع صح خوفها الزوج
بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قد
على الضرب المكره باخذ المال لا يضمنه اذا الوى
وقتا لاخذاته يريده على صاحبه والا يضمنه اذا
اختلفا في النية فالقول المكره مع يمينه
كتاب الحجر هو منع زنا فاذ تصرف قولي **وسيد**
صغر وجنون ورق فلم يصح طلاق صبي ومجنون
مفلوب واعتاقهما واقارعهما وصح طلاق
عبد واقاراه في حق نفسه فقط فلو اقربا
اخر الى عتقه وبحد وقود اقيم في الحال ونزعه
منه وهو يعقله اجاز وليه ورد وان القوا
شيئا صنوا **ولا** يحجر من مكلف لسقه وفسقه ودين
بل امت ما جن ولحيث اهل ومكارم فليس وعند

240 يحجر على الحر **يفتي** فيكون في امكامة كصغير لا
في نكاح ولحاق وعتاق واستيلاء وتدبير
ووجوب الزكاة والحج والعبادات وزوال
ولاية ابيه وجده وفي صحة اقاراه بالعقوبات
وفي لانفاق وفي صحة وصاياه بالقرب
من الثلث فهو كبالغ فان بلغ غير رشيد لم يسلم
اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة صح
تصرفه قبله وبعده يسلم اليه وان لم يكن
رشيداً **والرشد** هو كونه مسلماً في ماله فقط
والقاضي يجلس الحر المدين لبيع ماله لا
وقضى دراهم دينه فرد داهم وبيع ذنانيره
بدراهم دينه وبالعكس استمساناً لا عر
وعقاره وقال يبيع وبه يفتي **فلس** ومعه
عرض شراء فقبضه بالاذن فباعا سوه للغير
وان قيل قبضه او بعده بخراذن بايع كان

استداده وجلس بالثمة **محرم** القاطعة ثم دفع
الى اخر فاطمة جازا طلاقه **فصل** بلوغ
الغلام بالانقضاء والاحبال والانتزال
والجارية بالانقضاء والميض والحبل فان لم يولد
فحتى سم لكل منهما عشرة سنة به نفقة **والنكاح**
مدته له اثنا عشر سنة ولها سبع سنين
فان راهقا فقل لا بلغنا صدقا ان لم يكن
الظاهر وهما كالجاء **كتاب المأذون**
الاذن فكل الجاء واستقال الحق فقصر العبد
لنفسه باهلية فلا يتوقت ولا يزوج بالمرء
على سيده فلو اذن له عهده يوما ما اذن
مطلقا حتى **محرم** عليه ولم يخص بنوع فان اذن
بنوع عم اذنه في انواع كلها ويثبت دلا له
فعبده راه سيده يبيع ملك اجنبي ويشترى
وسكت مأذون لا في ذلك الشئ وصريحاً فلو

اذن مطلقا مع كل تجارة منه اجماعاً فيبيع
ويشترى ولو بغير فاحش ويؤكل بهما ويرهن
ويرهن ويعير الثوب والذابة ويصالح من
قطاص وجب على عبده ويبيع من ماله بمثل
القيمة فيما كان من التجارة **وتقبل الشهادة**
عليه وان لم يخضر ماله وياخذ الارض اجارة
ومساقاة وغازاة ويشترى بذل انزعه
ويشارك عتانا لا مفا وضد ويستاجر
ويوجر نفسه ويقر بوديعة وغصب دين
ويهدي يسيراً ويضيف زبينة ويحظر النهر
بيع قد رماحتها التجار ولا يتزوج ولا يزوي
رقيقه ولا مكاتبه ولا يقيق بمال ولا يغير
ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض ولا يكفل
مطلقاً ولا يصالح غرقصاص وجب عليه ولا ينفق
غرا القصاص وكل دين وجب بتجارته او بما هو



مغناها كبيع وشراء واجارة واستيجار وغير
وديعة وعصب وامانة جملها وعقرو وب
بوطى مشيرة بعدالة استحقاق يتعلق برقبته
يباع فيه بحضرة مولاه وتيسر ثمنه بالمحصص
ويكسبه حصل قبل الدين او بعده وبما وجب
له لا بما اخذه مولاه منه قبل الدين ولو لم
يبا بقى بعد عتقه ولمولاه اخذ غلة مثله بغير
دينه وما زاد للفرمان ويجزى ان علم هو و
اهل سوقه ان كان الاذن شايعا اما اذا
لم يعلم بالا العبد كفى في حجره طه فقط وموت
سيده وجنونه مطبقا ولو قد بدا الحرب
مرتدا وان لم يعلم احد به وبابا قه ولو عاد دينه
لم يعد الاذن وباستيلاؤها لا بالتدبير
وضمنه بهما قيمتهما للفرمان اقرانه بعد حجوه
ان ما معه امانة او عصب ودين عليه ^{فنفق}

242 منه اخطا دينه بماله ورقبته لم يملك
سيده ما معه فلم يعق عيده كسبه تجزى
ولو اشترى ارحم محرر المولى لم يعق ولو للف
المولى ما في يده من الرقبة ضمنه وان لم يحطح ويبيع
نر سيدك بمثل القيمة وباقلا وسيده منه
بمثل القيمة او اقل والمولى منه باكثر خطا الزائد
وفسخ العقد وبيع اعتاقه مديونا وضمنه المولى
للفرمان الا قلن دينه وقيمه ولو لم يبا بقى لغز
نفذ عتقه وان باع سيده وغيبه المشترى ضمنه
الفرمان البايح قيمة فان رد عليه بعيب قبل
القبض او بعده بقضاء رجوع بقيمة على الفرمان
وعقده في العبد وان رد بعد القبض لا يقضا
فلا يسيل لهم على العبد ولا للمولى على العبد
بعد حريته او ضمنوا مشترى با اجازوا البيع واخذوا
التمه وان باعها لما بدينه فللفرمان رد البيع

فان غابا لبائع فالمشترى ليس بحصلم ولو قبله
فالحكم كذلك لاجتماع عبده قدم مصر وقال
انا عبد فلان ما دون في التجارة فباع واشترى
لزمه كل شيء من التجارة وكذا الواشترى وباع
سكنما غراذنه وحجره ولا يبيع لدينه الا اذا
امر مولاه وتصرفا لصتي والمعتوه ان كان
نافعا كالاسلام والامتهاب صح بل ان وان
صارا كالطلاق والعناق لا وان اذن به
وليد وما ترد بين نفع وضرر كالباع والشراء
لوقف على الاذن فان اذن لها الولي فمافي شراؤه
كعبد ما دون والشيطان يقتل الباع سائبا للملك
والشراء جالب لاله **ولي** ابوه ثم وصيه ثم جده
ثم وصيه ثم القفا او وصيه دون الام ووصيها
ولو قرا الانسان بما معها من الكتب والآثار
مع راي القائل بصي والمعتوه او عبدها يبيع

243 ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة وله
ان ياذن لليتيم والمعتوه اذا لم يكن له ولي وعبد
اذا كان لكل واحد منهما ولي وامتنع من الاذن
لعبد طلب ذلك منه **كتاب الغصب** هو اناله
يد بحقة باثبات يد مبطلة في مال متقوم مخرب
قابل للنقل بغير اذن مالكه لا يخفى فاستخدام
العبد ومجمل الدابة غصب لا جلوسه على سبيل
ومكمله الا ثم لم يعلم انه مال غيره وزد العين
قائمة والغرمها لك والغرم علم الاخير ان المعتوب
منه يخبر بين تضمن الغاصب وغاصب الغاصب
الا اذا كان في الوقف المعتوب بان غصب وقمة
اكثر وكان الثاني امرا لا اول فاذ الضمان على
الثاني ويجب رد غير المعتوب في مكان غصبه
ويبرأ بردها ولو غير علم المالك او مثله ان هلك
وهو مثلي وان انقطع المثلي فقيمة يوم المقتنة

وحيب القيمة في القيمة نور غصب والمثل المخلوط
بخلاف جنس قيمتي فان ادعى هلاكه حبس حتى
يعلم انه لو بقي لظهر ثم قضى عليه بالبدل ولو ادعى
الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس
وا فاما البرهان فبرهان الغاصب اولى
والغصب فيما ينقل فلو احدث عقاراً او هلك في
يده لم يضمن قيل والا صح انه يضمن بالبيع والتسليم
وبالحجود في الوديعة وبالرجوع غرا الشهادة
واذا انقص بسكاه وزاد عنه ضمنه النقصان
كما في النقلي وان استعمله تصدق بالغلة
كما لو تصرف في المعصوب والوديعة ورجع
اذا كان متعيناً بالاشارة او بالشراء
بدراهم او ديقلوا الغصب ونقلها فان
اشار اليها ونقد غيرها او الى غيرها او اطلق
ونقدها لا وبه يفتى فان غصب وغيره زال

اسمه واعظم منافعه واختلط بملك الغاصب
بحيث يمتنع امتيازها او يمكن بخرج ضمنه وملكه
بلا حل انتفاع قبل اداء ضمانه كذبح شاة وطيخها
وشبهها او طحن برود زرعه وجعل حديد سيفاً
وصفرانية والبناء على ساجدة وقيمة اكثر منها
وان ضرب بالجرين درهما او ديناراً او انا لم يملكه
وهو المالك بحاجاً فان ذبح شاة غير طريحتها
المالك عليه واخذ قيمتها او اخذها وضمنه نقصانها
وكذا لو خرق ثوباً وفوت بعض الميزن وبعض
نفعه لا كله وفي حرق يسير لم يفوت شيئاً ضمنه
النقصان مع اخذ عينه ليس غير **فر** بنى او غرس
في ارض غيره امر بالقطع والواد والمالك ان يضمنه
قيمة بناء او شجر امر بقلعه ان انتقصت الارض به
غصب ثوباً او صبغاً او سويقاً فله بسمنه فالمالك
يخر ان شاء ضمنه قيمة ثوباً بيض ومثل السويق وان

شاء اخذ المصوغ او الملتوت وغرمانا الصبي
 والسنة رد غاصب المصوب على الغاصب الاول
 يبرأ غرمانه كما لو هلك المصوب في يد غاصب
 الغاصب فادى القيمة الى الغاصب اذا
 كان قبضة معروفه غصب شيئا وغصب اخر منه
 فهلك خسر المالك بين ان يضمن الاول والثاني فان
 اراد ان يأخذ بعضهما الاول وبعضه الثاني
 ذلك **لا جازة لا تلحق الا بالوف** فلو تلف
 مال غيره تعديا فقال اجرتا ورضيت لم يبرأ
 من الغمان كسر الخشب فاحشا لا يملك ولو كسر الموهو
 له لم ينقطع الرجوع **فصل** غيب مغصبه وضمنه
 قيمة ملكه مستندا الى وقت الغيب والقول له
 في قيمة ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان ظهر
 وهي اكثر مما ضمنه وقد ضمنه بقوله اخذه المالك
 ورد عوضه وامضى ولو ضمنه بقول المالك او بغير

245

او بنكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك
 وان باع المصوب فضمنه المالك نفذ بيعه
 وان حرر ثم ضمنه لا وزوانا المصوب مطلقا
 امانة لا تضمن الا بالتعدي وبالمنع بعد طلب
 المالك وما نقصت الجارية بالولادة مضمون
 ومحرم بولدها زنى بامته مضمونة فرد لها حاملا
 فمات بالولادة ضمنه قيمتها بخلاف الحرة ومنافع
 الغصب غير مضمونة استوفاهما واعطها الا ان
 يكون وقفا او مال يقيم ومعدلا استغلا لا
 الا اذا سكن بئرا ويل ملكا وعقد وغر المسلم
 وخنزير اذا ائلفها وضمنه لو كان الذي يخاف
 ما واشترها منه وشرها فلا ضمان ولا تضمنه غصب
 حر مسلم فظلمها بما لا قيمة له او جلد ميتة فليقتله
 اخذها المالك مجانا ولو ائلفها ماضية ولو ظلمها
 بذى قيمة كالحلج والخل ملك ولا تنسب عليه ولو

دفع به الجلباخذ المالك ورد ما زاد الدخ
ولو ائلفه لا يضمن وضمة بكسر ميم في قيمة ضام الما لغير
اللهو ويارا قة سكر ومتصف وصح بيعها كالا
المغنية ونحوها ولو غصبام ولد فهلكت لا
يضمن بخلاف المديرة ط قيد عبد غيره او بال
وانتهى وفتح بابا صلبها او قفص طائره
فذهبتا وسمى الى سلطان به يوزيه ولا يدفع
بل ارفع او زير يباشر الفسق ولا يمنع بغير حق
عند محمد مع زجراله وبه يفتى ولو مات السا
للمسعى به ان ياخذ قدرا للحنان من تركته امر عبد
غيره بالاباق وقال اقل نفسك ففعل وجب
عليه قيمة ولو قال له ائلف ما لمولاه فانفذ
لم يضمن استعمال عبد لغير نفسه وان لم يعلم انه عبد
او قال له ائلف عبدك في حرمته فمات هلك ولو
استعمله لغيره لا غلام جاء الى فساد وقال افسد

ففسد

246 ففسده ففسد امتداد افات من ذلك ضمنه قيمة
العبد ما قلته الفساد وكذلك الصبي تجب دية
على قلته الفساد **كتاب الشفعة** هي ملك
البقة جبر على المشتري بما قام عليه وبشرها انقا
ملك الشفع بالمشتري وركنهما اخذ الشفع من
احد المتعاقدين ومكها جواز الطلب عند تحقق
السبب وصفها ان الاخذها بمنزلة شراء متبد
يجب بعد البيع بالاشهاد ويملك بالاخذ بالرافع
او بفضاء قاض بقدر رؤس الشفعاء لا الملك
للخليط في نفس المبيع ثم له في حق المبيع كالشرب
والطريق خاصين كشراب نهري لا يجري فيه السفن
وطريق لا ينفذ ثم لجار ملاصق بابيه في سكة اخرى
كوافع جذع على حائلها سقط بعضهم حقه بعد
القضاء ولو كان بعضهم غائبا يقضى بالشفعة
بين الحاضرين في الجميع وكذا لو كان الشريك غائبا

فطلب الحاضر بقضى له بالشفقة ثم اذا اخضر وطلب
قضى له بها اسقطا الشفقة قبل الشراء لم يصح اذا
الشفيع اخذ البعز وترك الباقي لم يملك ذلك
جرا على المشتري ولو جعل بعض الشفعاء نصيبه
لبعض لم يقع وسقط حقه به وصح بيعه وورثته
فيجب الشفقة فيها ويصح الطلب به ويحل الشراء ان
لم يسلم الى موكله وان سلم لا ولا شفقة في الوقف
ولا يجوز **باب طلب الشفقة** ويظهر بالشفيع
في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم لهم ما طلبت الشفقة
ونحوه وهو طلب الواثبة ثم على البائع لو قيد
او على المشتري فيقول اشترى فلان هذا الدار
وانا شفيعها وقد كتبت طلبت الشفقة ولعلمها
الان فاشهد واعليه وهو طلب اشهاد ولا بد
حتى لو تمكن ولم يسهده بطلت شفقة وان لم
يتمكن الا ثم طلع عند قاض يقول اشترى فلان

247 وار كذا وانا شفيعها بدار كذا فخره يسلم الى
وهو طلب تملك وخصوصة وتباخره مطلقا
لا تبطل الشفقة به يفتى واذا اطلب سأل الفاعل
الحق غم ما ليك الشفع لما يشفع به فان اقر
بها او نكل غر الخلف على العلم او برهن الشفع لما
يشفع به سأل غر الشراء فان اقر بها ونكل عن
اليمين على الحاصل او السبب وبرهن الشفع قضى له
بها وان لم يحضر التهمة وقت الدعوى واذا قضى
لزمه حضاره والمشتري جسر الدار لقبض التهمة فلو
قبل الشفع اذ التهمة فاحذر لم تبطل **والخبر البائع**
قبل التسليم ولا تسلم البينة عليه يحضر المشتري
فيفسخ بحضوره ويقضى بالشفقة والعهد على
البائع قبل تسليم البيع المشتري وعلى المشتري
لو بعده للشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط
المشتري البراءة منه وان اختلف الشفع والمشتري

في النعمة صدق المشتري ولو برهننا فينته البيع
 اتحاد على المشتري ثمننا وبأية فلامنه بلا قبضه
 فالقول له ومع قبضه للمشتري وحط البعض في
 حق الشفع وحط الكل والزيادة لا وفي الشر
 بمثل يأخذ بمثله وفي القهي بالقيمة ففي بيع عقل
 ببقا يأخذ كالأقيمة لا خروفي ثمنه مؤجل يأخذ
 بحال أو طلب في الحال وأخذ بعد الاجل ولو سكت
 عنه وصبر حتى يطلب عند الاجل بطلت شفعة
 ومثل الخمر وقيمة الخنزير ان كان الشفع دميما
 وبقية بالوسل وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير
 بالرجوع الى ذي سلم او فاسق تاب وبالنم وقيمة
 البناء والعرض لو بينا المشتري او غرسا وكلف المشتري
 قلعهما كما نفص جميع تصرفاته حتى الوقف والمسجد
 والمقبرة وبيع الشفع بالثمن فقط ان بنى او
 غرس ثم استحق وبكل النعم ان خربت الدار او

جف ولم يبق شيء من نقضه وخشب نخلا وما اذا
 تلف بعض الارض بقرق حيث يسقط من النعم بحقه
 وبحصة المرص ان نقض المشتري البناء ونقص
 الا جني كقصه والنقص له وبثمرها ان ابتاع
 او ضا ونخلا وثمرأ وثمر في يد وان جدد المشتري
 وقد اشترها بثمرها او هلك بأق سماءه سقط
 حصته من النعم في الاول وبكل النعم في الثاني
 بالشفعة للشفع ليس له تركها الطلب في بيع فاسد
 وقت انقطاع حق البائع اتفقا وفي هبة يعرض
 وقت التقا بغيره لم يرافعة بالجوار طمها عند
 حاكم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال
 نعم حكم له بها والا **باب ما ثبتت هي فيه**
 لا ثبت قصدا الا في عقار ملك بعض موال وان
 لم يقسم كرحم وحمام وبئر بيت صغير في عرض ذلك
 وبناء ونخل بيعا قصدا او دث وصدة وهبة لا يقبل

قمتا وجعلت اجرة او بدله لخلع وعق او صلح
 غردم عمدا ومهر وان قيل ببعضها ما لا يبيع
 بخيار البائع ولم يسقط خياره فان سقط فسخه
 فان سقط يثبت اورد بخيار ردوية او شرط او عيب
 بقضائه بعد ما سلت بخياره فالرد بار قضاء او
 باقاله ويثبت للعبد لما اذن المستغرق بالآلة
 في بيع سيده ولسيده في مبيعه ولنه شري
 واشترى له لانه باع ابيع له او ضمن الدرك
باب ما يبطلها يبطلها ترك طلب المواتنة
 او الاشهاد مع القدرة وتسليمها بغير البيع
 فقط ولو نراها ووصى او وكيل يبطلها اذا سلم
 او اقول على الموكل بتسليمه مع عند التقاؤهم
 منها على عوض وعليه رده وبيعه شفقة بما
 وموتنا الشفيع قبل الاخذ بعلا الطلب او
 قبله لا المشتري وبيع يشفع به قبل القضا

بالشئ

٢٤٩ بالشفقة مطلقا ولو باع بشرط الخيار لا يشترط
 الشفيع في المشتري وكذا ان استاجرها او
 ساومها او طلب منه ان يوليها او ضمن الدرك قبل
 للشفيع ان يبيعها بالفضل ثم علم انها يبيع
 باقلا ويترأشعير قيمتها الفا واكثر فله الشفقة
 ولو علم ان المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب
 غيره ولو بلغه شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء
 الكل فله الشفقة في الكل وان باع عقارا الا
 ذراعاف في جانب الشفيع فالشفقة وكذا لو ^{هب}
 هذا القدر للمشتري وان اتباع سهما منه
 بثمن ثم اتباع بقيتها فالشفقة للجار في السهم
 الاول فقط وان اتباع بثمن ثم دفع ثوبا عند
 فالشفقة بالثمن لا بالثوب وكذا لو اشترى ^{ارهم}
 معلومة مع قبضة فلوس اشترى اليها وحمل قدرها
 ووضع الفلوس بعد القبض **بكرة الحيلة**

لاستقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا **لما** الحيلة
 لدفع ثبوتها ابتداءً فعند أبي يوسف من لا يكره
 وعند محمد من يكره **ونفي** بقول أبي يوسف في
 الشفعة وبضد في الزكوة ولا حيلة لاستقاط
 الحيلة اذا اشترى جماعة عقاراً والبايع ^{أط}
 يتعدداً الا حاد بالشفعة يتعددهم فلا يشفع
 ان يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وبعبارة
 لا والمعبر في هذا العاقدونه المالك اشترى
 نصف دار غير مقسورة فباع لبايع ط الشفع
 نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمه وليس له
 نقصان مطلقاً بخلافه اذا باع احد المشتريين
 نصيبه في الدار المشتركة وقاسم المشتري الشريك
 الذي لم يبع حيث يكون للشفيع نقصه كما لو اشترى
 اثنان داراً وهما شفيعان ثم جاء شفيع ثالث
 بعدما اقتسما بقضاه او غيره فله ان ينقص

القسمه اخلفا الجار والمشتري في ملكية
 الدار التي يسكن فيها فالقول للمشتري والجار
 تخليفه على العلم عند أبي يوسف وبني نعيم
 كما لو اشترى المشتري طلباً الموثقة وان اشترى
 طلباً لا شهاد عند امانة حلف على البتة
كتاب القسمه هي جمع نصيب شايخ في
 معاني وسببها طلب الشراكة او بعضهما لا
 تنفع بملكه على وجه الخصوص وركبها هو الفعل
 الذي يحصل به الافراز والتميز بين النصيبين
 وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمه ومكانها
 تعيين نصيب كل على حدة وتشتمل على الافراز
 والمبادلة وهو الغالب في المثل والمبادلة
 في غيره في اخذ الشريك حصته بغيره ضاحجة
 في الاول والثاني وان اجبر عليها في متحد الخبر
 فقط عند طلب احدهم وينصب قاسم يوزق

زيتها لما لا يقسم بالاجر وهو واجب وان
 نصب باجر صحيح وهو على عدد الرؤس ويجب
 كونه عدلا أميناً عالماً بها ولا يعين واحد لها
 ولا يشتر لنا القسام وصحت برضا الشركاء
 الا اذا كان فيهم صغير لا نائب عنه وقسم نقل
 يدعون ارضه بينهم وعقار عون شراء له او
 ملك مطلقا فان ادعوا انه ميراث غريزة لاهته
 يبرهنوا على موته وعدد ورثته ولا ان يبرهنوا
 ان العقار معهما حتى يبرهنوا انه لهما ولو برهنوا
 على الموت وعدد الورثة وهو مهر ومنهم
 صغير او غائب قسم ونصب قابض لهما فان برهن
 واحدا وكانوا مشترين وغائب واحد وكان
 مع الوارثا الطفل او الغائب او شئ من ذلك
 وقسم بطلب احدهم ان انتفع كل بمجته وطلب
 ذي الكثرة فقط ان لم ينتفع الاخر لقلته

251 وان تضروا الكل لم تقسم الا برضاهم وقسم عرو
 اتحد جنسها لا الجنس ان والرقيق والمواهر
 والمهام الا برضاهم دون مشتركة او اذا زو
 او دار وحانت قسم كل وحدها اذا كانت
 كلها في مصر واحدا ولا **ويصير** القاسم يقسم
 على قرطاس ويعد له على سهام القسمة وينذر
 ويقوم لبناء ويفرز كل نصيب بطريقة شرعية
 ويقلب الا نصيبا بالاول والثاني والثالث
 ويكتب اسامهم ويقع فخره خرج اسمه ولا فله
 السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني
 ان ينتهي الى الاخير والدرهم لا تدخل في القسمة
 الا برضاهم قسم ولا حدهم مسيلا او طريق في ملك
 الاخر لم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والا
 فسميت القسمة اخلاقا في مقدار عرض الطريق هل
 على قدر عرض باب الدار بلوله ولو شراها وان

يكون الطريق في الدار على النفاوت جازون
كان سهاهم في الدار متساوية والقسم على
النفاوت بالتراض في غير الاموال الربوية جازون
سئل له علو وسئل مجرد وعلو مجرد وقول واحد على
حدة وقسم بالقيمة انكر بعض الشركاء بعد القسمة
استيفاء نصيبه وشهد القاسمان بلا استيفاء
تقبل ولو شهد قاسم واحدا ولو ادعى احدهما ان
نصيبه شيئا في يد صاحبه وقد امتزجا بالاستيفاء
لم يصدق الا بدهان وان قال قبضه فخذ شرا
بعضه وانكر مطلقا قال قبل اقاربه بلا
ستيفاء اصابني من ذلك كذا الى كذا ولم يسلم
الى مخالفا وتفضي القسمة ولو اقلتها دارا
واصاب كلا طائفة فادعى احدهما بيتا في يد
الآخر ^{الآخر} نصيبه وانكر الآخر فعليه البينة وان اقام
فالبينة المدعى وان استثنى بعض معين

252
نصيبه لا تفضي بل يرجع في نصيب شريكه **ظهر**
دين في التركة المقسومة تفضي الا اذا اقتضت
او ابراء الغرماء ذمم الورثة او بقي منها ما يفي
ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطلت ولو وقع
بالتراض في الاصح ويسمع دعواه ذلك ان لم يقر
بالاستيفاء وان اقربه لا ادعى احدا المتقاسمين
دينا في التركة مع ولو ادعى عينا لا وتعت شجرة
في نصيب احدها اغضاها متدلية في نصيب
الآخر ليس له ان يجزئه على قطرها بغير نبي احدها
بغير اذن الآخر وطلب رفع بناء قسم فان وقع
في نصيب الباقي منها والاهدم القسمة تقبل النقص
فلو قلستها واخذوا ثم ترضوا على الاشرار بينهم
صح المقبوض بالقسمة الفاسدة ثبتا الملك فيه
ويفيد النقص كالمقبوض بالشرا بالفساد
وقيل **ولو لها بيتا** في سكنى دار او دارين او

خدمة عبدا وعبدين او غلة دارا ودارين
مع وفي غلة عبدا وعبدين او ركو بفعل ^{بقلد}
او ثمره شجرة او لبن شاة **كتاب المزارعة**
هي عقد على الزرع ببعض الخارج ولا تصح عند
الامام رم وعندهما تصح به يفتي بشرط صلاحيته
الارض للزراع واهلية العاقلين وذكر المذ
وربما لبذر وجنسه وقسطا لآخر والتخيلة بين
الارض والعامل والشركة في الخارج فيبطل ان
شرط لاحدهما تقرا نامسماة او ما يخرج من موهن
معين او رفع ربنا لبذر او رفع الخراج ^{الموهن}
وتنضيف الباقي بخلاف خراج المقاسمة والعشر
او الثبن لاحدهما والحب للاخر وتنضيف الحب
والثبن لغير ربنا لبذرا وتنضيف الثبن والحب
لاحدهما وان شرط تنضيف الحب والثبن لصاحب
البذرا ولم يتعرض للثبن صح وكذا لو كان الارض

والثبن

253 والبذر لزيد والحب للآخر والارض
او العمل له والحب للآخر وبطلت لو كان الارض
والبقر لزيد والبذر والحب للآخر والارض
للاخر او البذر له والحب للآخر واذا صحت
فالخارج على الشرط ولا شئ للعامل ان لم يخرج
شئ ويجوز ان يغير المضي الا ربنا لبذر ومتى فسدت
فالخارج لربنا لبذر وللآخر اجر مثل ارضه وعمله
ولا يزداد على الشرط وان لم يخرج شئ فان كانت
قبلا للعامل فعليه اجر مثل الارض والبقر وان
كان قبل ربنا لارض فعليه اجر مثل العامل ولو
امتنع ربنا لارض من المضي فيها وقد كره للعامل
فلا شئ له صكها ويسترضى ديانته وتنضيف بدنه
موجب الي بيعها اذا لم ينبت الزرع لكن يجب ان
يسترضى ديانته اذا عمل اما ان تب ولم يستحقه
لم يبع الارض فان مضت المدة قبل ادراك الزرع

فعلی العامل اجر مثل نصيبه فرا لا أرض الى ادر
دفع أرضه الى اخر على ان يزرعها بنفسه ويقر
والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما ^{لك} ما كذا
فعمل على هذا فالزراعة فاسدة ويكون
الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على رب
الأرض اجر ويجب عليه اجر نصف الأرض لخصبها
وكذلك لو كان البذر ثلثاه فزادها
وثلاثة فرا لا فرق بينهما **ونفقة الزرع**
عليهما بالمعص فان شرط على العامل فسدت
بخلاف ما لو مات رب الأرض والزرع بقل
فان العمل فيه على العامل وضع عند الثاني
للتعامل وهو لا وضع **الفلة** في الزراعة ^{مطلقا}
امانة في يد المزارع فلا ضمان لو هلك مثله
المعامله واذا قصر المزارع في سقى الأرض
حتى هلك الزرع لم يضمن في الفاسدة ويضمن في

النفقة

النفقة **كتاب المساقاة** هي دفع الشجر الى
زرع يلحقه ثمره وهي كالزراعة مكما وخلافها
وشروطها الا في اربعة اشياء اذا امتنع حد
يجبر عليه بخلاف الزراعة واذا انقضت المدة
يترك بلا اجر ويعمل بلا اجر واذا استحق النخل
يرجع العامل باجر مثله وفي الزراعة بقيمة الزرع
وبیان المدة ليس بشرط هنا ويقع على اول ثمر
يخرج ولو ذكر مدة لا يخرج ثمرة فيها فسدت ولو
تبلغ فيها او اضع فلو خرج في الوقت المسمى على
الشرط والا فلعامل اجر المثل ولو دفع غراسا
في أرض لم تبلغ الثمرة على ان يعلوها فخرج كان
بينهما تقسدا ان لم يذكر او ما معلومة وكذا
لو دفع اصول رطبة في أرض مساقاة ولم يسيم المدة
بخلاف الرطبة فانه يجوز ويقع على اول جزء يكون
ولو دفع رطبة انتهى خراجها على ان تقوم عليها

حتى يخرج بذرها ويكون بينهما نصفين جاز
بالبيان مدة والرغبة لطاها ولو شرط الشر
فيها فسدت ويبع في الكر والشجر والوطاب
واصول البادنجان والخل ولو فيه ثمرة غير زكاة
وان مدركة دفع ارضامدة معلومة ليغرس
ويكون الارض والشجر بينهما لا يبيع والثمر والغرس
لرب الارض وللآخر ثمة غرسه واجر عمله **فقت**
الريح بنواة رجل والقها في كراخر فقت
منها شجرة فهي لصاحب الكر وكذا لو وقعت
خوخة في ارض غيره فقت **وتبطل** بموت احدها
ومضي مدتها والثر في فان مات العامل بقو
ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع
بقوم العامل كما كان وان كره ورثة الدافع
وان ماتا فالخير في ذلك لورثة العامل وان
لم يتاحدهما بل انقضت مدتها فالخير للعامل

255 وينسخ بالعذر كما المزارة ومنه كونا العا
عاجرا غير العمل وكونه سارقا يخاف على ثمره
وسقفه منه **كتاب الدبايح** حرر حيوان
شأنه الدبايح لم يدك وذكاة الضرورة جرم
في أي موضع وقع من البدن والاختيار ذبح
بين الحلق واللبة وعروقه الطقوم والمري
والودجان وحل بقطع أي ثلاث منها وبكل ما
افرى لا وذابع وانما الدم ولو بليطة او
الاستنا وظفراً قائمين ولو كانا من عروق
حل مع الكراهة وتندب احدا وشفرة قبل
الاضجاع وكره بعده كالجر بجلها الى الذبح
وذبحها من قفاها والنخ وقطع الرأس واللسان
قبل ان تبرد وترك التوجه الى القبلة شرط
كفر الذبايح مسلما حرا لا خائفا لحرمان كان
صيدا او كلابيا ذميا او عربيا فيحل ذبيحتها

ولو جئنا امرأة أو صبياً يقول التسمية ^{الذبح}
 لا ذبحه وثني ويجوزى ومردود تارك التسمية ^{عدا}
 فان تركها ناسياً طوان ذكر مع اسم ^{تعاينه}
 فان وصلا ذكره كقولك بسم الله اللهم تقبل مني
 فلان وان عطف حرمت نحو بسم الله واسم فلان
 او فلان فان فصل صورة ومعنى كالدعاء قبل
 الاضحية وقبل التسمية لا بأس به والشرط
 في التسمية هو الذكر الخالص غرضاً لله ^{وغيره}
 فلا يحل بقوله اللهم اغفر لي بخلاف الحمد ^{سبحان}
 مريداً به التسمية ولو عطف عند الذبح فقال
 الحمد لله لا يحل في الاصح بخلاف الخطبة ^{المستحب}
 ان يقول بسم الله اكبر بلاءاً وكرهها ولو
 سمي ولم يمضه شيء بخلاف ما لو قصد بها
 التبرك في ابتداء الفعل كما لو قال الله اكبر واد
 به متابعاً للمؤذن فانه لا يصير شارعاً في

256 الصلوة ويشترط حال الذبح والمعتبر الذبح
 عقب التسمية قبل تبدل المجلس وجب خرا لا بد
 وكره ذبحها والحكم في بقرو غنم عكسه ولا بد
 ذبح صيد شائش وكفى جرح نعم تو حشا وتغذ
 ذبحه والجنين مفرد بحكمه لم يتذكرك بذكاة ^{ايم}
 ولا يحل ذناباً ونخل كسبع او طير ولا الخنزير
 والجراد اهلية والبغل والضبع والزنبور ^{لغلب}
 والسلفاء والابقع والغداف والفيل ^{الذبح}
 وابن عرس والرمم والبغاث ولا حيوان مكالا
 السمك غير الطافي والجرث والماركا وحل
 الجراد وانواع السمك بلا ذكاه وغراب الزرع
 والارنب والعقعق معها وذبح ما لا يוכל
 يطهر لحمه وشحمه وبلده الا اذى والخنزير
 ذبح شاة فتحركت او خرج الدم طلت ولا لان
 لم يدرب صيابة وان علم طوان لم يتحرك ولم يخرج

الدم ذبح شاة لم تدري حياها وقت الذبح ان
فتحت فاهها لا توكل وان ضمتا كلت وان فحت
عينها لا توكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجليها
لا توكل وان قبضتها اكلت وان نام شفها لا
توكل وان قام اكلت وان علت حياها وقت الذبح
توكل مطلقا سمكة في سمكة فان كانت المنظرة
صحيحة حاله والا ذبح لفدوم الامير ومخوة كبر
ولو مع ذكر اسمه تعلقا وللصيف لا العضل المنفصل
نحر الحريستة لا في مدبوع قبل موته فيجاء كاله لو
نحر المأكول **كتاب الاضيحة** هي ذبح حيوان
مخصوص بينة الغرزة في وقت مخصوص وشرائطها
الاسلام والاقامة واليسار الذي يتعلق
به صدقة الفطر المذكورة فستج على الاثني
ومكها الخروج فرعهة الواجب والوصول
الى الثواب في العقبى وبسببها الوقت وكما

ما يجوز ذبحه فوجب على حرم مسلم مقيم موثر نفسه
لا غطفله شاة او سبع بدنة فخر يوم النحر الى
ايامه **ويصح** غر ولده الصغير فرماله وقيل لا وكل
منها لطفل وما بقي يد له بما ينقح بعينه ويصح
اشراك ستة في بدنة شربت لا ضحية استحل
وذا قيل شراها احب ويقسم اللحم وزنا الجرافا
اذا ضم مع فراك كانع او الجلد **واول وقتها**
بعد الصلوة ان ذبح في مصر **وبعد** طلوع فجر يوم
النحر ان ذبح في غيره **والمعبر** اخر وقتها للفقر ^{ضد}
والولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام
فقرا في اخرها لا تجب عليه وان ولد في اليوم خير
تجب عليه وان مات فيه لا تبين ان الامام صلى
لهارة تعاد الصلوة دون الضحية كما لو شهد
انه يوم العيد عن الامام فصلى ثم بان انه يوم
عرفة اجزاها الصلوة والضحية وكراه الذبح

لئلا ولو ترك الاضحية ومقتا يامها بقدر
بها ناذر لعينه وفقر شراها لها وبقيتها
غنى شراها اولها وحق الجذع من الضمان والشي
فصاعدا من الثلاثة وهو ابن خمس ابراهيم
من البقر والحاموس وولد من الشاة ويضحي بالجا
والحصى والثول اذا لم ينفعها من السور والوعى
وان منفعها لا والجرى بالاسمينه لا بالغير
والعوزاء والعجفاء والعرجاء التي لا تمشي الى
المنسك ومقطوع اكثر الاذن او الذنب
او العين او الاليت والهماء والسكار والجلال
والجداء ولو اشتراها سليمة ثم تعينت بعيب
ما نفع فعليا فامة غيرها مقامها ان غنيا وان
فقرا اجزاء ذلك وانما تاحط السبعة قال
الورثة اذ جواعته وعنكم مع وان كان شريك
الستة نضلنيا او مريه اللحم لم يخرج من واحد

258 وياكل من لحم الاضحية ويوكل غنيا ويذبح
ان لا تنقص الصدقة من الثلث وان يذبح
بيده ان علم ذلك ولا شهدها وكره ذبح
كتابي ويتصدق بجلدها او يعمل نحو غراب
وجرابا ويبدله بما ينفع به باقية بمسك
كل ونحوه فان بيع اللحم والجلد به تصدق
بثمنه ولا يعطى اجر الجزا منها ويكره جرحها
قبل الذبح لينتفع به بخلاف ما بعده ولا
تفادع بلبسها قبله ولو غلط اثنان وذبح كل
شاة ما جرح كما لو ضحي بشاة الغصب لا الورثة
وضمنها **كتاب الخطر واليا حله** كل مكره
حرام عند محمد بن الله تعالى وعندهما
الله تعالى الى الحرار اقرب فليست به الى الحرار كنية
الواجب الى الفرض الا كل فرض مقدار ما يدفع
الهلاك عن نفسه وما جاور عليه وهو مقدار ما

يمكن به الصلوة قائماً ورموه ومباح إلى
ليريد قوته وحراره وهو ما كان فوقه إلا القصد
صوم الغدا وليلا مسمى صوم وكره لبن الأتار
والجلالة والركبة ولحمها سقى ما يؤكل لحمه
خراً فذبح فرساعة طاككه ويكره الأكل والشرب
والادهان والطيب غرائنا ذهب وفضة للرجل
والمرأة وكذا الأكل بملقعة الفضة والذهب
والأكحال يميل لها لا فرصاص وزجاج وبلور
وعقيق وط الشرب غرائنا مفضض والركوب على
سرج مفضض والجلوس على كرسي مفضض وسقى
موضع الفضة كما لو بطله في بصل سيف وسكن
أو في قبضتها أو في لحام أو ركاب لم يضع يد
في موضع الذهب والفضة **يقيل** قولك فوق قال
اشترى اللحم فركابي فحلا أو حوسى فخرز والموت والقبض
في الهداية والأذن والفاسق والكافر ولعبه

٢٥٩ في المعاملة كما إذا اضربه وكيل فلان في سبع
كذا يفجر الشراء منه وشرط العدالة في الدنيا
كالخبر غرنا سئل الماء فتيتم أخبر بها مسلم عداك
ولو عبداً أو تحرى في الفاسق والمستور ثم يعمل
بغالب ثأيه ولو أراق الماء فتيتم إذا غلب صدقه
وتوقضا فتيتم فيما إذا غلب كذبه لوطه على
وليمة وثم لعب وغنا فعد واكل فان قدر على المنع
فعلوا لا صبر لم يكن منه يقتدى به فان كان
ولم يقدر على المنع خرج ولا يقعد وإن علم أن
يخضراً **فصل في اللبس** يحرم لبس الحرز ولو نجس
أو في الحرب على الرجل المرأة إلا قد رابعاً
مضمومة وكذا الثوب المنسوج بذهب محلي إذا
كان هذا المقدار ولا أول ولا بأس بكليته
للرجال ويكره التكة منه وكذا القطن
وإن كانت تحت العمامة والكيس الذي يعلق

واختلف في غضب الحاجة ويحل توسده ^{نفسه} ولفرا
 ولبس ما سلاه ابرسم ولحمة غيره وعكسه في لبس
 المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال ولا
 باس للنساء بسائر الالوان ولا يتجلى الرجل
 بذهب وفضة الانعام ومنطقة وحلية
 سينفر الفضة ولا يتم بغيرها كحجر وذهب ^{مطلي}
 وصفر والبرق بالحلقة لا بالفص وترك الختم
 لغير السلطان والقاضي افضل ولا يشده
 بذهب بل بفضة ويتخذان نفائهما وكوله لباس
 العتيق هبا او حمررا الا فرقة لوضوء ومخاط
 والرتمة **فصل النظر** وينظر الرجل من
 الرجل سوى ما بين سرة الى تحت ركبته وفرع
 وامتة الحلال الى فرجها وفرج حرمه الى الواس
 والوجه والصدر والساق والعضدان من
 شهوة والا لا الى الظهر والبطن والفخذ

وم

260 ومم امة غيره كذلك وما حل نظره حل مسه المن
 اجنبية وله مس في مكان اذا اراد الشراء وان خاف
 شهوته وامتة بلغت حد الشهوة لا تعرض في ازار
 واحد وفر الا جنبية الى وجهها وكيفها فقط ^{عليها}
 كاجنبية معها فان خاف الشهوة امتنع نظره الى
 وجهها الحاجة كقاص وشاهد يحكم ويشهد
 عليها وكذا امر يدنكها وشرائها ولدايها فينقل
 الى موضع مرضها بقدر الضرورة وينظر المرأة
 المسلة من المرأة كالرجل من الرجل وكذا امر الرجل
 ان امت شهوته والذمية كالرجل الا جنبية لا
 فلا ينظر الى بدن المسلة وكل عضو لا يجوز النظر
 اليه قبل الا تفصال لا يجوز بعده والمجرب
 والمخت في النظر الى الاجنبية كالفحل وجاز غزله
 غرامته بغير اذنها وغر عرسه به **باب الاستبراء**
 في ملكامة ولو بكرا او مشرة نيامرة او محرمة

او بمال صبي حر عليه الوطى ودواعيه حتى يستبوا
بحيضه فيمن يخلص او بشهر في ذوات شهر وبوضو
في الحامل ولا بعد بحيفه ملكها فيمها ولا التي
قبل قبضها ولا بولادة حصلت لذلك كما لا بعد
بالحاصل فذلك قبل جازة بيع فضو وان كانت
في يد المشتري ولا بالحاصل بعد القبض في الشراء
الفاسد قبل ان يشتريها صحتها ويجب بشراء
نصيب شريك في امة مشتركة ومحرر بحيفه ^{صاحبها}
وهي تجوزية ومكاتبه بان كاتبها بعد الشراء ثم
اسلمت المجوسية او غرت المكاتبه ولا يجب ^{عند}
عود الابقه وردد المغنوبة والمتاجرة وفك
المرهونة ولا ياتر بحيله اسقاطا لا استبراء
اذا علم ان البايع لم يقربها في طهرها ذلك لا
لا وهي اذا لم يكن تحت حرة ان ينكحها ثم يشتريها
وان كانت تحت حرة ان ينكحها البايع قبل

261 الشراء او المشتري قبل قبضه ثم يوثق بدوا ويزوجها
بشرط ان يكون امرها بيد هاتم يشتري ويقبضها
فيطلق الزوج او يكاتبها بعد الشراء ثم يفسخ برضاها
فيجوز له الوطى بلا استبراء **للمامتان** اخات
قبضها بشهوة حرمتا عليه وكذا الاواعي بشهوة
والنظر والتقبيل حتى يحرم فروج احدهما بملك
او سكاخ او عتق وكوه تقبيل الرجل ومفانقة
في ازار واحد ولو كان عليه قبض وجبة جاز ^{للمامنة}
ولا يجوز للرجل مضاجعة وان كل واحد منهما في
جانب غرا الفراش ولا يباس بتقبيل يدا الرجل العا
والسلطان العاقل وتقبيل راسه اجدو
اخفة فيدفعها لطلب عالم او زاهدان يمكن
فرقه ليقبله اجابه وقيل يد نفسه مكروه
كتقبيل الارض بين يدي العلماء **فصل**
في البيع كره بيع العذرة خالصة لا السريرة

وصح مخلوطه بترابها ورما د غلب عليها كما صح اذا
تنفعا بمخلوطها وجاز اخذ دين على كافر من غنة
خمر بخلاف مسلم وتخلية مصحف وتعيشه ونقطة
ودخول الذي مسجداً أو ديرة وعيادة فاسق
ونخطا ما اليها من وانزاع الحية على الخيل المحقة
ورزق الفاضل وسفر لامة وام الولد بلا
وشراء ما لا بد للصغير منه وبيع لانك وعم وام
وملتقط هو في حجرهم واجارة لامة فقط وبيع
عصير منه يتخذه حراً بخلاف بيع امرؤ ممن يلو
به وسلاح من اهل القسنة وعمل في باجرو
بيت بسواد الكوفة لا يفره على الاصح ليتخذ
بيت ناراً وكنيسة او بيعة او يباع فيه الخمر
وبيع بناء بيوت مكة وقيد العبد وقول
هدية تاجر او اجابة دعوة واستعانة ^{بأنه}
وكره كسوة ثوبا واهداً أو نقد ^{مستخدماً}

262 الحفي واقراض يقال درهم لياخذ منه ما شأ
واللعب بالزرد والشطرنج وكل ما هو وجعل
الفل في عنق عبده وقوله في دعائه بمقد
العر من عرشك وبحج رسولك وابنيائك
واوليائك **أصكار** قوت البشر والبهائم
في بلد يضربا هله ويأمره القاضي ببيع ما
من قوته وقوت اهله فان لم يبع عمره وبيع
عليه وفاً ولا يكون محتكراً بمجس غلة ارضه
ومجلوبه من بلد آخر **لا يسعر** حاكم اذا اذاع
الارباب غم القيمة تعدياً فاحشاً فيسمر مشوق
اهل الزاوي يكره امساك الحمامات ان كان
يضرب الناس فان كان يطيرها فوق السطح مطلقاً
على عورات المسلمين ويكسر طباجات النسا
برمية تلك الحمامات عزرو منع اشد المنع
فان لم يمتنع بذلك ذبحها المحاسب **ولا**

باس **المسابقة** في الرمي والفرس والابلان
شرط المال من جانب واحد وحرر لو شرط من الجانبين
الا اذا ادخلوا ثانياً بينهما **وكذا** المستقيمة
ويستحب قلم اظايره يوم الجمعة وحلق عاتقه و^{تنظيف}
بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة رجل بقلم
علم الصلوة او نحوه ليعلم الناس واخر ليعلم به
فالاول افضل اذا كان الرجل يصوم ويصلي
ويصلي الناس بيده ولسانه فذكره بما فيه ليس
بغيبته حتى لو اخرج السلطان ليرجعه لا ثم عليه **كذا**
لو ذكر مسلماً ومأخذاً للمسلم على وجه لا همام
لا يكون غيبته انما الغيبة على وجه الغضب ^{يريد}
الستيف وكما يكون الغيبة باللسان يكون بمنز
العين والاشارة باليد **وصلة الرمز** واجبة
ولو بسلام وحمية وهدية يسلم على اهل الذمة ولا
يزيد في الجواب على قوله وعليك ولو سلم على الذي

263 نجله بكنز ولا يجب رد سلامه **الاجت**
الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن كان
اسمه محمداً لا باس بان يكنى بابي القاسم ويكره
ان يدعوا الرجل اباه والمرأة زوجها باسمه **يكره**
الكلام في المسجد وخلفا الخنازة وفي الخلاء
وفي حالة الجماع **للعمرية** فضل على سائر الا
لسن وهو لسان اهل الجنة تعلمها او يعلم غيره
فهو مأجور **تطينا** القبور لا يكره في المختار يكره
تمنى الموت لا خوفاً لوقوع في معصية لا باس
لبس الصلي للؤلؤ وكذا البالغ ويكره الخلاء
والسوار للصبي ويكره للذكر والامثلي الكتابة
بالقلم المتخذ من الذهب والفضة او من دوة
كذلك **جارية** لزيد قال بكر وكلني زيد ببيعها
حل امر وشراؤها ووضعها كما حل وطئ فرقت
اليدي قالت النساء هي امرأتك ونكاحك قالت

طلقني زوجي انقصت عدتها وكشاعة لفلان
فاعتقني **كتاب الموات** اذا احيى مسلم او
ذمى رضا غير منتفع بها وليست بمملوكة لمسلم
ولا لذى وهي بعيدة من القرية اذا اصابع من
باقصى العامر لا يسمع بها صوته ملكها ان اذن
له الامام في ذلك ولو احيى ارضا ميتة ثم
احاطها احياء بجوانبها الاربعه من اربعة نفر على
التعاقب تعين طريق الاولى في الارض الاربعه
ونهر حجر ارضان اهلها ملك سنين دفعت الى غيره
وقبلها هو احق بها وان لم يملكها ولو كثر بها ارض
يطرها المنساة ان شق لها نهر ارض احياء ولا يجوز
احياء ما قرب منه العامر وليس للامام ان يقطع
ما لا غنى للمسلمين عنه كالحج والابرار التي يستغنى
منها الماء **وحريم** بئر الناضح كالعين اربعون
ذراعا من كل جانب اذا اخرها في موت باذن

الا

264
الامام **وحريم العين** خمسماية من كل جانب يمنع
غيره فمن الحفر فيه ولو خفر الثاني بئر في منتهى
حريم البئر الاولى باذن الامام فذهب ما بالبئر
الاولى وتحويل الى الثانية فلا شئ عليه كمن بنا
لما نوتا مجنب حانوت غيره فكسدتا لاولى
بسببه وللثاني الحريم من الجانبين الثلاثة دون
جانب الاول **والقناة** حريم بقدر ما يصلح حريم
شجر يغرس في الارض الموات فحتمه اذرع من كل جانب
ويلحق ما امتنع عود وجلة والفرات التي بالموات
اذا لم يكن حريما وان كان عوده لم يخرج احياءه
والنهر في ملك الغير لا حريم له لا يبرها **فصل**
الشرب بنصيب الماء والشفة شرب نبي اذ فر
والله ايم وكل حقها في كل مال يحزر با ناء وسق
ارض من بحر ونهر عظيم كدجلة والفرات ونحوها
وشق نهر من ارض منها او نصب الرمح ان لم ينص

بالعامة لا تستقي واما ان خيف تخريبها ^{عليها} لم يترك
وارضه وشجره وزرعه ونصب دواب ^{منها} غيره
غيره وقنانه وبئرهم الا باذنه وله سقي شجر ^{خضر}
في داره حلال بحراره في الارض والمحرق في كوز
وجلا لا يتفجع به الا باذن صاحبه ولو كانت
البئر والحوض والهر في ملك رجل فله ان يمنع
مريده الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجد
ماء بقره فان لم يقال له اما ان تخرج الماء
اليها وتركه بشرط ان لا يكسر صعدا له
حق الشفة ومم الكلام مع الماء فيقال للمالك
اما ان تقطع وتدفع اليه ولا تتركه لئلا
قد ما يريد ولو منع الماء وهو يخاف على نفسه
ودابة العوض كان له ان يقاومه بالسلاح
وان كان محررا في الارض فانه لا يغير سلاحه
اذا كان فيه فضل غير جاحه **كوي** نهر غير مملوك

265 نهر بيت المال فان لم يكن ثم شئ يجبر الناس على كونه
وكوي المملوك على له ويجبر من ابي على ذلك
ومؤنة كوي النهر المشترك عليهم فراعلاه
فان جاوزا ارض بطري وتصح دعوى الشرا
بغير ارض واذا كان لرجل ارض ولا غيرها نهر
فارادربا لارض ان لا يجري النهر في ارضه
لم يكن له ذلك ويترك على حاله وان لم يكن
في يديه ولم يكن جاريا فيها فعليه البليات
هذا النهر له وانه قد كان له بحر في هذا
النهر وعلى هذا المصب نهر على سطح والميزا
او المشا في دار غيره فحكم الانتقال فيه نظيره
في الشرب **نهر** بين قوتواختصوا في الشرب فهو
بينهم على قدر اراضيهم بخلاف افعالهم
في الطريق فانهم يستوون في ملك رقبته
وليس لاحد ان يشق منه نهرا او ينصب عليه

رجا او داليتا وجبرا ويوسع فم الزهر او تقسم
 بالايام وقد كانت بالكوي ويسوق يصيبه
 الى ارض له اخرى ليس له فمها شرب بلا رضاهم
 كطريق مشترك اذا احدثهم ان يفتح فيه بابا الى
 و اراضي ساكنها غير ساكن هذه الدار التي
 مفتحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا كانت
 ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع **ويؤثر**
 الشرب ويوصى بالانتفاع ولا يساع ولا يوجب
 ولا يتصدق به ولا يقرض ولا يوصى به ولا يصلح
 بدفعه ومهر نكاح كما لا يصلح بدفعه وان
 صحت هذه العقود ولا يصح فم الارض فلن
 ارض جاره او غرت ولا ترسقى من شرب غيره
 اذنه فان تكررت ذلك منه ابدل امام بالضرب
 والحسبان راي ذلك **كتاب الاشربة الشرب**
 لما يسكر والحرم منها اربعة **الحرم** وهو النخ

منه نسخة

ما

266 ماء العنب اذا غلي واشتد وقذف بالزبد وحرر
 قليلها واكثرها لعينها وهي نجسة غليظة
 كالبول **ويكفر** مستحلهما وسقط تقومها لا
 مايتها وحررا الانتفاع بها ولا يجوز بيعها ومجدي
 شاربها وان لم يسكر منها وشارب غيرها ان سكر
 ولا يؤثر فيها الطبخ ولا يجوز بها النداء ولا يجوز
 تحليلها ولو بطرح شئ فيها **والطلاء** وهو ^{العصير}
 يلج حتى يذهب اقله ثلثه ونجاسته كالخمر
والسكر وهو الذي نزه ما الرب **ونقص الزبيب**
 وهو الذي نزه ما الزبيب **والكل عرا** اذا غلي
 واشتد وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكفر
 مستحلهما **والطلاء** منها اربعة بنيد التمر والزبيب
 ان لم ينج اذني طنجته وان اشتد اذا شرب بماء
 يسكر بلا هو وطرب والخليط او بنيد الصل
 والثين والبر والشعير والذرة طنج اولها

والمثلث العنق وصح بيع غير الخمر ونفقة بالقيمة
لا المثل **ومنها** تجدد مطلقاً وبه يفتر وط
الابتداء في الدباء والخمر والمزقة والنقير
وكره شرب ردى الخمر والامتشاط به ولا
لا يجد شاربه بلاء سكر **ومنها** اكل البنج
والحشيشة والايهون لكن دون حرمة الخمر
فلو كل منها شئ لا حد عليه وان سكر بفرضها
دون الحد **كتاب الرهن** هو حبس شئ مالى حتى
يمكن استيفاء دونه منه كالدين حقيقة او
مكافئ وينقذ بايجاب وقبول بلاء الزووفلرا
تسليمه والقبوع فاذا اسله وقبض المرتهن
مخزاً مفراً ميمناً الزم والخلية فيه قبض كالبيع
وهو مضمون اذا اهلك بالاقلة قيمة وفرا الدية
والمعبر قيمة يوم القبض المقبوض على سوا الرهن
اذا لم يبين المقدار ليس بمضمون في الاصح

267 فان ساوت قيمة الدين ضار مستوفياً كما
او زادت كان الفضل امانة او نقصت
سقط بقدره ورجع بالفضل وضمة يدعى
الهالك بلامرئها ان مطلقاً وله طلب دينه من
راهنه ولم يجسه وان كان الرهن وله طيب
رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه او يبرأ الا
تتفاد به مطلقاً الا باذن فلو فعل ضار مستقداً
ولم يبطل به واذا اطلب دينه امر باحضار رهنه
فان احضر سلم كل الدين والاثم الرهن وان طلب
في غير بلد العقد فكذلك ان لم يكن للرهن
مؤنة وان كان سلم دينه وان لم يحضر وللرهن
ان يكلفه بالله تعالماً اهلك ولا يكلف مرتهن
طلب دينه احضار رهن وضع عند العدل
بامر الراهن ولا ثمة رهن باع المرتهن بامر حتى
يقبضه واذا قبضه يكلف احضاره ولا مرتهن

معه رهنة تملك الراهن ببيعها ليقضى دينه
ولا تم قضي بعض دينه تسليم بعض رهنة متى
يقبض البقية من الدين ويجب ان يحفظه بنفسه
وعيا له وضمة ان يحفظ بغيره باو يد اعم وتعد
كل قيمته وكذا يجعل خاتم الرهن في خصر ^{السكر}
او اليمنى وتقلد سيف الرهن الا الثلاثة ^{للسر}
خاتمة فوق اخر يرجع الى العادة ثم ان قضى
من ميسر الدين ميسر ان قضى صا بمجرده اذا
كان الدين خالا فطالب الراهن بالفضل ان
كان وان موجب ايضا المرتين قيمته ويكون
رهنا عنده فاذا حل لا يجل اخذه بدينه وان
قضى بالقيمة من خلاف جلس كان الضمان رهنا
عنده الى قضاء دينه واجريت حفظه وحفظه
على المرتين ولجرة راعيه ونفقة الرهن والخراج
على الراهن وامام مؤنة رده او رد جزء منه

الى

268 الى يده فيقسم على المضمون والامانة فالمضمون
على المرتين والامانة على الراهن وكل ما وجب
على احدهما فاداه الاخر كان متبرعا الا ان
يأمره القاضي به ويجعله ديناً على الاخر قال
الراهن الرهن غير هذا او قال المرتين بل هذا
هو الذي رهنته عندي فالقول للمرتين
يجوز له السفر بلا اذا كان الطريق قارنا وان كان
له عمل ومؤنة **باب ما يمنان تمانه ولا يجوز**
لا يبيع رهن مشاع مطلقا وثمره على نخل وورثه
وزرع ارض او نخل وورثها وكذا عكسها ورهن
الحن والمدير والمكاتب دام الولد ولا بالنفس
وبالقصاص مطلقا بخلاف الجناية خطأ بالشفقة
وباجرة النايحة والمغتنة وبالعبد الجائز او ^{المدين}
ولا رهن خمر وارتها تمانه مسلم او ذمي للمسلم
ولا يضمن له رهنتها ذميا وفي عكس الضمان

وتع^ب بعين مضمونة بالمثل وبالقيمة كالمنقوض
وبدلا الخلع والمهر وبدلا الصلح غرضه رد عبد والدين
ولو موعودا بان رهن ليقرضه كذا فاذا اهلك
في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعدا اذا كان
الدين مسائيا بالقيمة واقل اما اذا كان اكثر فهو
مضمون بالقيمة وبما سأل السلم ونعم الصر
والمسلم فيه فان هلك في المجلس صار مستوفيا
وان افرقا قبل نقد وهلك بطلان ولو تفاءل
السلم وبالمسلم فيه رهن فهو رهن بئس المال
واذا اهلك بعدا لفسخ هلك به ولا اربان
يرهن بدين عليه عبدا لطفله والوصي كذلك
وله رهن ما عند ولد الصغير بدين له عليه
ويحبس لاجله بخلاف الوصي وبثمة عبدا وغل
او ذكته ان ظهر له بعد حرا والخلع او الذكوة^{مستة}
وبدلا صلح غرائكا ان اقران لادين عليه ورهن

الحجر

269 الحرين والمكيل والموزون فان رهن بجنسه وهلك
هلك بمثلها من الدين ولا جرة للجودة باع عبدا
على ان يرهن المشتري بالثمة شيئا بعينه او يعطى
كفيل ذلك صح ولا يجبر على الوفاء وللبايع
فسحة الا ان يدفع المشتري الثمة حالا او قيمة الرهن
رهنا وان قال البايع لمسك هذا حتى اعطيتك
الثمة فهو رهن ولو كان المبيع بعد قبضه ولو قبله
لا رهن عينا عند رجلين بدين لكل منهما صح وكل
رهن من كل منهما فان هاسا فكل واحد منهما
كالعد في حق الآخر ولو هلك ضمن كل حصته فان
قضى دين احدهما فكله رهن للآخر وان رهن
رجلا رهنا بدين علمها صح بكل الدين وبمسكه
الى استيفاء كل الدين ولو رهن عبدين بالف
لا يأخذ احدهما نقضا حصته فان سمي كل واحد
شيئا من الدين له ان يقبض احدهما اذا ادعى

ما سعى له بخلاف البيع وبطل بينة كل منهما على
بطلانه رهنه هذا الشيء وقبضه اذ لم يؤخر
فان انما كان صاحب التارخ الاقدم اولى
وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان احق
ولو با رهنه والرهن معها اولا فبرهن كل ذلك
كان في يد كل واحد منهما نصفه رهننا بمقتضا
عمامة المدين ليكون رهنه عنده لم يكن رهننا
وقع ثوبين فقال اخذ ايها شئت بكذا افاد
لم يكن واحد منهما رهننا قبل ان يتخارا احدهما
باب الرهن يوضع عند عدل اذا او
الرهن على يد عدل صح ويتم بقبضه ولا يأتى
احد منه ونحوه لو دفعه الى احد واذ اهلك
يملكه فريضة المدين فان وكل المدين والعد
او غيرها يبيع عند حلول الاجل صح لو اهدا
لذلك عند التوكيل والا فلا وكل يبيع

270 صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح فان
شرطت الوكالة في عقد الرهن لم يتغير بغيره
وموت الراهن والمدين ويجبر على البيع ان امتنع
منه وكذا الوشرط بعد الرهن في الاصح **ولا يملك**
بيع الولد والارث واذا اباغ بخلاف حبس
الدين كان له ان يصرفه الى حبسه واذا كان
وقته خطا فادفع بالجنابة كان له ان يسعره
بخلاف المفردة وله ببيع بعبية ورثة كما كان
حال حياة البيع بغير حصة ويبطل بموت الكيل
ولو اوصى الى اخر يبيعه لم يصح الا اذا كانت
مشروطة له في الوكالة **ولا يملك** ومرة يبيعه
بغير رضا الا خرفان طلالا وغبابا الراهن
اجل التوكيل على ببيع كما في التوكيل بالحنوثة فان
باعه العدل فالتمه رهن فذلك كطه فان او
تمه المدين فاستحق الرهن فانها كفا في يد

المشتري ضمنه المستحق الراهن وصح البيع ولقب
او العدل ثم هو يضمنه الراهن وصحا او لم يضمن
ثمنه وهو له ويرجع المثل على رهنه بدنيه
وان قايما اخذه المستحق من ثمنه ويرجع هو
على العدل بثمنه هو على الراهن به وصح القبض
او على المثلين بثمنه ثم هو على الراهن بدنيه
فان هلك الرهن عند المثلين وضمن الراهن
قيمه هلك بدنيه وان ضمن المثلين رجع
على الراهن بقيته وبدنيه **باب النقص**
في الرهن والمجاناة عليه توقف بيع الراهن
رهنه على اجازة مرتين او قضاء دينه فان
وجد احدهما نفذ وصار ثمنه رهنا وان
لم يجز وفسخ لا ينفسخ المشتري ان شاء صبر الى
فلك الراهن او رفع الامر الى الفايض البيع
ولو باع الراهن من رجل ثم باعه من اخر قبل ان

271
يجز المثلين فالثاني موقوف ايضا على اجازة
فايهما اجاز لزم ذلك وبطل الاخر ولو باعه
ثم اجره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز
المثلين الاجارة او الرهن او الهبة جاز البيع
الاول دون غيره من هذه العقود وصح اعتنا
وتدبيره واستيلاؤه رهنه فان غنيا و
حالا اخذ ثمنه من الراهن وان موجلا قيمته
بدله الى حلوله وان معسرا ففي العتق سعى
العبد في الاقل من قيمته ومن الدين ويرجع على
سيده غنيا وفي التدبير والاستيلاء وسعى
كل الدين بلا رجوع واذا تلف الرهن فحكمكم
ما اذا اعتقه غنيا وان تلفه اجنبى فالمثلين
بقيمة قيمته يوم هلك ويكون رهنا عنده **باب**
من رهنه يخرج من ضمانه فلو هلك في يدي الراهن
هلك بجانا فان عاد ضمانه والمثلين استرد

منه الى يديه فلو مات الراهن قبل ذلك فالمرتين
احق من سائر الغرماء ولو اعاره احدهما اجنبيا
باذن الاخر سقط ضمانه وكل واحد منهما ان
يعيده رهنا بخله فالاجارة والبيع والهبة
من المرتين او غير اجنبى اذا باشرها احدهما باذنه
الاخر ولو اذن الراهن للمرتين في استعماله او اعانه
للمعمل فله قبل ان يشرع في العمل او بعد الفرق
منه هلك بالدين ولو هلك في حالة العمل
هلك امانة ولو اختلفا في وقته فالقول
للمرتين والبيته للراهن وصح استغارة شئ
ليرهنه فيرهن بما شاء وان قيده بقدر او جنب
او مرتهنا وبلد تقيد فان خالف ضمنه المستير
او المرتهن الا اذا خالف الى خير بان عين له
اكثر من قيمة فوهنه باقل من ذلك فان ضمنه المستير
تم عقدا رهنا وان ضمن المرتين بضع بما ضمنه

وبا

٢٧٢
وبالدين على الراهن وان وافق وهلك عند المر
تين صار مستوفيا لدينه ووجب مثله للمير على المستير
ان كان كله مضمونا والا ضمنه قدر المضمون والبيته
امانة ولو افترقه المير جبر المرتين على القبول
ثم يرجع على الراهن بما ادى ولو هلك المستعار
مع الراهن قبل رهنه او بعده فله لم يضمن وان
استخدمه او ركبته من قبل ولو مات مستقرا
مفلسا فالرهن على حاله فلا يباع الا برضاء
المير ولو اراد المير بيعه واجب الراهن بيع بغير رضاه
ان كان به وفاء والا فلا ولو مات المير مفلسا
وعليه دين امر الراهن بقضاء دين نفسه ودين الراهن
فان عجز لعسرة فالرهن على حاله ولو رثته اخذه
بعد قضاء دينه فان طلب غرما المير عجز ورثته
بيعه فان به وفاء بيع والا فلا يباع الا برضاء
المرتين **وجاية** الراهن على الراهن مضمونة بحماية

المرتبة على القول ثم يرجع على الراهن بما ادى
ولو هلك المتعار مع الراهن قبل رهنه او
بعد فكه لم يقيم وان استعمله وركبته قبل
ولو مات مستعيره مفلسا فالرهن على مال الفدا
يباع الا برضا المعير ولو اراد المعير بيعه واي
الراهن يبيع بعير رضاه ان كان به وفاء والا
ويستقطر دينه بقدرها وجاية الرهن
طهرا وعلى مالها هدا لذا كان غير موجبة للقبض
وان كانت موجبة له فمقبضة كجناية على ابن
الراهن او على ابن المرتبة ولو رهن عبدا يساوي
الف بالالف موطأ فوجبت قيمة الى مائة فقتله
رجل وغرمائة وطال الاجل فالمرتبة تقبضها
قضاء لمحقه ولا يرجع على الراهن بشئ ولو باعه
بمائة بامر الراهن قبض المائة قضاء لمحقه وبيع
بتسعمائة ولو قتل عبدا قيمة مائة فدفع به

افتكه بكل الدين وهو لالف فان جنى الرهن ²⁷³
خطا فداه للراهن ولم يرجع ولا يدفع الى اهل
الجناية فان ادى دفعه الراهن او فداه وسقط
الدين اذا كان اقل من قيمة الرهن او مساويا
وان اكثر سقط عنه مقدار قيمة العبد لا الباقي
وان مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتبة
وقضى دينه وان لم يكن له وصي نصب الفاضل له
وصيا وامريعه **فصل** في تفسير الرهن رهن
عصير قيمته عشرة بعشرة فخر ثم تخل وهو يساوي
عشرة فهو رهن بعشرة ولو رهن شاة قيمتها
عشرة فماتت فدينه جلد لها وهو يساوي رهن
فهو رهن بخلاف ما اذا ماتت الشاة المبقة
قبل القبض فدينه جلد لها ولو ابق عبدا الرهن
وجعل بالدين ثم عاد يعود الدين **وغار الرهن**
كالولد والتمر واللبن والصوف للراهن وهو رهن

مع الاصل بخلاف ما هو به لغز المنفعة كالجب
والاجرة فانها غير دخل في الرهن ويكون للرهن
فاذا هلك النماء هلك النماء بجاناً وان لم يبق
بعد هلاك الاصل فك مجتبه ويقسم الدين
على قيمة يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض
وسقط من الدين حصة الاصل فك النما مجتبه
ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل الزوائد فاكلها فلا
ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين وان لم يفسد
الرهن حتى هلك في يد المرتهن قسم الدين على قيمة
الزيادة التي اكلها المرتهن وعلى قيمة الاصل فما
اخذ الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذ
المرتهن من الراهن والزيادة في الرهن تقبض وفي
الدين لا ومن رهن عبداً بالالف فدفق عبداً اخر
رهناً مكان الاول وقيمة كل الف فالاول رهن
حتى يردده الى الراهن والمرتهن في الاخر امين حتى

يجل

يجله مكان الاول براء المرتهن الرهن غا الدين
او وهبت منه ثم هلك الرهن في يد المرتهن
هلك بغير شيء ولو قبض المرتهن دينه او بعضه
من رهنه او غيره او شى بالدين عينا او صلح
عنه على شى او اهلك الراهن مرتهنه بدنيه على اخر
ثم هلك رهنه معه هلك بالدين ويرد ما قبض
الى مرادى وبطلت الحوالة وكذا الوتقاد تا
على ان لا دين هلك الرهن **كل مم** في الرهن الصحيح
فهو الحكم في الرهن الفاسد وفي كل موضع كان
الرهن مالا والمقابل به مضموناً الا انه فقد
بعض شرائط الجوان فيعقد الرهن لصيغة الفاسد
وفي كل موضع لم يكن كذلك لا يعقد الرهن
املاً فاذا هلك بغير شيء **كتاب السيد** هو
الالتصاف وحرقة نصب شريك السيد ملك
بالثقل بخلاف ما اذا انفسها للجفوات

وجد غائماً أو دياراً مضرراً بالإنسان **ويجوز** الصيد
بكل ذي ناب ومخيط في كلب وباز ونحوهما بشرط
قابلية التعليم وكونه ليس بنجل العين فالبحر
بدب وأسد وخنزير بشرط علمها وإذا ابتعد ^{كل} ^{ري}
ثلاثاً في الكلب وبالرجوع إذا دعوت في الباز
وجرحها بأي موضع منه وأرسل المسلم أو كلب
والتسمية عند الإرسال على حيوان متمتع ^{حشر}
يؤكل وإن لا يشرك الكلب المعلم كلب يحمل صيد
كلب غير معلم وكلب مجوس ولا يطول وقفة
بعد إرساله بخلاف ما إذا أحمته الفهد فإن
أكل منه البازي أو كل وإن أكل الكلب لا كاله منه
بعد تركه ثلاث مرات وكذا أماناً بعده حتى
يتعلم أو قبله وبقي في ملكه كصفر فرس صاحبه
فكث حيناً ثم يرجع إليه فأرسله فصاد ولو
أخذ الصيد من الكلب وقطع له منه نصف

والغاما

والغاما إليه فأكلها أو خلف الكلب ^{أكله} 275
أكل ما بقي كما لو شرب من دمه ولو شرب صيد
فقطعه منه بصفة فأكلها ثم أدركه فقتله ولم
يأكل منه لا يؤكل ولو ألقى ما نفضه وأنتج الصيد
فقتله ولم يأكل منه حتى أخذه ما جرد ثم أكل
ما ألقى حل وإذا أدرك الصيد حياً ذكاه
وشروطه بالرمي التسمية والجر وإن لا
يقعد غرطه ولو غاب متحماً لا شهده فإن أدركه
الرامي والمرسل حياً ذكاه والحيوة المعتبرة هنا
ما فوق ذكاة المذبوح وفي المتردية وأحوالها
والمرضية الحيوة وإن قلت وعليها الفئوى
فإن تركها عمداً فمات وأرسل مجوساً كلبه فخرجه
مسلماً فإن زجراً وقتله معارض بعرضه أو بندقة
ثقيلة ذات حدة حل أو رمي صيداً أفوق في
ماء أو على سطح أو جبل فتردى عنه إلى الأرض

حرر فاذ وقع على الارض ابتداءً او ارسل
مسلم كلبه فخره بجوسي فانزجرا ولم يرسله احد
فخره مسلم فانزجرا واخذ غيرنا ارسل عليه كل
كصيد فقطع عضو منه لا العضوان قطع
اثلاثا ولا اكثر مع عجزه او قطع نصف رأسه
او اكثر او قد ينصفين اكل كله **وحرر** صيد
بجوسي ووثني ومرتدان رى صيدا فلم يحس
فوماه اخر فقتله فهو الثاني وحلوان احس
فلا اول وحرر وضما الثاني للاول قيمة غير ما نقت
جراحة **وحل** اصليا دما يوكل لحم وما لا يوكل
وبه يظهر لحمه لو غير مجنح العين اخذ الطير الثاني
والاول تركه **يكى** تعلم البازي بالطير **سبح**
حتى انسان او غير من اهل بيوت فوى اليه
فاصاب صيدا لم يجل نجلا فوما اذا سمع صوت
اسدا وذئب فرح اليه فاذا هو صيد حلال

276
الاكل حل رعى طيبا فاصاب قوته او طفله
فات ان ادماه اكل والا **والعبرة** لمالة
الرى فحل الصيد برودة لا باسلامه ووجب
الجزاء بجله لا باسلامه **كتاب الجنائيات**
القتل **عمد** وهوان يتعمد ضربه سلاح ومحد
من خشب وحجر وليطة ونار وموجب لاثم والقود
عينا لا الكفارة **وشبهه** وهوان يقصد ضربه
بغير ما ذكره موجب لاثم والكفارة ودية
مغلطة على العاقلة لا القود وهو فساد
النفس **عمد** **وخطا** وهوان يرمى شخصا فانه
صيده او جريتا فاذا هو مسلم او عرضا فامنا
ادميا **وما جرى مجراه** كما تم انقلب على رجل
وموجه الكفارة والدية على العاقلة **وقتل**
بسبب كما فوالبئر وانفع الحجر في غير ملكه فهو
الدية على العاقلة لا الكفارة وكل ذلك

يعجب حرمان الدنيا لهذا **فصل** يجب
القتل بقتل كل حقون الدم على الثابت ^{بشرط}
كون القاتل مكلفا واشتغال الشبهة بينهما
فيقتل الحر بالحر والعبد بالمسلم بالذي لها
بمستأثر بل هو بمثله قياسا والعاقل بالجنون
والبالغ بالصبي والصبي بالاعمى والزمن
وناقصا لاطراف والرجل بالمرأة والفرع بالـ ^{صلى}
وان عدا لا بعكسه ولا سيد بعبده ومعد
ومكاتبه وعبد ولد وعيد يملك بعضه
بعبد المرتبة حتى يجمع العاقدان وبمكاتب
قتل عدا غير وفاء ووارث وسيد وان
اجتمعان لم يدع وارثا غير سيده او ترك
وارثا ولا وفاء فادسيده **ويسقط**
قود ورثه على ابيه ولا قود بقتل مسلم مسلما
لظنه مشركا بينا الحرفين بل عليه كفارة ودية

ولا يقاتد الا بسيف ولا بالمعتود القود
والصلح لا العقود بقطع يده وقتل قريبه
ويفيد صلحه بقدر الدية او اكثر منه وان وقع
باقل منه لم يصح ويحب الدية كامله والقاتل
كالاب والوصى يصلح فقط والصبي كالمعتود
والكبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان
الكبير اجنبيا غير الصغير فلا حتى يبلغ الصغير
ولو قتل القاتل اجنبى وجبا لقطا صر في
العمد والدية على عاقلة في الخطاء ولو قال
ولي القتل بعدا لقتل كنت امرته بقتله
ولا بينة له لا يصدق ولو استوفاه بعض
الاولياء لم يضمن شيئا **جمع** انسافا ومك
فاقام اولياء المقتول بنية اثم مات بسبب
الجمع واقام القارب بنية انه برئ بعد
مدة فبينه ولي المقتول ولي اقام اولياء المقتول

البيته على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد
البيته على ان المقتول قال ان زيد لم يخرجني
ولم يقتلني فبيته زيد اولى قال الجرح لم
يخرجني فلان ثم مات ليس لورثة الجرح والدم
على الجرح لهذا السبب سقاء سما حتى مات
ان دفعه ليد حتى اكاه ولم يعلم به فمات لا
قصاص ولا دية تكتب بحبس ويغزو ولو اوجر الجرح
يجب لدية على عاقلة وان دفعه له في شربة
فشرب ومات فكان اول وان قتل بمر يقص
ان اصابه حديد والاولا كالحق والفرق
قوله رجلا قطر حقه قدام اسدا وسبع فقتله
فلا قود فيه ولا دية ويغزو ويضرب ويحبس
الى ان يموت قطع عنقه ويغزو الحلقوم قليل
وفيل الروح فقتله اخر فلا قود فيه ولو قتله
وهو في النزع قتل به ونزح رجلا عدا فضا

278 ذافراش ومات يقص وان مات بفعل نفسه
وزيد واسد وحيته ضمنه زيد تلك الدية في
ماله ان عمدا والا فعلى عاقلة **ويجب قتل**
منه شهر سيف على المسلمين ولا شئ يقتله ولا
فيه شهر سلا على رجل ليل او نهارا في مصر
او غير او شهر عليه عصا ليل في مصر ونهارا
في غيره فقتله المشهور عليه وان شهر المجنون
على غيره سلا فقتله المشهور عليه عمدا يجب
الدية ومثله البصى والداية ولو ضرب الشاهر
فانصرف فقتله لاخر قتل القاتل وزد على
عليه غيره ليل فخرج السرقة فابتغى فقتله فلا
شئ عليه اذ لم يعلم انه لو ضاع عليه طرح ماله فان
علم وقتله مع ذلك وجب عليه القصاص كالمفقد
منه اذا قتل الغاصب مباح الدم النجاء
الى الحر ولم يقتل ولم يخرج عنه للقتل لكن

يمنع عنه الطعام والشراب حتى يضطر فيه
من الحر فحينئذ يقتل ولو انشاء القتل في الحر
قتله فيه ولو قال اقلني فقتله فلا قصاص
ويجب الدية وقيل لا ولو قال اقل عبيدك ^{انقطع} او
يده ففعل فلا ضمان عليه **باب القود فيما**
دون النفس وهو في كل ما يمكن فيه حفظ
المماثلة فيقاد قاطع اليد عملاً من المفصل
وان كان يده اكثر منها وكذا الرجل والماء
والاذن وعين ضربت فزال ضوءها وهي
قائمة فيجعل على وجهه فطن وطبق تقابل ^{عليه}
بكرة طحاة ولو قلعته وكل شجرة تراعى فيها
المماثلة ولا قود في عظم الا السن وان تقاوا
فيقلع ان قلعته وقيل تبرأ الى موضع اصل ^{السن}
كما تبرأ ان كسرت وتؤخذ الثانية بالثنية
والثاني بالثاني ولا يؤخذ الا على بالا سفار

ولا لا سفار بالا على طرفه رجل وامرأة وحر
وعبدان وطرفا المسلم والكافر سيان
وقطع يده بضم نصف الساعد وبما نفقة برئت
ولسان وذكر الا ان يقطع الحشفة ويجب
القصاص ان استقصاها بالقطع ولا
لا وان كان القاطع اسن او ناقص الاصابع
او كان رأس الشايع اكبر من المجنى عليه بين
القود والارش **ويسقط** القود بموت
القائل وبغفوا لوليه وبصلحهم على مال
ولو قليلا ويجب جلا وبصلح احدى وبغفوا
وبنه بقي حصته من الدية امر الحر القائل وسيد
القائل رجلا بالصلح غدرهما على الف
فصل المأمور بالا لف على الامر بنصفان
وتقبل جمع بغفوا ان جرح كل واحد جرحا مهلكا
والا لا **وفرد** جمع اكفاء ان حضر وليه فان

حضر واحد قتاله وسقط حق البقية كوت
الفائل قطع رجله يد رجل بان اخذ اسك
وامرها على يده حتى انفصلت فلا قصاص
على واحد منهما وضمننا ديتها وان قطع واحد
يمينى جلين فلها قطع يمينه ودية فان
حضر احدها وقطع له فلا خر نصف الدية ولو
قضى بالقصاص بينهما ثم عفى احدهما قبل ^{استيفاء}
الدية فلا خر القود **وبقاء عبد** او قبيط
عده ولو اقر بخطا لم ينفذ ربحي رجل عمدا
فنفذ السهم منه الى اخر فنانا يقتصر الاول
ولكن الدية على عاقلة **وقوت حية** فدفعها
غير نفسه فسقطت على اخر فدفعها غير نفسه
فوفقت على ثالث فلسعة فهلك فان لسعة
مع سقوطها عليه غير ليش فعلى الدافع الدية
والا فلا دخل بيته فرائى رجلا مع امراته او

280 جاريته فقتله حل ولا قصاص اشترك قال
العمل مع فرا لا يجب عليه القود كما بنى شارك
الاب في قتل ابنه فلا قود على احدهما **فصل**
قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامير ولو عمدا
او خطائا او تخلفين تخلي بينهما او لا
في خطائا لم يتخلل بينهما رد فجب دية واحد كمن
ضربه بمائة سوط فبرأه فريستعين ولم يبق اثرها
ومات من عشرة ويجب كومة عدل في مائة سوط
برحة وبقي اثرها ونز قطع فعفا عنه قطع
فمات ضمة قاطعة لدية ولو عفى عن الجناية او عن
القطع وما يحدث منه فهو عفو غير المنقذ
والخطا من ثلث ماله والعمد من كله والشجة
مثله قطعت امرأة يد رجل فحكمها على يده ثم
مات يجب مهر مثلها والدية في ماله ان تعدت
وعلى عاقلة ان اخطأت وان حكمها على

اليدين وما يحدث منها او على الجباية ثم مات
وجبة العدم والمثل لا غير وفي الخطا رفع
غرا العاقلة مهر مثلها والباقي وصيته لم فان
خرج من الثالث سقط ثلثا لما لو قطع فاقطع
فمات لا ولو قتل به وان قطع يده القاتل وعفي
فمنه القاطع دية اليد وضمان الصبي اذا ما
نضر بابيه او وصيه تاديبا طمها كضر
معلم صبيا او عبدا بغير اذن ابيه ومولاه
وان باذنها لا وكذا زوج امرأة ضرتها تاديبا
باب احكام الشهادة في القتل واعتبار
طالته القود ثبت للورثة ابتداء بطريق
الخلافة لا بطريق الارث فلا يصح حدهم
خصما غرا البقية ولو اقام حجة بقتل ابيه
عمدا مع غيبة اخيه لا يقيده فان حضر بعيدا
ليقتل وفي الخطا والدين لا يبرهن القاتل

281 على عفو الغائب فالحاضر فمهم وسقط القود
وكذا لو قتل عبدهما عمدا او خطأ واحدا
عاب ولو اضر وليا قود بعفو احدهما فهو عفو
للقصاص منهما فان صدقتهما القاتل والادع
فلا شيء له ولهما ثلث الدية وان كذبا ضلما
فلا شيء للخبير ولا يضمن ثلث الدية وان صدقتهما
القاتل وحده فلكل منهما ثلث الدية وان
شهدا انه صر به بشي جريح فلم يزل ضاحكا
حتى مات يقتض **وان اختلف** شاهدا قتل
في الزمان او المكان او في التنا وقال احدهما
قتله بعضا وقال الاخر لادري بماذا قتله او
شهدا احدهما على معانية القتل والاخر على اقرار
القاتل به بطلت وكذا لو كمل النضائي كل واحد
منهما ولو كمل كل احدا لفرق بين دون الاخر
قبل الكمال منهما وان شهدا بقتله وقال احدهما

التي تجب لدية في ماله وان اقرب كل واحد منهما انه
قتله وقال الولي قتلناه جميعا له قتلها ولو
كان مكان الاقرار شهادة لفت ولو قال في الا
صدقة ليس له ان يقتل واحدا منهما ولو قرر
رجل بانه قتلته وقامت البينة على اخراجه قتلته
وقال الولي قتلته كلاهما كان له قتل المقدور
المشهود عليه ولو قال لاحد المقرين صدقت
انت قتلته وحدك كان له قتلته شهدا على
بقتله خطأ ومك بالدية وجاز للمشهود بقتله
صياضه العاقلة الولي والشهود وربوا
عليه والعمد كالخطأ الا في الرجوع ولو شهدا
على قواره او شهدا على شهادة غيرهما في الخطأ
لم يضمنوا وضمة الولي لدية للعاقلة والمعتبة
حاله الرمي لا الوصول فيجب لدية للعاقلة
والمعتبة حالها الرمي لا الوصول فيجب لدية

282 برودة الرمي اليه قبل الوصول لا باسلامه
والقيمة بعقبة والجزاء على محرر صيدا فحل
فوصل لا على حائل رماه فاحرر فوصل ولا
يضمنه من رمى مقصيا عليه برجم فبرج شاهد فوصل
وحل صيد رماه مسلم فمخس فوصل لا ما ربه
فاسلم فوصل **كتاب الدييات** دية شبه
العمد مائة نمر الا ببل ارباعا بنت مخاض الى اربعة
وهي المغلطة وفي الخطأ الخامس منها واربعة
نخاض والالف دينار او عشرة الاف درهم والورق
وكفانها اعتق مؤزفان عجز صام شهرين
متتابعين ولا اطعام فيها وصح بوضع احد ابويه
مسلم لا الجنين **ودية المرأة** على النصف من دية
الرجل في دية النفس وما دونها والذي والمستأ
والمسلم سواء وفي النفس ما لانفس الذكر
والهشقة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر

واللسان ان منع النطق او اذا ما اكثر الحروف
ولحيت طقت فلم تنبت وشعر الرأس والعينين
واليدين والشفين والحاجبين والرجلين
والاذنين والانيثين وثدي المرأة اليد وفي
كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفي
اشفا والعينين الدية وفي احدى ربعها
وفي كل اصبع من اصابع اليدين او الرجلين
عشرها وما فيهما مفاصل ففي احدى اثلث
دينار اصبع ونصفها لو فيهما مفصلان وفي كل
سن خمس فما لا بل او خمسمائة درهم ويجب كماله
في كل عضو ذهب نفعه كيد شلت وعين ذهب
ضوؤها وصلب انقطع ماؤه ويجب حكمة عدل
بأن لا يرضى ذهب منفعته ان لم يكن فيه جمال
كاليد الشاة او ارش كماله ان كان فيه
جمال كالاذن الشاة **فصل في الشاة**

283 ويختص بما يكون بالوجه والرأس وما غيرها
بخرقة وهي عشرة الخارصة والدامغة والدمية
والباصفة والمثلاحة والسما والمهاشمة
والمنقلة والامة ويجب في الموصحة نصف درهم
عشر الدية وفي الهاشمة عشرها وفي المنقلة
عشر ونصف عشر وفي الامة والجائفة ثلثها فان
نفدت الجائفة ثلثها وفي الخارصة والدامغة
والدمية والباصفة والمثلاحة والسما حكمة
عدل وهي ان ينظر كرم مقدار هذه الشاة الموصحة
فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية وقيل يقو
عبداً بالهذه الاثر ثم معه فقدر التفاوت
بين القيمتين من الدية هو هي يفتى ولا قصا
الا في الموصحة وفي اصابع اليد الواحدة نصف
دية ولو مع الكف ومع نصف ساعة نصف
دية ومكومة عدل وفي كف وفيها اصبع واصبعان

عشرها أو خمسها ولا شيء في الكف فخالص
الزائدة وعين البصير وذكره ولسانه ان
لم يعلم صحة ينظر وحركة وكلام مكومة عدله
ودخل ارش موضحة اذ هبت عقلة او شعر رأسه
في الدية وان ذهب سمعه وبعده او نطقه لا وان
شبه موضحة فلا قود وان ذهب عيناه بلا آلة
فيهما ولا يقطع اصبع شل جاره واصبع قطع انفصله
الا على فشل ما بقي بليته المفصل والحكمة فيها
ولا يكسر نصف سن اسود باقها بكل دية السن
ويجب الارش على من افاد سنه ثم نبت او قلمها
فردت الى مكانها ونبت عليها اللحم وكذا الادب
الا ان قلعت فبنت اخرى او التحم شجرة او جرح
بضرب ولم يبق اثر ولا يقاد جرح الا بعد برئه
وعمد البصير والمجنون خطاء وعلى عاقلة الدية
ولا كفارة فيه ولا حرمان انث بصير ضرب سن

صبي فانترتها ينظر بلوغ المضروب **فصل** 284
ضرب بطن امرأة حرة ولو تكايتة او جوسية
فالقت جنيئا ميتا وجبغة نصف عشر الدية
في سنة فان القته حيا فمات فدية كاملة وان
القت ميتا فماتت لام فدية وغرة وان ماتت
فالقت ميتا فدية فقط وان القته حيا بعد
مامات تجب ديتان كما اذا القته حيا وماتا
وما يجب فيه يورث عنه ولا يورث ضاربه فلو ضرب
بطن امرأة فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة الضار
غرة ولا يورث منها وفي جنين الامة الذكر نصف
عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو انث في مال الضار
مالا فان حرره سيده بعد ضربه فالقتة فما
فيه قيمة حيا ولا كفارة في الجنين ان وقع ميتا
وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة وما استأب
بعض خلقكم فيما ذكر وضمة الغرة عاقلة امرأة

استقطعت ميتاً عمداً ابداً أو فاعلاً بآذان ذواتها
فإن أذن لا يجب في جنين البهيمة ما تنقص
الأم وإن لم ينقص لا يجب شيء **باب ما يحد**
الرجل في الطريق أخرجه إلى طريق العامة
كيفية أو ينمأ بها أو جرحاً أو دكاً فأجاز أن
لم يضرب العامة وكل أحد من أهل المصومة
منعه ومطالبة بنبضه بعده **هذا** إذا
لنفسه بغير إذن الإمام وإن بنى للمسلمين
كمسجد ونحوه لا وإن كان يضرب العامة لا يجوز
إعطائه **والقصور** في الطريق ليس بشرط على
هذا وفي غير النافذ لا يتصرف مطلقاً إلا بأذن
فإن مات أحد بسقوطها فدينه على عاقلة
كما لو حفر بئراً في طريق أو وضع حجر فثلف
بها إنسان فإن ثلف به بهيمة ضمه هو وإن لم يأت
به الإمام فإن أذن أو مات واقع في بئر طريق

جوعاً أو غماً ولو سقط المذنب وأصابه ما
في الداخل رجل فقتله فلا ضمان أصلاً
وإن أصابه الخارج فالضمان على واضعه ولو
أصابه الطرفان وعلم ذلك وجب النصف
وهذا النصف ولو لم يعلم أي طرف أصابه
ضمنه النصف استحساناً وإن لم يحجر أو منع آخر
فقطب به رجل ضمنه كمن حمل شيئاً في الطريق فسقط
منه على آخر أو دخل بحصيلة وقديلاً أو حطاة
في مسجد غيره أو جلس فيه للصلوة فعطبت
أحد لانه سقط منه رداء لبس أو أدخل أحد
في مسجد حبه أو جلس فيه للصلوة وحفر بالو
في طريق بالركل أو في ملكه أو وضع خشبة
فيها أو قنطرة بلكة أو أذن الإمام فتعد رجل المرو
عليها لم يضمن ولو شاجر أربعة لحفر بئر له فو
طيسه من حفرة فمات أحدهم فعلى كل واحد من

الثلاثة ربع الدية ويستقط ربعها **باب**
الحائض المسائل ما الحائض الى طريق
 العامة ضمن دية ما تلف من نفسا وما لان
 طلب ينقضه مكلف مسلم او ذمي حر ومكاتب
 ولم ينقضه في مدة يقدر على نقضه فها ولو
 تقدم الى غير سكنها باجارة او اعاره او الى
 المرتزق او المستاجر والمودع لا يعتد به
 فلو سقط وتلف شيئا فلا ضمان اصابه كما
 لو خرج غريمه ملكه يبيع بعد الاشهاد ولو قبل القبر
 وان مال الى دار رجل فالطلب اليه فيمنع تامله
 وابطاؤه منها وان مال الى الطريق فاجله لقائا
 او غير طلب لا وان بني مائلا ابتداء ضمنه بالطلب
 كما في اشراع جناح حائض بين غنمته شهد على
 احدهم فسقط على رجل ضمنه غنم الدية **دا** بين
 ثلثة حفرا حدهم فيها بئر او بني حائضا فوطب

286 رجل ضمنه ثلثي الدية **الاشهاد** على الحائض
 اشهاد على النقض ولو وقع الحائض على الطريق
 بعد الاشهاد فمضرا انسان ينقضه فمات
 ضمنه وان غنمته قبيل ما يسقطها بخلاف الجناح
 ولا يصح الاشهاد قبل ان يهي الحائض وتقبل
 فيه شهادة رجل وامرأتين **باب جنائية**
البهيمة والجنائية عليها ضمنه الراكب في طريق
 العامة ما ولطت اذنته وما اصابته بيدها
 او رجلها او راسها او كدمتا وخطتا او
 صدمت فلو حدثت في السير ملكه لم يضمن الا
 في الوطئ وهو ركها ولو حدثت في ملك غير ياذنه
 فهو كملكه والضمنه ما تلف مطلقا لا ما نقت
 برجلها او ذنبها سائرة او عطب بها واذا وبات
 في الطريق سائرة او واقفها لذلك فلو غره
 ضمنه الا في موضع اذن الامام بابقيا فيها فيه

فان اصابته بيدها او رجلها حصة او نواة
او ثمارت خبازا او حجار صغيرا ففقاعينا لم
يضمنه ولو كبير اضمنه وضمة السائق والقائد ما
ضمنه الراكب وعليه الكفارة لا يعلمها وصنيها
عاقلة كل فارس دية الاخران فاصطد ما وما
لوحرن ولو عبيدين فهدر دمها كما لو تجاذ
رجلان حبالا فانقطع فسقطا وما ثا على
القضا فان وقع على الوجه وجب دية كل واحد
منهما على عاقلة الاخر فان تعاكسها فدية
الواقع على الوجه على عاقلة الاخر وهدر
دمه وقع على القضا ولو قطع انسان الجند
فوقع كل منهما على القضا فان اذنتها على عاقلة
القالمع والسائق دابة وقع بعقلها على
رجل فمات وقائد قطار وطى بغيره رجلا لا
وان كان معه سائق ضمنا فان قتل بغيره

على

287 على قطار بلا علم فائدة رجلا وضمة عاقلة القا
الدية ورجعوا بها على عاقلة الرابط ومن
ارسل بهيمة وكان سائقها ضمه وان ارسل
طيرا او كلبا ولم يكن سائقا لها وانفلت
دابة فاصابت في نورها مالا او دميها راء
او ليلا لا كما لو صحب به ولم يقدر على ردها
ومن ضرب دابة عليها راكب او نحسها ففجيت
او ضربت بيدها اخر او نفرت وصدمة ^{قلته}
ضمنه هولاء الراكب وفي فقاعين شاة قضا
ما انقصها وفي عين بقرة جزار وخزوق ومار
وبغل وفرس ربع القيمة **باب جنابة المملوك**
والجنابة عليه حتى عبيد طراد فعه مولاه بها
فيملك ولها او فداه فحفي فهي كالا ولي فان
بني جناتين دفع بهما الى وليهما او فداه بارشها
فان رهنه او باعه واعتقه او دبره او استولد

غير عالم بها ضمه الا قل من قيمته ونمرا الارش
وان علم بها غمرا الارش كبتعه وتعلق عتقه
بقتل زيدا ورميه او شجرة ففعل فان
قطع عبدا مرعدا ودفع اليه فاعتقه فما
نم السرية فالعبد صلح بها وان لم يعقده
يرد على سيده فيقتل او يعفى فان بقي ما ذن
للمدين من خطا فاعتقه سيده بلا علم بها
غمر لرب الدين الا قل من قيمته ونم دينه ولو
لها الا قل منها وغمرا الارش ولو ائلفه ابني
فقيمة واحدة لمولاه فان ولدت ما ذن
مديونة بيعت مع ولدها في الدين فان جت
فولدت لم يدفع الولد له عبد زعم رجل ان
سيده حرره فقتل وليه خطاء فلا شئ للم
عليه فان قال معتق قتل اباك خطا قبل
عتقى فقال لا دفع بل بعده صدقا الاول وان

قال

288 قال لها قطعت يدك وانت امتي وقالت فعلقته
بعد العتق فالقول لها وكذا اكل ما اخذ
منها الا الجماع والخلة عبد مجور وصي
امر صنيا بقتل رجل فقتله فدتيه على عاقله
القائل ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على
العتي لا مريدا فان كان ما مور العبد
مثله دفع السيد القائل او فداه في الخطا
ولا رجوع له على الامر في الحال ويبيع بعد
العتق بلا قل من الضياء او قيمة العبد وكذا
في العمدان كان العبد لقائل صغيرا فان
كبر اقص **عبد** خفيثا فاعتقه مولاه
ثم وقع انسان او السارق فهلك فلا شئ
عليه ويجب على المولى دفع قيمة واحدة فان
قتل عمدا احري ككل وليان فعفا احد
كل منهما دفع نصفه الى الاخرى وفديته



فان قتل احدهما عمداً والاخر خطأ وعفى احداهما
العبد فدى بدينه لولى الخطأ وبنصفهما لاهل
ولى العمد او دفع اليهم وقسم ثلث ثمنهما فان
قتل عبدهما قريهيهما وعفى احدهما بطل كله
فصل دين العبد قيمته فان بلغت هبة
الحرة قيمة الامتدوية الحرة نقص من كل عشرة في
الغضب ثلث القيمة بالغت ما بلغت **وما** قدر
من دية الحرة من قيمة **في يده** نصف قيمة **في يده**
مكومتة عدل في الحصة قطع يد عبده فحرر سيده
فمات منه وله ورثة غيره لا يقتصر الا اذا
منه قال احدكما حر فتشاجرا فين في احدهما
فارشهما للسيد فقاعني عبده دفع مولا
عبده واخذ قيمته او امسكه ولا يأخذ
النقصان ولو جنى مديراً وام ولد ضمنه السيد
الاقل من القيمة ورا الارش فان دفع القيمة

بقضاء

289 بقضاء فجنى اخرى يشارك الثاني الاول
ولو بغير قضاء استج السيد او ولى الجناية وان
اعتق المديرو قلعني جنائيات لم يلزمه لا
قيمة واحدة علم بالجناية او لا وام الولد كالمدة
اقوال المديرو ام الولد بجناية توجب المال
لم يخرج اقوانه بخلاف ما اذا اقربا القتل
عمداً فان ربحها قران فيقتله **فصل**
قطع يد عبده فغصبه وجل ومات منه ضمنه
ان قطع وان قطع يده في يد غاصب فمات منه
بري غصب عبده بحو مثله فمات في يده ضمنه
مدبر جنى عند غاصبه ثم عند سيده ضمنه قيمة
لها ورجع بنصف قيمة على الغاصب ودفعه
الى الاول ثم رجع به على الغاصب وبعبكس لا
يرجع به ثانياً ولقن كالمديرو غير ان المولى يبيع
العبد هنا وثمانية القيمة مدبر جنى عند غاصبه

فردة فغصبه ففني عنده على سيدة قيمتها
وبيع بقيمتها على الغاصب ودفع نصفها الى
الاول ورجع بذلك النصف على الغاصب
غصب صبيًا مرات في يده فجاءه او حجي لم
يضمنه وان مات بضاعقه او نهش حية فديته
على عاقلة الغاصب ولو غصب صبيًا ففنا
غريمه حبس حتى يجي به او يعلم موته امرًا نافيًا
ليختن صبيًا ففعل فقطع حشفته وما البه
فعلى عاقلة المختان نصف دية وان لم يميت
فعلى على عاقلة كلها كمنزحل صبيًا على دابة
وقال امسكها في فسقها الصبي ولم يكن منه
تسيير فمات كان على عاقلة من حمله دية كان
الصبي مخمركا مثله او لا كبسي او مع عبدا
فقتله وان اودع طعاما فاكله لم يضمنه
باب القسامة ميت به جرح او ان ضرب

او خنق او خروج دم من اذنه او عينه وجب في
محلة او بدنه او اكثر او نصف مع رأسه ولو
يعلم فأنله وادعى وليه القتل على اهلها او
بعضهم طلق خمسين رجلا منهم خيارهم الولي
بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ولا الولي
ثم قضى على اهل المحلة بالدية ان وقعت المذمة
بقتل عمد وان بخطا فعلى عواقلهم وان لم يتم
العدد ذكر الحلف عليهم لستم خمسين عينا وان
تم واراد الولي تكراهه لا وزر لكل منهم طيب
مقي يحلف ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة
وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به او
يسيل دم من فمه او انفه او دبره او ذكره او
نصف منه شق طول او اقل منه ولو معة الرأس
او على رقبته حية ملنوية **وما** تم خلفه بكبير فان
ادعى الولي على واحد من غيرهم سقطت وعلى معين

منهم لا يقتل على دابة معها سائق أو قائد أو
راكب فدية على عاقلة دون أهل المحلة والنجع
سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعاً
وإن لم يكن الدابة ملكاً لهم فإن لم يكن معها
أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة وإن
مرت دابة عليها قتل بين قريتين فعلى أقربهما
بشرط سماع الصوت منهم وإلا وتراعى
حال المكان الذي وجد فيه القتل فإن مملوكاً
تجبا القسامة على الملاك والدية على عاقلة
وإن مباحاً لكمة في أيدي المسلمين تجب الدية في
بيت المال ولو وجد في أرض رجل في جانب قرية
ليس صاحب الأرض منها فري عليه لا على أهلها وإن
وجد في دار أسنان فعليه القسامة والدية على عاقلة
وهي على أهل الخطة دون السكان والمشرقيين
فإن باع كلهم فعلى المشتري فإن وجد في دار بين

291

قور لبعض أكثر فري على الرأس وإن بيعت ولم
يقبض فعلى عاقلة البائع وفيما يبيع بخيار على
عاقلة ذي اليد ولا تعقل عاقلة حتى تشهد
الشهود أنها لذي اليد والفلك على فريها من
الركاب والملاحين وكذا البجلة وفي مسجد محلة
وشارعها على أهلها وفي سوق مملوك على الملاك
وفي غيره والشارع الأعظم والسجن والجامع
لا قسامة والدية على بيت المال إذا كان
نائباً غنياً للملأ ولا فعلى أقرب المحلات **هـ**
لو في برتيا ووسط الفرات وفي نهر صغير على أهل
ولو كانت البرية مملوكة لأحد وكانت قرية من
القرية تجب على المالك وعلى أهل القرية ولو تجلساً
بالشامي فعلى أقرب القرى إذا كان يصل صوت
أهل الأرض والقرى إليه وإلا وإن التقى
قور بالسيوف فاجلو أو قتل فعلى أهل المحلة

الا ان يدعى الولي على اولئك وعلى معين منهم
ومستخلف قال قتله زيد حلف بالله ما قتلت
ولو عرفت له قاتلا غير زيد **وبطل** شهادة
بعض اهل المحلة بقتل غيرهم او واحد منهم ومن
جرح في محفل فبقى افراس حتى مات فالتقت
والدية على الحي وفي رجلين بلاد ثالث وجعلها
قيلا ضمنه الاخر ديتة وفي قتل قرية لامرأة
كونا الحلف عليها وندي غا قتلها وان وجد في
دار نفسه فالدية على علي قلة ورثته وعند
وزورهم الله تعالى لا شئ فيدويه يفتي ولو
وجد في ارض موقوفة او دار كذلك على اربابها
وان كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في
ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي
الجمعة والغسقاط على من سكبها وفي ظاهرها ان
كانوا قبايل فعلى قبيلة وجد القتل فيها ولو

بين القبيلتين كان كان بين القريتين ولو
مملوكة فعلى المالك ولو وجد في قرية لا يتام لم
يكن على الايتام قسامة وعلى قتلهم ولو كان
فيهم مدرك فعليه **كتاب العاقلة** ^{مقتلة} جمع
وهي الدية والعاقلة اهل الديوان لمز هو
منهم فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل
فيؤخذ من عطاياهم في كل ثلث سنين فان حرت
العطايا في اكثر من ثلثا وقل اخذ منها وان لم يكن
من اهل الديوان فعاقلة قبيلة ويقسم عليهم في
ثلث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم
وثلث ولم يزد على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين
على اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا
درهم او درهم وثلث فان لم يستع القبيلة لذلك
ضم اليهم اقربا لقبائل نسباً على ترتيب العصب
والقائلك اقدم ولوامرة وصبيها او مجنوناً وعاقلة

المعتق قبيلة سيده ويعقل غريمولاه ولا يعقل
عاقلة جناية عبد وعمد ولا مالزم بصلح وإقرار
إلا أن يصدقوه في أقاربه أو تقويم حجة ولو
تصادق القائل وأوليا المقتول على أن قاضي
بلد كذا اقضى بالدية على عاقلة بالبينة وكذا
العاقلة فلا شيء عليها وإن جنى على نفسه
عبد خطأ فمن على عاقلة ولا يدخل صبي وامرأة
ومجنون في العاقلة إذا لم يتناصروا ولا يعقل
كافر غريمسلم وبعبكسه والكفار يتعاقلون فيما
بينهم وإن اختلف مللهم وإذا لم يكن للقائل
عاقلة فالدية في بيت المال إذا كان مسلما وإن
له وارث معروف مطلقا لا يعقله بيت المال
ولا عاقلة للجم **كتاب الوصايا** هي تملك
مقتضا إلى ما بعد الموت وهي واجبة بالزكاة والصيام
والحج والصلوة التي فرضها والآل فمستحبة

٢٩٢
سبها ما هو سببا لتيارات **وشرائطها**
293 كون الموصي أهلا للتبرع **وذكرها** قوله أو
يكذا الفلأ ونحوه فما لا لفاظا المستعملة
فيها وشرطها كون الموصي أهلا للتملك والموصى
له حيا وقها وغير وارث ولا قائل والموصى به
قابلا للتمليك بعد موت الموصي **وشرط كون**
الموصى به ملكا جديدا الموصى له ويجوز بالثالث
للأجنبي وأن لم يجر الوارث لا الزيادة عليه
أن يجيز ورثته بعد موته وهم كبار **ونذبت**
بالقل منده عند غنى ورثته أو استغناءهم
بمقتضى كثرها بأك واحد لها وتوخر غير الدين
وصحت بالكل عند عدم ورثته ولملكه بثلث
ماله وبدراهم أو دنانير مسلة لا وصحت
لكتاب نفسه أو لمدبره أو أم ولده وللخلف
أن ولد لا فلن ستة أشهر وقها وبالأمه لا

عليها ومن المسلم للذي وبالعكس لا الحرج في داره
ولا لوارثه وقاله مباشرة عمداً أو خطأ أو ^{جائراً} أو
ورثته وهم كبار أو يكون الفاضل صبيّاً أو ^{مجنوناً}
أو لم يكن له وارث سواء ولا من صبي غير مميز
أصلاً وكذا من مميز إلا في تجهيزه وأمره فنه
وأعطى بعداً لا ذاك وإضافتها إليه ولا من
عبده ومكاتبه إن ترك وفاءً إلا إذا أضافها
إلى العتق ولا من معتقل اللسان بالإشارة إلا
إذا امتدت عقلته حتى صار له إشارة معروفة
فهو كالأخرى وإنما يصح قبولها بعد موته فقبل
قبولها وردها قبله إلا إذا مات موصيه
ثم هو بلا قبول فهو لورثته ولها الرجوع عنها
بقبول صريح أو فعل يقطع حق المالك عما عطف
أو يريد في الموصي به ما يمنع تسليمه لأبيه كعت
سويق بسنة وبناء وتصرف يزيل ملكه كالبيع

والهبة

٢٩٦ والهبة لا بفصل ثوب أو صبي ولا بمجودها
وكذا أكل وصية أو صيت لها فخر أو رباؤها
بخلاف تركها وكل وصية أو صيتها فهي بالخلقة أو
الذي وصيت به لزيد فهو لعمرو أو لفلان وارث
ولو كان فلان ميتاً وقمها فالأول هو الوصية
بجملها ولو صا وقمها فمات قبل الموصي فهي لورثته
الموصي وتبطل هبة المريض ووصيته لم نكحها
بعدها بخلاف الأقرار كإقراره ووصيته ^{هبة}
لأبيه كإقراره أو عبداً أن أسلم أو عتق بعد
ذلك وهبة مقعد ومفلوج وأشل ومسلول
نزل كل ماله إن طال مدته ولم يخف موته ولا فنه
ثلثة وإذا أجمع الوصايا قدم الفرض وإن
أخره الموصي وإن تساوت قدم ما قدم إذا ضا
الثلث عنها فإن أوصى بحج أجمع عنه وأبى ببلد
أن يبلغ نفقة ذلك والافنه حيث يبلغ أو صي

بان يشتري بكل ماله عبدا فيعتق عنه ولم يخرج الورثة
 بطلت كذا اذا اوصى بان يشتري له عبدا بالالف
 درهم وزاد الف على الثلث **مرض** اوصى
 بوصايا ثم برى من مرضه ذلك وعاش سنين
 ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت فمضى
 هذا فقد اوصيت بكذا اوصى بوصيته ثم
 ثم خزان اطلق المجنون بطلت ولا اوصى بان
 يعا ربيته ففان اوصى بان يسقى عنه الماء شهر في
 الموسم اوصى بسيل الله فهو باطل كما لو اوصى
 بهذا التبن له واب فادن ولو اوصى بقطنة
 لوجل وبجبه اخر اوصى بلحم شاة مفقته لوجل
 ومجلدها اخر اوصى بخنطة في سنبلها لوجل
 وبالتبن الاخر جائز الوصية لها اوصى بثلث
 ماله لبيت المقدس جائز ذلك وينفق في عمارة
 بيت المقدس وفي سرجه ونحوه اوصى ان يتخذ

الطعام

الطعام بعد موته للناس ثلثة ايام فالوصية
 با طلة **باب الوصية بثلث المال** اذا اوصى
 بثلث ماله لزيد ولاخر بثلث ماله ولم يخرج الورثة
 فثلثه لهما وان اوصى لاخر سبدر ماله فالثالث
 بينهما اثلثا وان اوصى بجميع ماله فلا حظ
 بثلث ماله ولم تجز فثلثه بينهما نصفان ولا
 يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى الا في الحيا بة والسعاية والدارهم
 المرسله ومثل نصيب ابنه صحت ونصيب
 ابنه لاوله ثلثان اوصى مع ابنين وبجراوسهم
 نزل فالبيان الى الورثة فان قال سدس ماله
 ثم قال ثلثه له واجاز له ثلث وفي سدس
 سكر ماله سدس وثلث دراهم وغنم وثيابه
 متفاوثة او عبيده ان هلك ثلثاه فله ما بقى
 في الاولين وثلث الباقي في الاخيرين وكلاول

كل يكل وموزون وبالفوله دين وعين فان
خرج ثلث العين دفع اليه والا فثلث العين
وكما خرج شيء من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي
حقه وثلثه لزيد وعمر وهو ميت لزيد كل
وصى لزيد وجدا وهذا اذا خرج المزايم ^{كما لو} فزال
اما اذا خرج بعد صحة الاجاب يخرج بحصة
كما اذا قال ثلث مالي لفلان ولفلان بن عبد الله
ان مات وهو فقير فمات الموصى ولفلان بن عبد الله
خفي كان لفلان نصف الثلث **وامسله الموصى**
عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج لفقد شرط
لا يوجب الزيادة في قول اخر ومتى لم يدخل
في الوصية لفقد الاهلية كان الكل للاخر
وقيل العبرة لوقت موت الموصى ولو قال بين
زيد وعمر ولزيد نصفه وثلث وهو فقير
له ثلث ماله عند موته اكتسبه بعد الوصية

او قبله اذا لم يكن الموصى به عينا او نوعا
معينا اما اذا اوصى بعين او نوع من ماله
كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت ولو لم
يكن له غنم عند الوصية فاستفادها ثم
مات صحت ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم
يعطى قيمة شاة بخلاف له شاة من غنمي ولا غنم
له وكذا كل نوع من انواع المال كالبقرة ^{الثوب}
ونحوها وثلثه لاهلها اولاده وبنو ثلث
وللفقراء والمساكين لمن ثلثة من خمسة وسهم
للفقراء وسهم للمساكين وثلثه لزيد
والمساكين لزيد نصفه ولهم نصفه ولو
اوصى للمساكين وثلثه لزيد والمساكين
نصفه ولهم نصفه ولو اوصى للمساكين كان
له الصنف للمساكين واحد وبماتة لرجل بمائة
لا فرق قال لا خراش كك معهما له ثلث كل

مائة وباربع مائة له وثمانين لا خرق قال
 لا خراشركم معها له نصف ما لكل منهما ^{ذلك}
 ما لم يجز ثم قال لا خراشركم اواذ ملك
 معه فالثلث بينهما وان قال لورثته لفلان
 على بن فصدقوه فانه يصدق الى الثلث
 بخلاف كل غم ادعى على شيئا فاعطوه لا ان
 يقول ان رأى الوصى ان يعطيه فجز من الثلث
 فان اوصى بوضايا مع ذلك غزا الثلث لاضحا
 الوضايا والثلثان للورثة وقيل لكل صلا
 فيما شئ وما بقى من الثلث للوضايا ولا يخفى
 ووارثه او قائله له نصف الوصية وبطل
 وصيته للوارث والقائل بخلافه ما اذا اقر
 بعين او دين لوارثه ولا اجنبى لا يطع في حق
 الاجنبى ايضا وبشباب متفاوته لثلاثة ^{فصل}
 ثوب ولم يدري والوارث يقول لكل ملك

حك

بطلت الا ان يسلموا ما بقى منها فيقسم بينهم
 لذى الجيد ثلثاه ولذى الورى ثلثاه ولذى
 الوسط ثلث **وبيت** عين مريه ارشتركة وتسم
 ودفع في خطه فهو الوصى له والا فثلثه ^ع
 والا فواربيت معين مريه ارشتركة مثلها ^{الف}
 عين مريه مال اخر فاجاز رب المال بعد موت المو
 ودفع صح وله المنع بعد الاجازة بخلافه اذا
 اوصى بالزيادة على الثلث او لثلاثة او لو
 ارثه فاجاز بها الورثة ولو اقر واحد الابنين
 بعد القسمة بوصية بيه صح في ثلث نصيبه ^{بأنه}
 فولدت بعد موت الموصى ولدا وكل واحد ^{فان}
 من الثلث فلهما الموصى له ولا اخذ منهما ثم منه ^{لانه}
 الكافر او الرقيق في مرضه فاسلم او عتق بطل
 كهيته واقاربه بخلافه ما اذا اقر امرأة ثم تز
باب العتق في المرض يعقبه حال العقد

297

في تصرفه منجز فان كان في الصحة فله كل مال له ولا
فيه ثلثة والمضى الى مائة من الثلث وان كان
في الصحة اعتاقه ومحاباة وهبته ووقفه وثمان
وصيته في الحكم فيعتبر الثلث ويترام صاحب
الوصايا في الضرب ولم يسع ان ايمت فاق
طاب فخرته في الحق وبعبارة استويا ووصيته بان
يقع عنه هذه المائة عبدا لا ينفذ بما بقى ان
هلك درهم بخلاف الج ويطل الوصية بقى
عبده ان يفي بعد مائة فله وان فدى له ثلثة
لبكر وترك عبدا فادعى بكر عتقه في الصحة
والوارث في المرض فالقول للوارث مع الميراث
ولا شيء لزيد الا ان يفضل من ثلثة شيء او تقو
حجة على دعواه ولو ادعى رجله ينادى على الميت والعبد
عتقا في الصحة ولا مال له غيره فصدقه في
الوارث سعى في قيمته ويدفع الى الغير كما لو ادعى

٢٩٨ عليه رجل دنيا وعبده عتقا في صحة فقال
في مرضه صدقها **باب الوصية للأقارب**
وغيرهم جاز له ان يصدق به وصهره كل ذي رحم
محرم من عرسه بشرط مائة وهي منكوصة ومقتدة
من ربي وصته زوج كل ذي دم محرم منه كزوج
بناته **وامه** زوجته **والله** اهل بيته من
فيه من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب
في الاسلام الاقرب والابعد والذكر
والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير
فيه سواء ولا يدخل فيها ولادة البنات
وجنس اهل بيتا به وكذا اهل بيته واهل
نسبه ولو اوصت المرأة لجنسها او لاهل
بيتها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابوة زوجها
امها وان اوصى لا قاربا والذي قرابتا ولا
رحاما ولا نسابة فهي للاقرب فالأقرب

نم كل ذي رحم محرر منه ولا يدخل الوالدان
والولد والوارث ويكون للابنتين فصاعداً
فان كان له عمان او خالان فهي لعمته ولو عم
وخالان كان له النصف ولهما النصف ولو
كان له عم واحد لا غير فله نصفها ويورث النصف
الى الورثة ولو عم وعمه استويا ولو انعدم الميراث
بطلت ولولد فلان الذكور والاثنى سواء ولو
ورثة فلان للذكور مثل حظ الانثيين بشرط
صحتها هاهنا موت الموصي قبل موت الموصي
فلومات الموصي قبل موته بطلت وفي ايثام
بنين وعميانهم وزمانهم واراملهم دخل فيهم
وغنيهم وذكرهم واناسهم ان اصوا ولا
فللفقراء ان اصوا وفي بنى فلان بنجته بذكور
الا اذا كان اسم قبيلة او فخذ فتننا والالا
ومولى العتاقة والموالاة وظفائهم وصي

نم له معتقون ومعتون لمواليه بطلت الا اذا
بينت في حياته ويدخل فيه من اعتقه في صحة وحر
لا مدبره وامهات اولاده اوصى ثلث ماله
الى الفقهاء دخل فيها من يدقق النظر في المسا
الشعرية وان علم ثلث مسائل مع ادلتها او
بان يطين قبره او يضرب عليه قبة فهي باطلة
باب الوصية بالخدمة والسكنى صحته
الوصية بخدمته عبده وسكنى داره مدمملو
وابداً او بغيرها فان خرجت الرقبة من الثلث
سلت اليه والا يقسم الدار ثلثا وثالثا العبد
وليس للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها وليس
للموصي له بالخدمة والسكنى ان يوجب العبد
والدار ولا يخرج العبد من الكوفة الا اذا كان
مكانه وبموته في حياة الموصي بطلت وبعد موته
يعود الى الورثة وثمره بستانه مات وفي ثمره

له هذه الثمرة وان راد ابداله هذه الثمرة
وما يستقبل كغلة بستانه وان لم يكن فيه ثمرة
فهي كالغلة وبصوف غنمه وولدها ولنسائها
ما في وقت موته قال ابدأ اولاً اوصى بمجلاه
مسجداً ولم يخرج من الثلث واجاز واما بمسجداً
وان لم يجز واما بمسجداً او بنظر مركبة
في سبيل الله بطلت او وصى بشئ للمسجد لم يخرج اذ
ان يقول ينفق عليه قال او وصيت بثلاث لفلان
او فلان بطلت وصى بماله ببيعته او كنيسة
في صحته فمات فهي ميراث وان اوصى ان يبني
داره بيقعة او كنيسة لمعينين فهو جائز ثم الثلث
وبداره كنيسة في القرى لقوم غير مسلمين صح
كوصية حربي مشرك بكل ما له لمسلم او ذمياً
الوصى اذا كان لا يكفر فهو بمنزلة المسلم في
الوصية وان كان لا يكفر فهو بمنزلة المرتد

والمر

300 والمرتدة في الوصية كذميتها الوصية المطلقة
لا يحل لغني وان عمت ولو وصته او بقوله محصور
طت لهم وكذا الوقف **باب الوصى**

او وصى الى زيد وقبله عنده فان رد عنده
رد والا فلا فان سكنت فمات فله الرد والقبول
ولن يبيع شئ من التركة وان بهله بخلاف
الوكيل فان رد بعد موته ثم قبل صح الا اذا
نفذ قاض رده والى وصى وعبد وكافر فاسق
بدل بغيره فلو بيع وعق و سلم لم يخرجهم الفكاك
عنها والى عبده وورثته صفار صح ولا لا
وصى بغيره القيام بها ضم اليه غيره ولو ظهر للفكاك
عجزه اصلاً استبدل بغيره ولو غرله القامع لهية
لها نفذ غرله وان جاوره ثم وبطل فعلاً حد
الوصيين كالتولين ولو كان ايضاً وكل منهما
على انفراد الا بشراً كفته وتجهيزه والمضومة

في حققة وشراء حابة الطفل والاهاب له
واقفاق عبد معين ورد وديعة وتنفيذ
وصية معينتين وبيع ما يخاف تلفه وجميع المو
ضايعة وان مات احد هما فان اوصى الى المحي
او الى اخر فله النصف في التركة وطهه ولا
ضم اليه غيره ووصى الوصى وصى في التركة
ويصح قسمته نابغا ورثة غيبا وصاحب
الموصى له ولا رجوع عليه ان ضاع قسطهم معه
وقسمته غير الموصى له معهم لا يرجع ثلث
ما بقي ان ضاع قسطه معه وصح قسمته لقا
واخذة قسط الموصى له ان غاب في الكيال
والموزون وفي غيرها لا وان قاسمهم الوصى في
الوصية صح صح بثلث ما بقي ان هلك في يد او
نم دفع اليه ليصح ولو قرا الميت شيئا من مال الحج
فضاع بعد موته لا وصح ببيع الوصى عبدا من

التركة بغيبه الغرماء للغرماء وصية وصى
301 باع ما اوصى ببيعه وبصدق بمنه فاستحق
بعد هلاكه ثمنه عنده وبيع في التركة كما
يرجع في مال الطفل وصى باع ما اصابه من التركة
وهلك معه فاستحق ويرجع الطفل على الورثة
بحصته وصح احتياله بما لا يقيم لو خيرا وبيعه
وشراؤه من اجنبي بما يتفان الناس وان باع واشترى
من نفسه فان كان وصى القاصي لا يجوز مطلقا
وان كان وصى الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة
للصغير وبيع الاب مال صغيره من نفسه جاز بمثل
القيمة وبما يتفان فيه ولو زاد الوصى على كثر
مثله في العدد ضمنه الزيادة وفي القيمة وقع
الشراء له وضمنه ما دفعه من مال الميت ولو دفع
المال الى يقيم قبل ظهوره رشده بعد الادراك
فضاع ضمنه وجاز بيعه على الكبر في غير الفقار

ولا يجزى في ماله لنفسه ويجاز لوليته ولا يجوز
اقراره بدين على الميت ولا بشئ تركه انه
انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا فيصح
حسته ولو اقر بعين لا يخرج اذ عاه للصغير لا
يسمع ووصى ابي الطفالق بماله من ماله وان
لم يكن وصيه فالجد **وبطلت** شهادة الو^{صين}
لو ارث صغير بماله او كبير بالميت وصحت لعنه
كشهادته رجلين لا يخرن بدين الف على ميت
والاخرين للاولين بمثله بخلاف شهادة كل
فريق بوصية الفا والاولين بعبد والآخرين
بثلث ماله وكذا اتفق لو شهد رجلان لوطي
بالوصية بعين وشهدا المشهود لهما للشاهد
بالوصية بعين اخر **شهد** الوصيان ان الميت
اوصى الى زيد معهما لغت لان يدعي زيد
ذلك وكذا ابنا الميت اذا شهدا ان اباهما

302 اوصى الى رجل وهو ينكر بخلاف شهادتهما بان
اباهما وكل زيدا بقبض ديونه بالكوفة حيث
لا تقبل مطلقا ووصى انفذ الوصية من ماله نفسه
برجع مطلقا وكيله ادى التهمة من ماله نفسه وكذا
الوصى اذا اشترى كسوة الصغير وما سفق
عليه من ماله نفسه او قضى دينه وكفنه من ماله نفسه
او اشترى طعاما او كسوة للصغير من ماله نفسه
ولو كفنه الوصى الميت قبل قوله فيه ولو باع شيا
نما اليتم ثم طلب منه باكثر يرجع القاييد الى
اهل البصرة ان اخبره اثنان منهم انه باع بقيته
وان قيمته ذلك لا يلتفت الى من يريده وان كان
في المزايده يشترى باكثر وفي السوق باقل لا
يتقصر بيع الوصى كذلك بل يرجع الى اهل البصرة
فان اجتمع رجلان منهم على شئ يؤخذ بقولهما وكفى
قول واحد في ذلك **مسائل** شتى **عرق** مدته

خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء
مدنه الحز ينقض الوضوء **خبر** وجد في خار له
خرو فارة فان صلباً رى به واكمل الخبز **ولا**
يفسد الدهن والماء والمخيط الا اذا ظهر
طعمه ولونه **في السن** الرواب لا يصلى ولا
يستفتح **الدعوة** المستجابة في الجمعة وقت
العصر عندنا **الرفع** من الصلوة لا يتوقف على
عليكم فلو دخل في صلوة بعده لا يصير اخلاً
لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس وقطر
رطوبته على ثوب طاهر لكن لا يسيل لعصر لا
يتنجس كالوفتر الثوب المبلول على جبل نجس يابس
نوى الزكاة الا انه سماه قرضاً كان **نملة**
في بيت المال طفر بما هو وجب لبيت فله اخذ
ديانة **افطر** في رمضان في يوم ولم يكفر حتى
افطر في يوم اخر فعليه كفارة واحدة **ولو**

303 قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولم يقر
كقضاء الصلوة صح وان لم ينو او صلوة عليه
او اخر صلوة **واس شاة** متلخ بدم احرق وز
عنه الدم فاتخذ منه مرقة طاز والحرق كالغسل
سلطاً بعل الخراج لزباً لا يرضى بان يعل
العشر **لا يحجز** اصحاب الخراج غزاة الارض ولا
الخراج فدفع الامام الاراضي الى غيرهم لم يعطوا
جان **غني** مذبوحة وميته فان كانت المذبوحة
واكل والا **لا ايماناً** الاخرس **وكتابتها** كالبيا
بخلاف مقتل اللسان في وصيته ونكاح و
بيع وشراء وقود لا في حلا **بئلق** نفاق بمجوبه
يكفر والا **قتل** بعض الجاهل عذر في ترك
الحج **منها** زوجه من الدخول عليها وهو يسكن
منها في بيتها نشوز ولو كان المنع لينقلها الى
منزله وكان يسكن في بيت الغصب فامتنعت منه

لا قال **لا سكن** مع امك وايد بيا على
حدة ليس لها ذلك قال **لعبد** يا مالكي او قال
لا متنا عبيدك لا يعق **بخلاف** قوله يا مولى
العقار المتنازع فيه لا يخرج مريد ذى اليد
ما لم يبرهن المدعى او يعلم بالظن **عقار** له
ولاية القاضي يصح قضاؤه فيه وقيل لا
قضى في حادثة تبينة ثم قال رجعت غرضانى
او بد الى غير ذلك او وقت في تليس المشهود
او بطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء
ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة
اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضى فالقضاء
له ما لم ينفذه قاض اخر **شرط نفاذ** القضاء
في المتهدمات ان يصير في حادثة فلو رفع اليه قضاء
مالكي بلا دعوى لا يلتفت اليه ويحكم بمقتضى
مذهبه **اذا ارتاب** في حكم الاول طلب شهود

304
الاصل **اذا ترتب** بيع النقال على بيع باطل
او فاسد لا ينقذ **خيار** **قوما** ثم سأل رجل
عن شئ فاقبه وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو
لا يراهم جازت شهادتهم وان سمعوا كلامه
يرويه لا **بيع عقار** وابنه او امرته حاضر
يعلم به وتصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى ^{الآن}
انه ملك لا يسمع دعواه **بخلاف** الابن ولو جاز
الا اذا تصرف المشتري فيه زرعاً ونبأ فلا
تسمع دعواه **بيع ضيقة** ثم ادعى انها وقف عليه
واراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك لو نفاذت
تقبل **وهبت مهرها** الزوجها فانت فطالب
ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها
وقال بل في الصحة فالقول للورثة **وكلمها** بطلان
لا يملك غزلها **وفي وكلتك** بكذا على انى
غزلتك فانت ويكلى يقول في غزله غزلتك ثم

عزلتك **ولو قال** كلما عزلتك فانت وكل ي تقول
في عزله رجعت غرا لوكالة المعلقة وعزلتك
غرا لوكالة الهجرة **قبض بدل** الصلح شرطان ديناً
بينين والا **قال لا يثبت** لي فيه من **اولا** شهادة
لي فشهد تقبل **كما لو قال** ليس لي عند فلان شهادة
ثم جاء به فشهد **او قال** لا حجة لي على فلان ثم اتى
بها **للامام** الذي ولاء الخليفة ان يقطع انشأ
من طريق الجادة ان لم يضرب المارة **صادر** السلطان
ولم يعين بيع ماله فباع صح كالدائن اذا حبس
بالدين فباع ماله بقضاء **ثمة** خوفها بالضرر حتى
وهبت مهرها لم يبيع ان قدر على الضرب **وان**
اكرمها على الملع وقع الطلاق ولا يستقطط الما
ولو اعات انسانا على الزوج ثم وهبت المهر
للزوج لم يبيع **اتخذ بئرا** في ملكه **او بالوعة**
فمنها حائط جاره وطلب تحويله لم يجبر وان

سقطا الحائط لم يضمنه **عمره** **ارز وجته** بماله
بأذنها فالعارة لها والنفقة دين عليها والنفسه
بلا أذنها فله ولها بلا أذنها فالعارة لها
وهو متطوع **قال هذه** **رضيقتي** ثم اعترف
بالخطأ وصدقة في دعواه الخطأ فله ان يتزوجها
اذا لم يثبت عليه بان قال هو حق او صدق او
كما قلت او اشهد عليه بذلك شهوداً او كما
معنى ذلك **ولو اخذ غريمه** فنزع له شانه يده
لم يضمنه **وكذا** اذا ادلى السارق على مال غيره
او امسك هارباً من عدو حتى قتله **في يد**
مال انسان فقال له سلطان ادفع الى
هذا المال والا قطع يدك او اضربك **ضرب**
فدفع لم يضمنه **قال تركت** **دعوى** فلا وقفت
امري الى اخره لا تسبح دعواه بعده **حارة**
تلقى الا فعال فلو غصب عينا لا نشان فاجان

المالك غصبه صح فيلأ الفاصبغ الغمان
وضع منجلاً في الصغار ليصيده ثم ارجش
وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني ووجد الحمار
بحر وطاميتاً لم يؤكل **كره من الشاة** الحياء
والهضبة والغدة والمثانة والمرارة والذ
المسفوح والذكر **للثعلب اقراض** ما لا الثعلب
والطفل واللقطة **بجمل** الارب والوصى **قال**
ان كان الله جل جلاله يعذب المشركين فانه
طالق قالوا لا تطلق امرأته لانه من المشركين
يعذب **صبي شفته** ظاهرة بمشاورا انسان
لثته نحتونا ولا يقطع جلته ذكره لا يتشد
ترك **كشيخ** اسلم وقال اهل النظر لا يطيق
ولو ختن ولم يقطع الجلدة كلها ينظرفات
قطع اكثر من النصف كان ختانا وان قطع النصف
فما دون ذلك **وهو سنة** من شعار الاسلام **فلو**

اجمع اهل بلد على تركه خارجهم الامام **ووقته**
سبع سنين **ويجوز** كحا الصغير **وبط** قرحته
وغيره من المداواة **ويجوز** قصد الهيايم وكها
وكل علاج فيه منفعته لها **وجاز قتلها**
يضمها كلب عقور ووهرة ويندبها ذبجا
وجازت المسابقة بالفرس والابل والار
والرمي **وعمر** شرطها لجعلها الجانين لا يحد
الجانين **ولا يصلي** على غير الانبياء والملا
عليهم الصلوة والارحم لا بطريق البسج
ويستجمل الرضى للصحابه **والزهر** للشابعين
ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الابرار
وكذا يجوز عكس على الرابع **والامطأ** باسم
النزوف والمهرجان لا يجوز وان قصد تغطيه
يكفر **ولا باس** باللبس الغالوش **ونديب** للبس
السواد **وارسال** ذنبا العامة بين كنفه الى

وسط الظهور **ويكره** لبس المعصفر والمنزعر
والشباب العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل
ولحافظ القرآن ان يحتم في كل اربعين يوماً
انقضب لجل التزيين للنساء ولجوارح جان
كما يجوز ان يأكل متكماً **اخذه** الزلزلة ففر
الى القضا لا يكره بل يستحب **واذا فرج**
من بلدة بها الخاعون فان علم ان كل شئ
بقدر الله تمكنا فلو باس بان يخرج ويدخل
وان كان عنده انه لو خرج نجاً ولو دخل ابلى
به كره له ذلك **فقيه** في بلدة ليس بها ثقة
منه يريد ان يغزو ليس له ذلك **قضى** المديون
الدين الموجل قبل الحول او مات فاخذ من
تركته لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما
الا بقدر ما مضى من الايام وهو حق المنة
كتاب الفرائض

كتاب الفرائض

307 يبدأ ان ترك الميت المال غرة تعلق بها الفير
بينها كما لغيره والعبد الجاني بجهنم غير تقييد
ولا تبذير ثم ديون التي ثم يقسم الباقي بين
ورثته **ويستحق** الارث برسم ويكسح وورث
ويبدأ اب ذوى الفروض ثم بالعصبات النسبية
ثم بالمعتق ثم عصبة ثم الرود ثم ذوى الارحام
ثم مولد المولاة ثم المقر له بنسب يثبت ثم المولى
بما زاد على الثلث ثم بيت المال **وموافقة** الر
والقتل واختلاف المملين والدارين حقيقة
او صكاً **والزوجة** الثلث مع ولد او ولد ابن
والربع لها عند عدمها **والزوج** مع حلاها
والنصف له عند عدمها **والاب والمجد**
السدس مع ولد او ولد ابن **والام** السدس
مع احداهما او اثنتين من الاخت والافوات **والمجد**
مطلقاً فطناً عاداً **والبنت** الابن مع البنت **والنصف**

لا يجمع الاخت لابوين **والواحد** من ولد الام
 والثلاث لاثنين فصاعداً من ولد الام **والام**
 عند عدم نزلها مع السدس ولها ثلث الباقي
 بعد فرض احد الزوجين في زوجة وابوين وزوج
 وابوين **فالثلاثان** لكل اثنين فصاعداً من
 فرضها المضاف الى الزوج **فصل** في ميراث المصبة
 بنفسه وهو كل ذكراً تدخل في نسبة الى الميت
 انثى ما ابقت الفرائض وعندنا لا تنفذ ميراث
 جميع المال **ويقدم** الاقرب الى ابن ثم ابنته وان
 سفل ثم الاب ويكون مع البنت عصبة وذا
 سهم ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخ ثم ابنه
 وان سفل ثم الاب ثم ابنه ثم عم الجد ثم ابنه
وتم كان لابوين مقدم على من كان لاب وعصبته
 عصبته **بغيره** البنات بالابن وبنات الابن بالاب
 والاخوات لاب باي هن **ومع غيره** الاخوات مع

البنات وعصبته ولد الزنا مولد الام **ونحوه**
 المصبة بالمعتق ثم عصبته **واذا** ترك اب
 مولاه وابن مولاه فالكل للابن **او** جد واخاه
 فهو للجد وقال بينهما **فلا ميراث** بماله الا
 والابن والامروا للبنت والزوجة **ويجب**
 الاقرب من سواهما لا بعد ومن ادلى بشخص لا يرث
 مع الاولاد **والحرور** لا يجب **ويجب** المحجب
 كالاخوة والاخوات يحجبون بالاب **ويجبون**
 الام من الثلث الى السدس **ويسقط** بنوا الا
 بانه وبالاب والجد وقال يقياسهم على اصول
 زيد ويفتي بالاول **وبنوا** العال بهم **وهو**
وبنوا الاخيا فبالولد ولداً لابن وابن ولد
 والجد **والجدات** مطلقاً بالام والابويات
 بالاد **ويجب** القربى البعد ورثة كانت المحجور
واذا اجتمعت هذه ام ام اب قسم **للمسند**

بينهما اثلاثا وهما انصافا **واذا** استحل
 البنا والاخوات لابوين فرضهن سقط بنات الاب
 والاخوات لابوين فرضهن سقط بنات الاب
 والاخوات لاب بالاتباع صبا بن ابن او اخ مؤن
 اونا ولد ياخذ ابن عم هو اخ لام السدة ^{سقطت}
 الباقي ولو ترك زوجا وامًا واخوة لام واخوة
 لابوين اخذ الزوج المصف والام السدة و
 الام الثلث ولا شيء للاخوة لابوين **باب**
 العول **العول** هو زيادة السهام على النصفة
فستة تعول الى عشرة وترا وشفعا **وانثا**
عشر الى سبعة عشر وترا **واربعة وعشرون**
 الى سبعة وعشرين كامراة وبنيتن وابوين
والود ضده فان فضل عنها ولا عتبة
 ذلك عليهم بقدر سهامهم الا على الزوجين
 فان اتحد جنس المردود عليهم قسمت المسئلة

نر عدد دروسهم وان كان جنسين فمزد عدد
 309 سها مهران مع الاول من لا يرد عليه اعطى
 فرضه من اقل خارجة وقسم الباقي على من يرد
 عليه كزوج وثلاث بنات وان لم يستقم فان
 وافق دروسهم كزوج وست بنات ضرب
 وفقها في مخرج فرضه من لا يرد عليه والا ضرب
 كل دروسهم فيه كزوج وخمس بنات وان كان
 مع الثاني من لا يرد عليه قسم الباقي في مخرج فرض
 من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه كزوجة وابنة
 جدات وست اخوات لام وان لم يستقم ضرب
 بجميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرضه من لا يرد عليه
 كما بيع زوجات وست بنات وست جدات ثم
 ضربت سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه
 وسهام من يرد عليه فيما بقي في مخرج فرضه من لا يرد
 عليه **باب ذوى الارحام** هو قريب ليس

بذريهم وعقبته ولا يرث مع ذريهم وعقبته
سوى الزوجين في اخذ المنفرد بجميع المال **و** يجب
اقربهم لا بعد **و** تقدم اولاد البنات واولاد
بنات الابن ثم الجدا الفاسد والجد الفاسد
ثم اولاد الاخوات لا بغير اولاد واولاد الاخوة
والاخوات لام وبنات الاخوة ويقدم الجد
عليهم ثم الاخوال ثم الخالات والاعمام والاعمام
لام وبنات الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات
الاباء واهلهات وخواهم وخالاتهم واعمام
الاباء لام واعمام اهلها كلهم واولاد هؤلاء
واذا استووا في درجة قدم ولد الوارث
واذا اختلفا الفروع والاصول كبت ابن
بنت وابن بنت بنت اعتبر محمد رحمه الله تعالى في
ذلك الاصل وقسم عليهم اثلاثا واعطى كل
من الفروع نصيب اهلله وهما الفروع فقط

٢١٠ **فصل** ولا توارث بين القرقي والحرقي الا اذا
علم ترتيب الموتى ويقسم مال كل منهن على ورثة
الاخياء والكافور يرث بالنسب والسب
كالمسلم ولو حبا احدهما فبالطابت وان لم يجب
احدهما الاخر ورث بالقرابتين ولا يرثون
بانكحة مستحله عندهم ويرث ولد الزنا
واللعان بجهة الام فقط **ووقف** للمحل خط ابن
واحد **فصل** مات بعض الورثة قبل القسمة
محت المسألة الاولى ثم الثانية فان انقسم
نصيب الميتا الثاني على تركته فيها وان لم يستقم
فان بين سهامهم ومسئلته موافقة ضربت وفق
المقيح الثاني في المقيح الاول والا ضربت
كل الثاني في الاول يحصل مخرج المسئلتين **فصل**
سهام ورثة الميت الاول في المضروب وسهام ورثة
الميت الثاني في كل ما في يد او وفقه فان مات

ثالث يصل المبلغ مقام الاول والثالث
مقام الثاني وهما جراً **باب الخارج** ^{النفق}
من اثنين والرابع لوزبعة والتمه ثمانية والثلاثا
من ثلثة والستدس من ستة **فاذا** اختلط
النفق بكل الثلثة الاخر او ببعضها فتم ستة
او الرابع فتم اثني عشر **والتمه** فتم اربعة وعشرين
واذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت وفق عدد
في اصل المسئلة كامرأة واخوين وان وفق سها
عدد هم ضربت وفق عدد هم في اصل المسئلة كما
وسنة اخوة **فان** انكسر سهام فريقين او
اكثر وعدد رؤسهم مماثلة ضربت حدا لا
عداد في اصل المسئلة ككث بنات او ثلثة
اعمام **وان** دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة
زوجات وثلاث جدات واثنا عشر عمًا ضربت
اكثر الاعداد في اصل المسئلة وان وفق بعض

بعضها

311 بعضا كاربعة زوجات وخمس عشرة جدية وثمانى
عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها
في جميع الاخر **والخارج** في وفق الثالث
ان وفق والا في جميع ثم في الرابع كذلك
وان تباينت كما مر اثنى وعشرين بنات وست جد
وسبعة اعمام ضربت احدها في جميع الثاني
والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع
الرابع **واذا اردت** معرفة النفا اذ اسقط
الاقل من الاكثر من الجانبين فان توافقا في احد
تباينا وان توافقا في اثنين فبالنفق او ثلثة
فبالثلثا الى العشرة او واحد عشر فخرج من احد
عشر وهكذا **واذا اردت** معرفة نصيب كل فريق
من الصحيح فاضرب ما كان له في اصل المسئلة
فيما مضى في اصل المسئلة يخرج نصيبه ثم اذا
ضربت سهام كل وارث في المضروب يخرج

نصيب **واذا ارادت** قسمة التركة بين الورثة
او الغرماء فان كان بين التركة واليتم موافقة
ضربت سهام كل وارث من اليتم في جميع التركة
ويعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق وتنزل
مجموع الديون كالتيقح وكل دين كسهم وارث
ومن صالح من الورثة او الغرماء على شئ منها لم يرد
ثم قسم الباقي على سهام من بقي واحمد الله
على التمام والكمال هذا اخر كتابي الجامع المساند
المقعر الموسس على ما هو المعتمد من المذهب
من غير الاقوال المرجوحة مصون لم الهمد
في تحريره وتنقيحه وتهذيبه وتوضيحه **باجيا**
من الحق سبحانه ان ينفع بالطلاب وان يقنع
بانتشاء وشرحه كثير من العلماء وذوي الاكابر
ان دعوا الى اجابته **وليلا يات**
تمت الكتاب بعون الله الملك الباري الفير عبد
الملك

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا من **جامع البحار**
كتاب الطهارة باب المياه فصل في البئر
باب اليم باب المسح على الخفين باب الحيض
والنفاس باب الاستنجاء **كتاب**
الصلوة باب الاذان باب شروط الصلوة
فصل في الشروع فصل في القراءة باب
الامامة باب الاستخلاف باب ما يفسد الصلوة
وما يكره فيها باب الوتر والنوافل والاربع
باب ادراك الفريضة باب قضاء الفوات
باب سجود السهو باب صلوة المريض باب
سجود التلاوة باب المسافر باب الجمعة باب
العيدين باب الكسوف والخسوف باب
الاستسقاء باب صلوة الخوف باب صلوة
الجنائز باب الشهيد باب الصلوة في

الكعبة **كتاب الزكاة** باب السائمة باب
الزكاة المال باب العاشر باب الركان
باب العشر باب المصرف باب صدقة الفطر
كتاب الصور باب ما يفسد الصور وما
لا يفسد فصل في العورس باب لا عتكاف
كتاب الحج فصل في آداب الحج باب القرآن
باب التمتع باب الخنايات باب لا مضار
باب الحج غرا غير باب الهدى **كتاب النكاح**
فصل في الحرمات باب الولي باب الكفارة
باب المهر باب نكاح القربى باب نكاح الكفار
باب القسم باب الرضاع **كتاب الطلاق**
باب الصريح باب طلاق الغير المدخول بها
باب الخنايات باب تفويض الطلاق
باب لا مراء ليد فصل فيه باب التعليق باب
طلاق المريض باب الرجعة باب لا يلاء

باب الخلع باب الظهار فصل الكفارة 313
باب اللعان باب الخين باب العدة فصل
في الاطلاق فصل في مدة الحمل باب الحضا
باب التفقة **كتاب العتق** باب عتق
البعض باب الحلف بالعتق باب العتق
على مال باب التدبير باب الاستيلاء
كتاب الايمان باب اليمين في الدخول
والخروج والسكنى والايان باب اليمين
في اكل والشرب واللبس والكلوم باب
في اليمين في الطلاق والعناق باب اليمين
في البيع والشراء والصور والعتلوة وغيرها
باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
كتاب المهر باب الوطئ الذي يوجب
المهر والذي لا يوجب باب الشهادة على الزنا
والرجوع عنها باب حد الشرب باب حد القذف

باب التعزير **كتاب السرقة** باب في كيفية القطع
الطريق **كتاب الجها** باب بالمعتم وقسمته
فصل في كيفية القسمة باب استيلد الكفاة
باب المستأجر باب العشر والخراج والجزية فصل
في وضع الجزية باب المرتد باب البغاة
كتاب اللقيط **كتاب الملقط** **كتاب**
الابن **كتاب المفقود** **كتاب الشراكة**
فصل في الشركة الفاسدة **كتاب**
الوقف فصل في مراعاة الشروط **كتاب**
البيع فصل فيما يدخل في البيع باب
خيار والشروط باب خيار الوتية باب خيار
العيب باب البيع الفاسد فصل في الفسوخ
باب الاقالة باب المراجعة والتولية فصل
في بيع ما يشترى قبل قبضه فصل في القرن
باب الربو باب الحقوق باب الاستحقاق

باب السلم باب المتفرقات باب الصرف
314 **كتاب الكفالة** باب كفالة الرطلين
كتاب الحوالة **كتاب القضاء** فصل
في الحبس باب التحكيم كتاب لقاضي الى الفكا
مسائل شتى **كتاب الشهادات** باب
في تقبل شهادته وغيره لا تقبل باب الافتقار
في الشهادة باب الشهادة على الشهادة
باب الرجوع عن الشهادة **كتاب الوكالة**
باب الوكالة في البيع والشراء فصل فيما لا
يعقد الوكيل باب الوكيل بالخضومة والقبض
باب عزل الوكيل **كتاب الدعوى** باب
التحالف فصل في دفع الدعاوى باب ما
يلعبه الرجال باب دعوى النسب **كتاب**
الاقراء باب الاستثناء وما في معناه باب
اقراء المريض فصل صح اقرار الزوجة في

حق زومها فصل الصلح على بعض ^{بعض المال} **كتاب**
المضاربة باب في الضمان على المضارب
فصل فيما لا تفسد المضاربة **كتاب** الودعة
كتاب العارية **كتاب** الهبة باب الرجوع
في الهبة **فصل** **كتاب** الاجارة باب ما يجوز
نزع الاجارة وما يكون خلافا فيها باب الاجارة
الفاسدة باب ضمان الدير فنيح الاجارة
مسائل شتى **كتاب** المكاتب باب ما يجوز
للمكاتب ان يفعله باب كتابة العبد المشتري
باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى **كتاب**
الولاية فصل في ولاية المولاة **كتاب** الاكراه
كتاب الحجر فصل في مدة بلوغ الغلام والحرة
كتاب الماذون **كتاب** الغصب فصل فيما يملك
الفاصل المغصوب **كتاب** الشفعة باب
طلب الشفعة باب ما ثبت هي فيه باب

ما يظلمها **كتاب** القسمة **كتاب** المزارعة **كتاب**
المساواة **كتاب** الذبايح **كتاب** الاضحية
كتاب الخطر والاباحه فصل في اللبس
فصل في النظر باب الاستبراء فصل في البيع **كتاب**
الموات **فصل** في الشرب **كتاب** الاشرية
كتاب الرهن باب ما يجوز ارضه تارة وما لا
يجوز باب الرهن يوضع عندل باب التصرف
في الرهن والجنابة عليه فصل في تغير الرهن
كتاب الصيد **كتاب** الجنائيات فصل فيما يجب
القود باب فيما دون النفس فصل في تعذر
الجنابة باب احكام الشهادة في القتل
واعتبار حاله **كتاب** الديات فصل في
الشجاج فصل في العزة باب ما يحدث
في الطريق باب الحائض المائل باب جنابة
الهامة والجنابة عليها باب جنابة المملوك

والجناية عليه فصل في دية العبد المفصول
مقطوعاً يده وفي جناية المدبر عند غاصبه
وفي الامر بالخنز وغيره باب القسامة **كتاب**
الوصية باب الوصية بثلاث المال باب المقتق
في المرض باب الوصية للاقارب وغيرهم باب
الوصية بالخدمة والسكنى باب الوصي
مسائل اشترى **كتاب الفرائض** فصل في العقبان
وفيه لا يحرر بحال وفي الحج باب العول باب
ذوي الارحام فصل في الفرقة والحر في ميراث
الكافر ووراثته ولدا الزنا واللغات
فصل في المناسحة باب المنارحة وفي معرفة
النداخل وقسمة التركة والتجارة

تمت الفهرس

